السلطان عبد الحميد الثاني ...
الرحلة والمكائد

الطبعة الأولى
1446 هـ
2025 م

اسم الكتاب: السلطان عبد الحميد الثاني ... الرحلة والمكائد
التأليف: محمد شعبان أيوب
موضوع الكتاب: تاريخ
عدد الصفحات: 296 صفحة
عدد الملازم: 18.5 ملزمة
مقاس الكتاب: 17x24
عدد الطبعات: الطبعة الأولى
الترقيم الدولي: 978-9921-815-87-0

القاهرة - جمهورية مصر العربية
٠١٠١٢٣٥٥٧١٤
٠١١٥٢٨٠٦٥٣٣
elbasheer.marketing@gmail.com
elbasheernashr@gmail.com

دار البشير

جميع حقوق الطبع والنسخ والترجمة محفوظة لدار البشير للثقافة والعلوم. حسب قوانين الملكية الفكرية. ولا يجوز نسخ أو طبع أو اجتزاء أو إعادة نشر أية معلومات أو صور من هذا الكتاب إلا بإذن خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة

السلطان عبد الحميد الثاني ... الرحلة والمكائد

دراسات جديدة من التركية للعربية

تأليف وترجمة

محمد شعبان أيوب

باحث ومؤلف في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط

دار البشير للثقافة والعلوم

إهداء

إلى كل مَن بذلَ ويبذلُ جهدًا في رِفعة شأن هذه الأمة المسلمة بالقلم واللسان والبنان أهدي هذا العمل الذي جسّدَ صاحبه السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله ما في وسعه واجتهاده لتظلّ الأمة واحدة موحّدة أمام مشاريع التقسيم والشرذمة والاحتراب التي كانت تتعرض لها، وما أشبه اليوم بالبارحة!

محمد شعبان أيوب

مقدمة وتمهيد

ربما لم يختلف المؤرخون من الأتراك والعرب والغربيين على شخصية مثلما اختلفوا على السلطان عبد الحميد الثاني (1876- 1909م)، فلقد انقسموا فيه؛ بين مؤيّدين له معتبرين إياه السلطان الأخير لسلاطين الدولة العثمانية الكبار، عظيم في سياسته وهيئته وفكره وتدبيره؛ إذ وقفَ ضد الأطماع الغربية التي كانت تستهدفُ تمزيق الدولة العثمانية وأقطارها، ونهب خيرات العالم الإسلامي من ورائها، محاولا جهده الحثيث في بعث الوحدة الإسلامية من خلال مشروع عبقري هو «الجامعة الإسلامية»؛ كان ذا شعور غامر في حب الإسلام والمسلمين، صوفيًا في أخلاقه وسلوكه، حريصًا على مواجهة المؤامرات في البلقان وفلسطين والحجاز بل ومع المسلمين من غير رعايا الدولة العثمانية.

وبين فريق آخر رآه مستبدًا طاغيًة؛ رفض أن يمنح الأمة العثمانية الحق في الحرية السياسية وممارسة الديمقراطية وتحويل الدولة العثمانية إلى إمبراطورية دستورية فيدرالية، تتمتع بالشورى والاختيار كدأب العالم الحر وقتئذ، تتولّى الأمة فيها حق التشريع والتقنين، وتقرير المصير، وكان من اللافت أن شخصية عبد الحميد الثاني الجدلية كما هي اليوم بين المؤرخين، كانت أيضًا بالأمس بين عامة الناس والرعايا والمثقفين والساسة.

لقد شاء القدرُ أن يأتي عبد الحميد الثاني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وذلك في وقت كانت الدولة العثمانية على المستويين الداخلي والخارجي في حالة من الضعف والتشتت، حيث عاصر السلطان عبد الحميد الثاني أزمات داخلية ودولية كبرى مثل الحرب الروسية، والحرب الروسية اليونانية، والأزمات الأرمينية، والاحتلال البريطاني لقبرص ومصر، والاحتلال الفرنسي

لتونس، وأزمات البلقان المتعاقبة التي كانت تُغذّيها روسيا ودول أوروبا المختلفة، والتآمر الصهيوني الغربي على فلسطين والشرق الأوسط، والمعارضة الداخلية لجماعة تركيا الفتاة التي تأثرت بموجات التغريب الثقافي والسياسي.

ولكنه في المقابل كان مَرِنا يملك القدرة على مواجهة المعارضين في الداخل، وكان ذكيا في إدراكه أهمية ومحورية الدولة العثمانية في ميزان العلاقات الدولية في عصره باعتبارها نقطة توازن بين هذه القوى التي كانت مثل الذئاب المتصارعة على تركة ما كانوا يصفونه بـ «الرجل المريض».

وكما يقول المؤرخ يلماز أوزتونا (Yılmaz öztuna): «نُشرت عنه كتابات تستوعبها عربات قطارات عديدة، صعدَ به بعضها إلى عنان السماء، وهوى به الآخر إلى القاع، شخصيته غامضة، معقّدة، ذات جوانب عديدة، أثّر بشكل كبير في السياسة الأوروبية، توحدت الآراء بشكل يقرب من الاتفاق على أن دهاء السلطان عبد الحميد شوهد في مجال السياسة الخارجية، كان هذا الاقتناع سائدًا في الخارج أكثر مما هو في الداخل»[1].

كان عبد الحميد أمام هذه التحديات الداخلية المالية وتغلغل المخابرات الأجنبية في أقطار الدولة العثمانية، ودعم الأقليات بالمال والسلاح لإشعال الثورات والانتفاضات ضد الإدارة العثمانية، شديد الحساسية، كثير الشكّ فيمن حوله، لا يكاد يثق إلا في النادر، لقد عاش انقلاب الداخل على عمِّه السلطان عبد العزيز ومقتله، وخلْع أخيه السلطان مراد الخامس، كما عاشَ التآمر العالمي على الدولة العثمانية، وإزاءَ هذه التحديات الخطيرة كان كأنما يسير على الحبال، فإن وقعَ في فخ نُصب له لربما دخلت الدولة في أزمات لا تنتهي.

لكل هذه الأسباب حرص على عبد الحميد على استقرار الدولة، وأمن الرعية، وعلى التنمية والعمران والإنشاء والتطور الذي كان يشاهده في العالم الغربي، فأنشأ

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 186/ 2.

المدارس والجامعات والسكك الحديدية والترامواي في إسطنبول وبيروت ودمشق وسلانيك وغيرها، وأوفد مئات الطلاب لتعلم الهندسة والعلوم العسكرية والطبية إلى فرنسا وألمانيا، وحرص على تطوير الأسلحة والدخول في شراكات مع الألمان وغيرهم لتحقيق هذا التطور الذي كان مذهلا عند الفرنسيين والبريطانيين والروس.

لو أن عبد الحميد بقي في الحكم لما دخلت الدولة العثمانية في حروب كارثية طوال عشر سنوات تالية بين عامي 1912 و 1922م، ولما عانت انعدام الأمن والسكينة من بعده، كما يرصدها شاعر الاستقلال في تركيا محمد عاكف أرصوي (Mehmet Âkif Ersoy) وهو من معارضي السلطان حميد في أوضاع القرية التركية في شعره، ويحنّ إليها في زمن عبد الحميد الثاني حيث الأمن والسكينة والهدوء والرفاه، بينما في عصر المشروطية «الديمقراطية» زمن الاتحاد والترقي أصبحت تعاني الفاقة وكثرة قطاع الطرق والأشقياء.

إن الاستبداد الذي وُسم به عبد الحميد عند فئات واسعة من مثقفي الأتراك والعرب وغيرهم، منذ «تركيا الفتاة» وجمعية «الاتحاد والترقي» والقوميين والنهضويين العرب الأوائل مثل جمال الدين الأفغاني والكواكبي ورشيد رضا وغيرهم كان الآفة التي أودت به في النهاية وبالانقلاب عليه، ولكن هذه السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها عبد الحميد لم تكن بدعًا من زعماء آخرين معاصرين له مثل القيصر ولهلم الثاني في ألمانيا، والقيصر نيقولا في روسيا، ولكن «لو قُرئت أكثرية الانتقادات الموجهة لشخصه بدقة لتبين أنها في الحقيقة لا تعكس عيوب البادشاه، بل إنها تعكس المشاكل الناجمة عن تأخر القُطر»[1].

لقد نجح انقلابهم في النهاية لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بالسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها، ومنها بسبب موجة التغريب السياسي والثقافي الضخم التي غزت

(1) أوزتونا: السابق 188/ 2.

العالم الإسلامي والدولة العثمانية، ومنها بسبب نجاح بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا في احتلال العديد من الأقطار العربية، ومن ثم عُزل عبد الحميد الثاني في إبريل/ نيسان 1909م، ورجع المبعوثان «الديمقراطية»، ولكنها سرعان ما أصبحت أداة في يد العسكر الذين صاروا يتحكمون في مصير الدولة التي دخلت في حروب البلقان الأولى والثانية، وفقدت ليبيا ثم أقحموها في أتون الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) والتي أدت في النهاية إلى تدمير الدولة العثمانية وتقسيمها وفق اتفاقية «سايكس – بيكو»، بل ودخول قوات الحلفاء إلى إسطنبول والأناضول قبل أن تشتعل حرب الاستقلال ضد البريطانيين والفرنسيين والروس واليونان، وانتهت المغامرة من إمبراطورية مترامية الأطراف كانت تتعدى بضعة ملايين من الكيلو مترات إلى أقل من ثمانمائة ألف كيلو متر!

لقد كُتب عن عبد الحميد الثاني ما لا يكاد يُحصى من الكتب والدراسات والمقالات في كافة صنوف الحياة في عصره، وليس غرضنا في هذا الكتاب أن نعيد ما كُتب عن حياته مدحا أو قدحًا؛ بل حسبنا أن نرصد تأثير الرجل من خلال عدّة محاور آثرنا أن نرصدها ونبيّنها للقارئ، وهي:

1 – الجانب الأول من الكتاب يركز على طرح إستراتيجية السلطان عبد الحميد الثاني لوضع مشروع مضاد لمشروع تمزيق الدولة العثمانية الذي كانت تتبناه القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا من خلال «الجامعة الإسلامية» Ümmetçilik/ Pan-İslamizm، وأفكاره الخلاقة في هذا الجانب حين بلغ بهذه الإستراتيجية إلى أقصى العالم الغربي في قلب الإمبراطورية البريطانية والتي سنرصدها من خلال ترجمتنا من اللغة التركية للدراسة الرصينة التي كتبها أستاذ المذاهب الإسلامية في جامعة أرتفين آيدين بيرام (Aydın BAYRAM) عن سيرة المهتدي البريطاني وليم كويليام، وقد عيّنه عبد الحميد كأول «وآخر» شيخ للإسلام في بريطانيا، وكونه أحد أهم أدواته في مشروع الجامعة الإسلامية في الغرب الأوروبي بل وفي أفريقيا

وقتئذٍ، وكذلك ترجمتنا للدراسة المهمة التي كتبها الأستاذ الدكتور المؤرخ إحسان ثريا صرما (İhsan Süreyya Sırma) عن مشروع وسياسة السلطان عبد الحميد الثاني للتواصل مع مسلمي الشرق الأقصى والصين تحديدًا، وبعثاته التي أرسلها هنالك لهذا الغرض، والقلق الذي كان يساور القوى الدولية الإمبريالية من هذا المشروع ولا سيما الفرنسيين والبريطانيين من هذا الاتصال، وزيادة نفوذ السلطان عبد الحميد بين مسلمي الصين. وكذلك قمتُ بترجمة دراسته الأخرى عن الوثائق الفرنسية التي رصدت فعاليات وأنشطة السلطان عبد الحميد في مناطق شمال أفريقيا لا سيما في تونس وليبيا وحتى مناطق جنوب الصحراء الأفريقية، وكيف كان الفرنسيون في مراسلاتهم السرية يتابعون بكل دقة مشروع الجامعة الإسلامية في هذه المناطق، والآليات التي اتخذوها لمقاومة هذا المشروع الكبير، والتصدي له من خلال الرشوة والقوة العسكرية وتجنيد العملاء، وهو يصب في صالح السلطان عبد الحميد وجهوده الكبيرة في مقاومة الإمبريالية الغربية في ذلك الوقت. وفي هذا السياق ذاته قمتُ بترجمة دراسة الأستاذ الدكتور مسعود ياواش Mesut Yavaş عن بعض ملامح السياسة التعليمية الذكية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني وتسليطه الضوء من خلال وثائق الأرشيف العثماني عن مدرسة العشائر العربية التي ضمت بين جنباتها في إسطنبول الطلاب العرب والأكراد والألبان وغيرهم، وكيف كانت هذه المدرسة – على الرغم من الإمكانات المالية المحدودة – جزءًا من الخطة الكبرى التي كان يسعى السلطان عبد الحميد الثاني لتحقيقها للحؤول من سقوط الدولة، ومحاولة مخلصة منه للوقوف في وجه المخططات الأوروبية الخبيثة.

2 – أما الجانب الثاني في الكتاب فيتناول يقظته التامة لخطورة المشروع الصهيوني في الأراضي المقدسة في فلسطين، بل وفي سيناء أيضًا، وقد اشتمل هذا الجانب على ثلاثة دراسات تتناول موقفه من الهجرة اليهودية، وإستراتيجيته أمام مؤسس الحركة الصهيونية في فلسطين تيودور هرتزل ومقاومته لضغوطه، وكذلك حفاظه على

سياسة أسلافه من كبار السلاطين العثمانيين على منع اليهود من دخول واستيطان سيناء وتهديدهم لها من خلال بعض الإجراءات والفرمانات التي ترصدها الدراسة.

3 – والجانب الثالث الذي آثرنا أن نقف معه، وهو رؤية كبار أقطاب الإصلاح والنهضة في العالم العربي للسلطان عبد الحميد الثاني من خلال ثلاث شخصيات جدلية هي الشيخ عبد الرحمن الكواكبي الحلبي والشيخ محمد رشيد رضا الطرابلسي اللبناني المصري، والزعيم المصري مصطفى كامل، وسنقف مع المؤيدين والمعارضين منهم لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني من خلال التأمل فيما كتبوه، وأسباب هذا التأييد أو المعارضة في ضوء ذلك العصر.

4 – أما الجانب الرابع والأخير من جوانب الكتاب فيرصدُ أثَر غياب السلطان عبد الحميد الثاني عن الساحة السياسية في عصره بعد خلعه وموته من خلال نموذجين؛ الأول: كيف أدّى هذا الغياب في الساحة المصرية إلى إجبار المصريين على مواجهة العثمانيين في سيناء وعند قناة السويس، والنتائج الخطيرة التي أدت إلى احتلال البريطانيين فلسطين وبيت القدس عشية عيد الميلاد في عام 1917م. والثاني، أثر غيابه على اشتعال حروب البلقان الأولى والثانية قبل اشتعال الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، والمجازر التي ارتُكبت في حق مسلمي البلقان، واستغلال ضعف الدولة العثمانية في تلك الحقبة لإشعال ما يمكن وصفه بـ «الحرب الصليبية البلقانية».

5 – وأخيرًا نختتم الكتاب بالمغامرة غير محسوبة العواقب التي قام بها حفيده عبد الكريم أفندي وتصديقه بعض رجالات المخابرات الأجنبية لإعادة إحياء الدولة العثمانية بمساعدة الأويغور المسلمين في تركستان، والنهاية المأساوية التي واجهها في ريعان شبابه!

كما ذكرتُ في هذه المقدمة ليس الكتاب إعادة للحديث عن سيرة السلطان عبد الحميد الثاني، فذلك مما سبقَنا إليه مئات من الكُتّاب والباحثين وإنما هي محاولة لرصد

تأثير هذا السلطان الكبير في أثناء حضوره وغيابه من خلال قضايا محددة لعلها تفيد القارئ، وتفتحُ له آفاقا جديدة على هذا السلطان الكبير وعصره المتقلّب.

وفي نهاية هذه المقدمة أودُّ أن أشكر الأستاذ الدكتور فاتح رجب قدار من ليبيا والأستاذ الدكتور مصطفى الستيتي من تونس على عونهم لي في الاهتداء لأسماء بعض المدن الليبية والتونسية التي وردت في بعض وثائق هذا الكتاب واستغلقت علي. والله تعالى أسأله أن يغفر لنا زلاتنا، وأن يهدينا سَواء السبيل، وأن يجعل هذا العمل في موازيننا يوم نلقاه.

محمد شعبان أيوب
باحث ومؤلف في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط
shaheen.daraamy@gmail.com

السلطان عبد الحميد الثاني
سيرة موجزة لآخر
السلاطين العثمانيين الكبار

وُلد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء من شهر شعبان سنة 1258 هـ/ 21 سبتمبر 1842، في «قصر جراغان» بمدينة إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، وقد نشأ في كنف أسرة سلطانية عريقة؛ إذ كان والدُه السلطان عبد المجيد الأول، وأمه السلطانة «تيرمُجگان» ذات أصول قوقازية، وقد فَقد عبد الحميد والدته وهو في سن الحادية عشرة من عمره، فتولت تربيته «برستو هانم»، التي كانت كبيرة المحظيات، وأحاطته برعايتها كابن لها.

وفي مرحلة شبابه نهلَ عبد الحميد من مختلف العلوم والفنون، فدرس الموسيقى والخط العربي، وتعلم اللغتين العربية والفارسية إلى جانب الفرنسية، وأبحر في الأدب العثماني والعلوم الإسلامية، كما تعمّق في التصوف، ونسج بعض الأشعار باللغة التركية العثمانية. وتتلمذ على أيدي مُدرّسي وعلماء زمانه منذ عام 1266هـ/ 1850م، حيث أكمل دراسة صحيح البخاري وتلقى علوم الحديث النبوي، كما تشرب من معارف السياسة والاقتصاد، وفي عهد عمه السلطان عبد العزيز الأول، شارك عبد الحميد في وفد عثماني زار مصر وأوروبا، فقام برحلة استغرقت من 21 يونيو حتى 7 أغسطس 1867، وشملت فرنسا، وإنجلترا، وبلجيكا، والإمبراطورية النمساوية المجرية، وألمانيا[1].

(1) CEVDET KÜÇÜK, '' ABDÜLHAMİD II , Osmanlı padişahı (1876-1909)'' (TDV İslâm Ansiklopedisi, İstanbul ,1988), s.216,217.

بالإضافة إلى هذا، امتهن عبد الحميد في هذه المرحلة النجارة التي شغف بها منذ صغره، وورث هذا الشغف عن والده السلطان عبد المجيد الأول، حيث تعلم الحرفة على يد خليل أفندي، أحد أمهر الحرفيين. وعُرف عبد الحميد بحبّه للرياضة والفروسية، وكان مثالاً في التدين؛ إذ كان يؤدي الصلوات الخمس في أوقاتها، ويقرأ القرآن الكريم بانتظام، وفي شبابه انتمى إلى الطريقة الشاذلية، واعتاد ارتياد المساجد، لا سيما في شهر رمضان المبارك، وفي عهد سلطنة عمه عبد العزيز كانت فترة شبابه حُرة إلى الغاية؛ إذ قَضى أغلب وقته حينئذ في مزرعة ماسلاك مشغولًا بالأعمال الزراعية، وهنالك قام بتربية الأغنام، والعمل في مناجم الرصاص، كما شارك في أعمال البورصة محققًا أرباحًا جيدة، حتى إنه يُقال عندما اعتلى العرش كانت ثروتُه قد تجاوزت 100,000 قطعة ذهبية[1]، وهذا أمر لافت أن يرتقي سلطان عثماني، وخليفة مسلم يحكم دولة شاسعة الأطراف وقد اكتسب ماله من عرق جبينه!

كما التحق عبد الحميد بجمعية «العثمانيين الجدد» عند تأسيسها وهي جمعية أنشأها شباب نال تعليمه في أوروبا ولا سيما فرنسا، وكانت تهدف إلى تحديث الدولة العثمانية فكريا ومؤسسيًا على النمط الأوروبي حصرًا، ولكنه سرعان ما انفصل عنها بعد أن تكشف له خطر أهدافها على الدولة.

السلطان عبد الحميد الثاني

اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش يوم 11 شعبان 1293 هـ/ 31 أغسطس 1876، بعد أن تم عزل أخيه السلطان مراد الخامس بسبب اضطرابه العقلي، وقد خرج عبد الحميد إلى ضريح الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري، حيث تقلّدَ السيفَ السلطاني؛ عملاً بتقاليد العثمانيين منذ فتح القسطنطينية، ثم توجَّه إلى ضريح والده السلطان عبد المجيد الأول، وزارَ ضريح السلطان محمد الثاني فاتح إسطنبول، ثم قبر

(1) CEVDET KÜÇÜK, a.g.e, s.217-220.

جده محمود الثاني، الذي عُرف بمبيد الانكشارية، وختاماً ضريح عمه السلطان عبد العزيز الأول، وفاءً لأسلافه وتكريماً لجهودهم في خدمة الدولة العثمانية.[1]

والحق أن السلطان عبد الحميد الثاني اعتلى عرش الخلافة في وقت عصيب، حيث كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمات حادة ومشكلات مالية خانقة، بالإضافة إلى ثورات عاتية في البلقان قادها قوميون يسعون لتحقيق انفصالهم، كما واجهت البلاد مؤامرات سياسية تهدف إلى اقتسام تركة «الرجل المريض» وهو الوصف الذي طالما وُصفت به الدولة العثمانية في البلدان الأوروبية، ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى العرش، كان عبد الحميد في مواجهة مواقف دقيقة وصعبة، إذ كانت الأزمات تهدد كيان الدولة، واشتد زخم الأفكار الانفصالية، مما أعطى للوطنية مدلولًا جديدًا بدأ يتشكل ويتعزز في الولايات العثمانية، وسرعان ما وجد السلطان نفسه محاطًا بالثورة والاضطراب.

وفي تلك الأثناء أُعلن عقد مجلس المبعوثان[2] وهو بمثابة مجلس النواب في زمننا هذا في فترة دامت لسنة ونصف، ولم يكن لعبد الحميد مع المبعوثان نفوذ يُذكر، فقد كانت الكلمة للنواب، بل كان للصدر الأعظم مدحت باشا ورجاله الموالين كلهم للغرب دور نافذ في السيطرة على عبد الحميد في هذه المرحلة المبكرة من سلطنته؛ فقد أُجبر عبد الحميد على تولية مدحت هذا المنصب بعد استقالة سلفه رشدي باشا؛ وكان عبد الحميد يرى في هذه المجموعة دورًا كبيرًا وخطيرًا في سلطنة عمه عبد العزيز الأول الذي جرى اغتياله وكذا في سلطنة أخيه السلطان مراد الخامس الذي أقصوه من المنصب بسبب تأخّره العقلي؛ لهذا السبب كان مضطرا إلى مجاراتهم في السنوات الأولى من سلطنته لأنه لم يكن يملك من أمره شيئًا.

وفي تلك المرحلة تزايدت حركات العصيان في أنحاء الدولة، وعُقد مؤتمر ترسانة، الذي كان يسعى لإيجاد حل بين الدولة العثمانية والمشكلة الصربية، بحضور

(1) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس – بيروت، 1981م، ص592 – 595.

(2) محمد فريد: السابق، ص587.

ممثلين من الدول الأوروبية وروسيا، وقد عبر اللورد سالزبوري كبير ممثلي إنجلترا عن رفضه لخوض حرب بين روسيا والدولة العثمانية، بينما أبدى القيصر الروسي ألكسندر الثاني ميلًا نحو السلم، ورغم ذلك أصرَّ مدحت باشا على إعلان الحرب على روسيا، متجاهلاً مواقف السلطان الرافضة، حتى تم إعلان المشروطية الأولى (المرحلة الدستورية) ونشر القانون الأساسي[1].

اشتعال ثورات البلقان والحرب الروسية العثمانية

وفي تلك الأثناء تجدَّدت الثورة في إقليمي البوسنة والهرسك، واستمرت في بلغاريا، بينما كان الصرب والجبل الأسود في حالة حرب مع الدولة العثمانية، وفي ظل هذه الظروف، تدخلت الدول الأوروبية لاستغلال الوضع لتحقيق مصالحها تحت ذريعة إحلال السلام؛ حيث شجعت روسيا والنمسا الصربَ والجبلَ الأسود على محاربة العثمانيين، إذ كانت الإمبراطورية النمساوية تطمح لضم البوسنة والهرسك، بينما رغبت روسيا في السيطرة على الأفلاق والبغدان (رومانيا وملدوفا) وبلغاريا، ووعدت روسيا والنمسا الصربَ والجبل الأسودَ بالدعم في حال نشوب حرب بينهم وبين العثمانيين. وبالفعل، اندلعت الحرب بين الدولة العثمانية وهذه الدول، إلا أن القوات العثمانية استطاعت تحقيق انتصارات والوصول إلى مشارف بلغراد، غير أن التدخل الأوروبي أوقف القتال في أغسطس 1876م[2].

ولكن في عام 1877 أرسلت الدول الأوروبية الكبرى إلى الدولة العثمانية لائحة تطالب بتحسين أوضاع رعاياها المسيحيين، وإجراء إصلاحاتٍ في البوسنة والهرسك وبلغاريا، وتعيينُ الحدود مع الجبل الأسود، مع تكليف سفراء تلك الدول بمراقبة تنفيذ هذه التوصيات، وعندما وصلت هذه المطالب إلى السلطان عبد الحميد عَرضها

(1) أحمد آق كوندوز، سعيد أوزتوك (2008م). كتاب الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية - إسطنبول، 2008م، ص-427 429.

(2) سيف الله آرباجي: عبد الحميد الثاني؛ مشاريعه الإصلاحية ومنجزاته الحضارية، ترجمة عبير سُليمان، كتاب رقمي، ص-79 81.

على مجلس المبعوثان (النواب)، وكان عبد الحميد يُعارض جرَّ البلاد إلى الحرب بسبب الأوضاع الداخلية والخارجية المتدهورة، ولكن هذا المجلس رفض المطالب الأوروبية، معتبرًا إياها تدخلاً سافرًا في شؤون الدولة تحت ذريعة حماية المسيحيين، وبدون استشارة الحكومة أو مشاركتها في مناقشة بنودها، وقد استغلت روسيا هذا الرفض واعتبرته مبررًا كافيًا للإعلان عن الحرب، فقررت قطع علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية، وأعلنت الحرب بشكل رسمي[1].

وفي هذه المرة تركَت الدول الأوروبية روسيا تتصرف بحرية مع العثمانيين، فتقدَّمت جيوشُها واحتلت الأفلاق والبغدان وبلغاريا، حتى وصلت إلى أدرنة وأصبحت على بُعد 50 كيلومترًا فقط من إسطنبول، بل تمكنت القوات الروسية من احتلال أجزاء من شرقي الأناضول، وعادت الصرب والجبل الأسود لتعلن الحرب على الدولة العثمانية، مما أجبر الأخيرة على طلب الصلح، وتم توقيع معاهدة سان ستيفانو مع روسيا، وكانت شروط هذه الاتفاقية شديدة الإجحاف بحق الدولة العثمانية، فكان مما جاء فيها:

- تعيين حدود للجبل الأسود لإنهاء الصراع، مع حصولها على الاستقلال.
- حصول إمارة الصرب على استقلالها، مع إضافة بعض الأراضي الجديدة إليها.
- حصول بلغاريا على استقلال ذاتي إداري، مع دفع بلغاريا مبلغا من المال سنويا للدولة العثمانية، ويكون موظفو الدولة في بلغاريا والجند من النصارى فقط، ويخلي العثمانيون جنودهم منها نهائيا.
- حصول رومانيا على استقلالها التام.
- يتعهد الباب العالي بحماية الأرمن والنصارى من الأكراد والشركس.
- يقوم الباب العالي بإصلاح أوضاع النصارى في جزيرة كريت.

(1) أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتورك: السابق ص428، 429.

• تدفع الدولة العثمانية غرامة حربية قدرها 250 مليون ليرة ذهبية لروسيا، ويمكن لروسيا أن تتسلم أراضي بدلاً من هذه الغرامة.

• تبقى مضايق البوسفور والدردنيل مفتوحة لروسيا وقت السلم والحرب.

• يمكن لمسلمي بلغاريا أن يهاجروا حيث يريدون في الدولة العثمانية.

وقد رفض السلطان عبد الحميد الثاني إعطاء روسيا 6 بوارج بحرية من أحدث سفن الأسطول العثماني كجزء من الغرامات التي وُقّعت على الدولة العثمانية وقتئذ[1].

نهاية المشروطية الأولى والأحداث التالية

لا شك أن هذه النكبة الكبرى أثَّرت على السلطان عبد الحميد الثاني، مما دفعه إلى تعليق مجلس المبعوثان وحلّه لأجل غير مسمى وذلك في 1878م، بعد أن اجتمع المجلس واستمع إلى خطبة باسم السلطان، ثم صدر الأمر بحله، وعقب ذلك استمر حكم عبد الحميد لفترة تقارب الثلاثين عامًا بعد حل المجلس، وعُرف هذا العهد بالحكم الفردي للسلطان، الذي اعتبره المعارضون ومؤرخو العهد الجمهوري التالي فترة استبداد، ومع ذلك، لا يُحمل المؤرخون والمحققون ما حدث في هذا العهد على عاتق السلطان بشكل كامل[2].

وقد استاءت بريطانيا من قرار تعطيل المجلس، وحرَّضت أحد العثمانيين الجدد وهو علي سعاوي على اقتحام قصر جراغان مقر سكن السلطان المخلوع مراد الخامس، حيث حاولوا الإطاحة بالسلطان عبد الحميد وإعادة تنصيب مراد الخامس بدلاً منه، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وأُطلق على هذه الواقعة اسم «حادثة جراغان» أو «واقعة علي سعاوي»، وفي خلال هذه الحادثة قُتل 23 متمردًا وجُرح 15

(1) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية ص651-655.

(2) آق كوندوز: السابق ص429.

آخرون، وتمت محاكمة العديد منهم في المجلس العُرفي العسكري، لكن لم يصدر حكم الإعدام بحق أي منهم[1].

وعقب هذا الحدث، ومع مشاهدته لخلع سلفيه؛ عمه عبد العزيز الأول وأخيه مراد الخامس، وبسبب المفاجأة التي أحدثتها الحادثة، قرر السلطان تشكيل وحدات أمنية استخباراتية عُرفت باسم «المنظمة الخفية» أو جهاز الأمن السري، والذي كان يُطلق عليه بالتركية العثمانية «خافيه»، أي «تحري»، وعلى الرغم من أن أعضاء هذه المنظمة أثاروا القلق بين الناس خلال 30 عامًا وحدّوا من حرياتهم، إلا أنهم قدموا خدمات جليلة لأمن الدولة خلال تلك الفترة.

في 13 رجب 1295 هـ/ 13 يوليو 1887م عُقد مؤتمر برلين، وفيه تم تعديل معاهدة «سان ستيفانو»، حيث أُخضعت المزيد من الأراضي لسلطة الدول الأوروبية، وهدف إلى تعديل معاهدة سان ستيفانو التي أُبرمت بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية، جاء هذا التعديل نتيجة معارضة كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا، حيث اعتبرت هذه الدول أن المعاهدة لا تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

وقد كشفت قرارات مؤتمر برلين عن ضعف الدولة العثمانية، ما دفع الكيانات السياسية والقومية لاستغلال هذا الضعف وبدء انتفاضات ضد الحكم المركزي سعياً نحو الاستقلال الكامل، وقد تلقت هذه الحركات الدعم من الدول الأوروبية لتحقيق أهدافها، كما تواصلت الأزمات السياسية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بعد الحرب العثمانية الروسية ومؤتمر برلين[2].

وفي عهد عبد الحميد انضمت تونس إلى قائمة الأقاليم التي فقدتها الدولة العثمانية لصالح الدول الأوروبية عندما احتلتها فرنسا، وأجبرت باي تونس على

(1) عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية 1908-1891، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1979م ص31.

(2) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان - الرياض، 1995م، ص197-194.

توقيع معاهدة قصر سعيد، مما أدخل إيالة تونس المستقلة ذاتياً تحت الحماية الفرنسية. وقد ظلت الدولة العثمانية تعتبر تونس إيالة عثمانية خاضعة للاحتلال الفرنسي غير الشرعي، حتى معاهدة لوزان عام 1923.

أما بالنسبة لبريطانيا، فلم تكن راضية بما حصلت عليه في قبرص، لذا استغلت تراكم الديون على الحكومة العثمانية بعد افتتاح قناة السويس، فاحتلت مصر في عام 1882 بعد انتصارها على قوات القائد المصري أحمد عرابي، كما اندلعت الثورة المهدية في السودان، فسيطرت بريطانيا على البلاد تحت ذريعة حماية الدولة العثمانية من أي اعتداء، وتقاسمت مع فرنسا وإيطاليا مناطق شرق إفريقيا والحبشة.

الحرب العثمانية اليونانية

وفي مطلع العام 1897 طمعت اليونان في ولايتي يانيا وكريت العثمانيتين، فبادرت بإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية، وقد شهدت هذه الحرب العديد من المعارك التي أسفرت عن انتصارات القوات العثمانية، مما أدى إلى سقوط الحكومة في العاصمة أثينا، ومع تدهور الأوضاع طالبت الحكومة اليونانية الجديدة الدول الكبرى بالتدخل لفض النزاع، فأرسل القيصر الروسي برقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني طالبًا السلام، فاستجاب السلطان لكن بشرط إعادة تيساليا (تقع اليوم في اليونان) ودفع غرامات قدرها 10 ملايين ليرة عثمانية، وبذلك تمَّ التوصل إلى معاهدة إسطنبول التي وُقعت في 4 ديسمبر 1897، والتي تضمَّنت 16 مادة، منحت بموجبها كريت حكماً ذاتياً[1].

وفيما بين عامي 1902 و1903، اندلعت الاضطرابات في ثلاث ولايات بلقانية هي: قوصوة (كوسوفو) وسلانيك ومناستر، التي كانت تعجّ بمختلف الأعراق والأديان، وقد أجبرت المادة 23 من معاهدة برلين العثمانيين على إجراء إصلاحات في مقدونيا، إلا أن السلطان عبد الحميد كان يرفض ذلك، إذ كان يدرك أن هذه

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل ـ إسطنبول، 1990م، 137/ 2، 138.

الإصلاحات قد تؤدي إلى استقلال تلك الولايات عن الدولة العثمانية، لأنه في عام 1893 أسَّس البلغارُ جمعية ثوار مقدونيا، وكونت بقية الأعراق في المنطقة (مثل اليونانيين والصرب والرومانيين) عصابات لمواجهة البلغار، إذ كان هدفهم إبعاد هؤلاء عن الطريق ليتفرغوا لمواجهة الأتراك.

وفي عام 1902 بدأ البلغار حملة عنف ضد إخوتهم الذين لم ينضموا إليهم، ووزعوا القنابل في أنحاء المنطقة، ومع نهاية عام 1902، تحولت هذه الفوضى إلى ثورة حقيقية، لكن الجيش العثماني استطاع أن يُخمدها في 21 سبتمبر من نفس العام، ومع ذلك، وقبل مُضي سنة، وفي 2 أغسطس 1903، قام البلغاريون بعصيان جديد، مما زاد من ضغوط الدول الأوروبية على الدولة العثمانية لإجراء الإصلاحات المطلوبة. فقام الباب العالي بإرسال والي اليمن حسين حلمي باشا إلى الولايات الثلاث بصفة «مفتش عام»، وشُكلت لجنة لإصلاح أوضاع الولايات تحت رئاسة والي إيالة قونية، آفلونيالي محمد فريد باشا، الذي أصبح لاحقاً صدراً أعظماً.[1]

وفي عام 1905، دبّرت مجموعة من الأرمن محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني، حيث خططوا لهذه المؤامرة في سويسرا، ويُرجّح بعض المؤرخين أن تكون بريطانيا وراءها، وكان الهدف من هذه العملية هو لفت انتباه الدول الأوروبية إلى القضية الأرمنية وقتل السلطان العثماني، وقد استعانوا بخبير بلجيكي يُدعى «جوريس»، الذي لم يكن له أي علاقة بالأرمن ولا بقضيتهم، ولكنه كان أجيراً.[2]

في تلك الفترة، اتخذ السلطان تدابير أمنية مشددة ضد الأرمن، خاصة بعد هزيمة اليونانيين في الحرب ضد العثمانيين ورفضه السماح لليهود بالإقامة في فلسطين، وبعد قمع ثورة الأرمن، تشكلت جبهة واحدة ضد السلطان.

---

(1) يلماز أوزتونا: السابق -161/ 2 166.

(2) أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتورك: السابق ص431.

وبالفعل وصل البلجيكي جوريس إلى إسطنبول متخفيًا كأنّه سائح، وخلال مراقبته للسلطان، أدرك أنه لا يمكن الاقتراب منه إلا أثناء خروجه من صلاة الجمعة، وأن وقت خروجه من الجامع كان محدودًا؛ لذا قرر تنفيذ خطته في تلك اللحظة، حيث وضع القنبلة في عربة وتركها على الطريق عند خروج السلطان، ولكن في تلك الأثناء اعترض شيخ الإسلام (مفتي الدولة) جمال الدين أفندي طريق السلطان ليتحدث إليه، فانفجَرت القنبلة، ومع ذلك لم يُصب السلطان بأذى، بينما لقي اثنان من الحاشية مصرعهما، فضلا عن العديد من الجنود، تصرف عبد الحميد بهدوء تام بعد الحادثة، واستقل عربة قادها بنفسه إلى القصر، وقد جَرى القبضُ على منفذي العملية وتعرضوا للعقاب[1].

الطريق إلى المشروطية الثانية وأحداث 1908

في عام 1889م وفي الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، تأسست جمعية سرية تُعرف بـ «جمعية الاتحاد والترقي» على يد طلاب من المدرسة الحربية والمدرسة الطبية العسكرية، وهدفها الأساسي كان إقصاء السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطة وإعادة العمل بالدستور، وكان وراء تأسيس الجمعية ماسوني ألباني يُدعى إبراهيم تيمو (أو أدهم)، وسرعان ما انتشرت أفكار الجمعية بين طلاب المدارس العليا في العاصمة، وكذلك بين المنفيين الأتراك في الخارج، وتحديدًا في باريس وجنيف والقاهرة، حيث أصدروا مجلة «عثمانلي» من جنيف لنشر أفكارهم والترويج لها[2].

وقد تطورت الحركة سريعًا داخل الدولة وخارجها، حيث حظيت بدعم من الدول الأوروبية وبعض المنظمات الماسونية واليهودية، وفي هذا السياق بدأ الصهاينة أيضًا بالتحرك لإسقاط السلطان عبد الحميد. وشاركت السفارات الأجنبية بدور رئيسي في إدخال الصحف والمنشورات المعادية للسلطان وتوزيعها بسرية داخل الدولة.

---

(1) أوزتونا: السابق 163/ 2.

(2) أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 169/ 2.

وفي عام 1897م، كُشف أمر الجمعية، مما أدى إلى نفي العديد من أعضائها وفرار بعضهم إلى باريس، وقد حاول السلطان عبد الحميد استمالتهم عبر إرسال مدير جهاز الاستخبارات الوطنية الفريق الأول أحمد جلال الدين باشا، الذي نجح في إقناع معظمهم بالعودة ومنحهم مناصب عالية، ومع ذلك أصر بعضهم على البقاء في باريس، واستمر السلطان في محاولات استمالتهم وأمر سفراءه بالضغط على الحكومات الأجنبية التي تدعم المنظمة، وأرسل أفرادًا لإحداث انقسامات داخل الجمعية[1].

انضم لاحقًا «داماد محمود جلال الدين باشا»، صهر السلطان، وابناه «صباح الدين» و «لطف الله» إلى صفوف المعارضة، وقد نشر «صباح الدين» لاحقًا لقب «السلطان الأحمر» في الصحافة الأوروبية، وسرعان ما انتشرت الجمعية في ولايات الدولة بما في ذلك مصر التي كانت تحت الاحتلال البريطاني، وأصبحت ملاذًا لأفراد الجمعية الهاربين. لكن سالونيك ظلت المركز الأساسي لنشاطات الجمعية السياسية والعسكرية، كما جذبت شعارات الاتحاد والترقي حول «الحرية، العدالة، المساواة» اهتمام بعض الجماعات العربية وأعانتهم في محاولة قلب النظام.

في الفترة بين 4 و9 فبراير 1902م، عقد «مؤتمر العثمانيين الأحرار» في باريس، وحضره مختلف المناهضين لحكم عبد الحميد الثاني، ومن بينهم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وفي خلال ذلك المؤتمر تم اتخاذ العديد من القرارات، أبرزها إنشاء حكومات ذات استقلال ذاتي على أساس قومي، ولكن بعض رؤوس المعارضة مثل أحمد رضا بك وعلي حيدر بك رفضوا القرارات ولم يُوقّعوا عليها، مما أدى إلى انقسام المعارضة، وفي النهاية قرَّرَ الاتحاديون العمل وحدهم في مقدونيا واستمالوا الجيش الثالث المتمركز هنالك، وأسَّسوا مركزًا جديدًا في سالونيك تلاه فرع في مَناستِر، ومع مرور الوقت، انضم العديد من المدنيين وأشخاص في مناصب عليا للجمعية، وازداد الضغط على عبد الحميد لتطبيق الدستور بشكل كامل[2].

---

(1) محمد سهيل طقّوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس – بيروت، 2013م، ص506 – 515.

(2) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 171/ 2.

وفي الفترة ما بين 27 و29 ديسمبر 1907م، عُقد مؤتمر آخر حضره ممثلو الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية، واتُفق فيه على ضرورة تنحية السلطان وإجراء تغييرات جذرية في إدارته، وفي يوليو 1908م، أُعلنت الثورة التي عُرفت بـ «ثورة الشباب الأتراك»، حيث تمرد الجيش الثالث في سالونيك بقيادة أحمد نيازي، وأعلنوا الثورة، ورددوا شعار «إما الحرية وإما الموت». انضم لهم أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك)، واحتلوا مدينة مناستر، مقر الجيش الأول.

وقد تعاون الاتحاديون آنذاك مع الحركيين في البلقان، واتفق رجال العصابات البلغار واليونان والصرب الذين أهدروا الكثير من دماء المسلمين مع العسكريين الاتحاديين لإسقاط الحكومة العثمانية وعلى رأسها السلطان عبد الحميد تحت شعار «اتحاد أنصار» أي إن جميع أقوام الدولة العثمانية بعد زوال عبد الحميد «الاستبداد» وحلول الديمقراطية سيكونون على قدم المساواة في الحقوق والواجبات؛ وكان الانفصاليون البلقان أكثر ذكاء من الاتحاديين؛ فقد كان هدفهم إسقاط السلطان عبد الحميد أولا ثم سيسهلُ عليهم القضاء على الاتحاديين فيما بعد[1]، وهذا ما سنراه في حرب البلقان الأولى والثانية فيما بعد، والأحداث التي وقعت بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، كما سنرى في فصول هذا الكتاب.

في المقابل أرسل السلطان عبد الحميد «شمسي باشا» لملاحقة قائد الجيش الثالث المتمرد الضابط نيازي، لكنه قُتل قبل بدء مهمته، ومن ثم أرسل السلطان ثلاثين فرقة من «فرق الرديف» لكنها انضمت للثوار مما عزز قوتهم؛ ونتيجة لهذه الضغوط أعلن السلطان عبد الحميد عن العودة لتطبيق الدستور في 24 جمادى الآخرة 1326 هـ/ 23 يوليو 1908م[2].

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 173/ 2، 174.

(2) أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتورك: السابق ص432.

بعد نجاح ثورة «تركيا الفتاة» عام 1908، استطاعت جمعية الاتحاد والترقي استعادة دستور 1876 ووضع حدٍّ للحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثاني، إلا أن هذا التحول الدستوري واجه مقاومة عنيفة من أنصار الحُكم المطلق والجماعات المحافظة، الذين رأوا في نفوذ الجمعية هدما للقيم الإسلامية والتقاليد السلطانية، وكانت هذه المعارضة تهدفُ إلى إعادة السلطان عبد الحميد للحكم وإلغاء التغييرات الدستورية التي تبنّاها الاتحاديون.

خلع عبد الحميد الثاني ووفاته

وقد بدأت الأزمة بتمرّد داخل نُخبة القوات المقدونية في حامية إسطنبول ليلة 12–13 أبريل 1909 (الموافق 30–31 مارس بالتقويم القديم). وسرعان ما اكتسب التمرد بُعدًا دينيًا بفعل الدعاية، ليتحول إلى دعوة صريحة لإعادة تطبيق الشريعة، وفي غضون ساعات خرجت الاضطرابات عن السيطرة، حيث انضمت عناصر إضافية من الحامية إلى المتمردين وتجمعت في ساحة السلطان أحمد، مطالبة بتغيير جذري في الحكم، ولم يتضح حينها إن كان التمرد مخططًا أم جاء كردّ فعل عفوي، لكن استجابة حكومة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، والتي كانت موالية لجمعية الاتحاد والترقي، كانت ضعيفة، مما أدى لانهيار السلطة في العاصمة بمنتصف يوم 13 أبريل.

وقد تلا ذلك استقالة حلمي باشا وتشكيل حكومة جديدة بقيادة أحمد توفيق باشا، خالية من نفوذ الاتحاديين، وسيطرَ الجنودُ المتمردون على إسطنبول لأسبوع كامل، وفي هذه الأثناء انسحب أعضاء الاتحاد والترقي إلى معقلهم في سالونيك، حيث أعلنوا رفضهم للوزارة الجديدة، وسعوا لحشد العلمانيين والأقليات لدعمهم، مدّعين شرعيتهم كحكومة.

وقد استمر التمرد أسبوعًا قُتل خلاله نائب ووزير، إضافة لعدد من الجنود والمدنيين، حتى تمكنت القوات الموالية لجمعية الاتحاد والترقي من تنظيم جيش

الحركة بقيادة الجيش الثالث من سالونيك والجيش الثاني من أدرنة، وقد انضم إليهم قسم كبير من سكان روملي (البلقان العثمانية) المتعاطفين مع الجمعية، وقد نجح جيش الحركة باقتحام إسطنبول في 24 أبريل بعد ثلاثة أيام من القتال العنيف، وتمكن من فرض الأحكام العرفية، وأعاد السلطة للحكومة السابقة.

وفي 27 أبريل/ نيسان 1909م تم عزل السلطان عبد الحميد الثاني من منصبه بتهمة التواطؤ مع المتمردين، ليخلفه شقيقه محمد الخامس كسلطان جديد للدولة، كما جرت محاكمات واسعة النطاق بحق المتورطين في التمرد، حيث أُعدم 70 شخصًا وصدرت أحكام بالسجن على 420 آخرين. أصبح محمود شوكت باشا، الذي نظم وقاد جيش الحركة، شخصية بارزة في النظام الجديد[1].

نُفي السلطان عبد الحميد الثاني إلى مدينة سالونيك التي تقع اليوم في اليونان، وهنالك عاش في ظروف قاسية تحت حراسة مشددة، ورغم امتلاكه ثروة كبيرة مُودعة في المصارف الألمانية، إلا أن قادة جمعية الاتحاد والترقي مَارسوا عليه ضغوطًا شديدة للتنازل عن أمواله لصالحهم، ولكنه وضع شروطًا عدة للتناول كان منها عودة ابنه عبد الرحيم أفندي إلى إسطنبول لاستكمال تعليمه، وتمكين بناته من العودة لاسطنبول للزواج، ومنح الحرية لبعض العاملين معه، وتخصيص مبلغ مالي له، وشراء قصر اللاتيني، وأمام ذلك بقي السلطان في سالونيك منذ 1908 حتى اندلاع حرب البلقان الأولى عام 1912، حينها أصبحت المدينة معرضة للخطر الأمر الذي استدعى نقله إلى إسطنبول على متن باخرة وفَّرتها السفارة الألمانية، ليستقرَّ في قصر بكلربكي في 1 نوفمبر 1912.

ومع مرور الوقت تدهورت صحة عبد الحميد تدريجيًا وأصبح يعاني من الإرهاق ومشاكل في الجهاز الهضمي، وفي صباح 10 فبراير 1918، توفي السلطان عبد الحميد

(1) Aydın Çakmak, Sürgünde Bir Hakan 2. Abdülhamid'in Selanik ve Beylerbeyi Günleri (Ötüken Neşriyat A.Ş, İstanbul 2014), s.179-195.

الثاني بهدوء عن عُمر ناهز 75 عامًا، وقد دُفن في إسطنبول[1]، حيث خلّف وراءه إرثًا عميقًا، وحياة جدلية في ذاكرة الدولة العثمانية إلى يومنا هذا، سنستعرضُ بعضها في الفصول التالية.

❊ ❊ ❊

(1) Aydın Çakmak, a.g.e, s 207-218.

في مواجهة التآمر الغربي
السلطان عبد الحميد
ومشروع الجامعة الإسلامية

في كتابه «المسألة الشرقية» الذي صدر سنة 1898م يقف الزعيم المصري الشاب مصطفى كامل (ت 1908م) شارحًا مخططات الدول الأوروبية التي دبروها لتدمير وتفتيت الدولة العثمانية، ومتتبعًا أصل «المسألة الشرقية»؛ حيث اجتمع الأوروبيون والروس بمختلف أعراقهم وأديانهم على غاية واحدة وهي تقسيم الدولة العثمانية؛ لأسباب منها الديني ومنها الثقافي ومنها الاستعماري الاقتصادي.

ويُرجع مصطفى كامل أصل هذه المشكلة «المسألة الشرقية» إلى القرن الثامن عشر الميلادي حين بدأت الدولة العثمانية تدخل في حالة من الضعف والهزائم العسكرية، فقد «رأت الدولة العثمانية ما لم تره دولة من دول الأرض القديمة والحديثة، فقد كانت تتحالف معها بعض الدول كالنمسا وتعمل وهي متحالفة معها على الاتفاق مع روسيا على تقسيمها، وقد كانت تتظاهر إنجلترا لها بالصداقة والوفاء وتسعى وهي متظاهرة كذلك على ضياع أملاكها من يديها وسقوطها في قبضتها»[1].

كان التنافس الأوروبي الأوروبي، والأوروبي الروسي على أشده حينئذ؛ فهم متفقون على الغاية، ولكنهم في الوقت نفسه متخوّفون من بعضهم البعض؛ ولدينا العديد من الأمثلة التاريخية التي وقفت فيها فرنسا وبريطانيا مع الدولة العثمانية ضد الروس، والعكس أيضًا صحيح؛ فقد كان الجميع يخشى من الجميع؛ إذ إن سقوط الدولة العثمانية واحتلال أراضيها قد يؤدي إلى نتائج غير معلومة؛ فقد تأخذ روسيا نصيب الأسد، وتحتل إسطنبول، وتستولي على مضيق البوسفور، وتتحكم في شرق

(1) مصطفى كامل: المسألة الشرقية ص12.

المتوسط، ويصبح هذا المآل خطرًا كارثيًا على نفوذ القوى الإمبريالية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا.

وفي سبيل فهم «المسألة الشرقية» كُتبت عشرات الكتب والأبحاث في كل العواصم الأوروبية تقريبًا؛ بل إننا وجدنا منظّر الشيوعية العالمية كارل ماركس يكتب سلسلة من المقالات هو الآخر عن «المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر، وكان ماركس يعيب على الحكومات الغربية لا سيما بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرهم جهلهم بحقيقة هذه المسألة التي قتلوها بحثًا وكلامًا، وكان يرى أن الخطوات العملية للروس لهدم الدولة العثمانية على أرض الواقع سواء بدعم الأرثوذكس في اليونان أو صربيا أو الأرمن أقوى من الجهل المطبق، والخرافات التي يعيش فيها الأوروبيون.

كتب في إحدى مقالاته أثناء حرب القرم سنة 1853م يقول: «على الرغم من التقليد الديبلوماسي فقد انتهى التوسع الروسي الثابت والناجح إلى توليد فكرة سطحية ومبهمة داخل وزارات القدرات الغربية في أوروبا مفادها أن هناك خطرا ما يحضّر، ولّدت هذه المخاوف وأنضجت هذا المفهوم الدبلوماسي الطريف الذي مفاده أن المحافظة على الوضع القائم في تركيا شرط ضروري للسلم العالمي».

ويتهكّم ماركس من هذا الفهم السطحي للأوروبيين «المحافظة على الوضع الراهن» الذي يشبهه بـ «الميثاق الكبير» الذي أعطاه الملك جون للإنجليز في القرن الثاني عشر كحقّ من حقوقهم؛ «فمن أَجل المحافظة على الوضع القائم بالتحديد دبّرت روسيا الثورة في الصرب، وجعلت اليونان مستقلة، وحازت على حقّ حماية ملدوفيا وفلاشيا، وضمّت إليها قسمًا من أرمينيا، وبينما كل ذلك يجري لم تُبدِ إنجلترا وفرنسا أية حركة اللهم إلا عام 1849م حين عملت ليس على المحافظة على تركيا بل على اللاجئين المجريين»[1].

(1) كارل ماركس: المسألة الشرقية، حول القوميات في الدولة العثمانية ص75، 76.

كانت صرخة ماركس وكثير من المثقفين والسياسيين الأوروبيين في ذلك الحين تحضهم حضًا على تطوير مفهوم «المسألة الشرقية» النظري إلى المسارعة في تدمير وتفكيك الدولة العثمانية وإعطاء الشعوب الأوروبية فيها حق الاستقلال، وكذلك احتلال واستعمار الشعوب المسلمة، وأن تفتيت الدولة العثمانية هدف مقدّم على المخاوف غير المبررة من القوة الروسية الصاعدة كما كان ينصحهم ماركس من قلب لندن التي هاجر إليها من ألمانيا في خمسينيات القرن التاسع عشر.

حين ارتقى السلطان عبد الحميد الثاني إلى عرش الدولة العثمانية بعد مقالة ماركس هذه ببضع وعشرين سنة وتحديدا سنة 1876م، كانت الدولة في حالة من الاضطراب الداخلي والخارجي؛ فقد قُتل عمّه السلطان عبد العزيز وخُلع أخوه السلطان مراد الخامس، وكان يمسك بزمام الأمور عدد من الباشوات المؤمنين بأوروبا بصورة مطلقة، مثل مدحت باشا رئيس الوزراء، بل والمتحمّسين للمشروطية وإعلان الدستور الجديد وإقامة البرلمان بمختلف ملل وأعراق الدولة العثمانية، وتجريد سلاطين العثمانيين من اختصاصاتهم.

الأمر اللافت أن المشروطية تحقّقت بالفعل في السنتين الأوليين من حكم السلطان عبد الحميد، وكان قرار البرلمان «المبعوثان» غريبًا حين أقحم الدولة والجيش في دخول حرب ضد الروس وهي الحرب التي سُمّيت بحرب 93، والتي استمرت لمدة عامين بين 1876– 1878م وترتّب عليها خسارة الدولة العثمانية لقبرص ودفع غرامة مالية ضخمة ظلت الدولة تدفعها لسنوات طويلة لصالح الروس.

وأمام هذه المخطّطات الغربية والروسية في بنية الدولة العثمانية داخليًا بصناعة نخبة من الساسة والمثقفين الموالين تماما للمصالح والأفكار الغربية، وخارجيًا بالتآمر على تدمير وتفكيك وإثارة الثورات والأعراق المسيحية والبلقانية والأرمينية والكردية والعربية ضد إسطنبول أدركَ السلطانُ عبد الحميد الثاني أنه بحاجّة ماسّة لدرع حصين يتدرّع بها في مواجهة هذه الأخطار الماحقة التي تهدد الدولة، أو ما

تبقى منها بعد فقدان المجر وشمال البحر الأسود ورومانيا والقوقاز واليونان وصربيا والجزائر ومصر وتونس.

لكل هذه الأسباب وجد السلطان عبد الحميد في فكرة الجامعة الإسلامية سبيلا لتعويق هذا الهجوم الغربي الساحق على الدولة العثمانية، ومقاومة فعّالة في إعادة توحيد عناصر الدولة العثمانية بل وعموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وكان أول من دعا إلى هذه الفكرة هو الشيخ جمال الدين الأفغاني (ت 1897م) الذي آمن بالوحدة العضوية لعموم المسلمين أمام التحديات الفكرية والسياسية التي تواجههم من قبل المحتل الغربي، ولاحقا اختلف السلطان عبد الحميد مع جمال الدين الأفغاني في رؤيته لمسألة الوحدة الإسلامية وهو الأمر الذي لم يُعجب السلطان عبد الحميد الثاني.

وكما يقول المفكر المصري الدكتور محمد عمارة في كتابه عن «الجامعة الإسلامية والفكرة القومية» فإن التخلف الفكري والروحي والانحدار الحضاري والسياسي والصراعات الإقليمية والقبلية أو تلك الآتية من الخارج في شكل المد الاستعماري والإمبريالي الذي زحف من أوروبا على الشرق كان مَن أبصرها مبكرًا، وأدرك خطورتها هو ذلك التيار الفكري والسياسي من قادة ومفكرين مسلمين جمعهم الحرص على الوقوف أمام هذه التحديات الكبيرة.

وكما يقول عمارة أيضًا: «ذلك هو الوصف العام لتيار الجامعة الإسلامية، الفكري والسياسي كما عرفه الشرق في ذلك التاريخ (أواخر القرن التاسع عشر)، ولكن وحدة هذا الشعار لم تخف في يوم من الأيام عن عين الباحث المتأمل تلك الفروق الجوهرية التي جعلت في الحقيقة والواقع من تيار الجامعة الإسلامية عددًا من التيارات، بينها من عوامل الاختلاف والتمايز أحيانًا أكثر مما بينها من أوجه الوفاق والاتفاق»[1].

(1) محمد عمارة: الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، نموذج مصطفى كامل، ص50.

وقد تلاقت أفكار الإصلاحيين المسلمين الكبار وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني وكبار مشايخ الطرق الصوفية مثل أبي الهدى الصيادي ورحمة الله الهندي ومحمد ظافر المدني والسنوسي وغيرهم من علماء ومشايخ الهند والصين وأفريقيا أن الاتجاه إلى داخل الأمة لإصلاح الدولة ممكن بل وأمسى ضرورة مقابل الاتجاه إلى الخارج لطلب الإصلاح، ومن ثم قرر السلطان عبد الحميد الثاني أن يقف أمام الأطماع الغربية في الأقطار الإسلامية من خلال «تكتيل المسلمين على كلمة واحدة وشعور واحد» على حد وصف المؤرخ محمد حرب[1].

والحق أن السلطان عبد الحميد لم يكن يهدف إلى إقامة رابطة سياسية تضم كل بلاد المسلمين في وحدة سياسية واحدة وإنما أراد جمع شعور المسلمين في حركة واحدة تؤكد وحدتهم وتقويهم في مواجهة أعدائهم، ومن ثم يستطيع أن يقف أمام الموظفين الحكوميين العثمانيين الذين تشربوا الثقافة الغربية وأصبحوا يعملون سرا وعلانية ضد مصالح الدولة، وأيضا سعيه لإعادة إحياء الدولة العثمانية من منظور «الخلافة»، الذي سيعطيها قبلة الحياة، ويجعلها ملاذ المسلمين في جميع أرجاء العالم وآمالهم.

وإذا تحققت هذه الغاية فستقف القوى الأوروبية وروسيا عند حدودهما، وسيخشون إثارة هذا العالم الإسلامي الذي أمسى موحّدا ومتكتّلاً ومدركًا ألاعيب القوى الغربية وروسيا وأهدافهم، وقد أشار المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي إلى هذه المآلات حين قال: «إن السلطان عبد الحميد كان يهدفُ من سياسته الإسلامية تجميع مسلمي العالم تحت راية واحدة، وهذا لا يعني إلا هجمة مضادّة يقوم بها المسلمون ضد هجمة العالم الغربي التي استهدفت عالم المسلمين»[2].

ومن أجل تحقيق هذا المشروع اعتمد السلطان عبد الحميد على عدة أدوات كان على رأسها كبار العلماء والدعاة مثل السيد جمال الدين الأفغاني والزعيم المصري

(1) محمد حرب: السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار ص167، 168.

(2) محمد حرب: المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، بحث في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر بالبحرين عام 1985م، ص442.

مصطفى كامل والشيخ أبو الهدى الصيّادي من سوريا، ومن سيبيريا الشيخ عبد الرشيد إبراهيم، كما اعتمد على الطرق الصوفية في المشرق والمغرب، وحرص على بعث روح التعريب في الدولة العثمانية ونشر العلوم الإسلامية ومراكز الدراسات الإسلامية، وأكثرَ من خدمة الحرمين الشريفين، ومن الناحية اللوجستية حرص على تسهيل لقاء المسلمين ببعضهم من خلال الاهتمام بوسائل المواصلات، وإنشاء سكة حديد الحجاز وبغداد.

كانت الطرق الصوفية من أهم الوسائل التي اعتمد عليها السلطان عبد الحميد في تحقيق مشروع الجامعة الإسلامية، واستطاع أن يعمل رابطة بين مقر الخلافة في إسطنبول وبين زوايا هذه الطرق في كل أنحاء العالم الإسلامي، واتخذ من حركة التصوف الإسلامية وسيلة للدعاية للجامعة الإسلامية، وتكونت في إسطنبول لجنة مركزية من علماء وشيوخ الطرق الصوفية الذين عملوا في الوقت نفسه مستشارين للسلطان فيما يخص هذا المشروع.

كان منهم الشيخ أحمد أسعد وكيل الفراشة الشريفة في الحجاز، والشيخ أبو الهدى الصيادي شيخ الطريقة الرفاعية، والشيخ محمد ظافر الطرابلسي شيخ الطريقة المدنية، كانوا من أبرز أعضاء هذه اللجنة المركزية للجامعة الإسلامية، وكان معهم آخرون، وأُنشئت لجان فرعية لهذه اللجنة المركزية في كافة بقاع الدولة العثمانية وخارج حدودها أيضًا؛ من أهمها تلك التي كانت في مكة المكرمة تحت رعاية شريف مكة ومهمتها نشر مفهوم الجامعة الإسلامية في موسم الحج، وأنشئت أخرى في بغداد كانت تقوم لذات الغرض بين أتباع الطريقة القادرية وزوّار مقام الشيخ عبد القادر الجيلاني مؤسس الطريقة التي كان يزورها آلاف سنويا من كل مكان ولا سيما المريدين القادمين من شمال أفريقيا[1].

(1) محمد حرب: السلطان عبد الحميد الثاني ص196.

وأُسست أيضًا لجان فرعية في شمال أفريقيا كانت تعمل في سرية مطلقة، عملت على تنسيق العمل بين الجماعات الدينية والصوفية هناك لمقاومة الاحتلال الفرنسي وهذه الجماعات هي الشاذلية والقادرية والمدنية، وبلغ من نفوذ هذه الحركة أن وصفتها إدارة المخابرات الفرنسية في شمال أفريقيا في بعض الوثائق السرية بقولها: «يمكن للسلطان عبد الحميد - بصفته رئيسًا للجامعة الإسلامية - أن يجمع من خلال ارتباطاته الوثيقة بالجماعات الدينية في شمال أفريقيا جيشًا منظمًا يتمكن - إذا لزم الأمر - أن يقاوم به أية قوة أجنبيه»[1].

وسنلاحظ من خلال الوثائق السرية الفرنسية التي نشرها المؤرخ التركي إحسان ثريا صيرما في بعض دراساته التي سنقف معها في كتابنا هذا أن السلطات الفرنسية قد فشلت في الكشف عن العلاقة التي جمعت مسلمي شمال أفريقيا بالخلافة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني، وأمام هذا العجز عملت على إضعاف هيبة السلطان في نفوس سكان شمال ووسط أفريقيا، وإظهار قوتها العسكرية الغاشمة، وأيضًا من خلال إغراء بعض شيوخ الطرق الصوفية بالمال والمناصب، والتضييق على الحجاج ومنعهم من السفر حتى لا يلتقوا بدعاة الجامعة الإسلامية في موسم الحج.

واتسع عمل اللجنة المركزية التي استطاعت التواصل مع مسلمي الهند والصين وتركستان وجنوب شرقي آسيا وجنوب وغرب ووسط أفريقيا، وهكذا استطاع مشروع الجامعة الإسلامية أن يقض مضاجع القوى الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا من الصين في أقصى الشرق إلى أفريقيا والأطلسي في أقصى الغرب، مرورا بالهند والمنطقة العربية، ولكن التحديات الاقتصادية والثقافية كانت عاتية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تدبير انقلاب عسكري هو الأول من نوعه في القرن العشرين على السلطان عبد الحميد الثاني الذي استطاع أن يقف صامدًا أمام التآمر الغربي لمدة ثلاثة وثلاثين عامًا، سقطت الدولة العثمانية بسقوطه!

(1) إحسان ثريا صيرما: وثائق عن فعاليات السلطان عبد الحميد في شمال أفريقيا ص 179.

عبد اللّه كويليام «شيخ الإسلام»

الأول والأخير للدولة العثمانية في بريطانيا

ومؤسّس معهد ليفربول الإسلامي

تأليف: آيدِن بَيْرام[1]

ترجمة: محمد شعبان أيوب

(1) (أستاذ ورئيس قسم المذاهب الفكرية والعقائد - كلية الإلهيات، جامعة أرتفين، تركيا)، وقد نُشرت هذه الدراسة في مجلة كلية الإلهيات، جامعة 19 مايو، العدد 42، ص-163 194، سامسون (تركيا)، 2017م.

مقدمة المترجم

على مدار ستة قرون متطاولة مرّت الدولة العثمانية بالأطوار التي تمرُّ بها الدول والحضارات، حيث الميلاد والشبيبة والقوة ثم الضعف والتفسّخ والانهيار، وطوال هذا التاريخ اتكأت الدولة العثمانية على المنطق الذي اتكأت عليه الدول الإسلامية القديمة حيث السيف والقلم؛ أو رجال الجيش ورجال الإدارة والبيروقراطية هما الأساس الذي شكّل منطقها الداخلي والخارجي.

وكثيرًا ما جمع السلاطين العثمانيون بين المهارة العسكرية والقيادة العامة للجيوش العثمانية على الساحة الأوروبية وحتى الآسيوية وفي الأقطار العربية، وبين الحنكة الإدارية والخبرة السياسية والدبلوماسية في التعامل مع الخصوم، وفي الوقت ذاته إدارة شئون الدولة، من خلال الهيئة المعاونة التي كان مقرّها الباب العالي في إسطنبول حيث وُجد الصدر الأعظم أو رئيس الوزراء.

واستطاعت الإمبراطورية العثمانية أن تبلغ آفاقًا بعيدة في قارات العالم الثلاث، ولكن منذ عام 1683م حيث الهزيمة أمام أسوار فيينا ثم الهزيمة أمام الروس في عام 1700م عند بحر آزوف شمال البحر الأسود دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة من مراحل التراجع على المستويين العسكري والسياسي، وأيضا على المستوى البيروقراطي والإداري، وسيصبح الروس من الشمال والأوروبيون من الغرب هم الخطر الداهم الذي اتحد على تفكيك الدولة العثمانية، واستغلال ضعفها كلما سنحت الفرصة لهم، وكذلك الإبقاء عليها إذا كان في تفكيكها ضررا أكبر يجعل أحد المتصارعين ينقض على الغنيمة وحده.

المفكرون العثمانيون ونداء الإصلاح

والحقّ أن هذا التراجع لم يكن خافيا على كثير من مفكري وإستراتيجيي الدولة العثمانية مبكرًا؛ ولا سيّما منذ القرن السادس عشر الميلادي، ولئن عرفَ تاريخُ الفكر السياسيِّ الإسلامي مؤلفات مرايا الأمراء أو الآداب السلطانية التي كُتبت منذ القرن الرابع والخامس الهجريين لتنوير الخلفاء والسلاطين، وتقديم «مانيفستو» يشرح بلْه يُشرّح الأبعاد السياسية والأخلاقية أو الأخلاق السياسية التي يجب أن يتحلوا بها، فقد تأثر العثمانيون بهذا اللون واقتبسوه من السلاجقة والمغول والفرس والمماليك والعباسيين ومن سبقهم من الأمم السالفة.

ففي القرن السادس عشر الميلادي كتب المؤرخُ مصطفى علي أفندي (ت 1599م) «مفاخر النفائس في كفاية المجالس»، وقدّمه إلى السلطان مراد الثالث (ت 1595م) واضعًا يده على بعض أسباب الفساد البيروقراطي في الحكومة، وبذخ الطبقة الحاكمة. وفي عصر السُّلطان مراد الرابع (ت1640م) سنرى أحد أقرب المستشارين إليه مصطفى قوجي بك يرفع إلى السلطان تقريرًا عاجلا أطلق عليه «الرسائل»، تناول فيه حالة الدولة العثمانية الراهنة آنذاك، ووضعها الجيوسياسي والعالمي، وأسباب قوتها حتى عصر السلطان سليمان القانوني (ت 1566م) وحالة التراجع التي لوحظت بعد وفاته وحتى عصر مخدومه السلطان مراد الرابع.

كشف قوجي بك في تلك الرسائل عن أربعة أسباب رئيسية لتأخر الدولة العثمانية لخّصها في؛ غياب مشاركة السلاطين في أعمال الديوان (الحكومة)، وابتعادهم عن قيادة الجيوش، وفي المقابل زيادة نفوذ ومسئوليات الصدور العظام، ثم اتساع قوة ونفوذ الوزراء ورجال الحكومة وقادة وضباط الجيش مثل الإنكشارية وغيرهم، وتعارُض هذه المسئوليات بين المصالح الخاصة والعامة، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الرشوة والفساد المالي؛ وبسبب هذا الفساد المالي فرض الوزراء والولاة الضرائب المرهقة على الرعايا في أقطار الدولة العثمانية في البلقان والشام ومصر وغيرها، الأمر الذي أدّى إلى هجرة كثير من الفلاحين لأراضيهم، وفي نهاية المطاف أصرّ قوجي بك

على ضرورة تدخل السلطان العاجل لحسم هذه المسائل، ونظرا لنباهة الرجل، ودقّة ملاحظاته في وقت عصيب من عُمر الدولة العثمانية وتأخرها سنرى البعضَ يصفه بـ «باعث الإصلاحات التقليدية»[1].

على أن المحاولة الإصلاحية الأكثر عمقًا تمثّلت في الرسالة التي ألّفها المؤرخُ الموسوعيُّ الشهير مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (1608- 1657م) وكان من رجال الإدارة العثمانية الأكفاء؛ جوابا منه على أسئلة بعثها إليه السلطان محمد الرابع (1642 - 1693م)، وقد أسماها «دستور العمل في إصلاح الخلل»، تطرق فيها إلى الخلل المالي والإداري الذي أصاب الدولة، وقد تضمنت هذه الرسالة رؤية حاجي خليفة التاريخية للدولة العثمانية، وأسباب انحدارها، ويبدو أنه كان من المتأثرين بنظرية ابن خلدون في أطوار الدولة، فهي تمر بمرحلة التطور السريع ثم الاستقرار والمجد، ثم مرحلة النكوص والتقهقر، وقد رأى حاجّي خليفة أن الدولة العثمانية تعيش في طورها الأخير، لكن بفعل قواها الداخلية وتماسُك وشرعية النظام العثماني فبإمكانها الثبات لعدة قرون على هذه المرحلة إذا قامت بإصلاحات جادة في شؤون الزراعة الفلاحين، وإصلاح نظام الضرائب، وإبعاد الموظفين المرتشين، وضرورة إصلاح الجيش، وتخفيض مصروفات الدولة الزائدة عن الحاجة[2].

في السياق ذاته تأتي محاولة حسين هزارفن (1601 - 1679م) في كتابه «تلخيص البيان في قوانين آل عثمان» كأولى المحاولات الجادة التي يُبدي فيها المثقف العثماني دوره تجاه مسار الدولة، وهو في هذا العمل يُسلّط الضوء على المشكلات ذاتها التي ذكرها قبله قُوجي بك وحاجي خليفة؛ بيد أن وضوحه وعباراته في هذا العمل كانت أشدّ وأقسى في نقد المسئولين عن التدهور سواء كانوا سلاطين أم من الوزراء

(1) ÖMER FARUK AKÜN, ''Koçi Bey'', İslam Anisklopidesi, Cilt 26, s.143-145.

(2) قيس العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط، الدار العالمية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت 2002م، ص39.

العظام، بالإضافة إلى تناوله عدم الانضباط العسكري لقيادات وأفرع الجيش مثل الإنكشارية والقابي قولي والسباهية وغيرهم، ونراه يُشدد على ضرورة إسناد المناصب في الولايات إلى الحكّام الصالحين أصحاب الأيدي النظيفة، وبحسب حسين هزارفن فإن على السلطان أن يعتمد على هيئة من الرجال الثقات تُراقب الرعايا والموظفين كما تراقب الأعداء والمتربصين، وعلى السلطان أيضًا ألا يتردد في استخدام واستصدار القوانين التي تدعم سلطته أبدا، ثم يجب إعادة الاعتبار للشريعة والمسئولية الأخلاقية والروحية المنوطة بشيخ الإسلام وهيئة العلماء التي كانت قد فقدت دورها السياسي[1].

كتب حسين هزارفن مؤلفه هذا في عام 1669م في وقت يُجمع فيه معظم المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت تعيش حالة من الانحطاط والتراجع، ولم يكن من الغريب أن تتوالى الرسائل والنصائح التي تحذّر من مغبّة الوضع القائم؛ فقد كتب من بعده ساري محمد باشا كتابه «نصائح الوزراء والأمراء» ولئن لم يُضف الكتابَ الشيء الكثير على من سبقوه، فإنه جاء في وقت كانت تنتقل فيه الدولة العثمانية من الانحطاط الداخلي إلى الهزيمة العسكرية الكبيرة أمام أعدائها، فقد أدت هزيمة كارلوفيتز عام 1699 إلى خسارة الدولة العثمانية أراضٍ شاسعة من ضمنها ترانسلفانيا والمجر وسلوفانيا وكرواتيا على الجبهة الأوروبيةً، وأكدت هذه الهزيمة التي أظهرت عجز وتخلف قوات الإنكشارية صحّةَ توقعات المفكرين العثمانيين الذين ألحّوا على ضرورة مواجهة الانحدار والتدهور وإلا فإن العواقب كارثية[2].

ولئن اتفق الجميع على وجود الخلل، فقد كان سؤال ما هو الحل؟ وكيف العلاج؟ معضلة أخرى، لا سيما مع بداية القرن الثامن عشر، ويبدو أن قوة الأوروبيين والروس العسكرية دفعت السلاطين العثمانيين إلى إدراك أن وراءها قوة علمية كامنة

(1) خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، الكتاب الأول، المركز العربي للدراسات والنشر، الدوحة، قطر 2017م، ص54.

(2) خالد زيادة: السابق ص55.

وناهضة؛ ولهذا السبب شرع السلطان أحمد الثالث (1703– 1730م) في فتح بعض الأبواب تجاه أوروبا، ومع الوقت أظهر السلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) داماد إبراهيم باشا ميلاً لتقليد الأوروبيين في بناء القصور وإقامة أول مطبعة من نوعها في الدولة العثمانية وأقطارها، تلك التي أنشأها إبراهيم متفرقة في إسطنبول، وكذلك إنشاء مدرسة للمدفعية بخلاف مدرسة الطوبجية القديمة، وقام بغير ذلك من الإصلاحات العسكرية والبحرية، لكن هذه المحاولات انتهت عام 1730 حين عزلَ الإنكشاريةُ – أقوى فرق الجيش العثماني وعموده – السلطانَ وقتلوا وزيره بعد تمرد دام قاموا به[1]، وهؤلاء الإنكشارية منذ أواخر القرن السادس عشر كانوا من أكبر عوائقً الإصلاح والفساد في الدولة، وفي الوقت ذاته اليد الباطشة التي كان يسيطر من خلالها السلاطين على الأوضاع العامة.

وقوة الإنكشارية وتمردها في الدولة العثمانية يعود بجلاء إلى القرن السابع عشر حين ثاروا على السلطان عثمان الثاني (ت 1622م) وقتلوه لأنه أراد لجم تمردهم، وإدخال بعض الإصلاحات بإيجاد فرقة عسكرية جديدة من أبناء الولايات الأخرى لإحداث توازن عسكري، لكن بعد قرنين على هذه المحاولات التي كانت تبوء كل مرة بالفشل بسبب تدخل وانقلاب الإنكشارية لحفظ مصالحهم الخاصة في داخل بنية الدولة؛ قرر السلطان محمود الثاني في عام 1826م القضاء عليهم بالمدافع مستلهما في ذلك تجربة محمد علي باشا في مصر حين قضى على قوات وقادة المماليك في مذبحة القلعة سنة 1811م، وبهذا فتح الطريق أمام السلاطين العثمانيين لإدخال الإصلاحات الملائمة العسكرية والإدارية في جسد الدولة المترهل، وكانت الدولة منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر قد شرعت في إرسال سفراء ومبعوثين عثمانيين دائمين في أوروبا بغرض نقل تجارب الإصلاح والتعرف على أسباب تقدم هذه الدول.

ولقد تركزت الإصلاحات العثمانية في عدة ميادين أهمها المؤسسات المالية والتعليمية وتسخيرها لخدمة التنظيمات العسكرية، ومنذ منتصف القرن السابع

(1) خالد زيادة، مقدمة تحقيق كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية ص8.

عشر رأينا اعتماد بعض السلاطين العثمانيين على مستشارين فرنسيين، فقد اعتمد السلطان محمود الأول (1730– 1754م) على المستشار الفرنسي للشئون العسكرية الكونت دي بونفال (1675– 1747م)، وشرع بعض السلاطين اللاحقين في استلهام النموذج الغربي استلهاما تاما؛ حتى إن وصايا المبعوثين والسفراء العثمانيين في تلك الدول كانت تنادي بضرورة السير على دربهم في الإصلاحات الحكومية والعسكرية، بل وضرورة فتح الباب واسعا أمام الخبراء والمستشارين العسكريين والتعليميين الأوروبيين لتطوير المؤسسات العثمانية، ما دامت هذه الدول متقدمة في كل شيء!

يخبرنا الدكتور قيس جواد العزاوي في كتابه المهم الذي يناقش هذه المسألة بعُمق «الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط» أن «غزو التحديث لم يقف عند حد، فقد هبّت رياح التغريب على الإمبراطورية العثمانية في أعلى مراتبها، فالسلاطين ومن حولهم قد ربطوا مصيرهم بالعلاقة مع أوروبا، بضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي»[1]. هذا التحديث الذي انطلق دون تعقل أو بصيرة فكرية ثقافية نتج عنه ظهور جيل جديد مؤمن كليا بالغرب، ومحتقر في الوقت ذاته لا الدولة العثمانية التي نشأ فيها، وتنعم بخيراتها في ظلال طبقتها الأرستقراطية فقط، بل وأمسى يتهم مقدسات دينه وثقافته بأسباب تخلفه الحضاري.

ومع ارتقاء السلطان عبد المجيد الأول للسلطنة في عام 1839م وهو لما يزل ابن السادسة عشر من عُمره بعد وفاة والده محمود الثاني الذي كان قد فتح الباب أمام الإصلاحات الأوروبية، أصدر وزيره الأعظم مصطفى رشيد باشا – سفير الدولة العثمانية السابق في لندن وباريس – على لسان سُلطانه اليافع ما عُرف باسم «خط كلخانة»، وفيه تضمن إصلاحات مالية وضريبية، وإقرار المساواة في الحقوق والواجبات بين رعايا الدولة العثمانية دون تمييز ديني أو مذهبي أو عرقي، ويؤكد الدكتور خالد زيادة أن هذه الإصلاحات أو التنظيمات كانت بتأثير وضغط القوى الأوروبية[2].

---

(1) قيس العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة في عوامل الانحطاط ص46.

(2) خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية ص223، 224.

«العثمانيون الجدد» وإستراتيجية السلطان عبد الحميد الثاني

في الفترة عينها راح بعض المبتعثين العثمانيين إلى فرنسا والمتأثرين بأفكار أشهر فلاسفتها ومفكريها مثل مونتسكيو وروسّو، وعلى رأسهم إبراهيم شناسي (1826-1871م) وتلميذه الشهير نامق كمال (1840- 1888م) وزمرة أخرى في إعلانهم التململ من الأوضاع الثقافية والسياسية في البلاد، ورغم الإصلاحات والتنظيمات التي شرع السلطان عبد المجيد الأول في تنفيذها منذ عام 1839 وإصلاحاته لعام 1856، فإن هذه الإجراءات كلها «لم تكن كافية بنظر مجموعة من الشباب الذين تأثروا بعمق بصورة أوروبا الليبرالية وشعاراتها وآدابها»[1].

كل هذه الأسباب الآنفة كانت مهيئة لنشأة تيار ثقافي جديد مؤمن تماما بالفكر الغربي وتوجهاته السياسية والثقافية، ففي عام 1865م تأسست جمعية «العثمانيين الجدد Yeni Osmanlılar» التي شاع تسميتها في الأقطار العربية باسم «تركيا الفتاة» نقلا عن التسمية الأوروبية Jon Türk ، وقد نشأت هذه الجمعية على يد محمد بك ونامق كمال ورفيق بك ورشاد بك وغيرهم، وكانوا في أغلبهم أبناء باشوات وأغنياء ينتمون إلى طبقة اجتماعية رفيعة نالت تعليمها الثانوي والجامعي في أوروبا، وعادوا إلى الدولة العثمانية لاحقا وهم مؤمنون إيمانا كاملا بأن الإصلاح يعني الأخذ بمجمل الحداثة الغربية ومنظومتها الفكرية مثل الليبرالية والقومية، وقد تزعّم هذا التيار الشاعر والأديب والصحفي نامق كمال[2]، حتى عُرف بين أقرانه بأنه «رسول

---

(1) خالد زيادة: المسلمون والحداثة والأوروبية ص224.

(2) محمد نامق كمال (1840 - 1888م)، أديب ومحامي ورجل دولة، تقلد العديد من الوظائف الحكومية في قلم الترجمة في القصر العثماني وفي غاليبولي وقبرص ورودس وكريت، نشأ أديبا محبا للأدب الفارسي والعربي، ولما تعرف على إبراهيم شناسي أحد أهم الأدباء والصحفيين العثمانيين التغريبيين أحبّ الأدب الغربي، وآمن بضرورة الحرية والإصلاح وإقامة دستور وبرلمان للبلاد، وانضم إلى جمعية العثمانيين الجدد، وبعد ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني نفاه إلى رودس ثم عفى عنه وعيّنه فيها متصرفا، ثم نقله إلى منصب

الحرية والوطنية»، ومن أوائل الداعين إلى القومية التركية مستلهما إياها من الشاعر والصحفي إبراهيم شناسي، وأيضًا من فترة المنفى الاختياري في باريس ولندن حيث وقف بكل قوته أمام الدولة العثمانية بشكلها التقليدي، وكان من الدعاة إلى وضع دستور للبلاد وافتتاح برلمان أو مجلس تشريعي.

لقد رأت هذه المجموعة أن «أورَبة» الدولة العثمانية بصورة كلية هي الحل الجذري للإصلاحات المنشودة، ووضعوا لهذا الهدف خطة عملية من خلال التغيير من داخل الإدارة الحكومية العليا، وبلوغ أعلى المناصب فيها، وعزموا على إيصال نامق كمال إلى منصب وزارة الخارجية، وضياء باشا إلى منصب الصدارة العظمى، ثم تحولت الجمعية إلى حركة معارضة رسمية بانتماء سليمان باشا قائد المدرسة الحربية، ومصطفى فاضل باشا أخو خديوي مصر إسماعيل، وكان مصطفى فاضل من الناقمين على الدولة العثمانية التي فوّتت عليه فرصة الخديوية لتأييدها أخيه إسماعيل على حسابه[1].

وعلى الرغم من التضييق والتشرذم الذي تعرضت له هذه المجموعة في أواخر عصر السلطان عبد المجيد الأول (1839 – 1861م) وأوائل عصر السلطان عبد العزيز (1861 – 1876م)، فإنها استطاعت بعد بضع سنوات إيصال العديد من الأسماء المهمة مثل مدحت باشا إلى منصب الصدارة العظمى «رئاسة الوزراء» وهو الذي اشتُهر بـ «أبي الدستور» و «أبي الأحرار»، وأحد أهم وأشد المتحمسين للإصلاح وهيكلة الدولة على الطريقة الأوروبية، وكذلك حسين عوني باشا الذي تقلد هو الآخر منصب الصدارة العظمى، وكان لهذين الرجلين يد مباشرة في خلع واغتيال السلطان عبد العزيز سنة 1875، ودور أهم في ارتقاء ابن أخيه السلطان عبد الحميد الثاني الذي سايرَهم في بداية الأمر حتى تمكن من إقصائهم فيما بعد[2].

متصرف جزيرة كريت التي لقي ربه فيها عام 1888م عن 48 عاما، ونقل جثمانه إلى غاليبولي التي أوصى أن يُدفن فيها.

(1) الدولة العثمانية المجهولة ص424.

(2) الدولة العثمانية المجهولة ص425.

لقد أدرك السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م) خطورة أهداف جمعية الشبان العثمانيين «تركيا الفتاة» لأنه انتسب إليها في بداية شبابه، ورأى دعوتها التي نادت علانية بفصل الدين عن الدولة، بل بإقصاء الدين كلية عن الحياة العامة والمجتمع، وكان عبد الحميد كما يقول المؤرخ أحمد آق قوندوز: «يؤثرُ الإعجاب بجده محمود الثاني ورشيد باشا، وظنه بأن السيرة الغربية لأبيه عبد المجيد الأول وأخيه الكبير مراد (الخامس) أضرت بالدولة والأمة»[1].

فرضت هذه المجموعة ذات التوجهات الغربية نفوذها على الدولة في بداية حكم عبد الحميد الثاني – وكان منزوع القوة والصلاحيات مدة عام ونصف – فرضت ما عُرف بالمشروطية أو «الديمقراطية» على الطريقة الأوروبية، وأنشأوا لهذا الغرض البرلمان العثماني برعاية مدحت باشا وأعضاء جمعية العثمانيين الجدد «تركيا الفتاة»، وكانت أكبر الكوارث التي وقعوا فيها بزعامة مدحت باشا ومجلسه توريط الدولة العثمانية في حرب لم يكن العثمانيون مستعدين ضد روسيا رغم اعتراض السلطان على هذه الحرب، وكان من نتائج الهزيمة بلوغ القوات الروسية إلى ضواحي إسطنبول[2].

ورغم الاتفاقية المهينة والمذلة التي وقعتها الدولة أمام روسيا المنتصرة في حرب 1878م، لم يقنع مدحت باشا وفريقه بالهزيمة الكبيرة المالية والعسكرية وخسارتها الفادحة في البلقان وتحمل الدولة العثمانية التكاليف المالية لهذه الحرب كاملة وتعويض الروس عنها، بل راح مجلس المبعوثين «البرلمان» يناقش تشكيلَ إنشاء دول مستقلة مثل أرمينيا وبونتس (شمال تركيا)، وكردستان، وأمام هذه الكوارث العسكرية والسياسية، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني قراره بحل مجلس المبعوثين في فبراير/ شباط 1878م[3].

---

(1) الدولة العثمانية المجهولة ص427.

(2) محمد روحي: أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، عني بتصحيحها: السيد حسين وصفي رضا، مكتبة المنار، القاهرة، 1326هـ/ 1908م. الصفحات 80 – 82.

(3) الدولة العثمانية المجهولة ص427، 428.

ساء الإنجليزُ هذا القرار، وانطلقوا يحرضون رجال جمعية «العثمانيون الجدد» – وكانوا من أشد المقربين من الإنجليز والمدعومين منهم – وعلى رأسهم علي سعاوي وعزيز بك وغيرهم ضد السلطان عبد الحميد، ومن ثم قررت هذه المجموعة بعدما أصدر السلطان عبد الحميد مراسيمه بإقصاء زعيمهم مدحت باشا إلى المنفى، وإلغاء البرلمان الذي ورط الدولة في الحرب الروسية وفي مناقشة تفكيك أجزاء من الدولة العثمانية في الأناضول تحت دعوى «الاستقلال»، قرروا الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني وخلعه، في الواقعة التي عُرفت آنذاك بواقعة «علي سعاوي» أو «اقتحام قصر جراغان»، وهي أحداث جرت بتحريض السفير البريطاني في إستنبول اللورد إليوت وماري البريطانية زوجة علي سعاوي كما يقول آق قوندوز[1].

اتجهت هذه المجموعة بقيادة سعاوي إلى قصر جراغان وهو مقر سكن السلطان السابق مراد الخامس المخلوع، وحاولوا خلع السلطان عبد الحميد وتنصيب مراد الخامس الذي اشتهر بالضعف الشديد، والخلل العقلي، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ليقظة عبد الحميد ورجال أمنه، وقُتل في هذه الحادثة 23 متمردًا على رأسهم علي سعاوي وجُرح منهم 15 وحوكم الكثيرون منهم في المجلس العرفي العسكري ولم يصدر بحق أحد منهم حكم الإعدام.

كان القضاء على هذه المجموعة سببا مهما في استقرار الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية في قبضة السلطان عبد الحميد الثاني طوال العقود الثلاثة التالية، وأدّت إلى زيادة تركيزه على الحفاظ على الأمن الداخلي بإنشاء جهاز المخابرات أو الجورنالجية للقضاء على أي انقلاب عسكري محتمل، لا سيما وقد تعرض عمه عبد العزيز وأخوه مراد الخامس إلى هذا الخلع، فضلا عن محاولتين تعرض هو إليهما.

على المستوى الخارجي كان لفشل هذه المحاولة الانقلابية أثره في زيادة العداء بين السلطان عبد الحميد الثاني وبين الإنجليز الذين قربوا مجموعة «العثمانيين الجدد»

(1) آق قوندوز: السابق ص429.

ودعموهم بالتخطيط والرعاية، لكن في مقابل الضعف المالي والعسكري الذي كانت تعاني من الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام الروس في عام 1876، تمكنت إنجلترا من استغلال هذا الضعف وإنشاء قاعدة عسكرية في قبرص التي احتلتها فعليا فيما بعد، ثم مصر في عام 1882م ثم السودان في عام 1899م ونفوذها الذي كان يتزايد يوما بعد آخر في الجزيرة العربية، ولم يكن الاحتلال الفرنسي يقل خطورة عن الاحتلال الإنجليزي، فقد احتل الفرنسيون تونس في عام 1881م بعد احتلالهم الجزائر وأجزاء واسعة من المغرب ومناطق وسط وغرب أفريقيا.

الأخطر من ذلك أن هذه الدول المحتلة وعلى رأسها الإنجليز والفرنسيون والهولنديون والروس والأسبان وغيرهم كانوا يعملون على خلخلة الأواصر الثقافية والتاريخية والدينية والسياسية بين الشعوب الإسلامية بل وحتى غير الإسلامية التي كانت تدين بالتبعية السياسية للخلافة العثمانية؛ من خلال بعث القوميات ودعمها بهدف شرذمة وتقسيم الدولة العثمانية تحت مسمّى حق استقلال هذه الدول، كما فعلوا في دعمهم لحركات العصيان والتمرد في بلغاريا والجبل الأسود واليونان وصربيا وكثير من مناطق البلقان، ودعمهم بالاتفاق مع الروس تمردَ وانشقاق الأرمن في شرق الأناضول منذ عام 1890م[1].

مقاومة السلطان عبد الحميد ومشروع «الجامعة الإسلامية»

وأمام هذه الهجمة الأوروبية الروسية المتزامنة على أراضي الدولة العثمانية في البلقان وشرق الأناضول والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يجد حلا عمليا لمواجهة هذا الانهيار، ومقاومة مشروع «الرجل المريض» الذي كانوا قد وضعوا خطوطه العريضة للتخلص من الدولة العثمانية. والحق أن السلطان

(1) Süleyman Kocabaş, Jün Türkler Nerede Yanıldı?, Valan Yayınları, istanbuL,1991. s. 29-30.

عبد الحميد سار وفق إستراتيجية واضحة المعالم، فقد حاول البحث عن حليف قوي بين الدول الأوروبية ليدخل معه في شراكة سياسية واقتصادية وعسكرية متكاملة، وقد وجد هذه الشراكة مع الألمان الذي احتلوا مناطق مهمة من فرنسا في حرب عام 1870م، وكانوا مختلفين بصورة عميقة مع السياسة الإمبريالية للإنجليز والفرنسيين؛ ولهذا السبب تطورت العلاقات الدبلوماسية العثمانية الألمانية، ومن أجل إصلاح الجيش العثماني جاءت أول هيئة عسكرية ألمانية إلى الدولة العثمانية في عام 1883م، ثم تطورت العلاقات بصورة أسرع وأوثق حتى زار الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني إسطنبول والتقى بالسلطان عبد الحميد في عام 1888م[1].

وبدأ مشروع سكة حديد برلين – بغداد يلوح في الأفق، وهو المشروع التجاري الضخم الذي شعر معه الإنجليز بخطورة ما يحدث على نفوذهم السياسي والاستعماري الصاعد في الخليج العربي، فعملوا جاهدين على إضعاف الدولة العثمانية داخليا وخارجيا، وكان السبيل لتحقيق هذا الهدف إعادة دعم وإحياء حركة «العثمانيين الجدد» المعروفة باسم «تركيا الفتاة Jön Türk» منذ عام 1890م، وهي الحركة التي ستلتفُّ حولها كامل التيارات والتنظيمات الليبرالية والعلمانية والمطالبين بإعادة المشروطية أو الحياة الدستورية على الطريقة الأوروبية من جديد، ثم حركات التحرر الجهوي من غير المسلمين في بلغاريا ومقدونيا وأرمينيا وغيرها.

وأمام هذه الأخطار الداخلية والخارجية، وبعدما تمكن السلطان عبد الحميد الثاني من القضاء على مراكز القوى التابعة للغرب في المناصب العليا، وشعوره العميق بخطورة هذا التيار في المناصب الوسيطة والدنيا في الإدارة والجيش العثماني، واشتعال شرارة القوميات بين العرب والأكراد والأرمن والأتراك والبلغار وغيرهم اهتدى إلى أن الدولة العثمانية عليها أن تتخذ وسيلة دفاعية وهجومية في الوقت نفسه

(1) Durdu Mehmet BURAK, "OSMANLı DEVLETİ'NDE JÖN TÜRK HAREKETİNİN BAŞLAMASı VE ETKİLERİ", OTAM dergesi, sayı: 14, s.295.

بإمكانيات الأمة الإسلامية كلها؛ لأنها بأوضاعها الداخلية والخارجية أضعف من أن تواجه مشاريع الأوروبيين والروس وحدها، وهو يذكر هذه الحقيقة في مذكراته قائلا: «يجب تقوية روابطنا ببقية المسلمين في كل مكان. يجب أن نقترب من بعضنا البعض أكثر وأكثر، فلا أمل في المستقبل إلا بهذه الوحدة. ووقتها لم يحن بعد لكنه سيأتي. سيأتي اليوم الذي يتحد فيه كل المؤمنين وينهضون فيه نهضة واحدة ويقومون قومة رجل واحد وفيه يحطمون رقبة الكفار»[1].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الذي يضم كافة أعراق الأمة المسلمة في أفريقيا وآسيا وأوروبا، من الصين إلى غرب أفريقيا ومن وسط روسيا إلى وسط أفريقيا، بل إلى الأقليات المسلمة في الغرب وما وراء البحار في أستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا وغيرها عمل على عدة محاور أولها استقطاب كبار علماء المسلمين من الفقهاء والمصلحين مثل جمال الدين الأفغاني[2] الذي كان رأس الحربة في فكرة الجامعة الإسلامية ومقاومة الاحتلال الغربي، والنهوض بالشعوب والمجتمعات الإسلامية، ومن المتصوفة كأبي الهدى الصيادي وزعماء الحركة السنوسية والشاذلية وحركات

---

(1) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة محمد حرب، الطبعة الثالثة، دار القلم – دمشق 1991م، ص24.

(2) انقلب السلطان عبد الحميد على الشيخ جمال الدين الأفغاني فيما بعد، ووقع في يده وثائق تؤكد تخابره مع الإنجليز لنزع الخلافة من الأتراك وإعطائها للعرب، وهذه القضية وحيثياتها تناولها سيد هادي خسروشاهي في الجزء الأول من تحقيقه للأعمال الكاملة للأفغاني. انظر: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، إعداد وتقديم سيد هادي خسرو شاهي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى – القاهرة 2002م، –81/ 1 84. وقد دافع عنه الدكتور محمد عمارة في كتابه «جمال الدين الأفغاني المفترى عليه». ولكن إثبات الدكتور عبد النعيم حسنين وهو أستاذ متخصص في اللغة الفارسية، وقد مكث في طهران عامين، وعثر في قرية أسد أباد قريبا من همدان على كتاب «حقيقة جمال الدين الأفغاني» لابن أخي جمال الدين الأفغاني، لطف الله الأسدبادي، والتي تؤكد أن الرجل كان شيعيا جعفريا إيرانيا وليس أفغانيا، يعني أن تشكك السلطان عبد الحميد في مخططاته كان وراءه حقيقة ما، وربما كان السبب الذي أودى بحياته في نهاية المطاف. وبين المؤيدين لإصلاحية الأفغاني وهم كثر وعمالته وهم قلة يبقى تاريخ الرجل مثيرا في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي. انظر: لطف الله الأسدبادي: حقيقة جمال الدين الأفغاني، ترجمة عبد النعيم حسنين، دار الوفاء للطباعة النشر، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى – 1986م، 11/ 1، وما بعدها.

التصوف في وسط آسيا والهند، وأيضا رجال الحركات القومية المؤمنين بالدولة العثمانية مثل مصطفى كامل المصري وخير الدين التونسي وغيرهم.

ثم نشر هذه الفكرة بين عموم المسلمين، وخلاصتها التفاف جميع المسلمين بمن فيهم الذين أمسوا رعايا الدول الأوروبية والروسية والصينية المحتلّة حول الدولة العثمانية والخليفة العثماني، وقد عمل السلطان عبد الحميد الثاني جهده في التقارب مع إيران وطمأنه جمال الدين الأفغاني بأنه سيكون الوسيط لحل المشكلات بين الدولتين، وكان عبد الحميد يتأسف لعدم وجود آلية للتواصل الدبلوماسي والسياسي لحل الخلافات بين السنة والشيعة، وأن الأهم في اللحظة الراهنة تلك في أخريات القرن التاسع عشر أن يتحد العالم الإسلامي في مواجهة الاحتلال الغربي، لا سيما الإنجليزي والروسي لأنه الخطر الماحق[1].

شيخ الإسلام وليام هنري كويليام ودوره في إستراتيجية السلطان عبد الحميد

وكان عبد الحميد يرى أن اتحاد المسلمين في كافة بقاع العالم الإسلامي كفيل بسحق مشروعهم الاستعماري، وقتها سيمتلك الخليفة الشرعي الحق في إعلان الجهاد وردع الأعداء، والدفاع عن بقاء الدولة العثمانية واستمراريتها[2]، لكن الجامعة الإسلامية من ناحية الفكرة والممارسة لم تكن تيارا واحدا، وإنما كانت مدارس وتوجهات «بينها من عوامل الاختلاف والتمايز أحيانا الشيء الكثير بل والخطير»[3]، كما يقول الدكتور

(1) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص24.

(2) ذكرت الأميرة عائشة ابنة السلطان عبد الحميد الثاني ذلك الأمر تحديدا في مذكراتها. انظر:
Ayşe Osmanoğlu, Babam Abdülhamid, Timaş Yayınları, İstanbul, 2013, s. 231

(3) محمد عمارة: جمال الدين الأفغاني المفترى عليه، دار الشروق، الطبعة الأولى – القاهرة، 1984م، ص174.

محمد عمارة[1]، ولكن من حيث الأهداف العامة التي التفّت حولها كل هذه المدارس والتوجهات سنجد أنها كلها كانت تبغي الخلاص من الاحتلال الأجنبي، والقضاء على التخلف الفكري والثقافي، وترنو إلى التقدم الصناعي والعلمي والعسكري، ولئن وجد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني من يُعينونه على نشر وتأييد هذه الفكرة في بلاد الهند والأقطار العربية كما رأينا، فقد ظل غرب العالم الإسلامي الناطق باللاتينية لا سيما الإنجليزية – وفي ظل هيمنة الإمبراطورية البريطانية على العالم – نقطة الضعف في مشروعه ذلك، حتى تبدّد ذلك بظهور وليام هنري كويليام (1856 – 1932م) المحامي البريطاني النشط، والمهتدي إلى الإسلام، والمتحمّس لنشر أفكاره، والدعوة إليه، بل والدفاع عن الدولة العثمانية كحجر الزاوية في ملء الفراغ في أوروبا الغربية والعالم الناطق بالإنجليزية في أفريقيا وأستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزلندا، وأيضا المسلمين الخاضعين للاحتلال البريطاني في الهند والبنجاب وغيرها.

وبسبب الدور الكبير الذي قام به كويليام في هذا الميدان، لاقى الرجل دعما كبيرا من السلطان عبد الحميد الثاني منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى خلع السلطان في عام 1909م، وكان كويليام أحد أهم أدوات عبد الحميد الناجحة في هذا المشروع، وفي الدعوة إلى الإسلام في بريطانيا، حيث استطاع إنشاء معهد ليفربول الإسلامي الذي أصبح أهم قاعدة للمسلمين في أوروبا الغربية منذ الربع الأخير في القرن التاسع عشر، بل والمارين بمدينة ليفربول، كما أنشأ مجلتين الأولى باسم «العالم الإسلامي» والثانية باسم «الهلال»، تمكن من نشرهما لا في بريطانيا فحسب بل وفي الهند وفي أراضي الدولة العثمانية وأفريقيا ونيوزلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا.

---

(1) الجامعة الإسلامية كانا تيارا عريضا بالفعل ونتفق مع الدكتور عمارة في وصفه ذلك، فإذا كان الأفغاني أحد رؤوس الحربة في هذا المشروع، بيد أنه كان يختلف مع السلطان عبد الحميد الثاني في آليات تطبيقه على أرض الواقع، وعلى رأسها إنشاء خديويات أو حكم غير مركزي فيدرالي في جسد الدولة العثمانية، وأيضا بعث النظام البرلماني حتى يعبر الناس عن أنفسهم وآرائهم. على أننا لن نتناول فكرة الجامعة الإسلامية بالتفصيل في هذا المقام، ولعلنا نفرد لها دراسة مفصّلة لاحقا إن شاء الله.

كويليام لم يكن مجرد ناشط في الدعوة إلى الإسلام دون علم، فقد ثبت مكوثه في المغرب والجزائر ست سنوات يتلقى التعليم الشرعي فيها، حتى قررت جامعة القرويين في المغرب أن تمنحه لقب الدكتوراه الفخرية، وشرع يكتب ويفتي ويكثّف نشاطه الفكري والدعوي، ويذب عن الشبهات التي كانت توجّه للإسلام والتي تصمه بأنه دين متخلف ومتأخر عن ركب المدنية والعلم مِن قِبل المفكرين والمستشرقين الغربيين، هذه الشبهات كانت قد باتت مسلّمة من المسلّمات في العالم الغربي، ولهذه الجهود الكبيرة، ولما أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أن كويليام يمكن أن يكون أداة قوية في الدعوة إلى الإسلام في الغرب، ويمكن من خلاله أيضا تحقيق الأهداف الأساسية لفكرة الجامعة الإسلامية؛ أصدر قرارا بتعيينه في منصب «شيخ الإسلام» في الجزر البريطانية وممثل السلطان العثماني في العديد من المراسم والاحتفالات والمناسبات العامة في أوروبا وأفريقيا في عام 1893م.

ونحن نعلم أن منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية يعود إلى عام 828هـ/ 1425م وقد بدأ مع قاضي بورصة الشيخ مُلا فناري في ذلك الحين، كما كان يُمنح إلى المفتي الأكبر في السلطنة وأكبر علمائها، وبمرور الزمن أصبح شيخ الإسلام منصبا يجمع بين النفوذ العلمي والسياسي في السلطنة العثمانية[1]، وربما أراد السلطان عبد الحميد الثاني من خلال رمزية هذا المنصب وأهميته التاريخية والدينية أن يغرسه في قلب العالم الغربي لتكوين نفوذ ديني وسياسي يمكن أن يستفيد منه في مقاومة النفوذ الغربي المتنامي في العالم الإسلامي.

أهمية دراسة آيدِن بيرام وعملنا في الترجمة

ونظرا للتاريخ الحافل لشيخ الإسلام عبد الله كويليام ودوره إبان عهد السلطان عبد الحميد الثاني واضطراره لتغيير اسمه والتخلص من تاريخه القديم في مدينة ليفربول عقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909م، ثم انتقاله إلى لندن حيث

(1) MEHMET İPŞİRLİ, "ŞEYHÜLİSLÂM Osmanlýlar'da ilmiye teþkilâtýnýn baþýndaki âlimin unvaný", islamansiklopedisi.

انخرط يؤيد فيها العصب والتجمعات الإسلامية الوليدة في هذه المدينة الكبيرة عاصمة البريطانيين وحتى وفاته في عام 1932م، كان لزاما علينا أن نعكف على ترجمة الدراسة التي كتبها الأستاذ الدكتور آيدين بيرام Aydın Bayram أستاذ المذاهب الإسلامية والعقائد في كلية الإلهيات جامعة أرتفين في تركيا.

وتأتي دراسة بيرام الموسومة بـ «**عبد الله كويليام شيخ الإسلام الأول والأخير للدولة العثمانية في بريطانيا، ومؤسس معهد ليفربول الإسلامي**» لتمدّنا بسيرة ومسيرة هذا الرجل قبل إسلامه وبعده، وانتمائه إلى الجامعة الإسلامية فكرا قبل أن ينتمي إليها سلوكا وممارسة ليكون في خدمة السلطان عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية، فضلا عن الأدوار التي قام بها لنشر الإسلام عن طريق إنشاء معهد ليفربول الإسلامي الذي أصبح أهم مراكز الإشعاع والدعوة في قلب الإمبراطورية البريطانية، فبفضل هذا المعهد دخل مئات الإنجليز إلى الإسلام من كافة الطبقات لا سيما النبلاء والمثقفين وبعض أساتذة الجامعات وأيضا العديد من سيدات المجتمع في ليفربول وما حولها.

على أن الأدوار التي قام بها كويليام من خلال مجلتي «العالم الإسلامي» و «الهلال»، وكتابه المهم الذي عنوانه «اعتقاد الإسلام»، قد بلغت الآفاق، وقدّمت مادة غنية ومهمة للغاية ودعما منهجيا للمسلمين الجدد الذين استفادوا من الحجج القوية التي كان يردّ فيها كويليام على شبهات المستشرقين والسياسيين الاستعماريين الذين دأبوا على اتهام الإسلام، فضلا عن تقنياته الحجاجية والخطابية في دعوة غير المسلمين.

كان كويليامُ يعمل جاهدًا على ربط هؤلاء المسلمين الجدد بالدولة العثمانية، ويدافع عن مشروع الوحدة الإسلامية وشرعية الخلافة العثمانية أمام شرعيات أخرى كانت تهدد مقامها، مثل الحركة المهدية في السودان التي ادّعى زعيمها محمد أحمد (1843 – 1885م) المهدية، ومن بعده خليفته عبد الله التعايشي (1846 – 1899م)، ورغم انتقاد كويليام للمهدية كفكرة تهدد مقام الخلافة ومن ثم تفكك نسيج الأمة، ووحدتها وعدم مطابقتها لما جاءت به الآثار النبوية بخصوص المهدي وسماته وزمنه؛

فإنه دافع عن الحركة في مواجهة الاحتلال البريطاني وأصدر في سبيل ذلك فتوى جريئة في هذا المقام، تسببت في انتقاد الإنجليز ومن شايعوهم من بعض علماء الهند الذين اتهموه بالجهل وعدم معرفة الدين[1].

تناولت ورقة آيدين بيرام أيضا دور عبد الله كويليام في القارة الأفريقية وارتباطه بالحركات الصوفية في ليبيا والمغرب مثل الشاذلية والسنوسية والتيجانية وغيرها، كما تناول أدواره كممثل للسلطان عبد الحميد في افتتاح بعض أهم مساجد نيجيريا، ومشاركته في بعض المراسم في فرنسا كإمامته لجنازة الصحفي أحمد فارس باعتباره الممثل الشخصي للسلطان عبد الحميد.

تناولت الورقة كذلك الطورَ الأخير من حياة عبد الله كويليام بعد عام 1909م، فقد تقمَّص شخصية بريطانية مسلمة كانت قد توفيت في عام 1912م وهي شخصية هنري دو ليون أو هارون دو ليون وتارة كان يلقب نفسه مصطفى دو ليون؛ ليُخفي نفسه عن أنظار الأمن الإنجليزي الذي كان يترصّد كل متعاطف مع الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى (1914– 1918م)، كما غيّر كويليام مقر سكنه وبدأ نشاطا جديدا في العاصمة البريطانية لندن متعاونا مع شخصيات أسلمت حديثا كان لها دور في تأسيس «الجمعية الإسلامية البريطانية»، ووقف آيدن بيرام كذلك مع بعض التهم التي وُصم بها في ذمته المهنية كمحام متلاعب، أو في ذمته المالية أثناء إدارته لمعهد ليفربول الإسلامية، كما اتُهم في عقيدته بأنه ممن دعا إلى الاندماج بين الأديان فضلا عن جهله بالإسلام، واستطاع آيدن أن يفكك كل هذه التهم ويكشف مصادرها وفق منهجية موضوعية سليمة.

تميزت دراسة الدكتور آيدين بالجمع بين المصادر التركية ووثائق الأرشيف العثماني التي تنوعّت بين تقارير كان يبعثها قناصل الدولة العثمانية في مدينة ليفربول عن كويليام ومعهد ليفربول ونشاطه العام، وبين المراسلات التي كان يبعثها شيخ

(1) انظر بالأسفل: آيدين بيرام: عبد الله كويليام شيخ الإسلام الأول والأخير للدولة العثمانية، ص

الإسلام عبد الله كويليام بنفسه إلى إسطنبول؛ سواء إلى شيخ الإسلام فيها للاستشارة الفقهية والدينية في مسائل كانت تستشكل عليه، أو إلى السلطان وقصر يلدز مباشرة لنصحهم وإخبارهم بمستجدات مهمة تناولت بعض الشخصيات الأرمنية التي كانت تهدد أمن الدولة العثمانية.

كما اتكأ آيدين على السيرة الذاتية التي خصصها الأكاديمي وأستاذ الأديان المقارن البريطاني رون جيفز، والصادرة في عام 2010 بعنوان «**الإسلام في بريطانيا الفيكتورية؛ حياة وأوقات عبد الله كويليام**»[1] والتي نأمل تتم ترجمتها وتقديمها إلى قراء العربية في وقت قريب لأهميتها ورصانة محتواها، وقلة المعروض عن كويليام – بحسب ما تتبعناه – عن شيخ الإسلام عبد الله كويليام في المكتبة العربية.

وبعدُ فقد حرصتُ على ترجمة هذه الدراسة ملتزما بما خطّه مؤلفه آيدن بيرام دون النقل الحرفي الذي يخلّ المعنى، ويُضعف المبنى، وما كان من إضافة استدعاها النصّ للتوضيح وضعته بين قوسين، وما كان من توضيح أو تعليق للمؤلف في الهامش أشرتُ إلى أنه من صنع المؤلف هكذا (المؤلف)، وما كان من ترجمتي أو إضافتي جعلته (المترجم) بين قوسين.

* * *

(1) Ron Geaves, Islam in Victorian Britain The Life and Times of Abdullah Quilliam, Kube Publishing Limited, Leicestershire, united kingdom 2010.

عبد اللّه كويليام «شيخ الإسلام»

الأول والأخير للدولة العثمانية في بريطانيا

ومؤسّس معهد ليفربول الإسلامي

آيدن بيرام[1]

ترجمة: محمد شعبان أيوب

(1) أستاذ العقائد والأفكار المساعد، كلية الإلهيات جامعة أرتفين – تركيا.

مختصر

تتناول هذه الدراسة السيرة الذاتية المختصرة لوليام هنري كويليام، وهو محام ومفكر متنور من الطبقة الوسطى الإنجليزية كان قد اعتنق الإسلام في بريطانيا إبان الحقبة الفيكتورية[1]، كما نتناول في تضاعيفها إسلامُه، والفعاليات المحلية والدولية التي قام بها تحت مسمى الدعوة إلى الإسلام وتمثيله، والحق أن كويليام الذي كان له النصيب الأوفى في اعتناق العديد من الإنجليز للإسلام من خلال المسجد والمعهد الإسلامي الذي أنشأه في مدينة ليفربول ليشكّل سابقة لافتة في تجسيد الإسلام في بيئة مسيحية لم تكن تتصور أن يأتي الإسلامُ إلى عقر دارها، ومن ثم كيفية توجيه وتأثير هذا الدين في محيطه الجديد والمناوئ.

ولقد بدأ مجتمع المسلمين الجدد الصغير عددًا بزعامة كويليام وأصدقائه في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين انطلاقًا من مركزهم الناشئ «معهد ليفربول»؛ وفيه تنوعت أنشطتهم المحلية والإقليمية؛ واستطاعوا بنجاح كبير في لفت أنظار المسلمين في جميع أنحاء العالم آنذاك. وبفرمان من السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م) حمل كويليام لقب «شيخ الإسلام» في الجزر البريطانية لأول وآخر مرة!

ومما يلفت النظر أن عبد الله كويليام حاول تفسير الإسلام في إطار عرقي وثقافي خالفَ فيه البعض، وقد جرّت عليه هذه المحاولات انتقادات كثيرة؛ فمِن فئة اتهمته بأنه مُبتدع ضال، إلى أخرى عدَّته جاسوسًا يعمل عامدًا على تشويه الإسلام، وبين هؤلاء وأولئك تنتهي هذه الدراسة بالوقوف والتأمل في حقيقة هذه الادعاءات.

---

(1) العصر الفيكتوري هو العصر الذي يرجع لفترة حكم الملكة فيكتوريا الأولى، من 20 يونيو/ حزيران عام 1837 حتى وفاتها في 22 كانون الثاني/ يناير عام 1901 (المترجم).

المقدمة

شيخ الإسلام عبد الله كويليام أفندي واحد من الشخصيات الإنجليزية المهمة التي جرى ذكرها بكثرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ ذلك أن الرجل كان مُشيدًا بفضائل وثقافة الدولة العثمانية، مغرمًا بها قولا وعملاً، ومن غرامه بالدولة العثمانية كان يلبس على الدوام الملابس القريبة الشكل والهيئة من العثمانيين حينذاك؛ فكان يحرصُ على وضع الطربوش فوق رأسه، مثقلة بذّته بالنياشين والميداليات التي كان قد أهدها إليه السلطان عبد الحميد الثاني.

كان كويليام يعيشُ في إنجلترا إبان الحقبة الفيكتورية، ولا سيما في مدينته ليفربول التي تمتّعَ فيها بشخصية مركّبة متعددة الجوانب والمواهب، فبينما انكبَّ على مسلكه في المحاماة، كنتَ تراه مهتماً بعلوم الأحياء والطبيعة وغيرها من الأنشطة العلمية الأخرى، ثم إنه ما فتئ يعتنق الإسلام إلا ويعكفُ على كتابه الأول «اعتقاد الإسلام» (the Faith of Islâm) بحماسة كبيرة، ولقد لاقى هذا الكتاب انتشارا واسعًا في إنجلترا وخارجها، وتُرجم إلى العديد من اللغات الأخرى، ولئن نجح كويليام بنشاطه الكبير، وأسلوبه الدعوي الجاذب في اعتناق الكثير من الإنجليز للإسلام؛ فقد نجح الرجل أيضًا في تأسيس معهد ليفربول الإسلامي، وإنشاء صحيفة أسبوعية، ومجلة أكاديمية باسم «الهلال» و «العالم الإسلامي»، وتمكنت هذه المجلات من بلوغ الآفاق، وذيوع الانتشار، فكان يقرأها آلاف من المسلمين حول العالم. والحق أن هذه الجهود الكبيرة التي قام بها كويليام بالتعريف بالإسلام لم تَغِب عن ناظريّ السلطان عبد الحميد الثاني الذي قرر تشريف وتكليف عبد الله كويليام بلقب «شيخ الإسلام»، وبهذه الصفة الجديدة جذب كويليام إليه أنظار المسلمين من الهند إلى أفريقيا، وأمسى نموذجًا يُحتذى به ولا سيما للأقلية المسلمة التي كانت تعيش في أستراليا ونيوزلندا.

وفيما عدا رسالة الماجستير التي كُتبت في (جامعة مرمرة بإسطنبول) في عام 2009م والتي تناولت حياة عبد الله كويليام[1] فإننا لا نكادُ نجدُ عملا أكاديميا رصينًا يتناول سيرة هذا الرجل في المصنّفات التركية الأخرى. وأنني حين كنتُ عاكفا على كتابة هذه الدراسة فقد نُشرت مقالة بعنوان «عبد الله كويليام وجمعية ليفربول الإسلامية»[2]، ورغم هذا الجهد؛ فإنني لا أزال أرى أن تأثير الرجل على المستويين المحلي في بريطانيا والدولي ووظيفته الاستثنائية التي كلفه بها السلطان عب الحميد الثاني «شيخ الإسلام» لم يُتناول بصورة مَرْضية؛ ولهذا السبب هدفت دراستُنا إلى سبر أفكار وأعمال شيخ الإسلام عبد الله كويليام في إطار هذه الوظيفة الخطرة التي تقلّدها، وكيفية استغلاله لها؛ وكذا دوره المرموق والمهم في إطار سياسة «الجامعة الإسلامية» التي انتهجتها الدولة العثمانية أملا في تخليص الأمة الإسلامية الواقعة تحت براثن الاحتلال آنئذ.

وإنه ليحدونا الأمل أن تكون هذه الدراسة إضافة مهمة للمؤلفات والببليوغرافيا الأكاديمية التركية؛ ذلك أننا اعتمدنا على المصادر الأولية التي خطّها عبد الله كويليام بيديه مثل كتابه «اعتقادُ الإسلام» ومقالاته المنشورة في «الهلال» و «العالم الإسلامي»، وكذلك فقد رجعنا إلى الكتاب الذي نشره رون جيفيز في إنجلترا في عام 2010 عن سيرة حياته[3]، ثم اعتمادنا ودراستنا المكثفة على الوثائق المحفوظة في الأرشيف العثماني بمقر رئاسة الوزراء التركية.

---

(1) Bk. Muhammed Recai Çiftçi, Muhtedî Abdullah Henry Quilliam'ın 'Dîn-i Islâm' Adlı Eserinin ve Makalelerinin Kelâmî Açıdan Değerlendirilmesi, (Yüksek Lisans Tezi) Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2009.

(2) Bk. Akıncı, Barbaros, William Henry Quilliam ve Liverpool İslâm Cemiyeti, VAKANÜVIS Uluslararası Tarih Araştırmaları Dergisi/ International Journal of Historical Researches, Yıl/Vol. 1, Sayı/No. 2, Güz/Fall 2016.

(3) Geaves, Ron,Islam in Victorian age: The Life and Times of Abdullah Quilliam, Markfield, Kube, 2010.

قصة حياة عبد اللّه كويليام وإسلامُه

وُلد كويليام لعائلة على قدر من النباهة والاحترام في مدينة ليفربول[1]، وفي مدارس تلك المدينة ومحيطها تمكّن من إتمام تعليمه الأولي بنجاح، واستطاع الحصول على العديد من شهادات التقدير، وبينما كان لا يزال في السابعة عشر من عُمره وبسبب صعوبات مالية واجهته حينذاك التحقَ بمكتب محاماة كمبتدئ على أول سلم هذه الوظيفة، وفي عام 1873م ولكي يتمكن من مواجهة أعباء دراسته عمل كويليام لخمس سنوات في شركة «سميث ووليام راديكلف»، وفي الوقت ذاته، ولكي يكفي حاجاته المعيشية هذه المرة كان يعملُ مراسلا للعديد من وسائل الإعلام والصحف المحلية آنذاك مثل «The Porcupine» و «Good Templar» و «Albion» Liverpool. وكان لنجاحِه في هاتيك الوظائف التي تقلدها سبب في دعوته إلى استكمال تحصيله دراسة القانون لدى شركته «ويليام راديكلف»، ولاحقا في مدارس عِمادة بلدية ليفربول، ثم في عام ١٨٧٨م تمكّن أخيرا من التخرج وبلوغ لقب المحاماة، بيد أنه استمر في أداء عمله مراسلاً ومحررًا في العديد من وسائل الإعلام[2].

من الناحية الأخلاقية والدينية، ارتبطت عائلة ويليام بحركة الاعتدال (Temperance) وهي مجموعة من المؤمنين المسيحيين ممن حرّموا على أنفسهم اعتقار الخمور[3]، هذه الحركة ارتبطت بدورها بالكنيسة الميثودية ويسليان[4] (wesleyan methodist church)، ولقد شارك ويليام في اجتماعات أعضاء حركة الاعتدال في

---

(1) وُلد وليام هنري كويليام في إبريل من عام 1856م، في 10 شارع إيليوت بمدينة ليفربول الإنجليزية. (المترجم).

(2) Geaves, a.g.e., s. 24

(3) نشأت حركة الاعتدال في إبان القرن التاسع عشر في الدول الإسكندنافية والناطقة بالإنجليزية ولا سيما التي تدين بالبروتستانتية، ودعت إلى الاعتدال في المعاملات، والامتناع التام عن شرب الخمور (المترجم).

(4) الكنيسة الميثودية أو المنهاجية، طائفة مسيحية ظهرت في القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة وانتشرت في بريطانيا ولها وجود في العديد من دول العالم اليوم (المترجم).

سنّ مبكرة وهو لما يزل في السابعة من عمره، وفيها شاهد جدَّه خطيبًا مفوّها، منافحًا عن ميزات الامتناع عن معاقرة الخمور للمؤمنين في الدنيا والآخرة، ولقد أثّرت هذه اللقاءات في نفسه أيما تأثير، واعترف في بعض مؤلفاته أنه لم يشرب الخمر قطّ بناء على وعد كان قد قطعه أمام الملأ في إحدى تلك الاجتماعات[1]، وليس ثمة شكّ لدينا أن مثل هذه الخصيصة لتُعدّ من أوضح الدلالات على أنه كان شخصية فريدة في بيئته المحلية المسيحية قبل إسلامه حينذاك.

وفي سنوات دراسته الجامعية في مدينة ليفربول وضواحيها انخرطَ بدور نشط في حركة الاعتدال تلك، وقام على المستويين الفكري والعملي بمواجهة ظاهرة معاقرة الخمور والكحول في المدينة، كما تحمّل عبء مهمة إرشاد الجماهير وتوعيتهم في هذا الميدان، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر أدان ويليام ووقفَ بشدّة أمام دعم كنائس الأغلبية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب استمرار التفرقة العنصرية ونظام العبودية الذي كان لا يزال ساريًا منذ القرن السابق، ونراه أيضًا مدافعا عن حقوق الطبقة العاملة، وبفضل ذلك تمكّن من الوصول إلى قيادة العديد من الغُرف التجارية. وسرعان ما أصبح ويليام ملء السمع والبصر في مجال الحقوق والقانون، حتى إنه كان يترافع عن ما بين 30 إلى 40 قضية أسبوعيًا، بعضها كانت قضايا جنائية معقّدة[2].

وفي تلك الأثناء كانت المذاهب الداروينية والوضعية تلقى رواجا واسعا، وتأثيرًا كبيرًا بين الطبقة الوسطى المثقفة في بريطانيا؛ لقد جادلت تلك المذاهب بأن المعرفة العلمية سواء أكان مصدرها الإنسان أم الطبيعة ليس للدين تأثير فيها ألبتّة، والحق أن كويليام لم ينجذب مطلقا إلى هذه التيارات الفكرية بل على النقيض من ذلك فإننا عند إنعام النظر في خطابات ومقالات ويليام ولا سيما بعد إسلامه سنلحظُ إيمانه العميق بأن الإسلام قادر على تقديم الحلول الناجعة للأزمات الإنسانية المعاصرة،

(1) Geaves,s. 26.

(2) Ae., s. 31.

ولهذا السبب سنكتشفُ السرَّ الكامن وراء اعتناقه الإسلام حين يقول: «إن تعاليمَ القرآن الكريم لتدعم بصورة قاطعة المكتشفات العلمية الحديثة؛ وإذا نحن نظرنا إليها من زاوية أخرى فسنجدُ أن المكتشفات العلمية ومعرفتنا المحدودة عن الخالق – جلّ شأنه – في هذا الكون الفسيح والمعقّد لتزيد من رهبة الإنسان ووجله أمام هذا الإله العظيم»[1].

ستوفّر الرحلات التي قام بها كويليام إلى الجزائر والمغرب في عام 1882م الفرصة السانحة له للتعرف على الإسلام من قُرب، فبناء على توصية الطبيب المعالج الذي نصحه بالاستجمام والراحة في جبل طارق[2]، أحبّ كويليام في الوقت نفسه أن يزور العدوة الأخرى مدينة طنجة المغربية في الجنوب، ومن ثمّ ركب العبّارة، وبينما هو على متنها لاحظ مجموعة من الحجّاج المغاربة ينقلون الماء بالدِّلاء من البحر إلى متن العبّارة، ثم يأخذون في الوضوء والصلاة في طمأنينة وخشوع لم يعكّر صفوها لا اضطرابات السفينة وتقلّبها ولا ضربات الرياح المتتابعة، وقد لفتت هذه الحالة الإيمانية انتباه كويليام؛ إذ أراد أن يقف بصورة مفصّلة على ما كانوا يقومون به، وهذا الدين الذي يجعلهم خاشعين متبتلين؛ ولعله له السبب نراه يُصاحب في مدينة طنجة رجلاً مُسلماً كان مُلما بالإنجليزية، وبينما هم في إحدى الليالي جالسين على قهوة من قهاوي المدينة انضمّ إليهم يهودي، استغل المتحدث المسلم هذا الحضور ثم ما فتئ يقولُ:

«دعوني أخبركم بالمزية التي تعكس خصائص الأديان الثلاثة التي نمثّلها نحن الحاضرين جميعًا، نعلمُ أن الأنبياء رُسل جاءوا بتبليغ الرسالات والشرائع التي

---

(1) Ae., s. 39.

(2) إذا كان جيفز في كتابه قد ادّعى أنه لم يعثر عن أي سجل مرضي لكويليام، فإننا نرى بجلاء من ترجمة محمد أسد لكتاب «دين الإسلام» إلى التركية العثمانية، ولا سيما في فصل «السيرة الذاتية للمؤلف» أن كويليام كان قد أُصيب بمرض جعله طريح الفراش قرابة العام، ومن ثم نصحه طبيبه بالذهاب إلى الاستجمام والراحة في جنوب أسبانيا. (المؤلف).

bk. Çiftçi, a.g.e.; Krş. Gilliat-Ray, S., Muslims in Britain, An Introduction, Cambridge, Cambridge University Press., Cambridge, 2010, s. 39.

أنزلها الله لإسعاد البشرية، ولقد جاء آدم ونوح وإبراهيم – عليهم السلام – ومَن جاء بعدهم من الأنبياء لتحقيق هذه الغاية العظيمة، وقبل أن يُصبح الناسُ يهودًا ومسيحيين ثم مسلمين، كانوا أمة واحدة، وحين جاء المسيح عليه السلام لتجديد هذه الرسالات، وتحقيق الخير للإنسانية اتّبعه بطبيعة الحال أولئك الذين افترقوا عن اليهودية؛ إذ إن المسيحية في زمن عيسى عليه السلام كانت الطريق الصحيح، وهي الأكثر جدّة وتصديقا للرسالات السابقة، وفيما بعدُ جاء محمد ﷺ هاديًا ومبشرًا للإنسانية كلها إلى صراط الله المستقيم، وكما افترقَ المسيحيون من قبلُ عن اليهودية والأديان التي سبقتها، فقد قام من أسلموا بالأمر عينه حين فارقوا أديانهم القديمة؛ ولئن أخذت المسيحية عن حقّ طريقا مفارقًا لليهودية أقرب لمقصود الوحي ومراميه؛ فكذلك فعل الإسلام؛ ذلك أن رسالته أقرب عهدًا بالسماء من اليهودية والمسيحية، وهو الوحي الإلهي الخاتم والمهيمن إلى يوم القيامة»[1].

كوليام المستمع بإنصات إلى حجج صديقه المسلم كان يجدُ في قرارة نفسه منطقية لهذا الطرح؛ أنه لا يتعارض مع معتقداته التي آمنَ بها، ولا شك أن هذا الحجاج العقلي والمقارن بين الأديان الثلاثة دفعته إلى الاعتكاف على مُطالعة تفسير للقرآن الكريم، وأيضا كتاب المؤرخ البريطاني توماس كارليل «الأبطال»[2]، وحينما عاد إلى إنجلترا أمسى تفكيره مثقلا أكثر بالوسيلة الناجعة التي يجب أن ينتشر بها هذا الدين بين الغربيين؛ لقد كان مُدركا أن ثمة صورة مشوّهة ترسّخت عن الإسلام بين

(1) Quilliam, Abdullah, Half a century of Islam in England, (Şeyhu'l-İslâm Abdullah Quilliam tarafından Mısır'da Genç Müslüman Birliği Merkezinde 2 Ağustos 1928'de vermiş o lduğu konferans.) Bk. www.abdullahquilliam.com (20 Temmuz 2016).

(2) توماس كارلايل (1795 – 1881م) فيلسوف ومؤرخ بريطاني مشهور. من أشهر الكتّاب الذين عُرفوا بتفسير التاريخ والانبعاثات الحضارية على أساس جهود الأبطال، فهو يؤكّد أن تقدّم الأُمم انعكاس وتطور للهمّة العالية لدى بطل يظهر في تلك الأُمّة. كما عرف عن كارلايل موقفه الإيجابي المنصف عن الدِّين الإسلامي والنبيّ محمّد ﷺ الذي يعده من أبرز الأبطال في التاريخ وقد خصّص له ثاني فصول كتابه «الأبطال». (المترجم)

الإنجليز من قِبل أيديولوجيين ومستشرقين مناهضين لهذا الدين منذ قرون، ومن ثمّ علم أنه من العبث أن يدعوَ إلى الإسلام بين هؤلاء القوم بطريقة تقليدية تنفّرهم أكثر مما تقربهم إليه[1].

ولهذا نراه يتخذ مسلكا آخر؛ فمن خلال عضويته في «جمعية المدافعين عن حظر الكحوليات» وحرصه على حضور اجتماعاتها الدورية، كان يتناول بصورة تدريجية فطِنة الحديث عن سيرة النبي ﷺ ودين الإسلام من خلال آخر الإحصائيات العلمية أو التركيز على النقاط المثيرة للإعجاب في هؤلاء القوم؛ على سبيل المثال في إحدى اجتماعاتهم لعام 1887م وفي ندوة ألقاها بعنوان «التعصّب والمتعصبون» تكلّم كويليام في ثنايا حديثه عن مخترع القوة البخارية «ستيفنسون»، والرائد الحقوقي والبرلماني «ويلبرفورس»[2] وهم من أكثر الغربيين هجوما للعبودية والتمسّك بها، وواجهوا في سبيل دعوتهم تلك التحديات بثبات وقوة، ثم إنهم أضافوا بمنجزاتهم العلمية للإنسانية الكثير، وانطلاقا من سيرة هذين الرجلين استغلّ الحديثَ ليُعرج بالكلام عن الميزات والإصلاحات الكبرى التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم قبل اثنتي عشرة قرنا خلت[3].

وفي ندوته تلك جذب كويليام أنظار الصحفيين ببلاغته وقوة حجته، وقد أراد استغلال حضورهم لكي ينشروا خطابه بتمامه، وأعلن أنه لن يسمح بإعطاء الإذن لأي صحفي ما لم ينشر حديثه كاملا غير منقوص، وبالفعل وافقت بعض الصحف على شرطه، بيد أن كثيرًا من قساوسة ليفربول الذين رأوا في دعوته وحديثه خطرا ماثلا يهدد نفوذ المسيحية في عقر دارها؛ وخوفا من هجران الناس دينهم أرغموا

(1) Quilliam, Abdullah, Half a century of Islam in England.

(2) ويليام ويلبرفورس (1759– 1833م) سياسي وبرلماني بريطاني وحقوقي، وأحد أشهر المدافعين عن حركة إلغاء الرق. (المترجم).

(3) Quilliam, W. Henry, Fanatics and Fanaticism: a lecture, At the Vernon Temperance Hall, Liverpool, T.Dobb & Co., Printers, 229, Brownlow Hill, 1890.

معظم الصحف على نشر مجرد مُلخّص مُخلّ لخطاب كويليام حُذف منه عمدًا كل ما ذكره عن محمد ﷺ[1].

على أن هؤلاء الصحفيين الذين انتهكوا اتفاقهم مع كويليام، نسوا أنهم أمام محام مخضرم قلّما خسر قضية من قبل، ولهذا السبب أرسل إليهم تحذيرًا شديد اللهجة يخبرهم فيه أنهم يجب أن يكونوا على يقين تام بأنه سيقوم ببدء الإجراءات القانونية ضدهم إذا لم ينشروا خطابه كاملاً دون إخلال أو اختصار وفقا لاتفاقهم؛ وأمام هذا الوعيد نشرت الصحف خطابه كاملاً، واعتُبر خطابه والأخبار التي تناولته تدشينًا رسميًا للدعوة إلى الإسلام في بريطانيا على يد وكويليام.

وفي تلك الندوة أيضًا التي ألقاها في 17 يونيو/ حزيران 1887م تحت عنوان «التعصّب والمتعصّبون» أعلنَ على الملأ رسميا إسلامه ليُصبح اسمه الجديد عبد الله[2]، حتى إنه ذكر أنه في اليوم السابق لهذا المؤتمر لم يكن أحدٌ غيره قد اعتنق الإسلام قط أو وُلد ونشأ مسلمًا في بريطانيا، وكان جم علي هاملتون[3] (Djem Ali Hamilton) وإليزابيث موراي كاتس (Elizabeth Murray Cates) – التي تسمّت لاحقا باسم فاطمة – من أكثر الحاضرين طرحا للأسئلة حول الإسلام، والحق أن قوة حجج

(1) Quilliam, Abdullah, Half a century of Islam in England.

(2) Geaves, a.g.e., s. 69

(3) طبقا لما ذكره جم علي هاملتون فقد كان كويليام يتلقى ردود فعل عنيفة حين كان يتناول أوجه قصور القيم الأخلاقية في المجتمع المسيحي، ورغم ذلك كان معظم الناس يأتون للاستماع إلى ندوات هذا المحامي الشهير الذي نال شهرته من نجاحه الكبير في كسب معظم قضاياه أمام المحاكم، وفي السنوات الأولى التي تلت إنشاء المسجد والنُّزل الذي أشرف على بنائهما في عام 1887م، كانت قاعة المؤتمرات تغصُّ بالقادمين الغاضبين، وكان على كويليام أن ينتظر ساعة كاملة بسبب الضجيج وصيحات الاستهجان والغضب قبل أن يبدأ حديثه قائلا: أنا الآن صاحب الحق في الكلام بعدما أبديتم غضبكم واستهجانكم. فتهدأ القاعة وكأن على رؤوسهم الطير، ثم يأخذ في الشرح والخطاب العذب الذي يجذب الألباب، ويُسكت الخصوم، وفي نهاية المحاضرات كنتَ ترى هؤلاء الغاضبين من قبلُ يأتون مصافحين كويليام، معبّرين عن رضاهم، بل إن بعضهم كان يعلن اعتناقه للإسلام على الملأ. (المؤلف نقلا عن جيفيز).

Bk. Geaves, a.g.e., s. 61-2

كويليام وأسلوبه الدعويّ الذكيّ المتماشي مع هذه البيئة الغربية كان لها الفضل في جعلهم أول المهتدين[1].

تأسيس معهد ليفربول الإسلامي

في هذا القسم سنقف مع أول مؤسسة ممثِّلة للإسلام في الأراضي البريطانية في القرن التاسع عشر الميلادي، كما سنتناولُ بتمعن الأنشطة والفعاليات التي أسهمت فيها هذه المؤسسة المحلية، وكيف مثّلت المسلمين والمهتدين الجدد في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

تأسس معهد ليفربول الإسلامي في عام 1889م، في واحدة من أكثر المدن والموانئ البريطانية ازدحاما وحيوية إبان عصر الثورة الصناعية، هنالك في الشمال الغربي من إنجلترا حيث زاوية المثلث التجاري[2] بين قارات أوروبا وأمريكا وأفريقيا فُتح هذا المعهد ليصبح بوابة بريطانيا على البلدان الإسلامية التي كانت تستعمرها، وفي الوقت الراهن وعلى الرغم من تبدّل اسم هذا المعهد إلى مجتمع عبد الله كويليام (Abdullah Quilliam Society)[3] فإننا نلاحظ أن تأثيره لا يكاد يُقارن بدوره العالمي السالف الذي كان ينهضُ به «معهد ليفربول الإسلامي»، ويبدو من الجلي أن السبب في ذلك يعود إلى مؤسِّسه ويليام هنري كويليام (1856 – 1932م) هذا المحامي الفذّ الذي تمتّع بشخصية كاريزمية قادمة من الطبقة الوسطى الإنجليزية؛ إذ شهد المعهد في عصره قمة نجاحه وازدهاره وانتقال تأثيره من المحلية إلى العالمية.

---

(1) Quilliam, Half a century of Islam in England.

على الرغم من ادّعاء كويليام أنه أول من أسلم من الإنجليز؛ فإن اللورد ستانلي من ألدرلي (Lord Stanley of Alderley) الذي كان يعمل دبلوماسيا في السفارة البريطانية في إسطنبول كان سبقه في اعتناق الإسلام عام 1859م، وكان ممن غشي مسجد ليفربول أيضًا. (المؤلف).

bk. Jamie Gilham, Britain's First Muslim Peer of the Realm, Journal of Muslim Minority Affairs, 2013: v. 33, no 1, 93-110, s. 97.

(2) O. Sykes et al./A city profile of Liverpool, Cities 35(2013) 299 -318, s. 308.

(3) www.abdullahquilliam.com (10.05.2016).

وطبقا لمؤلف سيرته رون جيفز فبحلول شهر يوليو/ تموز 1887م كان كويليام قد أسهم هو وثلاثة من الأعضاء الآخرين في إنشاء المؤسسات الأولى التي ستمثّل الإسلام في بريطانيا، وهي «معهد ليفربول الإسلامي» و«اتحاد المسلمين البريطانيين»، ومع هذا وبرغم الجدل الدائر بين الباحثين حول ما إذا كانت المؤسسات الإسلامية الأولى على الأراضي البريطانية كانت في ليفربول أم في لندن، فإن جيفيز يؤكد أن أول مؤسسة إسلامية فتحت أبوابها للعامة، ونشطت في الدعوة إلى الإسلام كانت في مدينة ليفربول، أما مسجد ووكينغ (Woking Mosque) الواقع في واحدة من أحياء جنوب لندن فإنه افُتتح رسميا في عام 1889م[1].

ونظرا لارتفاع أعداد المترددين والأعضاء على معهد ليفربول الإسلامي إلى 12 عضوًا فقد اضطروا إلى الانتقال من قاعة فيرون (Vernon Hall) إلى مكان آخر أرحب في 8 بروغام تيراس (Brougham Terrace). وفي عام 1889م قرر كويليام أن يجمع خطاباته التي كان يرسلها إلى سيدة تُدعى فاطمة موراي قبل إسلامها يستعرضُ فيها حججه وبراهينه في دعوتها إلى الإسلام، وذلك في كتاب مستقل تحت عنوان «اعتقادُ الإسلام»[2]، وعلى نفقته الخاصة استطاعَ طباعة ونشر 2000 نسخة، ثم في العام التالي طبع 3000 نسخة أخرى، وبفضل هذا الكتاب وتوزيعه تمكن كويليام وأصدقاؤه من المسلمين الجدد أن يُسمعوا أصواتهم لشرائح أوسع من المجتمع الإنجليزي، وبفضل ذلك بلغ عدد المعتنقين للإسلام في تلك المرحلة 50 شخصًا، كما نفدت جميع نُسخ الكتاب نظرًا للإقبال الكبير عليه.

وفي تلك الأثناء، شُرع في التحضير لـ «مسرحية محمد» (Play Mahomed)[3]

(1) Geaves, a.g.e., s. 3 ve 69.

(2) Türkçe tercüme Arap harfli baskısı için bk. Dîn-i İslâm ve İslâmiyet'in Başlıca Kavaid-i Esâsiyye-i i'tikâdiyyesi Hakkında Ma'lûmât-ı Mücmele (trc. Mahmûd Es'ad Seydişehrî), İzmir, 1314.

(3) كتب هذه المسرحية الأديب الفرنسي الشهير فولتير في عام 1736م، وعُرضت للمرة الأولى في مدينة ليل الفرنسية في 1742م، واشتُهرت أيضا باسم «مسرحية التعصب» وفي هذه المسرحية ذات الفصول =

التي كان من المقرر عرضها في إنجلترا وفرنسا، والتي بدأت في الوقت ذاته تستجلبُ ردود فعل ساخطة للمسلمين في بريطانيا ومستعمراتها، ولم يُرد كويليام وأصدقاؤه أن يقفوا دون ردة فعل حقيقية، فأرسلوا بهذا الخصوص رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء البريطاني كتبها مساعد كويليام رفيع الدين أحمد، ولقيت هذه الرسالة صدى واسعا في الصحافة؛ حتى إن واحدة من أشهر الصحف البريطانية وأقواها نفوذًا وهي التايمز حرصت على نشرها كاملة.

تطرقت الرسالة التي كتبها كويليام وأصدقاؤه إلى خطورة امتهان مقام النبي محمد ﷺ في هذه المسرحية، وهو مقام مقدّس لملايين المسلمين، ومن شأن هذه الإهانة أن تُشعل جمرة الغضب في نفوس الأغلبية المسلمة التي تقع تحت الاستعمار البريطاني، ولا سيما في شبه القارة الهندية[1]، ومن جانبها أخذت الحكومة ما جاء في رسالة كويليام وصحبه على محمل الجدّ، وفي نهاية المطاف قررت حظر عرض المسرحية.

وسنجد وثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني وهي رسالة كتبها رفيع الدين أحمد مساعد كويليام بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1890م إلى السلطان عبد الحميد الثاني يستعرضُ فيها حيثيات هذه القضية وتداعياتها، ومن جهته قابل السلطان عبد الحميد منع عرض المسرحية المذكورة بارتياح كبير، وأعرب من خلال السفارة العثمانية في لندن عن امتنانه لجهودهم التي بذلوها في سبيل تحقيق ذلك[2].

= الخمس يهاجم فولتير الإسلام في شخص النبي عليه الصلاة والسلام حيث يُظهره بأنه قاتل لمعارضيه، منتقم منهم. والعديد من الدارسين لفولتير يؤكدون من خلال رسائله التي كتبها فيما بعد أنه قصد من هذه المسرحة مواجهة الفاشية والاضطهاد الذي كانت ترتكبه الكنيسة الكاثوليكية باسم المسيح، ويؤكدون أن رأيه الذي كتبه في أخريات حياته عن الإسلام ونبيّه بأنه دين حكيم ومستقيم وعفيف وإنساني يؤكد ذلك المقصد. لكن هذا المسوّغ لا يعفي لا فولتير ولا المدافعين عنه بأن يصور الإسلام ونبيّه بهذا الصورة الكاذبة الخاطئة (المترجم).

انظر الأرشيف العثماني الذي سيتم الإشارة إليه فيما بعد بـ (BOA)، وثيقة Y.PRK.EŞA.12 /28.

(1) Geaves, a.g.e., s. 70.

(2) BOA., Y.PRK.EŞA.12/28

وبفضل جهودهم اللافتة المذكورة، جذبَ معهدُ ليفربول الإسلامي أنظارَ العديد من الدبلوماسيين والمسئولين رفيعي المستوى من أرجاء العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال وعقب زيارة المندوب الشخصي للسلطان العثماني حقّي بك إلى المعرض الذي أُقيم في مدينة شيكاغو الأمريكية وفي طريق عودته تم استقباله في مدينة ليفربول من قِبل كل من كويليام ولطفي بك قنصل الدولة العثمانية في المحطة المركزية، وفي ليفربول أيضًا تم تقديمه إلى الأتراك المقيمين، واصطحابه في زيارة إلى المسجد الذي كان يشرف عليه كويليام[1]. ومما لا شك فيه وعقب هذه الزيارات المتكررة والتقارير التي كانت تُرفع إلى مقامه، كان من المحتمل أن السلطان عبد الحميد الثاني بدأ يشكّل قناعة إيجابية حول كويليام، حيث – وفي سابقة هي الأولى – سيُقرر تعيينه عام 1893م في منصب «شيخ إسلام» الدولة العثمانية على الأراضي البريطانية.

وبمرور الوقت أضحى معهد ليفربول الإسلامي مركزا ورمزًا للمسلمين في بريطانيا، ولم يعد مجرد ملتقىً لاستقبال الدبلوماسيين والشخصيات شديدة الأهمية فقط، بل وأيضا البحّارة والجنود المسلمين المتوقفين للترانزيت وأخذ قسط من الراحة في المدينة، وبالإضافة إلى كونه موضعا كان يتجمع فيه الناس للعبادة والصلاة، فقد أمسى فوق ذلك مركزا اجتماعيا متشعّب التخصصات والخدمات؛ مثل تقديم المأوى والطعام والاجتماعات وإقامة المؤتمرات العلمية.

ولقد لاقت حفلات الزفاف والجنازات التي كانت تُقام في معهد ليفربول الإسلامي اهتماما واسعًا لدى وسائل الإعلام المحلية والوطنية، ويكشف جيفز ممعنا في سرد تلك التفاصيل أن عقود الزواج التي كانت حصرًا على طبقة النخبة والأرستقراطية البريطانية في المعهد أصبحت فيما بعد تتم بين رجال المسلمين الهنود والآسيويين وبين الفتيات البريطانيات[2].

---

(1) Geaves, a.g.e., s. 72.

(2) Ae., s. 151-4.

على أننا – وخلافا لجيفز – سنكتفي بعدة أمثلة فقط في هذا السياق؛ **في المثال الأول** يستعرضُ المقال المنشور في صحيفة ليفربول ديلي بوست بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول 1892م تحت عنوان «كيف قضى المسلمون المحليون عُطلة عيد الميلاد» قائلا: في كنيسة المسلمين بمدينة ليفربول (the Islam Church) استضاف السيد كويليام بكرمه السنوي المعهود على الإفطار حوالي 250 من الأطفال الفقراء واليافعين، وعقب الإفطار انخرط العديدُ من الرجال والنساء في تلاوة الأشعار المحفوظة والأغاني والأهازيج، ومن الملاحظ طوال اليوم استغراقهم في الترفيه والاستمتاع بوجباتهم، أما في العَشاء فسترى مدى السرور البادي على 400 إلى 500 إنسان فقير، وفرحتهم بالطعام واحتساء الشاي، وبعد تناول العشاء؛ أُقيم حفل موسيقيّ وعرض شرائح أشرفَ عليه السيد كويليام بنفسه. وهذا الخبر بتمامه نُشر في العدد الأول من مجلة الهلال (the Crescent) التي كان يُصدرها معهد ليفربول الإسلامي[1].

أما المثال الثاني فهي مراسم الزواج الاستثنائية التي جذبت أنظار المجتمع البريطاني، وحرصت كل من صحيفتي ليفربول كوريير (Liverpool Courier) وصنداي كرونيكل (Sunday Chronicle) على تغطيته، فوفقا للخبر أُقيم عَقد الزواج الرسمي في لندن لطبيب هندي مسلم مع عروسه البريطانية التي تنحدر من أسرة أرستقراطيةٍ ثريّة، العروس كانت قد اعتنقت الإسلامَ من قريب، ثم شرع الجميع في عقد النكاح وفقا للشريعة الإسلامية في جامع ليفربول، ولقد أصدقَ الطبيب الهنديُّ عروسَه البريطانية ألفَ جُنيه إسترليني مهرًا، كما شرطت عليه العروس ألا يتزوّج عليها أخرى، ثم كُتب هذا الشرط في عقد النكاح باللغتين الإنجليزية والهندية كيما يفهمه العريس، وقد أشرف كويليام على مراسم الزواج بنفسه، فكان بمثابة المأذون في ذلك العقد[2].

والمثال الثالث والأخير والذي نتبيّنُ من خلاله حجم ودرجة الثقل الإسلامي في بريطانيا في ذلك الحين، تمثّلت في مراسم جنازة الأرستقراطي الإنجليزي المسلم

(1) The Crescent, v.1, n.1, 1893, s. 4-5

(2) The Crescent, v.1, n.1, 1893, s. 6-7.

والبارون الثالث لمنطقة ألدرلي (Alderley) في ديسمبر/ كانون الأول من عام 1903م، ففي معهد ليفربول الإسلامي نُظّمت جنازة اللورد هنري إدوارد جون ستانلي الذي سمّى نفسه عبد الرحمن بعد إسلامه، وكان من بين الحاضرين في العزاء رئيس كُتّاب «باشكاتب» السفارة العثمانية في لندن حمدي بك، ولهذا السبب جذبت وفاة اللورد ستانلي اهتمام وسائل الإعلام بمختلف توجهاتها، وتناولت الحديث عن السرعة اللافتة في أعداد المتحولين البريطانيين إلى الإسلام بالإضافة إلى مكانتهم الاجتماعية البارزة[1].

واعتبارًا من عام 1891م وبسبب هذا النشاط الكبير، والمراسم والشعائر الدينية التي كانت تُقام علنا في المعهد، وفتح أبوابه لكافة طبقات المجتمع الإنجليزي ومن غير الإنجليز؛ فقد واجهوا اعتراضًا شديدا في المقابل من المجتمع المحلي، وبلغ الحال ببعض ردود الأفعال إلى التطرف في الأقوال وربما الأفعال[2]، بيد أن كويليام واستلهاما من مواقف النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في السنوات الأولى من عُمر الإسلام ومواجهتهم للمشكلات والأذى الذي تعرضوا له بالصبر والحكمة والموعظة الحسنة؛ فقد برع حقيقةً في تبيين هذه الشعائر وكُنهها ومقاصدها، كما أبدى مهارة كبيرة في تصريحاته الدقيقة التي كان يقدّمها للصحافة المحلية.

وفي إبريل/ نيسان 1891م تمت دعوة كويليام وابنه روبرت أحمد إلى إسطنبول، وتمت استضافتهم في قصر يلدز مقر السلطان العثماني لأكثر من شهر؛ ولئن امتنع كويليام عن نيل الرُّتب والنياشين الفخرية العثمانية التي قُدّمت إليه؛ فقد حصل ابنُه على رُتبة بِك (BEY) وعُيّن في الوقت نفسه رائدًا لإحدى كتائب النخبة العسكرية العثمانية والذي كان يُسمى بفوج «أرطغرُل»[3].

(1) Geaves, a.g.e., s. 118; Mardin, Yusuf, Abdülhak Hamid'in Londrası, Türkiye İş Bankası Yay., İstanbul, 1976, s. 288-291; Ayrıca bk: Armağan, Mustafa, Abdülhamid'in Kurtlarla Dansı 2, Timaş Yay., İstanbul, 2009, s. 206.

(2) Geaves, a.g.e., s. 71.

(3) Ae., s. 72.

والحق أن معهد ليفربول الإسلامي كان مدينًا في إنشائه وتقديم خدماته وأنشطته للتبرعات المالية السخيّة التي كان يقدّمها مسلمو الدولة العثمانية وأقطارها ومسلمي الهند، كما أسهمَ مسلمو بورما وسيراليون بجهد كبير في هذا الجانب[1]، ووفقا للإحصائيات التي قدمّها الباحث أمجد محسن الدجاني فقد تمكن كويليام من الحصول على مبلغ 40 ألف روبية من تبرعات أحد مراكز المسلمين في الهند في الفترة ما بين عامي 1890 إلى 1892م، وبفضل هذه التبرعات تمكن كويليام من إنشاء شركة الهلال للطباعة والنشر[2]، فتمت طباعة 20 ألف نسخة من كتاب «اعتقادُ الإسلام» وتوزيعها؛ الأمر الذي كان له أكبر الأثر في ارتفاع أعداد المتحولين إلى الإسلام والتي بلغت حينذاك 83 مهتديا إنجليزيًا[3]، بل وأهم مِن ذلك، فبفضل هذه المطبعة نجح مسلمو مدينة ليفربول في إسماع أصواتهم لدول وشعوب ما وراء البحار من خلال وسيلتين مهمتين وهما «الهلال» و «العالم الإسلامي»، وقد شُرع في طباعتهم ونشرهم منذ عام 1893م واستمرا يؤديان بنجاح كبير مهمتهما حتى أُعلن عن توقفهما قسرًا في عام 1908م. ولئن كانت الأولى تُطبع في 8 صفحات بصورة أسبوعية، ويتم تقديمها كصحيفة محلية، فإن الثانية التي تكوّنت من 32 صحفة كانت تُطبع شهريًا كمجلة دولية أكثر أكاديمية من صاحبتها، وبتعبير آخر بينما كانت «الهلال» بمثابة السِّجل الأسبوعي للإسلام في إنجلترا، كانت «العالم الإسلامي» في الناحية الأخرى مخصّصة أكثر للاهتمام بالإسلام على صعيده العالمي[4].

---

(1) من إحدى هذه التبرعات التي بلغت ألف جنيه إسترليني استخدم كويليام 400 جنيها إسترلينيا منها لشراء قطعة أرض بجوار شارع بروغهام تراس في ليفربول من أجل نقل وتوسيع المقر الجديد لمعهد ليفربول الإسلامي (المؤلف). انظر: Geaves, a.g.e., s. 73.

(2) Dajani, Amjad Muhsen S., The Islamic World, 1893-1908, Victorian Periodic als Review, Vol. 47: 3, Fall 2014, pp. 454-475, s. 454.

(3) Geaves, a.g.e., s. 73.

(4) Dajani, a.g.m., s. 454.

ومن اللافت أن كلا المجلتين كانتا شديدة الرواج والطلب من قِبل المسلمين الذين رغبوا في تطوير وسائل فعّالة لمكافحة الدعاية السوداء التي كانت تنالُ من الإسلام، فضلا عن الدعوة إليه في البلدان التي كانوا يعيشون فيها، ولا سيما في الدول التي كانت تُعدّ الدعامة الرئيسية للإمبراطورية البريطانية مثل أستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا[1]، كما تم إرسالها بالبريد إلى أصحاب المعالي والمناصب الإدارية والمثقفين المسلمين ذوي المكانة العليا في بلدان إسلامية أخرى بدءًا من الدولة العثمانية مرورًا بمصر وأفغانستان والهند ووصولا إلى إندونيسيا في أقصى المشرق.

كما دأب كويليام على إرسال مجلة «العالم الإسلامي» إلى ما يقارب 200 مدينة حول العالم، وعمل على مبادلتها مع محرري ما لا يقل عن 100 مجلة ثنائية اللغة[2]، وكان لنجاحه اللافت في كل من ميداني الدعوة والإرشاد الإسلامي في إنجلترا وتحرير وطباعة مجلتي «الهلال» و «العالم الإسلامي» سببا في شهرته العالمية، وأمام هذه الشخصية الكاريزمية كان من الصعب على المسلمين القادمين لزيارة إنجلترا أو المرور بها ألا يتوقفوا في مدينة ليفربول لمقابلة كويليام والتعرف عليه.

وفي عام 1893م وأثناء زيارته إلى مدينة فاس بالمغرب قرر السلطان المغربي آنذاك أن يقلّده لقب «عالم فَخريّ»[3] من جامعة القرويين، وهي واحدة من أقدم جامعات العالم، وبالرغم منَ عدم وجود طبقة رجال الدين على الطريقة المسيحية أو تسلسل هرمي لاهوتي في الإسلام؛ فإن لقب «عالم» جعل كويليام ذا شأن وحيثية دينية في نظر الجميع[4]، ومن ثم سنراه يحرص على استخدم هذا اللقب في فتاواه ومؤلّفاته فيما بعد،

(1) Germain,Eric, Southern Hemisphere Diasporic Communities in the Building of International Muslim PubLİE Opinion at the Turn of the Twentieth Century, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 27/1, 2007, pp. 126-138. s. 129.

(2) Dajani, a.g.m., s. 463 ve 465.

(3) Geaves, a.g.e., s. 74.

(4) Dajani, a.g.m., s. 455.

ولا سيما وأن مدارس (جامعات) فاس كانت تمتلك علاقات علمية ودينية وثيقة مع الجامعات الإسلامية المعروفة مثل الأزهر، ولهذا السبب كان يتم الاعتراف بهذه المدارس/ الجامعات كمصدر مرجعي ديني في أرجاء العالم الإسلامي.

ولئن كان الحدث التاريخي الأبرز لدى كويليام قد تجسّدَ في تتويجه من قبل السلطان عبد الحميد الثاني في منصب «شيخ الإسلام»[1] لبريطانيا وجُزرها، فإنه وبهذه الصفة والوظيفة الجديدة مثّلَ السلطان في عام 1894م في افتتاح مسجد لاغوس في غرب أفريقيا، ونتيجة لجهوده في خدمة الإسلام قدّمَ كويليام (للتاجر ورجل الأعمال النيجيريّ صاحب الخيرات) محمد شيتّا[2] لقب «بك» منحةً من السلطان عبد الحميد الثاني[3]. وعقب تقلّده هذه الوظيفة، وبُغية التعرف على مسلميها وتكوين علاقات وطيدة معهم حرص كويليام على السفر والسياحة في أفريقيا، وهنالك قُدّمت إليه الهدايا بصفته شيخا للإسلام، كما نُظّمت على شرفه تبرعات كثيرة خُصصت إلى معهد

---

(1) (المؤلف) لم نستطع العثور في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء على أية وثيقة تُدلل على هذا التعيين، ولكن بطريق غير مباشرة استطعنا أن نجد في الوثيقة رقم 121 في أرشيف دائرة رئيس الكُتّاب (Baş Kitabet Dairesi 121 numaralı) ما يُدلل على منحه نيشانًا عثمانيا من الدرجة الرابعة. من أجل الاطلاع على هذه الوثيقة المنشورة انظر:

Şeker, Mehmet, ,Sultan Abdülhamid'in İngiltere'ye Atadığı Şeyhülislâm', Derin Tarih Dergisi, Sayı: 2, İstanbul, 2012, ss. 22–24); Quilliam'ın Yıldız Sarayı'nda ağırlanması ve oğlunun Liverpool Başşehbenderliğine tayini (bk: BOA. Y.A.RES.1320/5/14); ve Abdullah Quilliam'ın 'şeyhülislâm' unvanını kullandığı antetli evraktan (bk: BOA.TFR.I.M.25/2452) anlamaktayız.

(2) محمد شيتا بك (1824 – 1895م) كان تاجرًا وأحد مشاهير رجال الأعمال المسلمين الأفارقة في لاغوس بنيجيريا ومنطقة دلتا النيجر، وأحد أبرز المساهمين في بناء جامع لاغوس المركزي وجامع «شيتا بك»، كما كان له إسهام ضخم في بناء الجوامع والمدارس الإسلامية في سيراليون وغرب أفريقيا، حمل لقب «سيريكي مسلمي لاغوس» أي زعيم مسلمي لاغوس، ونظرا لجهوده الكبيرة في خدمة الإسلام قرر السلطان عبد الحميد الثاني منحه لقب «بك» على يد ممثله شيخ الإسلام لبريطانيا وجزرها عبد الله كويليام عند افتتاح الجامع في عام 1894م. (المترجم).

(3) Quilliam, A. The Crescent, 708, 7 December 1898.

ليفربول الإسلامي. وعلاوة على ذلك كان لاعتراف أمير أفغانستان عبد الرحمن خان[1] بكويليام «شيخ للإسلام» دفعة كبرى في تعزيز دوره كممثل للمسلمين ورعاية مصالحهم في بريطانيا[2]. وإنه لمن اللافت حقا عدم تمكّن أحد غيره تسنّم منصب الممثل الرسمي للمسلمين ومصالحهم في بريطانيا – تبلغ الأقلية المسلمة فيها قرابة الثلاثة ملايين في يومنا هذا[3] – بلْه أن تعترف به الحكومة البريطانية، وفوق هذه المنزلة الكبرى التي حظي بها كويليام فقد عيّنه شاه الفُرس في عام 1899م في منصب «سفير فارس»، وساهم ذلك من الناحية الدبلوماسية في كثافة نشاطه الدعوي والخيري في مدينة ليفربول.

في إبّان تلك السنوات التي كانت مثمرة للغاية توسّعت مساحة معهد ليفربول الإسلامي عن طريق شراء العديد من الكُتل والعمائر المحيطة بالمبنى الرئيسي، وبدلا من المسجد الصغير في صورته القديمة تحوّل المعهدُ إلى مجمّع متكامل يحوي قاعة للمؤتمرات، وأخرى للمناسبات الخاصّة، ومدرسة للبنين والبنات، وملعب وحديقة، بالإضافة إلى مختبرات، ومنزل للإمام، ونُزُل مخصّص للمسلمين القادمين إلى المدينة، وموضعين للوضوء واحد للسيدات وآخر للرجال، وكذلك مطبعة، وقد زُيّن هذا المجمّع الكبير بديكورات وتُحَفٍ كثيرة كانت قد أُحضرت من قصر يلدز في إسطنبول هدية مِن قِبل السلطان عبد الحميد الثاني، فضلا عن الهدايا الأخرى التي أرسلها أمير أفغانستان عبد الرحمن خان، ومن ثم تم افتتاح المجمّع في شكله الجديد في 4 ديسمبر/ كانون الأول 1895م بحضور السفير العثماني كامل بك والقنصل العام

(1) عبد الرحمن خان (–1844 1901م) أمير أفغانستان في الفترة ما بين عامي 1880 إلى عام وفاته 1901م، اتسعت مملكته إلى حدود الهند وشرقي إيران، كان شديدا على مناوئيه، مدعوما من الإنجليز في أوقات كثيرة، ومن الروس في أوقات أخرى. (المترجم).

(2) Geaves, a.g.e., s. 75.

(3) Bayram, Aydın, Sunni Muslim Religious Life in Britain: With Special focus on Religious Practices, Religious Authority, and Intra-faith relations, Lulu Publishing, London, 2014.

العثماني في مدينة ليفربول أحمد كويليام بك ابن كويليام، وغيرهم من الشخصيات المهمة البريطانية التي كانت قد تحولت إلى الإسلام حديثًا[1].

عند النظر في الصور الموضّحة أدناه سنرى مقترح تصميم الشكل الخارجي للمعهد كما في الصورة رقم 1، ولكن بعد البحث الذي قطعناه في هذا المضمار، واعتمادًا على الفيلم الوثائقي الذي أعدّته قناة BBC البريطانية، سنجد أن الشكل النهائي الذي صُمّم به هذا المجمّع لم يحوِ قبةً أو مئذنةً كما كان في المقترح المبدئي، وأيضًا تم تغيير شكل الأقواس التي وُضعت في الرسم الأوليّ وجعلها مُسطّحة الإطارات على النوافذ والأبواب، وهذا ما بدا عند اكتمال البناء والافتتاح[2]. ومع ذلك فإننا سنجد في الصورة رقم 2 – التي تُبيّنُ شكل المعهد من الداخل – تأثيرَ العمارة والفن الإسلامي حيث يظهر فيها البيانو الذي يمثّل عنصرًا من عناصر الثقافة الغربية.

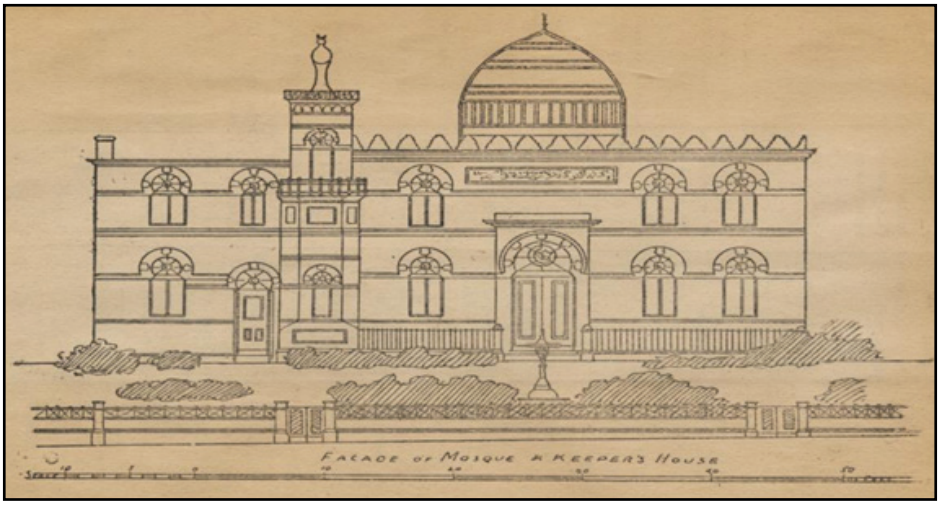

(الشكل الخارجي الذي اقُترح لإنشاء المسجد
وفقا لسجلات مدينة ليفربول)[3]

(1) Geaves, a.g.e., s. 77-8.

(2) http://www.abdullahquilliam.org/bbc -great-british-İslâm/ (20 Eylül 2016).

(3) http://www.abdullahquilliam.org/during-abdullah-quilliams-life/ (20 Eylül 2016).

(الشكل الداخلي لمعهد ليفربول الإسلامي)[1]

في عام 1896م تأسست دار المدينة المنورة للأطفال (Medina Home for Children)، ووفقا للمعلومات الواردة في مجلة «الهلال» التي أسسها كويليام، فقد لوحظ أن حوالي 2000 طفل غير شرعي كانوا يولدون كل عام في مدينة ليفربول، ثاني أكبر مدينة في الإمبراطورية البريطانية، وهؤلاء الأطفال الذين تُركوا وحدهم مع أمهاتهم، كانوا فوق ذلك لا يتلقّون الغذاء والرعاية الصحية المناسبة، ولا التعليم الجيد، فضلا عن القيم الأخلاقية الضرورية، وبُغية مواجهة مرض عُضال في المجتمع قرر كويليام وأصدقاؤه إنشاء هذه الدار في 4 شارع شيل في ليفربول، كمؤسسة خيرية للأطفال والأمهات المعيلات[2].

كانت السنوات العشر الأخيرة في القرن التاسع عشر فترة الصعود الذهبي لمعهد ليفربول الإسلامي كمؤسسة مزدهرة في المجتمع الغربي، وذلك بسبب الأدوار المهمة التي قام بها شيخ الإسلام كويليام، فمن جهة كان ذا بصمة قوية في مجالات الخطابة والكتابة والأنشطة الأخرى الفاعلة على المستويين المحلي والوطني، ومن جهة أخرى

(1) http://www.abdullahquilliam.org/during-abdullah-quilliams-life/ (20 Eylül 2016).

(2) The Crescent, v. 17, n. 421, 1901, s. 88.

كان الممثل الرسمي اللامع للدولة العثمانية على الساحة الدولية، ومع ذلك كانت إحدى المشاكل اللافتة التي واجهت معهد ليفربول الإسلامي في تلك السنوات تتمثل في قلة ذات اليد، وصعوبة تدبير الأموال لتوفير الطعام والمأوى لمسلمي المدينة والعابرين عليها، ولأجل تحقيق ذلك اعتمدت المداخيل على عمل كويليام في المحاماة وعلى عائدات طباعة وبيع الكُتب، ومما يلفت النظر أن معظم المعتنقين الجدد للإسلام حينذاك كانوا من كبار السن ذوي معدلات الوفاة العالية[1].

إسهامات شيخ الإسلام عبد اللّه كويليام أفندي في مشروع «الجامعة الإسلامية»

كانت الصحافة الإنجليزية لا تفتُر في هجومها على شيخ الإسلام عبد الله كويليام أفندي، لقد صرحوا مرارًا أنه كان عميلا دوليا نشِطًا في خدمة مشروع السلطان عبد الحميد الثاني الرامي إلى الوحدة والجامعة الإسلامية، في المقابل دافع كويليام عن نفسه بأنه لم يتلق ولو قرشًا واحدًا من الدولة العثمانية[2]، ورغم ذلك فإنه كان من المؤمنين بقضية الجامعة الإسلامية، ومن أشرس المدافعين عن مشروعها في مواجهة أصحاب التطلعات القومية والانفصالية[3].

والحق أن قبول واعتراف كويليام بالسلطان عبد الحميد الثاني كأمير للمؤمنين، وخليفة شرعي للمسلمين لا يجعله في نظرنا عميلاً كما اتهمته الصحافة البريطانية، وإنما من الأليق وصفه أنه كان شخصا عاديا من سواد المسلمين الذين آمنوا بوحدة الأمة والدفاع عنها، وبالنظر إلى حجم وغاية دراستنا هذه فلن نتعرض لقضية «الجامعة الإسلامية» بالتفصيل في هذا المقام، ولكن من المفيد تناولها بإيجاز كونها ذات صلة بموضوعنا.

(1) Geaves, a.g.e., s. 116.

(2) Ae., s. 207; The Crescent, No. 565, 11th November 1903.

(3) ‚Anti-nationalist pan-islamic propaganda' Dajani, a.g.m., s. 460.

كانت الدولة العثمانية في أخريات عهدها تموج بتيارات قومية نشطة تحولت بمرور الزمن إلى تيارات عنصرية وعدوانية وحتى إمبريالية (كالسلافية الجديدة والجرمانية الجديدة)، وحتى يؤخّرَ السلطان عبد الحميد الثاني شرذمة وتفكيك الدولة العثمانية؛ سنراه يعمل على وضع إستراتيجية مضادة يمكن وصفها بـ «سياسة التعويق»[1] من خلال مشروع «الجامعة الإسلامية»[2]؛ ذلك أن الخليفة عبد الحميد الثاني حاول بشكل أساسي ربط المسلمين في جميع أنحاء العالم بالخلافة وتقوية ولائهم لها، وبثّ الأمل في المجتمعات الإسلامية المفكّكة وغير القادرة والمحتلّة من الغرب، من خلال تشكيل «المجتمع المتخيّل»[3] أو «الهويّة العُليا للإسلام» التي يمثّلها مشروع «الجامعة الإسلامية» التي كان يرعاه عبد الحميد بنفسه.

وعلى الرغم من أن المسلمين وصفوا هذا المشروع بـالاتحاد الإسلامي (ittihâd-ı İslâm) فقد أطلق عليه الغربيون اسم «الجامعة الإسلامية أو الإسلاموية» (panislamizm)[4]. في هذا السياق يسرد أحد الباحثين الغربيين حالة الخوف

---

(1) Sırma, İhsan Süreyya, II. Abdulhamid'in İslâm Birliği Siyaseti, Beyan Yay., İstanbul, 1990, s. 45.

(2) طبقا للباحث أورخان قول أوغلو فإن مصطلح الجامعة الإسلامية (panislamizm) اخترعه الأوروبيون في الأساس، بيد أنهم نسوا كيف ظهر هذا المصطلح مع مرور الزمن، وقد استغل السلطان عبد الحميد الثاني هذا المفهوم لصالحه أفضل استغلال، إذ لم يكن لديه في واقع الحال مثل هؤلاء العملاء والجواسيس على الساحة الدولية. بينما يرى الباحث عزمي أوزجان أن الدول الأوروبية وفي القلب منها بريطانيا عملت على شيطنة فكرة «الجامعة الإسلامية» كما ولو أنها تهدد الإنسانية جمعاء، وذلك بهدف إضفاء المشروعية على احتلالهم لدول العالم الإسلامي(المترجم).

Bk. Koloğlu, Orhan, Abdülhamit Ger- çeği, Gür Yayınları, İstanbul, 1987. s. 93. Bk. Özcan, Azmi, Sultan II. Abdülhamid ve Hindistan Müslümanları, Devr-i Hamid Sultan II. Abdülhamid: c.1, Erciyes Üniversitesi Yayınları no 184/2011, ss. 283-295, s. 287.

(3) Deringil, Selim, Osmanlı İmparatorluğu'nda 'Geleneğin İcadı', 'Muhayyel Cemmat' ('Tasarımlanmış Topluluk') ve Panislamism, Toplum ve Bilim, 1991, c. 54, S. 55, ss. 47-64.

(4) كتب المؤلف المصطلح وفقا للغة التركية المعاصرة كما هو موضح أعلاه، ولم يذكر أصله الإنجليزي (pan- Islamism).(المترجم).

والقلق التي وُجدت في الغرب عند ظهور مصطلح «الجامعة الإسلامية» على النحو التالي قائلا: «كان الحُجّاج المنتمون للطرق الصوفية (من مؤيدي النقشبندية في القوقاز إلى السنوسية في أفريقيا) قد تم تنظيمهم بصورة سرية وربطهم بشبكة قصر يلدِز بإسطنبول، وكانوا حين يلتقون بباقي الحُجاج في رحاب مكة ينقلون إليهم مضامين وأفكار وأنشطة هذه الأيديولوجية الجديدة، وكذلك ضرورة «الجهاد»[1] في سبيلها، يخبرون إخوانهم القادمين من كل فجّ عميق أن «الجامعة الإسلامية» تكاد تكون الكلمة الوحيدة التي تخرج من فم السلطان. ولكن للحق كان السلطان عبد الحميد الثاني يستخدم مفهوم الجهاد خدعة ضد الدول الاستعمارية»[2].

وقد تطرق السلطان عبد الحميد إلى هذا الأمر في مذكراته قائلا: «طالما بقيت الوحدة الإسلامية، فإن إنجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا سيصبحون وكأنهم في قبضة يدي؛ ذلك أن المسلمين الذين أمسوا رعايا لتلك الدول كان يكفيهم كلمة واحدة من الخليفة لإطلاق شراره «الجهاد»؛ الأمر الذي يعني كارثة مدمّرة لهؤلاء المسيحيين»[3].

ومهما يكن من أمرٍ، فبدءًا من القرن الثامن عشر ومع تسلط الإمبراطوريات الإمبريالية الغربية علىً أراضي الإسلام، ولا سيما سيطرة الإنجليز على شبه القارة الهندية، وصعود نادر شاه[4] الشيعي في إيران، وحكم سلالة الأشراف العلويين في المغرب؛ فقد كان لتجمع هذه العناصر في فضاء الواقع السياسي آنذاك دور كبير

(1) Georgeon, François,Sultan Abdülhamid (Abdülhamid II, le sultan calife), çev. Ali Berktay, İletişim Yay., İstanbul, 2012, s. 285-6.

(2) كان السلطان عبد الحميد يخبر ابنته أن «الجهاد» تهديد باللسان وليس بالجسم والبنان (المؤلف). انظر مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي: عبد الحميد أبي، Ayşe Osmanoğlu, Babam Abdülhamid, Timaş Yayınları, İstanbul, 2013, s. 231

(3) Sultan Abdulhamid, Siyasi Hatıratım, Dergah Yay., İstanbul, 1984, s. 178.

(4) مؤسس الأسرة الأفشارية التي قامت على أنقاض الدولة الصفوية في إيران، استمرت ما بين عامي 1736م حتى عام 1796م، ومن بعدهم ظهرت الأسرة القاجارية واستمرت حتى بداية القرن العشرين (المترجم).

في التقاء الحركات الصوفية وتضامنها والتفافها حول الدولة العثمانية[1]؛ ذلك أن العلاقة الوثيقة التي ربطت السلطان عبد الحميد الثاني بكبار شيوخ الطرق الصوفية في آسيا وأفريقيا، واستضافته المستمرة لهم في قصر يلدز، وانتماؤه فوق ذلك إلى الطريقة القادرية، كل ذلك كان له تأثيره الكبير في إنشاء ما يمكن وصفه باتحاد الروابط والطرق الصوفية[2].

ومن ثم؛ كانت رباطات وزوايا الصوفية بمثابة حجر الزاوية في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الرامية إلى انبعاث «الجامعة الإسلامية»، فمِن خلالها تم تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تمكنت من التواصل وتمتين العلائق خاصّة مع المنتمين للمذهب الحنفي في كافة أصقاع العالم، كما استطاع السلطان عبد الحميد الثاني من خلال شبكة العلاقات هذه فضلا عن الممثلين «السريين» له أن يمدَّ نفوذه إلى تركستان والهند وأفريقيا واليابان والصين بل وأن يمنح الخلافة العثمانية هُوية عالمية[3] متجاوزة لما تحت يدَي سُلطانه السياسي[4].

على سبيل المثال كان علي رضا أفندي الداغستاني وحافظ حسن أفندي البورصوي قد أُرسلا إلى مدرسة دار العلوم الحميدية التي تم إنشاؤها في الصين عام 1907م، وهنالك درسّا لأكثر من مئة تلميذ، وفي الوقت ذاته كانا يعملان على التعريف بالخلافة العثمانية ومآثرها وجهودها الكبيرة حول العالم[5]، أما عبد الرشيد إبراهيم

(1) Dabağyan, Levon Panos, Osmanlı'da Şer Hareketleri ve Abdülhamid Han, IQ Kültür Sanat Yayıncılık, İstanbul, 2005, s. 191.

(2) Dabağyan, a.g.e., s. 192.

(3) يذكرنا هذا المشروع بفكرة الفتوة التي أعاد إحياءها الخليفة العباسي الناصر لدين الله (577 – 623هـ)، وهي حركة أخلاقية صوفية تكانت تتزيّا بزيّ محدد ولها ممارسات أخلاقية منها نصرة الضعيف، والدفاع عنه، واحترام شيوخها، ومن خلالها تمكن الخليفة الناصر من بعث نفوذه السياسي والروحي في الهند وآسيا الوسطى وإيران والأناضول وحتى مصر (المترجم). انظر: محمد شعبان أيوب: رحلة الخلافة العباسية، مجلد آخر أيام العباسيين.

(4) Sırma, a.g.e., s. 46.

(5) Kılınç, Arzu, II. Abdülhamid ve Çin Müslümanları, Devr-i Hamid Sultan II. =

أفندي القازاني[1] الأصل، فقد كان من النشطين في مجال الدعوة إلى الإسلام ونشره في اليابان والشرق الأقصى الآسيوي، وفي الوقت عينه من خدَمة الخلافة العثمانية المخلصين لها[2].

والحق الذي لا مراء فيه أن شيوخ الصوفية قدّموا خدمات جليلة للدولة العثمانية إبّان حقبة السلطان عبد الحميد الثاني من خلال تأثيرهم على العديد من العرقيات والإثنيات الإسلامية المختلفة في سبيل تحقيق مشروع «الجامعة الإسلامية»، فعلى سبيل المثال كان لشيخ الطريقة الأوزبكية سليمان أفندي البخاريّ والشيخ أبو الهدى (الصيّادي) اعتبار وتقدير كبير لدى مسلمي الهند، حتى إنهم قاموا بزيارات متكررة إلى ذلك البلد، وشاركوا في العديد من الأنشطة التي كانت توثّق علاقة الهنود بالخلافة بالعثمانية هُوياتيا وشعوريا[3].

وسنرى في هذه الحقبة العديد من الجهود الكبيرة التي عكفَ عليها السلطان عبد الحميد الثاني في إطار مشروع «الجامعة الإسلامية»، فقد أشرف على إصدار صحيفتين سُخرتا تماما لهذا المشروع؛ الأولى صدرت في إسطنبول باللغة الأوردية تحت اسم « Peyk-iİslâm» والثانية صدرت في لندن باللغتين الفارسية والعربية تحت عنوان « el-Gayret»[4]، ولا يجب أن ننسى في هذا السياق دور شيخ الإسلام عبد الله كويليام أفندي الذي كان الأداة الفاعلة للسلطان عبد الحميد الثاني في التواصل مع المسلمين في جميع أنحاء العالم، وخاصة أولئك الذين كانوا تحت سلطة الاحتلال البريطاني؛ اعتمادًا على نشاطه الكبير، وقدرته الفائقة في التواصل مع وسائل الإعلام والنشر الناطقة باللغة الإنجليزية، ولهذا السبب سنرى تكليف السلطان عبد الحميد الثاني

= Abdülhamid: c.1, Erciyes Üniversitesi Yayınları, no 184/2011, ss. 265 -279, s. 276

(1) تقع مدينة قازان في جمهورية روسيا.

(2) Kılınç, Arzu, a.g.m., s. 273.

(3) Özcan, Azmi, a.g.m., s. 290.

(4) Ae., s. 289.

لشيخ الإسلام كويليام لكيّ يُصبحَ ممثله الشخصيّ في العديد من المناسبات في القارة الأفريقية[1]، والتقائه بمشايخ الطرق الصوفية في هذه القارة، ولا سيما الشيخ محمد السنوسي، كل ذلك كان يدعمُ نهج عبد الحميد الثاني بوضوح لا ريبة فيه[2].

ووفقا للباحث أمجد الدجاني وكما ذُكر في القسم السابق، كانت المطبوعات التي صدرت تحت إشراف «معهد ليفربول الإسلامي» مثل صحيفتي «الهلال» و «العالم الإسلامي» والحرص على إرسالهما إلى البلدان الإسلامية والأجنبية فيما وراء البحار دليل لا مشاحّة فيه على الدور الرائد لكويليام في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني العالمية لترسيخ ونشر مشروع «الجامعة الإسلامية»[3].

ولقد تجلّى ولاء كويليام للخليفة العثماني من خلال نُصرته ودفاعه عن الدولة العثمانية ضد السياسة العسكرية الإنجليزية المعادية، وتقديمه معلومات مهمة عن تحركات الجماعات الأرمنية العاملة والناشطة في لندن آنذاك[4]، بل تخطّى دوره إلى مواجهة حملات التضليل والتشويه التي كانت تقوم بها هذه اللوبيات الأرمنية.

علاوة على ذلك انتقد شيخ الإسلام كويليام الإستراتيجية الإنجليزية العسكرية في مواجهة الحركة المهدية التي كانت قد ظهرت إبّان ذلك في السودان، وخاصّة استخدام الجيش الإنجليزي للعساكر المصريين في تلك المواجهة، وقد أصدر على إثر ذلك هذه الفتوى التي جاء فيها:

---

(1) Quilliam, A. The Crescent, 708, 7 December 1898.

(2) Geaves, a.g.e., s. 75.

(3) Dajani, a.g.m., s. 460.

(4) في الوثيقة رقم (TFR.I.M.25/2452) في الأرشيف العثماني نجد مراسلة بين كويليام بوصفه شيخ الإسلام في إنجلترا وبين حلمي باشا المفتش العام في مدينة سلانيك يخبره فيها أن الشخص المدعو «بريلسفورد» الذي كان يُسهّل سفر الأرمن ممن شاركوا في التمرد ضد الدولة العثمانية إلى روسيا من خلال جوازات سفر مزورة تمكنت السلطات أخيرا من القبض عليه وإلقائه في السجن، وقد دّعم رسالته بالعديد من قصاصات الصحف التي تؤيد صحة هذا الخبر (المؤلف).

«إن رفعَ مسلم صحيح العقيدةِ سلاحه ضد أخيه المسلم الذي لم يخرج على طاعة الخلافة وولي الأمر الشرعي لهو مخالفة لأمر الله ولأحكام الشريعة الغراء التي أمرنا بها رسولنا الأكرم. وإنني لأحذّر أي مُسلم يمدُّ يد العون أو يقدّم ولو كِسرة خبز أو رشفة ماء فضلا عما فوقها من المساعدات والعون لهؤلاء الأعداء الذين يقاتلون المجاهدين في السودان؛ ذلك أن نُصرة الكافر تعني إنكار صحيح الإيمان ومن ثم الخروج من الملّة، فلا يستحقُّ عندها من يفعل ذلك أن يحمل شرف الإسلام، بل ويمسي عندئذ غير جدير بحمل هذا اللقب الجليل. حرّره ووقّع عليه شيخ الإسلام في الجزر البريطانية و.هـ. عبد الله كويليام في المسجد الشريف بمدينة ليفربول في يوم الثلاثاء الثالث عشر من شهر شوال لعام 1313هـ (27 مارس/ آذار 1896م)»[1].

ومما سبق يمكن القول إن منصب «شيخ الإسلام» في الجزر البريطانية كان يخوّل لصاحبه نفس التأثير، ورمزية الوظيفة التي كان يملكها شيخ الإسلام في الأراضي العثمانية[2]، ورغم ذلك ووفقًا للوثائق التي وقفنا عليها في الأرشيف العثماني؛ فقد لجأ كويليام في بعض الأوقات إلى المشيخة في إسطنبول للإجابة على الفتاوى والمسائل التي لم يتمكّن من إبداء الرأي الصحيح فيها؛ فعلى سبيل المثل وضمن نازلة الحركة المهدية في السودان التي أشرنا إليها أعلاه، وبناء على ردود الأفعال الرافضة التي تلقّاها كويليام على فتواه الآنفة من المسلمين المصريين والهنود[3]، فقد أرسل

---

(1) لقراءة فتاوى وكتابات عبد الله كويليام في أثناء تقلّده المشيخة، انظر:

BOA.Y.PRK. MŞ, 6/41 Ve Osmanlı İdaresinde Sudan, ss. 235-241

ولئن نقلنا نصّ هذه الفتوى من كتاب جيفز المحرر باللغة الإنجليزية، فقد نُشرت في مجلة «العالم الإسلامي» التي كان يصدرها كويليام، في العدد رقم 37 الصادر في شهر مايو/ أيار لعام 1896م (المؤلف). انظر: Geaves, a.g.e., s. 173-4.

(2) Bk. Mehmet İpşirli 'Şeyhülislâm' DİA, c. 39; s. 96.

(3) أرسل بعض المسلمين الهنود العديد من الرسائل إلى كويليام داعين إياه لعدم التدخل في القضايا السياسية وإبداء الرأي فيها (المؤلف). انظر:

Dajani, a.g.m., s. 459.

إلى شيخ الإسلام في إسطنبول محمد جمال الدين أفندي[1] سؤالا جاء فيه: «ما هو الرأي الشرعي الذي تقولون به فضيلتكم في الحركة التي ظهرت أخيرا في السودان؛ أهؤلاء قوم ضالوّن بُغاة أم هم مدافعون عن العرض، مجاهدون للأعداء؛ حتى يمكننا قطع الرأي فيهم أمام المستفسرين ومن غُمّ عليهم أمرهم؟»[2]. ومن خلال هذا السؤال سيتضح لنا أن شيخ الإسلام كويليام لم يكن يجد حرجًا في الرجوع إلى المشيخة والمفتي في إسطنبول لاستجلاء الرأي في القضايا والمسائل الشائكة ضمن إطار تراتُبي (هيراركي) تنظيمي محدد.

وبالرجوع إلى وثائق الأرشيف العثماني، وفي أعقاب قمع الحركة المهدية في السودان، عقد كويليام في 2 إبريل/ نيسان 1899م اجتماعًا في معهد ليفربول الإسلامي تناول فيه حادثة مقتل قائد الحركة المهدية الشيخ محمد أحمد بن عبد الله من قبل الإنجليز[3]، وفي الوقت نفسه انتقاده لخليفته أمير السودان عبد الله (التعايشي) ادّعاءه المهدية؛ ذلك أن كويليام في ذلك الجمع استحضر الروايات النبوية المتعلقة بمسألة المهديّ وتوقيت ظهوره، وبالنظر إليها أعلن أن أحمد بن عبد الله لم يكن المهدي الحقيقي التي أشارت إليه روايات السّنة الصحيحة، ورغم ذلك صبّ جام غضبه على المعاملة الوحشية التي تعرضت لها جثته مِن قبل الإنجليز الذين استخرجوها وعرضوها

(1) محمد جمال الدين أفندي، ولد في إسطنبول عام 1848م لأسرة علمية، فوالده كان من كبار الفقهاء الذين تولوا قضاء العسكر وقضاء البلقان، ترقى جمال الدين أفندي في التعليم الديني حتى بلغ رتبة القضاء في إسطنبول ثم قضاء العسكر في الأناضول ثم قضاء الروملي، تولى منصب «شيخ الإسلام» مرتين الأولى بين عامي 1891م حتى عام 1909م، ثم تقلد المنصب ذاته لمدة عامين بين 1912 و 1913م، ليصبح ثالث أطول مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية بمجموع 18 عاما تقريبا، نُفي إلى الإسكندرية بسبب اعتراضه على سياسة الاتحاد والتراقي، ولقي ربّه بها عام 1917م وقد أُحضر جثمانه إلى إسطنبول ودُفن بها (المترجم).

(2) Osmanlı İdaresinde Sudan, s. 241.

(3) محمد أحمد بن عبد الله بن فحل الشهير بالمهدي (1843– 1885م) الزعيم السوداني الصوفي الشهير الذي قاوم الاحتلال الإنجليزي المدعوم بالقوات المصرية، وقد تمكن من قتل الحاكم العام البريطاني للسودان الجنرال تشارلز جوردون في عام 1885م، وقد توفي في العام نفسه بحُمّى التيفوئيد، وخلفه في حكم السودان وادعاء الخلافة عبد الله بن السيد محمد الشهير بعبد الله التعايشي (المترجم).

لأنواع قميئةٍ من التنكيل، ولم يكتفوا بذلك بل قطعوا رأسه وأحضروها إلى إنجلترا لعرضها في أحد متاحفهم، وبسبب هذه الهمجية أرسل كويليام اعتراضا شديد اللهجة إلى البرلمان الإنجليزي.

وفي الجلسة ذاتها انتقد كويليام بشدّة إعلان الشيخ عبد الله التعايشي نفسه خليفة، بل ودافع عن شرعية الخليفة العثماني بقوله: «خليفة الإسلام، وعاهل الدولة العليّة العثمانية ذو الشان، أمير المؤمنين السُّلطان الغازي عبد الحميد خان عزّ شأنه»[1].

لقد أعلن كويليام على الدوام انتماءه واعتزازه بمقام السلطنة العثمانية، وولاءه التام للخليفة الذي طالما اعتبره القائد الأوحد الجامع لشتات الأمة الإسلامية، وتجلى ذلك في مقالاته وخطبه ومواقفه وفي سياق تمثيله للمسلمين في إنجلترا باعتباره «شيخ الإسلام» المعيّن من ناحية هذا الخليفة، وكذا في طريقة هندامه وهيئته التي كان يحرص على الظهور بها أمام الكافّة، فقد أصبحت الأوسمة والنياشين العثمانية لا تُفارقه كما نرى في الصورة أدناه، ففي عام 1902م لفت عبد الله كويليام وابنه انتباه وسائل الإعلام البريطانية بسبب هيئتهم وملابسهم التي ظهروا بها أثناء حضورهما احتفالات تتويج كان قد دعاهما إليها رئيس بلدية مدينة ليفربول، وفي ذلك الحفل بدا كويليام وكأنه أمِير أو ضابط عسكري ذو رُتبة رفيعة، بينما كان ابنه في زيِّ العساكر الأتراك العثمانيين.

(1) سنجد تفاصيل هذا الاجتماع من خلال التقرير رقم 55 المرسل من القنصلية العثمانية بمدينة ليفربول إلى وزارة الخارجية العثمانية بتاريخ21 مارس/ آذار 1315هـ. انظر:

BOA. YA.HUS.395/104.

إحدى الصور التي التُقطت لشيخ الإسلام في الجزر البريطانية عبد الله كويليام أفندي[1]

وفي عام 1904م كتب يسخر بلهجة شديدة النقمة والغضب على الجنود البريطانيين الذين شاركوا في معركة جدبالي وأبادوا فيها مسلمي الصومال بالقتل وسفك الدماء، يقول:

«أيا رِعاع أمير السلام اصرخوا هتافًا وافرحوا!

وأيها الإنجليز لترتفع أصواتكم النكرة عاليا ... إن صيحة تعطّشكم للقتل والدماء لا تُقارَع، وإن وصفكم بـ «السفّاحين» لقمين!

اهتفوا وصيحوا صيحات النصر والظفر أيها المؤمنون بالمسيح، يا من حرّفتم كتابكم واتهمتم الإسلام بأنه دين الدجّال!

أيا شياطين الجحيم اهتفوا وارقصوا طربا؛ فقد أمسى القتل والنهب لكم حِرفة وعادة!

---

(1) ,In the service of the Sultan,' Wide World Magazine 17 (June 1906): 223.
وقد أخذنا هذه الصورة من دراسة الباحث أمجد الدجاني (المؤلف): انظر:
Dajani, a.g.m., s. 455.

ارفعوا أصواتكم إلى عنان السماء وردّدوا: في اليوم الحادي عشر من عام 1904 من عصر المسيحية المظفر رقص ثلاثة آلاف ومائتي جنديّ يلبسون الكاكي على جثث ألف ومائتي مسلم صومالي كل ذنبهم أنهم دافعوا عن ديارهم وأوطانهم[1]».

ونظرًا لهذه الأحداث المتتابعة، سنلاحظه حتى عام 1905م يتناول بشكّل مُكثّف في مقالاته ومحاضراته أسباب تغيّر السياسة الحكومية البريطانية تجاه حليفتها التقليدية الدولة العثمانية، ويرصد أسباب وأشكال هذا التغيير الإستراتيجي وما يجب إزاءه. على سبيل المثال حذّر المسلمين المقيمين في بريطانيا من إعادة انتخاب رئيس الوزراء آنذاك آرثر بلفور ووزير الخارجية لورد لانسدون، وذلك بسبب إرسالهما أسطولا حربيًا بريطانيًا لمحاربة الدولة العثمانية في بعض صراعات البلقان التي نشبت آنذاك، ولم يكتفِ بذلك بل أصدر في سبيل ذلك فتوى نشرها في مجلة «الهلال» جاء فيها: «أيها المؤمنون، في هذا الوقت العصيب يجب عليكم أن تنهضوا بأصواتكم العالية لتجعلوها رسالة قوية في وجه أولئك الذين استهانوا بدين الله ورسوله الكريم وخليفة المؤمنين، عليكم أن تلقّنوهم درسا كبيرا؛ لاحتقارهم وتكبرهم وتعاليهم، ولتكن أصواتكم هي الدرس القاسي الذي يُخرسهم ويُقصيهم»[2].

كان كويليام يطوف أرجاء إنجلترا بلا كلل أو ملل مشاركًا في العديد من الأنشطة والفاعليات، وبجوار هذا التمثيل في الداخل كان يشارك أيضًا في العديد في المناسبات في خارج البلاد بصفته «شيخ الإسلام»، فعلى سبيل المثال وفي عام 1908م حضر كويليام إلى باريس لمساعدة إمام السفارة العثمانية بها للتجهيز في مراسم جنازة (أحد مشاهير الصحفيين المدافعين عن الدولة العثمانية) سليم فارس أفندي[3].

وفي العام نفسه، وفي تقرير مجلة الهلال الصادر في 13 مايو/ أيار 1908م ذُكِر أن كويليام وابنه الأكبر تم استدعاؤهما من قِبل السلطان للقائه في إسطنبول، وقد أُشير

(1) Geaves, a.g.e., s. 196.

(2) Ae., s. 104.

(3) Geaves, a.g.e., s. 129.

في الخبر ذاته أن مسألة سفر كويليام ستُبحث بإيجاز في خُطبة الجمعة القادمة، وقد حُدد يوم السفر من ليفربول في 31 مايو، أما تاريخ عودة الشيخ إلى البلاد فسيكون بعد 6 أسابيع تالية على الأرجح[1].

ولكن ما لم يكن في الحسبان أن هذه الخطة لم تسر على الوجه الذي خُطط لها؛ فقد كانت إسطنبول تعيش في حالة من الغليان والتمرد والصراع السياسي ضد السلطان عبد الحميد الثاني الذي أُرغم في نهاية الأمر على التنازل عن صلاحياته وتسليمها إلى أعضاء جمعية تركيا الفتاة بعد عودة مجلس المبعوثان، ومع إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني من منصبه وإبقائه بشكل صوري قبل خلعه نهائيا في العام التالي ينتهي دور عبد الله كويليام كشيخ للإسلام، وستصبح رحلته إلى إسطنبول في يونيو/ حزيران 1908م هي الأخيرة للمدينة التي لن يراها مرة أخرى، وذلك بعد 32 عامًا[2] قضاها في منصب شيخ الإسلام للجزر البريطانية. وبالرغم من جهود المهتدين الجدد من أصدقاء كويليام لمنع إغلاق معهد ليفربول الإسلامي وجامع المدينة فإن محاولاتهم باءت بالفشل، وستبقى المدينة بلا مساجد رسميًا حتى وصول المهاجرين المسلمين القادمين من اليمن والصومال وجنوب شرق آسيا في خمسينيات القرن العشرين[3].

هنري دو ليون (مصطفى هارون): الشخصية الغامضة لشيخ الإسلام عبد الله كويليام وأسباب انضمامه إلى جامع ووكينغ والجمعية الإسلامية البريطانية

اعتبارًا من عام 1908 وحتى تاريخ وفاته في عام 1932م سيدخل كويليام الذي غيّر هُويّته ليُصبح اسمه الجديد «هنري دي ليون Henry de Léon» أو «هارون دو ليون Haroun de Léon» إلى ما يصفه مؤلف سيرته جيفز مرحلةَ «الشفق» أي

(1) Ae., s. 129.

(2) كذا في المتن وهذا غير صحيح؛ فقد عيّن السلطان عبد الحميد كوليام في منصب شيخ إسلام بريطانيا في عام 1893م، وانتهى دوره الرسمي مع انقلاب عام 1908م، لتكون المدة كاملة التي قضاها في كويليام في هذا المنصب هي 15 عاما فقط وليس 32 عاما (المترجم).

(3) Ae., s. 130.

الغروب والنهاية، ومن اللافت أن الأسئلة التي أثيرت حول شخصية «ليون» ذلك الرجل الغامض الذي دأب على الكتابة مع كويليام في العديد من صحف ومجلات ليفربول لم يتم التوصّل إلى أجوبة شافية حول كُنهه حتى يومنا هذا، لكن بعد فحص العديد من الفرضيات والادعاءات المتعلقة بهذا الموضوع يقدم جيفز تفسيره حول هذا الأمر؛ فيرى أن كويليام أراد الاختباء خلف هذا الاسم الغامض ليتمكن من البقاء آمنًا في بريطانيا؛ ويظنُّ أن السبب الرئيسي الذي دفعه إلى ذلك؛ اتخاذه موقف التأييد للخليفة عبد الحميد الثاني حتى خلعه، بل بقي ولاؤه ثابتًا للدولة العثمانية حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى عام 1914م[1]، وبعد هزيمة العثمانيين كانت الهوية الجديدة بمثابة المنقذ له من تنكيل ومتابعة الإنجليز، كما كانت سببا آخر في استمرار نشاطه ودعوته للإسلام.

علاوة على ذلك، كان كويليام قد تولّى الدفاع في قضية طلاق في عام 1907م رفعتها سيدة اسمها مارثا ماي بيترز ضد زوجها، وفيها ادّعت خيانة زوجها لها، لكن الادعاء الملكي كشف بعض الشبهات المتعلقة بالأدلة المقدّمة وكذا شكوكًا قوية حول الشهود، ولهذا السبب بدأت الشائعات والأقاويل تنتشر حول تورط كويليام في هذه الجريرة[2]. وكان مما قيل أيضًا في تلك الأثناء إن بلال ابن شيخ الإسلام كويليام تورّط في عملية احتيال أثناء بيع مباني معهد ليفربول الإسلامي؛ الأمر الذي اضطر والده – من جملة أسباب أخرى – إلى عدم العودة إلى مدينة ليفربول مرة أخرى. لكن مما لا شك فيه أن هذه الادعاءات لم تكن قاطعة أو قائمة على أدلة قوية، كما لا ينبغي

---

(1) كانت بريطانيا ودول الحلفاء مثل فرنسا وروسيا وإيطاليا واليونان وغيرهم من أبرز المتحاربين مع دول المركز وعلى رأسها ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية وبلغاريا، وكان من الطبيعي أن يتخفى كويليام عن الأنظار ويغير هويته خوفا على نفسه من بطش الإنجليز الذين أعلنوا عداءهم للدولة العثمانية منذ اشتعال هذه الحرب (المترجم).

(2) واحدة من الادعاءات التي انتشرت آنذاك أن مارثا ماري بيترز التي رفعت قضية الطلاق ضد زوجها كانت قد سافرت برفقة كويليام وابنه أحمد إلى إسطنبول. (المؤلف). انظر:

Geaves, a.g.e., s. 255-6

تجاهل الأخبار الكاذبة، وحملات التشويه المتعمدة التي كانت تستهدف نشاطَ شيخ الإسلام وممثل الخليفة العثماني في الغرب الأوروبي.

إن الحقيقة الواضحة في كل هذا أن كويليام كان هو نفسه هنري (مصطفى) دو ليون؛ ففي وصيته التي كتبها في عام 1929م والتي فُتحت بناء على طلبه عقب وفاته مباشرة في عام 1932م جاء فيها: «أنا وليام هنري كويليام المعروف باسم هنري مصطفى دو ليون»[1].

والحق أنه بعد التدقيق الشامل الذي قام مؤلف سيرته جيفز توصّل إلى أن شيخ الإسلام عبد الله كويليام حين عاد من إسطنبول إلى بريطانيا في عام 1908م، بلغته معلومات تؤكد وفاة هنري دو ليون الشخصية الحقيقية في الفترة ما بين عامي 1908 و 1912م، ويبدو أن أرملة ليون السيدة إديث ميريام سبراي (Mrs. De Léon) تمكنت من الضغط على كويليام بصورة أو بأخرى لكي يتزوجها[2]، وهو ما قبله بالفعل، ومن خلال هذه الزيجة تقمّص سيرة واسم زوجها الراحل[3]، وبموجب وصيّته التي كتبها عرفنا أن إديث ميريام التي اشتُهرت باسم ماري كانت الزوجة الأخيرة لكويليام، وبفضل هذه الوصية أيضًا توصّلنا إلى فكّ كثير من مكامن الغموض التي لفّت أسرار حياته في طورها الأخير.

---

(1) Çiftçi, a.g.t., s. 43.

(2) ربما علمت هذه السيدة أن كويليام شرع يستخدم اسم زوجها الراحل فاستخدمت هي هذا الدليل المادي للضغط على كويليام كي يتزوجها وهو ما رضخ له في نهاية الأمر (المترجم).

(3) Geaves, a.g.e., s. 261.

صورتان تعودان إلى هنري مصطفى ليون، الصورة التي على اليمين يظهر فيها كويليام (قبل تغيير اسمه) متقلدًا الأوسمة والنايشين التي أهداها إليه السلطان عبد الحميد الثاني[1].

لكن من هو هنري دو ليون أو هارون مصطفى الحقيقي؟ ولماذا انتحل كويليام شخصيته بخلاف غيره؟ ذلك سؤال نفهمُ إجابته بيُسر حين نعرف أن هذا الشخص كان ممن اعتنقوا الإسلام وانخرطوا في الأنشطة التي كان يُشرف عليها كويليام في مدينة ليفربول، وهو من هذا الجانب كان صديقا مقربًا فيما يبدو من كويليام، حتى إنه كان من جملة المهام التي أشرف عليها في المعهد تقديمه سلسلة محاضرات عن تاريخ وجيولوجيا المانكس (Manx)[2]، وأيضا سلسلة أخرى عن تاريخ الحضارة الإسلامية والتعريف بها.

---

(1) Ae., s. 199

(2) المانكس أو جزيرة المان جزيرة بريطانية تقدر مساحتها ب3000 فدّان تقع في البحر الإيرلندي بين إنجلترا وإيرلندا، وهم شعب قديم طالما افتخر سكان مدينة ليفربول بالانتماء إليه أكثر من انتمائهم إلى التاج البريطاني (المترجم)

وبسبب المؤهلات العلمية التي تمتع بها هنري دو ليون؛ إذ كان عارفا بالعديد من اللغات، منخرطًا في المجال الأكاديمي بجدّ ونشاط؛ تمكّن كويليام من خلال تقمّص شخصية دو ليون من فتح صفحة جديدة من حياته كمفكّر مرموق في لندن، ولئن لم ينجح في الاستمرار بإصدار صحيفتي «الهلال» و «العالم الإسلامي» ذات النفَس الإسلامي الواضح، فقد شرع في الوقت ذاته مع زوجته السيدة إديث ميريام – والتي عملت معه كمحرر مشارك – في إصدار مجلة جديدة بعنوان «The Philomath»، كانت هذه المجلة الجديدة بمثابة النشرة الرسمية لرابطة «الجمعية الدولية لعلوم فقه اللغة والفنون الجميلة»، وفي عام 1917م بدأ كويليام في إصدار مجلة ثانية تحت عنوان «the Physologist»[1].

وتحت هذه الصفة الجديدة اسما ورسمًا، أضحى دو ليون (كويليام) من جملة الأعضاء الفاعلين في جمعية ووكينغ التي تكوّنت من عدد من الأثرياء والأرستقراطيين اللندنيين الذين اعتنقوا الإسلام حديثًا مثل لورد هيدلي ومارماديوك بيكثال وخالد شيلدريك وسير أرشيبالد هاميلتون وسير لورد برونتون وليدي إيفلين كوبالد وغيرهم[2]، وعلى الرغم من عدم استطاعته قيادة الأنشطة وإلقاء الخطب العلانية التي كان يقوم بها من قبلُ في ليفربول؛ فإنه آثر أن يستمر في دعم وحدة وترابط هذا المجتمع الجديد عن طريق كتاباته وأنشطته وجهوده الضخمة في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال قام كويليام بتأييد مبادرة «حركة الخلافة»[3] التي كان منشؤها في الهند، وكذلك قام بدور لافت في «الجمعية الأنغلو – عثمانية» التي أسسها اللورد هيدلي[4].

(1) Ae., s. 268

(2) Ae., s. 269.

(3) نشأت «حركة الخلافة» في الفترة ما بين عامي 1919م و1924م على يد مجموعة من كبار الشخصيات الهندية المسلمة كحركة سياسية منادية باستعادة مقام ودور الخلافة العثمانية المؤثر بعدما تقلّص دورها عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتهميش دور الخلفاء من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة، ولكن الضربة الكبرى لهذه الحركة جاءت من مصطفى كمال أتاتورك حين أعلن عن إلغاء الخلافة العثمانية في مارس/ آذار 1924م، الأمر الذي أدى إلى انهيار هذه الحركة والتي عُرفت أيضا باسم «الحركة الإسلامية الهندية»، ولا شك أن هذه الحركة تُعد أقدم حركة سياسية إسلامية سبقت حتى ظهور جماعة الإخوان المسلمين في الدعوة إلى استعادة الخلافة من جديد. (المترجم)

(4) Ae., s. 273

على أن جمعية وجامع ووكينغ التي أنشأهما المستشرق لايتنر[1] لطلابه المسلمين تيسيرًا لهم في ممارسة شعائر دينهم، كانت العبادات والشعائر فيها تتمُّ وفق قواعد صارمة ظل معمولاً بها حتى بعد وفاته، وبسبب ذلك أسّس اللورد هيدلي[2] في عام 1914م «مجتمع/ الجمعية الإسلامية البريطانية British Muslim Society «ليتمكن من خلال هذا البديل في نشر الإسلام والدعوة إليه بصورة أكثر مرونة بعيدًا عن تلك القواعد الصارمة الموضوعة في جامع وجمعية ووكينغ. وفي هذه المؤسسة الجديدة عمل دو ليون (كويليام) مع السيد خوجه كمال الدين الهندي[3] كنائب لرئيس الجمعية، وشرعا لهذا الغرض في إصدار مجلة الإسلام «The Islamic Review»[4].

(1) غوتيلب فيلهلم لايتنر مستشرق مجري الأصل، يهودي الديانة، بريطاني الجنسية تمكن منذ سن مبكرة من تعلم العديد من اللغات بطلاقة مثل العربية والتركية والفارسية واليونانية ومعظم اللغات الأوروبية، وقام بعمل العديد من السياحات إلى المشرق، ولهذه الثقافة العلالية شارك في العمل ضمن الحكومة البريطانية في الهند والبنجاب، كما انخرط في المجال الأكاديمي وأسس العديد من الجمعيات والمدارس والمجلات الأكاديمية، وكتب عن تاريخ الإسلام، كما أسس مسجد وجمعية شاه جهان وكينغ في عام 1889م كأحد المساجد الأولى في أوروبا الغربية في بريطانيا، وعمل في كينجز كولديج في لندن، توفي في مدينة بون عام 1899م. (المترجم).

(2) جورج رولاند ألان سون وين، سليل أسرة ملوك شمال ويلز، والشهير باللورد هيدلي من كبار نبلاء بريطانيا، ولد في لندن في عام 1855م وتوفي بها عام 1935م، تخرج مهندسا من جامعة كامبردج، وكان محبا للقراءة والاطلاع، عمل مهندسًا في الهند لسنوات، واطلع على الإسلام من قرب حتى أيقن أنه دين الحق، فأعلن إسلامه في عام 1913م وتسمى باسم رحمة الله فاروق هيدلي، أسس الجمعية الإسلامية البريطانية في العام التالي، وأصبح من أنشط الدعاة إلى الإسلام في الغرب وجاب الأقطار الإسلامية، ورحبت به مصر بعد ثورة 1919م، توفي عن 80 عاما. (المترجم).

(3) خوجة كمال الدين الهندي أحد أكابر المسلمين الهنود الذين نبغوا في العلوم الشرعية والمحاماة، وحاز شهرة عريضة في بلاده، آثر في ظل هذه الشهرة الواسعة والمال والثراء أن يتركه ويتجه إلى بريطانيا ليدعو إلى الإسلام وقد نجح في مهمته، وتمكن من الإمامة في مسجد ووكينغ، وكان ممن أسلم على يديه اللورد هدلي ومئات غيره، وكتب ما يقارب 100 مؤلف في التعريف بالإسلام والدعوة إليه، وقد اتّهم بالدعوة إلى الأحمدية والقديانية، ولكن نفى عنه هذه التهمة العديد من المفكرين الكبار منهم الشيخ محمد رشيد رضا، الذي كتب عنه مقالة بمناسبة وفاته عام 1932م في مجلة المنار. انظر: محمد رشيد رضا: الخوجة كمال الدين الهندي، عدد ذو الحجة 1351هـ، 138/ 33، 139. (المترجم).

(4) Geaves, a.g.e., s. 269.

هذا السُّني الحنفي كويليام أو المشتهر حينذاك بهنري دو ليون ومن خلال الجمعية الإسلامية البريطانية سعى جاهدًا إلى بناء علاقات وثيقة ملؤها التسامح والمودة وأخوة الإسلام مع المذاهب الأخرى في إنجلترا لا سيما الشيعة وأتباع الأحمدية مثل القديانية واللاهورية وغيرهم؛ ذلك أن قضية الإسلام الكبرى شغلت تفكيره حتى عن الاختلاف المذهبي العقدي. وفي نهاية المطاف وبعد حياة حافلة لقي كويليام ربَّه في 28 إبريل/ نيسان 1932م، ودُفن في مقبرة بروكوود التابعة لمنطقة ووكينغ في لندن، وهي المقبرة ذاتها التي دُفن فيها لاحقًا زميلاه ومؤسّسا الجمعية الإسلامية البريطانية لورد هيدلي ومارمادوك بكتال[1].

هل سعى كويليام إلى التوفيق بين الأديان والمعتقدات؟

من الأمور اللافتة أن معهد ليفربول الإسلامي باعتباره أول جامع يتم افتتاحه في بريطانيا تعددت أغراضه الثقافية والمادية كان محل جدل وعرضة للعديد من الانتقادات، بعبارة أخرى كان هذا المعهدُ جامِعا تُمارَس فيه الشعائر الدينية، وفي الوقت ذاته ملتقى للأنشطة الاجتماعية والثقافية، ويبدو أن هذه الوظائف التي بدت متناقضة للبعض جعلتهم يتهمون كويليام بأنه أحد المحرّفين لدين الإسلام.

ففي معهد ليفربول الإسلامي وبجانب الوظائف التقليدية للمسجد كالعبادة والتعليم الشرعي والأنشطة الدعوية والإرشاد، فإن الفعاليات الاجتماعية والملتقيات الثقافية مثل مراسم الزفاف والاجتماعات وأنشطة الترفيه وما إلى ذلك، والتي أُريدَ من خلالها إحداث موائمة بين الحياة اليومية الثقافية البريطانية وبين الإسلام؛ كانت سببا في ظهور العديد من الانتقادات اللاذعة التي وُجّهت إلى كويليام والمعهد.

---

(1) محمد مارمادوك بكتال (1875– 1936م) كاتب وروائي وصحفي ومعلّم بريطاني، أعلن إسلامه وشرع في ترجمة معاني القرآن الكريم، وكان من المؤسسين الأوائل للجمعية الإسلامية البريطانية مع اللورد هيدلي، كما كان له دور نشط في الدعوة إلى الإسلام في بريطانيا. (المترجم).

فعلى سبيل المثال كان تنظيم العديد من الأنشطة الترفيهية والمهرجانات السنوية في أيام أعياد الميلاد، وتنظيم دروس الخطابة والوعظ في أيام الأحد وهي الإجازة الأسبوعية للمسيحيين، ثم فتح المجال للإنشاد الديني والترانيم الجماعية التي تخللتها الموسيقى كعزف البيانو بل واختلاط الرجال بالنساء أثنائها سببا كافيا لانتشار هذه الانتقادات وذيوعها.

وفي يناير من عام 1900م أضاف كويليام نشاطًا جديدًا من جملة أنشطة المسجد التي أثارت الجدل، فقد أصبح بمقدور أعضاء المعهد وجماعة المسلمين الجدد أن يجتمعوا في قاعة المؤتمرات ويلعبوا الطاولة والورق (الكوتشينة) بهدف تعزيز العلاقات الاجتماعية والثقافية فيما بينهم، وأيضا تم تخصيص دروس أسبوعية لتجويد وتفسير الآيات القرآنية التي كان يذكرها الإمام في خُطب وصلاة الجمعة[1].

تلك الممارسات والأنشطة التي بدت غريبة جعلت كويليام في مرمى سهام المنتقدين، فقد نقل شيخ من المدينة المنورة اسمه عبد الكريم مارات مشاهداته وانطباعاته عن معهد ليفربول الإسلامي عقب زيارته في مقالة له كتبها لمجلة إسلامية اسمها «ثمرات»، وخلاصة ما ختم به الشيخ عبد الكريم رسالته تلك أنه قطع بأن كويليام ومن وحوله من المسلمين الجدد يجهلون أمور دينهم، وإذا كانوا صادقين في تعلم الإسلام فيمكنهم أن يرسلوا ثلاثة من طلبة العلم لديهم إلى المدينة المنورة لتلقي العلم الشرعي. بل إننا سنجد في اقتباس آخر اتهامًا صريحا بأن كويليام كان عميلاً سريّا، وأن بعض الذين غَشوا مجالسه كانوا من الشرطة السرية التي تواطأ معها كويليام، وكان يرسلهم إلى الدولة العثمانية بين وقت وآخر[2].

والحق أن كويليام الذي اتُّهم تارة بأنه مبتدع محرّف لدين الله، وتارة أخرى بأنه مدلّس متلاعب بالإسلام لا يستحقّ في رأينا هذه الاتهامات التي وُجِّهت إليه، ومما يدعم وجهة نظرنا أيضا أن جيفز مؤلف سيرته، والذي أجرى بحثة بدقة بالغة،

(1) Ae., s. 123

(2) Akıncı, a.g.m., s. 10.

وموضوعية أكاديمية يُحسد عليها لم يأخذ هذه الادعاءات والانتقادات على محمل الجدّ.

ووفقا للتحقيق الذي أجراه رئيس القنصلية العثمانية في ليفربول إسماعيل لطفي بك في عام 1891م، والذي جاء فيه: «إن الإنجليز ليسوا متسامحين ألبتة من الناحية الدينية، ولا ينظرون إلى الإسلام بحفاوة أو تقدير»[1]، ثم ما أعقبه من تعيين السلطان عبد الحميد لعبد الله كويليام كـ «شيخ الإسلام» ليبدو أمرا غريبا، ولا يتوافق مع الحقائق والتحديات على أرض الواقع البريطاني آنذاك.

وفي رأينا، أنه ليس من العدل أن نتوقَّعَ من فئة قليلة من المسلمين الجدد أن يمارسوا شعائرهم وعباداتهم أو يتكلموا اللغة العربية بصورة مثالية. وعلاوة على ذلك يجب أن يُنظر إلى وجود الكراسي داخل المسجد أو إلى أداء الأناشيد والأهازيج الدينية التي كان يتخللها عزف البيانو في صورتها الثقافية الحقيقية آنذاك وسط بيئة مسيحية غالبة؛ ذلك أن الحضارة الإسلامية قد تقبّلت التنوع الثقافي والاجتماعي لكافة الشعوب والعرقيات الإسلامية بتسامح كبير، وتمكنت بصورة لافتة من صهر هذا التنوع في بوتقة واحدة.

لقد ذكرنا من قبل أن كويليام قضى ست سنوات من عُمره في المغرب والجزائر لتحصيل العلم الشرعي، وفي عام 1893م منحته جامعة القرويين لقب أستاذ فخري، وأكثر من ذلك فإننا عند دراسة كتابه «اعتقاد الإسلام» ومقالاته وبحوثه التي نشرها في الصحف والمجلات التي أنشأها مثل «العالم الإسلامي» و «الهلال»، ثم بالتأمل في أحاديثه وفتاويه سنصل إلى قناعة مفادها أن كويليام كان يمتلك حصيلة معرفية إسلامية أصيلة لا غبار عليها، وإذا أخذنا في الاعتبار الظروف القاسية التي كان يعمل فيها كويليام في فم الأسد؛ بريطانيا العظمى التي كانت تحتل كثيرًا من أقطار العالم الإسلامي، وقدرته وسط هذه الظروف على الدعوة إلى الإسلام، وهداية ما

(1) Akıncı, a.g.m., s. 9.

يقارب 600 شخص[1]، وسط رأي عام بريطاني متحفزّ ويحمل عداء لا ريبة فيه نحو الإسلام، كل ذلك ليُعدّ نجاحا باهرًا، وإنجازًا لا غبار عليه لا يمكن – في اعتقادنا – لأولئك الذين تحاملوا عليه وانتقدوه أن يحلُموا بتحقيقه ولو في خيالاتهم!

❊ ❊ ❊

(1) نقل تقرير في صحيفة الهلال في عدد 10 يناير 1906م أن حركة الدعوة والتبليغ التي بدأها كويليام في عام 1887م كانت قد أثمرت اعتناق 600 شخص للإسلام. انظر: Çiftçi, a.g.t., s. 42.

الخاتمة

رأينا من خلال بحثنا هذا كيف تمكن المحامي الناجح، والشخصية متعددة المواهب ويليام هنري كويليام وفي واحدة من أكثر المدن البحرية نشاطا وحركة في الإمبراطورية البريطانية، والتي كانت إحدى أهم بوّاباتها على مستعمراتها في نهاية القرن التاسع عشر في الدعوة إلى الإسلام، وكيف استطاعت جماعة المهتدين الجدد الصغيرة عددًا إنشاء معهد ليفربول الإسلامي، ذلك المعهد الذي تمكنوا بواسطته من الانطلاق إلى العالمية، وإيصال أصواتهم إلى آفاق بعيدة فيما وراء البحار، ولقد شكّل معهدُ ليفربول الإسلامي – أول مؤسسة إسلامية متكاملة في بريطانيا – النموذجَ المثالي الملهم للمؤسسات الإسلامية المحلية والوطنية التي تم وسيتم إنشاؤها فيما بعد.

وقد هدف عبد الله كويليام وأصدقاؤه إلى تفكيك الصورة النمطية السلبية التي كانت سائدة حول المسلمين في العالم، وتغيير النظرة العنصرية التمييزية تجاههم، وقد تمكنوا من خلال مجلتي «الهلال» و «العالم الإسلامي» من إبلاغ أصواتهم ومقالاتهم إلى الأقليات المسلمة التي كانت تخضع لسلطة الإمبراطورية البريطانية، وتوعيتهم بالأنشطة التي كانوا يشرفون عليها في بريطانيا.

ووفقا لما ذكره الباحث إريك جيرمان، فقد استطاعت الأقليات المسلمة التي كانت تعيش في المستعمرات البريطانية، خاصّة في أستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا أن تُفنّد كثيرا من الاتهامات والأكاذيب الموجّهة إليهم، فضلا عن تمثيل الإسلام بصورة مشرفة في بلدانهم تلك؛ مدججين بأساليب ومنهجيات كويليام التي طالما انتهجها وبثّها في مقالاته وكتاباته[1].

(1) Germain, Eric, Southern Hemisphere Diasporic Communities in the Building of International Muslim Public Opinion at the Turn of the Twentieth Century, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 27/1, 2007, pp. 126-138.

ولقد أفرغ كويليام وجميع أفراد أسرته جهدهم في إنشاء معهد ليفربول الإسلامي ثم العمل على استمراره وإنجاحه بكل السُّبل المتاحة؛ فلم يكن يتردد في استخدام أرباح مهنة المحاماة، وبيع الكُتب لهذا الغرض النبيل. وعلى الرغم من التخرصّات والأكاذيب التي ادَّعت فسادَه المالي، إلا أن مؤلّف سيرته جيفز، ثم أبحاثنا التي أجريناها في هذا الشأن تنفي مثل هذه التهم بصورة قاطعة، ولقد تبيّن لنا أن مصدر هذه الأكاذيب كان منشؤه من الهند، ورأينا أن الحق على العكس من ذلك؛ فقد تعرَّضَ كويليام نفسه إلى عمليات احتيال حين قام نفر من الهنود بسرقة أُجرة مجلاته بل تعدّى احتيالهم إلى جمع التبرعات من المتعاطفين معه بحجة دعم جهوده في الدعوة إلى الإسلام، واستمرار عمل مجلاته ومعهد ليفربول الإسلامي، وإن أغلب هذه التبرعات والأموال لم تصل إلى كويليام قط!

وليس من المستبعد لدينا أن إدارة الهند البريطانية كانت تقف خلف الشائعات التي اتهمت كويليام بالفساد المالي؛ لتشويه صورته، وتقليل تأثير فتاويه في مسلمي الهند، فكما ذكرنا آنفا كان كثير من علماء الهند قد قام – بدعم من الحكومة البريطانية فيما يبدو – برفض وتفنيد فتوى كويليام المتعلّقة بقضية السودًان والتي أفتى فيها بوجوب محاربة الإنجليز، وعدم نُصرتهم على إخوانهم المسلمين السودانيين بأي صورة كانت.

ولا يجب علينا في هذا السياق أن نتجاهل حصول عبد الله كويليام على لقب «شيخ الإسلام في بريطانيا وجزرها»؛ فقد كان نهجًا غير اعتيادي قام به السلطان العثماني في جعل كويليام الممثل الشرعي للمسلمين في تلك الأقطار؛ الأمر الذي أكسبه صفة اعتبارية ورمزية مؤثرة بلا شك، وكان لتمثيله الخليفة عبد الحميد الثاني في العديد من المناسبات المختلفة في أفريقيا وأوروبا كما مرّ بنا سابقًا سبب آخر في إضفاء مزيد من الأهمية على منصبه في الساحة السياسية الدولية.

ولقد وقف شيخ الإسلام كويليام موقفًا صلبًا من الحركات القومية التي كانت قد بدأت في الانتشار آنذاك، والتي عملت على تقسيم وشرذمة الأقطار الإسلامية،

وتأكيده على أن خلاص الأمة ونجاتها مما يُحاك لها يعتمد حصرًا على وحدتها وتلاحمها وضرورة «مواجهة القومية» والتحذير من خطرها.

كان كويليام أيضا من المؤمنين والمنادين بتوافق العلم الحديث مع الإسلام وعدم التعارض بينهما ألبتة، وقد عبّر عن هذه القناعة مرارًا في كثير من كتاباته ومحاضراته، وهو التأكيد الذي كان ولا يزال يردّ الشبهة عن الإسلام في هذه المسألة الدقيقة.

ثم إننا رأينا كيف تغيرت حالة عبد الله كويليام بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني، فقد انقلب رأسا على عقب حين اضطر إلى ترك منصبه في رئاسة معهد وجامع ليفربول الإسلامي ومشيخة الإسلام في الجزيرة البريطانية، ليذهب متخفيًا إلى العيش تحت ستار اسم مستعار وحتى نهاية عُمره، بعدما أمضى اثنين وثلاثين عامًا في خدمة الإسلام في مدينته ليفربول، مغلوبًا على أمره في المقام بلندن، وفيها انضم إلى جمعية ووكينغ الإسلامية؛ ليظلَّ حتى آخر لحظة من عُمره جُنديا وفيا لقضية الإسلام في الغرب الأوروبي.

* * *

سياسة السلطان عبد الحميد تجاه مسلمي الصين

تأليف: أ.د إحسان ثريّا صِيرما[1]
ترجمة: محمد شعبان أيوب

لم يتم تناول سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية بالبحث كما ينبغي وللأسف فإن معظم ما كُتب في هذا الجانب – سواء كان مؤيدًا أو معارضًا – لم يتجاوز النطاق العاطفي؛ إذ صُوِّر السلطان عبد الحميد الثاني إما تحت تأثير من الكُتاب الغربيين كـوصفهم إياه بـ «السلطان الأحمر»، أو تم تمجيده بشكل مبالغ فيه كردة فعل على هذا الرأي المتطرف.

ووفقًا لرأينا، فإنه بدلاً من تبني هذين الموقفين يجب علينا تناول هذا الموضوع ودراسته على أُسس علمية قائمة بشكل كامل على الوثائق. فقط في ضوء الوثائق يمكن إبراز الجوانب الإيجابية إذا وجدت، وكذلك الجوانب السلبية من سياسته إن وُجدت. هذه الضرورة لا تنطبق فقط على السلطان عبد الحميد الثاني، بل هي ضرورة علمية وأخلاقية لإعادة تشكيل الأحداث التاريخية بأقرب ما تكون للحقيقة.

في هذه المقالة القصيرة، سنتحدث عن الأنشطة السياسية والدينية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني في الصين ضمن سياسة «الجامعة الإسلامية» التي كانت جزءًا من سياسته الخارجية. فمنذ زمن بعيد، كان العالم المسيحي الغربي يسعى لهدم

---

(1) الأستاذ الدكتور إحسان ثريا صرما، أستاذ التاريخ الإسلامي السابق في جامعة صقاريا بتركيا، له أكثر من ثلاثين كتابا في التاريخ الإسلامي والعثماني.

• نُشر هذا المقال باللغة التركية في مجلة الدراسات الإسلامية الصادرة عن منشورات كلية الآداب جامعة إسطنبول، المجلد السابع، الجزء 3 – 4، ص199 – 205، الصادر في عام 1979م.

الدولة العثمانية من الداخل والخارج، وفي عهد عبد الحميد الثاني زادت هذه الأنشطة وأصبحت بمثابة مصدر متجدد للمشكلات والأزمات الكبيرة الماثلة أمامه.

من اللافت أنه حتى القرن التاسع عشر كانت الأقليات في الدولة العثمانية تعيش بهدوء وسلام وولاء مطلق للدولة العثمانية، ولكن مع تشجيع وتحريض الغرب، وخاصة بعد إعلان مرسوم التنظيمات في العقد السادس من القرن التاسع عشر، بدأت هذه الأقليات في القيام بالثورات والانتقاضات المطالبة بالاستقلال؛ وسنرى الأرمن يريدون إنشاء دولة أرمنية في شرق الأناضول، بينما اليهود يسعون بكل السُّبل للاستيلاء على فلسطين؛ رغم أن الأوروبيين الذين حرضوا اليهود للهجرة والسيطرة على فلسطين، كانوا يمارسون كل أنواع الظلم ضدهم، بل وقاموا بطردوهم من أوروبا.

إلى جانب هذه القضايا السياسية، كانت الدولة العثمانية تُعاني من أزمة مالية خانقة، وبما أن ما كان يفكر فيه السلطان عبد الحميد الثاني ويتخذه إستراتيجية في مواجهة كل هذه الأمور ليس من صميم موضوعنا، فإننا سنتناول بعض الأنشطة التي اتخذها في إطار مشروع «الجامعة الإسلامية» التي حرص على القيام بها في الصين.

لقد سعى السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة هذه الأزمات الكبرى التي كانت تواجهها الدولة العثمانية من خلال الاستفادة من أوضاع المسلمين المتعاطفين مع «الدولة والخلافة» خارج الأناضول والدولة العثمانية، والحصول على مساعدتهم. وفي هذا السياق، حاول عبد الحميد أن يجمع المسلمين الذين يعيشون بعيدًا عن مركز الخلافة في إسطنبول ليكونوا أكثر ولاء والتفافًا حول «الخليفة»، مستخدمًا في ذلك شيوخ الطرق الصوفية أو الممثلين الشخصيين الخاصّين به. ويُطلق على هذه الأنشطة السياسية والدينية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني مصطلح «الإسلاموية» أو «الجامعة الإسلامية» Panİslamizm بالتركية، وبالإنجليزية Panislamism

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تواصل السلطان عبد الحميد الثاني مع المسلمين الذين يعيشون تحت حكم غير المسلمين سواء كانوا تحت الاحتلال الغربي أو غيره، وذلك من خلال ممثليه وعُملائه، ونجح في توثيق علائقهم الدينية والسياسية بإسطنبول ولو بصورة جزئية في كثير من الأحيان.

ولقد أرسل في سبيل تحقيق ذلك ممثليه إلى تركستان وأفريقيا واليابان والصين التي سنتحدث عنها بعد قليل. لقد كتب فيكتور بيرار في هذا الشأن: «كان له ممثلون في الصين والمغرب والهند وبخارى، وبالأخص في الولايات القديمة للإمبراطورية العثمانية مثل مصر وتونس والبوسنة والقوقاز وغيرها من الولايات التي وقعت تحت إدارة سلطات الاحتلال الغربي غير الإسلامية».

وفي هذا السياق ألا يمكننا القول إن قلق المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي من عبد الحميد الثاني يعود حتى يومنا هذا إلى سياسة «الجامعة الإسلامية» التي كان ينتهجها ويسعى إليها؟!

على أية حال؛ لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يُرسلُ بعثات وممثلين إلى الصين من حين لآخر، ونجح من خلالها في ربط المسلمين الصينيين بالخلافة العثمانية. ويمكننا أن نلاحظ أن أهم هذه البعثات كانت البعثة التي أُرسلت إلى الصين بزعامة أنور باشا في عام 1901؛ حيث ذهب أنور باشا إلى الصين برفقة زوجته، ونقيب، وكاتبين، وشيخين «مولّا»، وجُنديين، وعدد من الخدم، وتواصل مع المسلمين الصينيين هناك ودرس أوضاعهم بروّية ودقة، ثم عاد عقب ذلك إلى تركيا عبر أوروبا مروراً بسيبيريا.

وعقب مغادرة أنور باشا، نشرت صحيفة l'Echo de Chine الفرنسية التي تصدر في شانغهاي في عددها الصادر في 16 أغسطس/ آب 1901 ما يلي في مقالها الافتتاحي التي جعلت عنوانه : «الخليفة والمسلمون الصينيون»:

«كانت البعثة العثمانية التي يقودُها الجنرال أنور باشا، والذي غادر شانغهاي مؤخرًا للعودة إلى أوروبا عبر سيبيريا، موضوعًا لتحليلات متباينة من الصحف الأجنبية من حيث نطاقها وفعاليتها؛ ففي عددها الصادر في 12 يونيو/ حزيران، أكدت الصحيفة الألمانية Der Ostasiatische Lloyd أن «أنور باشا قد وصل إلى قناعة مفادها أن المسلمين في جميع أنحاء الصين يعترفون بخليفة القسطنطينية كزعيم روحي لهم، وأنهم حتى في الأمور السياسية الداخلية، يمنحونه حقوق التقاضي والحكم فيما بينهم»!

ونظراً لتأثير السلطان عبد الحميد الثاني المتزايد في الصين، والذي أثار حفيظة الصحافة البريطانية، وسعيًا لتقليص هذا التأثير لمصالحهم الخاصة، نشرت صحيفة North China Daily News البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 25 يونيو/ حزيران 1901، مقالاً افتتاحياً تُنكر فيه هذا التأثير والنفوذ الكبير للسلطان عبد الحميد الثاني في الصين وتدّعي أنه غير معروف هناك.

لكن في مقال نُشر في نفس الصحيفة بتاريخ 1 يوليو، تم التأكيد على عدم صحة هذا الادعاء البريطاني، وتمت إضافة ما يلي من ملاحظات لافتة: «من بين الأمور الأخرى التي تُشاع، كان يُقال أن اسم السلطان منتشر للغاية في الصين لدرجة أن الدعوات على المنابر تُقرأ باسمه يوميًا في جميع مساجد الإمبراطورية الصينية».

وأمام هذه الحقيقة سعت بريطانيا إلى توثيق علاقة المسلمين في الصين بالملك البريطاني من خلال هجوم مضاد، ودعاية سوداء، وحاولت فرض صورة الملك البريطاني على المسلمين الصينيين بصفته «ولي الأمر» الشرعي المستحق بالولاء والبيعة، وعندما علم السلطان عبد الحميد الثاني بهذا التآمر البريطاني حذّر المسلمين الصينيين من أَتباع وعُملاء الملك البريطاني، داعيًا إياهم للولاء لخليفة الإسلام فقط، أي لنفسه، وكما رأينا من خلال بعثة أنور باشا؛ فقد نجح في ذلك الهدف.

وفقًا للوثيقة التي بحوزتنا، فإن الصحافة الفرنسية في ذلك الوقت، وخاصة صحيفة l'Echo de Chine، كانت تدعم السلطان عبد الحميد الثاني ضد البريطانيين، وتعتمد على كتاب «الأحكام السلطانية» للإمام الماوردي، محذرة المسلمين الصينيين، فكتبت تقول:

«يظهر من هذا العرض المختصر والضروري اللاهوتي والقانوني (لما ورد في كتاب الإمام الماوردي حيث تُشكّلُ العقيدة والقانون كيانًا واحدًا في الإسلام) أن كل مسلم، بغض النظر عن عِرقه أو وطنه ملزمٌ بطاعة ولي أمر المسلمين، أي الخليفة قبل كل شيء. ومن يَرفض هذه الطاعة يقع في الإثم والحرج إذا خالف ذلك في تطبيقه، بل ويقع في الكفر إذا أنكره في السلوك والاعتقاد. ومن ثم، فلا يمكن اعتباره بعد ذلك من بين أتباع النبي محمد ﷺ، وإذا أبدى الصينيّ المسلمُ حرصَه على الفخر بكونه مواطنًا مخلصًا لإمبراطور الصين أو تابعا لملك إنجلترا، فإنه بذلك يكون قد ارتدّ عن دين الإسلام، ويصبح غير جدير بالانتماء لمجتمع المؤمنين، وربما عليه أن يتأمّلَ مليًّا في حكمة الصوفي الفارسي الكبير جلال الدين الرومي حين قال:

روح الذئب وروح الكلب لا يجتمعان،

بينما الأرواح المتآلفة هي أرواح عباد الله».

ربما يكون السبب الوحيد لدعم فرنسا للسلطان عبد الحميد الثاني بهذه الطريقة يكمن في خوفها من أن يُثير السلطان عبد الحميد الثاني المسلمين في شمال إفريقيا ضد الاحتلال الفرنسي؛ إذ أن الأحكام الشرعية التي ذكرها الصحفي الفرنسي فيما يتعلق بالطاعة للخليفة لا تنطبق فقط على المسلمين في الصين، بل على كل مسلم بغض النظر عن عرقه ووطنه. ولكن بما أن المسلمين الصينيين لم يكونوا على دراية بماهية استغلال فرنسا للمسلمين في شمال إفريقيا، فإنهم لم يفكروا غالبًا بشمولية الأحكام هذه؛ ولأنهم لم يفكروا بهذه الطريقة، ومن أجل استمرار الصراع الإنجليزي الفرنسي، تبنّى السلطان عبد الحميد الثاني هذا الموقف الفرنسي في الصين وربما دعمه سراً أيضاً.

ولا شك أن السياسة الفرنسية بهذه الإستراتيجية كانت تهدف إلى جعل الدولة العثمانية في حالة من النسيان والتلهّي عن بشاعة ما كان يحدث للمسلمين في شمال إفريقيا. ولكن السلطان عبد الحميد الثاني، رغم أنه لم يقم بأي تحرك علني فقد حذّر المسلمين في تلك البقاع من خلال شيوخ الطرق الصوفية (ولا سيما شيوخ الطرق الشاذلية والمدنية) والممثلين الخاصين الذين أرسلهم إلى هناك، وربطهم بصورة معنوية بالخلافة في إسطنبول بشكل سري إن لم يكن بشكل رسمي أيضًا. وبعد عام من بعثة أنور باشا، أي في عام 1902، أرسل السلطان عبد الحميد الثاني ممثلا جديدًا يُدعى محمد علي إلى الصين لذات الغاية؛ وليستمر التواصل العثماني بمسلمي الصين.

تمكن محمد علي من الاتصال بالمسلمين في الصين بالفعل؛ إذ استضافه إمام يُدعى وانغ في مقاطعة مانشو الصينية، وقاد محمد علي أنشطته من هناك، واللافت أن السفير الفرنسي في الصين كتب آنذاك عن هذه الزيارة قائلاً:

«محمد علي الذي جاء من إسطنبول، يرتدي زيّ العلماء التقليديين العثمانيين، يُعطي انطباعاً بأنه (عالم سيّاح) خرج في إجازة لزيارة إخوانه في الدين في الشرق الأقصى. قبل أربع سنوات، جاء إلى هذه المناطق ربما لنفس المهمة، وزار ماليزيا، سيام، كوشينشينا واليابان. والآن يأتي من اليابان بعد أن زار بومباي وسنغافورة وباتافيا وبانكوك وسايغون وشانغهاي. يبدو أن محمد علي قد أجرى محادثات مع المسؤولين اليابانيين والتجار المسلمين في ميناء يوكوهاما لبناء مسجد هناك. يتألّف هؤلاء التجار الذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثين من الهنود والعرب والإيرانيين، وعلى الرغم من اختلاف مذاهبهم، فإن الإسلام يوحّدهم أمام (الكفّار). محمد علي يتحدث العربية بطلاقة، مما يسهل عليه التواصل مع القادة المسلمين هنا الذين تعلّموا العربية لقراءة القرآن، وكذا فإنه يعرف قليلاً من الإنجليزية حيث يقول إنه تعلمها خلال رحلاته».

بالإضافة إلى هذه الأنشطة السياسية في الصين، نرى أيضاً بعض الأنشطة الثقافية العثمانية. وأوضح مثال على ذلك ما نراه في (جامعة بيكين الحَميدية) التي افتُتحت في

بكين عام 1908 باسم السلطان عبد الحميد الثاني، والتي رفرف العلم العثماني على أبوابها.

وفي جزء من رسالة السفير الفرنسي في بكين إلى باريس بمناسبة افتتاح هذه الجامعة، جاء ما يلي: «المسلمون الذين يعيشون في الصين يتحدثون فقط عن السلطان ويثنون عليه. في المساجد، يظهر نوع من السعادة الروحية على وجوه المؤمنين كلما ذُكر اسمه. في بكين وحدها، هناك 38 مسجدًا، آلاف من المسلمين يأتون إلى هذه المساجد لأداء صلواتهم الخمس في اليوم والدعاء للخليفة، أما يوم الجمعة فتُترجم الخُطَب العربية إلى اللغة الصينية من قِبل مفتي بكين والعلماء الآخرين».

ومن الملاحظ إقبال الأطفال المسلمين الصينيين لتلقي العلوم وتعلم القرآن والأحاديث النبوية بالإضافة إلى العلوم الدينية الأخرى، مما يعكس تأثير هذه الجهود الثقافية والدينية، ومن أجل أن ينال الأطفال المسلمون نصيبهم من العلم؛ تم فتح مدارس خاصة لهم في مختلف أنحاء الإمبراطورية الصينية، ومن ثم كان لكل مسجد مدرسة كبيرة. ولإثبات التقدّم الذي تحقق من خلال التعليم الإسلامي، يمكن الإشارة إلى هذه المؤسسات كأدلة دامغة. ومما يجدر ذكره أنه منذ وقت قريب، تم إنشاء مؤسسة كبيرة جديدة فوق هذه المؤسسات، وأطلقوا عليها اسم (جامعة بكين الحميدية) تيمناً باسم السلطان العثماني، وفي يوم وضع حجر الأساس لهذه المؤسسة تضرّع الآلاف من المؤمنين الصينيين إلى الله تعالى بالدعاء للسلطان... ووفقاً للمصادر الأخرى المستندة إلى إدارة التعداد السكاني التابعة للحكومة الصينية، يبلغ عدد المسلمين في الصين اليوم حوالي 70 مليون نسمة».

لا شك أن هناك المزيد من الوثائق حول هذا الموضوع. ومع البحث والتنقيب، ستظهر علاقة السلطان عبد الحميد الثاني بمسلمي الصين بشكل أكثر وضوحاً.

* * *

الخلاصة

مما مر بنا في هذه المقالة سيرى القارئ أن هدفنا كان الرغبة في تقديم بعض الوثائق الجديدة حول السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني، خاصةً حول أفكاره المتعلقة بـمفهوم «الجامعة الإسلامية» وعلاقاته مع المسلمين في الصين.

وفي مواجهة الإمبريالية الغربية تجاه البلدان الإسلامية، عمل السلطان عبد الحميد الثاني على نشر أفكاره حول «الجامعة الإسلامية» بصورة عملية؛ ولهذا السبب أرسل ممثليه ودُعاته ليس فقط إلى إفريقيا وأوروبا، بل إلى أماكن نائية مثل الصين، وقد كانت البعثة الأكثر شهرة التي أرسلها السلطان عبد الحميد إلى الصين تتمثل في تلك التي قادها أنور باشا في عام 1901.

وبعد ذلك بعامين، أرسل السلطان عبد الحميد ممثلا جديدا عنه هو الشيخ محمد علي الذي بنى مسجداً في ميناء يوكوهاما الياباني.كان تأثير عبد الحميد كبيراً في الصين لدرجة أنه تم تأسيس جامعة جديدة باسمه؛ هي «الجامعة الحميدية في بكين».

* * *

بعض الوثائق المتعلقة بأنشطة السُّلطان عبد الحميد الثاني في مشروع الجامعة الإسلامية ضد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا

إحسان ثريا صيرما[1]
ترجمة: محمد شعبان أيوب

بعد وفاة السلطان عبد العزيز[2] والفترة التي حكم فيها السلطان مراد الخامس والتي استمرت حوالي شهرين، تولّى السلطان عبد الحميد الثاني عرش الدولة العثمانية، وقد تزامنت فترة حُكمِه التي استمرت منذ عام 1876 إلى 1909، مع أكثر الفترات حرجًا في تاريخ الإمبراطورية.

في حرب 93 التي نقصدُ بها الحرب الروسية العثمانية (1877 – 1878) خرجت الدولة العثمانية منهزمة، واضطرت إلى التخلي عن جزيرة قُبرص للبريطانيين لتأمين اتفاقية مع روسيا (وهما اتفاقيتا سان ستيفانو وبرلين).

في المقابل لم تدُم فترة المشروطية[3] التي اقترحها مدحت باشا على السلطان عبد

---

(1) نُشرت هذه الدراسة باللغة التركية في مجلة معهد التاريخ، منشورات كلية الآداب جامعة إسطنبول، العدد 8-7، لسنة 1976 – 1977م.

(2) تُعد وفاة السلطان عبد العزيز (1830 – 1876م) لُغزًا لم يتم كشفه حتى اليوم، فوفقًا لبعض المصادر لم يستطع السلطان عبد العزيز تحمل عزله عن العرش، فانتحر. ووفقًا لمصادر أخرى فقد اغتيل في مؤامرة دبرها مدحت باشا وأصدقاؤه؛ ونظرًا لأن التقارير التي قدمها الأطباء بشأن هذه الواقعة لم تكن كافية، فإن هذه القضية ستظل غامضة حتى يتم العثور على وثائق جديدة.

(3) المشروطية الأولى (بالتركية العثمانية: مشروطيت؛ بالتركية الحديثة: Birinci Meşrutiyet) شكل السُلطان العُثماني عبد الحميد الثاني لجنة باسم المجلس الخاص لتحضير وكتابة الدستور الأول للدولة، =

الحميد طويلاً، حيث أُلغيت مِن قِبل السلطان نفسه، وعقب ذلك وبالاستناد إلى المادة 113 [1] من الدستور قرّر السلطان عبد الحميد نفي مدحت باشا إلى خارج البلاد؛ إذ وفقًا لبعض المصادر خشي السلطان من غدر مدحت باشا وقسوته، حيث اعتقدَ أنه كان متورطًا في مقتل عمه السلطان عبد العزيز[2]، ولهذا السبب نفاه خارج البلاد[3].

في أواخر القرن التاسع عشر كانت الدولة العثمانية تواجه ضغوطًا كبيرة من كل الجهات؛ فمن جهة احتلت فرنسا تونس والجزائر، ومن جهة أخرى كانت روسيا ودول البلقان تسعي بكل ما أوتيت من قوة إلى تدمير الدولة[4].

أما آمال الأوروبيين في إسقاط الدولة العثمانية وتقسيمها فلم تنقطع قط؛ ففي شرقي الأناضول عملوا على إنشاء دولة أرمينيا، وفي فلسطين أرادوها دولة يهودية. ومن ثم ولكل هذه الأسباب اتحد الأوروبيون لتحقيق أهدافهم المشتركة ضد تركيا واخترعوا ما يُسمّى بـ «المسألة الشرقية»[5]، وألَّفوا في سبيل ذلك مئات الدراسات والأبحاث والخطط؛ لإثارة جميع عناصر وأعراق الدولة العثمانية وإيقاعهم في شَرك العداوة والبغضاء فيما بينهم.

= وأعلن هذا الدستور باسم القانون الأساسي في 23 ديسمبر 1876م وافتتح المجلس العمومي الذي يتكون من مجلس المبعوثان في 19 مارس 1877م. (المترجم).

(1) جاء في حيثيات المادة 113 من الدستور العثماني: «إذا كان هناك شخص يهدد أمن الدولة، فيمكن للسلطان نفيه من البلاد بعد الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة». انظر: أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، تركيا، 1877، الكتاب رقم: 408، ص. 296.

(2) وفاة السلطان عبد العزيز: وفاة السلطان عبد العزيز تظل لغزًا لم يُحل حتى اليوم. وفقًا لبعض المصادر، لم يستطع السلطان عبد العزيز تحمل خلع العرش، فانتحر. بينما يعتقد البعض الآخر أن مدحت باشا ورفاقه تورطوا في اغتياله بشكل متعمد. قدم أطباء تقريرهم حول الموضوع، لكن عدم كفاية الأدلة وعدم العثور على وثائق جديدة جعل القضية غامضة حتى الآن.

(3) 3 Aym yer, s. 292.

(4) Bak. T.G. Djuvara, Cent projets de partage de la Turquie, Paris, 1914.

(5) Bak. Driault Edouard, La Question d'Orient, Paris, 1938.

وأمام هذه المخططات العدوانية انتهج السلطان عبد الحميد الثاني سياسة مُخادِعة ضد هذه الدول الأوروبية الإمبريالية لمدة ثلاثة وثلاثين عامًا[1]. وبما أن نجاح السلطان عبد الحميد في هذه الخطة ليس موضوعنا، فإننا سنقدم فقط بعض الوثائق المتعلقة بأنشطته في مشروع «الجامعة الإسلامية» في مناطق شمال إفريقيا ضد السياسات الاستعمارية الأوروبية[2].

لقد رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن الأمل الوحيد في إنقاذ الدولة العثمانية – التي أرادها الأوروبيون مفكّكة متضعضعة – يتمثلُ في إحياء مشروع وحركة «الجامعة الإسلامية»؛ ومن ثم لم يتردد في استخدام صفة «الخلافة» لتحقيق هذا الغرض. وسنرى ولأول مرة منذ فترة طويلة في تاريخ العثمانيين أن «الخلافة» أصبحت صفة دولية في السياسة العثمانية؛ إذ أرسل السلطان عبد الحميد ممثلين له إلى جميع أنحاء العالم، وأمر بقراءة خُطب باسمه، وشجّع الشعوب المسلمة المستعمَرة على الحرب (الجهاد) من أجل نيل الاستقلال.

ولتحقيق هذه الغاية، استعان السلطان عبد الحميد بشكل خاص بشيوخ الطُّرق الكبرى، وكان هؤلاء الشيوخ ينتمون إلى طرق صوفية مختلفة، فمن أبرزهم أبو الهدى الصيادي[3] والشيخ رَحمه الله[4]، .....

(1) Bak. André Duboseq, l'Orient Méditerranéen, impressions e t essais sur quelques éléments du problème actuel, Paris, 1917, s. 7-10.

(2) لم يقتصر نشاط السلطان عبد الحميد الثاني على أفريقيا فقط، بل امتد ليشمل الجزيرة العربية والهند وحتى الصين.

(3) أبو الهدى الصيادي (1849 م – 1909 م). ولد في خان شيخون، من أعمال معرة النعمان، التابعة لولاية حلب في حينها. وتعلم بحلب وولّي نقابة الأشراف فيها، وهو من علماء الدين البارزين في أواخر عهد الدولة العثمانية، حيث تولّى فيها منصب «شيخ الإسلام» أي شيخ مشايخ الدولة العثمانية في زمن السلطان عبد الحميد، كما تولّى نقابة الأشراف، خاصةً وأن نسبه يرجع إلى آل البيت، وكان شيخًا للطريقة الرفاعية. ترك عددا من المؤلفات وديوان شعر. توفي في جزيرة الأمراء (رينيكبو) التي تم نفيه إليها بعد خلع السلطان عبد الحميد سنة 1909م. (المترجم)

(4) الشيخ رحمة الله الهندي العثماني، أحد كبار العلماء والمشايخ في عصره، كان غزير الإنتاج، أنشأ المدرسة =

والسيد حسين الجسر[1]، والشيخ[2] محمد ظافر[3].

وفي شمال إفريقيا (ليبيا، وتونس والجزائر)، كان مشروع «الجامعة الإسلامية» يُدار مِن خلال الطُّرق الصوفية؛ ولا سيما الطريقة الشاذلية[4]، والطريقة المدنية[5]. وقد دعّم شيوخ هذه الطرق الدولة العثمانية بكل قوة ضد الإمبريالية الأوروبية في كل مناسبة، وعلى الرغم أن البعض منهم انقلب على الدولة العثمانية في مقابل منافع مادية، إلا أن هؤلاء كانوا قلّة لا يُعتدُّ بها.

ودون أن نخوضَ في تفاصيل الموضوعات أو التعليق عليها وتحليلها، نكتفي بتقديم عدد من الوثائق الفرنسية المهمة التي تكشفُ أنشطة السلطان عبد الحميد الثاني «في مشروع الجامعة الإسلامية» في مناطق شمال إفريقيا (ونظرة الجانب الفرنسي لهذا المشروع).

= الصولتية في مكة المكرمة، عرف له السلاطين العثمانيين قدره لا سيما السلطان عبد العزيز وابن أخيه السلطان عبد الحميد الثاني، توفي في مكة سنة 1891م. (المترجم)

(1) الشيخ حسين الجسر (1845 – 1909) المصلح الاجتماعي والمفكر التربوي وشيخ الطريقة الخلوتية في لبنان، كان مقربا من السلطان عبد الحميد الثاني، وأحد رواد الصحافة الإسلامية في لبنان. (المترجم)

(2) محمد ظافر بن حسن بن حمز المدني (فبراير 1829 – 10 أغسطس 1907) فقيه مالكي وصوفي شاذلي مغاربي من أهل القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري، وشيخ الطريقة الصوفية المدنية. وُلد في مصراتة بطرابلس الغرب العثمانية، ثم سكن المدينة المنورة فنُسب اليها، واستقر شيخًا لزاوية الشاذلية بالآستانة عاصمة الإمبراطورية العثمانية، وتوفي بها. وكان وثيق الصلة بالسلطان عبد الحميد الثاني.(المترجم)

(3) André Duboseq, Ad. geç. es. s. 155-56.

(4) الطريقة الشاذلية، إحدى الطرق الصوفية الكبيرة التي نشأت على يد مؤسسها الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الله الشاذلي المغربي المولد المصري الوفاة (ت 1258م)، ولها حضور وانتشار كبير في كل شمال أفريقيا ومصر.

(5) الطريقة المدنية إحدى الطرق الصوفية المؤثرة التي ظهرت في ولاية طرابلس الغرب في ليبيا علي يد مؤسسها محمد المدني الكبير في الفترة ما بين عامي 1826 و 1846م.

الوثيقة الأولى

18 يوليو/ تموز 1902

ترابيا[1] في 9 يوليو/ تموز 1902م D.P. 110

دعاية مشروع الجامعة الإسلامية

الإدارة السياسية

التصنيف

السلسلة: ب، الكرتون: 80، الملف: 3 [2]

أرسل ممثلنا في إسطنبول إجابات حول استفساريْن قدّمتهما وزارة الداخلية بخصوص طَريقتين صوفيتين رئيسيتين في المدينة. ووفقاً لَرأي ممثلنا فإن تأثير دعاية «الجامعة الإسلامية» يأتي بشكل خاص من قناعة جميع الشعوب الإسلامية بقوة ونفوذ السلطان، وإنه لتقويض هذه الهيبة التي يتمتع بها السلطان (عبد الحميد الثاني) في شمال إفريقيا (بلاد المغرب العربي)، فإن أفضل وسيلة هي دفع السلطان للاعتراف بسيادتنا على تُونس. ونظرًا لأن هذا الأمر مستحيل حاليًا، فإنه يجب علينا مؤقتًا مَنع الحجاج والمسافرين التونسيين من التواصل مع الإداريين المحليين في الإمبراطورية (العثمانية). قبل معاهدة باردو[3]، كانت حكومة الباي تحمي مصالح مواطنيها في ليبيا، أما اليوم، فإن قنصلياتنا لن تتعامل مباشرة مع المسؤولين العثمانيين بل ستتجاهل

(1) ترابيا Tarabya، أحد أحياء إسطنبول الأوروبية، ويبدو أنه كان مقر إقامة القنصل الفرنسي آنذاك. (المترجم)

(2) استُخرجت هذه الوثائق من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بواسطة المؤرخ إحسان ثريا صيرما.

(3) معاهدة باردو أو معاهدة قصر السعيد الموقّعة يوم 12 مايو/ أيار 1881م بين حكومة فرنسا وباي (والي) تونس محمد الصادق باي، والمؤسسة لنظام الحماية. وقد أعلنت هذه المعاهدة «حماية» فرنسا على البلاد التونسية، ومن ثم فهي تشكل بداية الاستعمار الفرنسي لتونس. (المترجم)

كل ما يتعلق بهم، ومن ثم فإن هذه المعاملة القاسية تدفع الناس هنا إلى اللجوء إلى الطُّرق الصوفية. ربما سيأتي يوم نخفف فيه من هذه المعاملة القاسية ونُري هؤلاء الناس أن السلطان ليس ملاذهم الوحيد.

* * *

الوثيقة الثانية

سري **طرابلس الغرب**

التصنيف

الإدارة السياسية

السلسلة: ب، الكرتون: 80، الملف: 3.

المعلومات السياسية المتعلقة بأنشطة الجامعة الإسلامية التي يقوم بها سلطان إسطنبول[1]، من خلال الطريقة الدينية الشاذلية–المدنية.

الأسئلة[2]:

أرجو تزويدنا بمعلومات حول أهمية الزوايا[3] (الصوفية) التي ربما تمتلكها أو تديرها الطريقة الشاذلية – المدنية في مصراتة، وغريان، ومسلاتة، وغدامس، والأماكن التي تُجرى فيها دعاية مشروع «الجامعة الإسلامية».

هل زعماء هذه الطُّرق ولا سيما السياسيين والدينيين منهم الذين يقيمون في إسطنبول على اتصال دائم مع السيد الأكبر (السلطان عبد الحميد الثاني) الذي يقيم هناك؟

هل هذه الطُّرق وشيوخها تحت تأثير من السلطان تقوم بأية أنشطة بين المجتمعات الإسلامية في شمال ووسط إفريقيا؟

هل لديهم وسائل دعاية قوية ومؤثرة لنشر أفكارهم المتعلقة بـمشروع «الجامعة الإسلامية» في المناطق الإسلامية التي قمنا باحتلالها أو تلك التي تقع تحت تأثيرنا أو في تونس؟

---

(1) يقصد السلطان عبد الحميد الثاني.

(2) أُرسلت هذه الأسئلة من باريس وتمت الإجابة عليها من خلال القنصلية الفرنسية في طرابلس الغرب.

(3) تستخدم الزاوية كرباط ومدرسة للصوفية في مناطق شمال أفريقيا.

يُرجى تقديم جميع المعلومات الضرورية بإيجاز حول كيفية تدمير مشروع «الجامعة الإسلامية» التابع للسلطان في إسطنبول، ومن ثم توجيه ذلك لزيادة النفوذ الفرنسي في العالم الإسلامي عند الحاجة، ولتحديد الفوائد التي ستحصل عليها الحكومة (الفرنسية) من خلال معرفة كاملة بالأنشطة التي قد يتم تشجيعها من قِبل شيوخ وممثّلي الطُّرق الشاذلية-المدنية في ليبيا.

الردود:

الشاذلية جماعة صوفية تُدير بضع زوايا في مدن غِريان ومسلاتة ومصراتة وغدامس (في ليبيا) بتكاليف مالية متواضعة، وحسب معلوماتي فإن لهذه الطريقة عددًا قليلاً من الأتباع والمريدين في ليبيا، وتأثيرها هناك ضعيف، ولا أعلم إذا كان نشاط هذه الطريقة في مصر أكثر تأثيرًا وانتشارًا أم لا؟!

على النقيض من ذلك فإن الطريقة المدنية التي يُقيم زعماؤها الدينيون والسياسيون في إسطنبول، وشيخهم (الآن) هو الشيخ محمد ظافر الذي يعمل في الوقت نفسه مُرشدًا روحيًا للسلطان عبد الحميد، فإن هؤلاء يتحصّلون على عدد كبير من الأتباع والمريدين، وأحيانًا يكونون نشطين للغاية في ليبيا. لديهم زوايا في طرابلس الغرب وضواحيها والزاوية الغربية والطويبة وبوياميل (أبو مليانة) وزوّارة، وجبل ليبيا (الجبل الغربي) والساحل وزليتن وسلوق والشاطئ (وادي الشاطي جنوب ليبيا في فِزان)، ووادي الشاطي الفوقي التابعة لوادي الشاطئ، والقردة[1] شرق أقار (تابعة لوادي الشاطئ) والمحروقة غرب أقار، وفي منطقة أقار، ومرزق (عاصمة فِزان)، وفي غدامس.

ومن الجدير ذكره أنه لبلوغ الغايات التي يسعى إليها الإسلام؛ وهي القضاء على جميع الأجانب المحتلين، تلجأ جميع الطرق الصوفية إلى أساليب الدعاية ذاتها من خلال الروايات والرؤى المتعلقة بالمعجزات والبشارة بالنصر القاطع على المسيحية،

(1) كذا في الأصل، وربما هي مدينة «قيرة» شرق أقار. (المترجم).

وتثيرُ مثل هذه الأشياء حماسة شعوب إفريقيا الجاهلة، ولكن دجلهم وشعوذتهم[1] هذا لا يمكن أن يستعلي على حقائق الأمر الواقع.

في عام 1882 – 1883، أثناء عملي في وكالة القنصلية العامة زارني العديد من الزعماء الكبار من رجالات تونس، وبناءً على نصائحي وضماناتي بحماية حقوقهم تراجعوا عن هجرتهم صوب ليبيا، ومن ثم بعضهم عاد إلى تونس عبر الطرق البرية مع قبائلهم التي تجاوز عدد أفرادها مئة ألف إنسان[2]، وذلك على الرغم من مغريات وتهديدات سي[3] قاسم شقيق الشيخ ظافر وكيل السلطان عبد الحميد الثاني وأحد شيوخ الطريقة المدنية الكبار، وعلى الرغم من مساعدات الحكومة العثمانية المالية ووعودها الجزيلة؛ فإنه بفضل رعايتنا ومغرياتنا امتلك هؤلاء الزعماء المسلمون وشيوخ الطرق الصوفية مكاسب مادية من ملذات الحياة التي تُغريهم، وهي أكثر قيمة مما وعدهم إياها العثمانيون.

في شمال إفريقيا وتحديدا طرابلس، لا توجد لدى المجتمعات الإسلامية السياسية والدينية وسائل إعلام رسمية لخدمة دعايتها وأفكارها. إن جميع المشاريع والترتيبات التي تهدف إلى مقاومة القوى الأوروبية في البلدان الإسلامية وخاصة تحركات فرنسا للتسلّل إلى إفريقيا، يتم إعدادها وتنظيمها في ظل العرب والسودانيين والأتراك.

ويبدو أن احترام الليبيين العرب للإدارة العثمانية لا ينبعُ مِن عدالتها وعلومها؛ بل لأن السلطان في نظرهم هو الخليفة الشرعي، وزعيم الإسلام الأوحد؛ لذلك فإن تقدير العرب وولاءهم له يأتي بسبب هذه الصفة الدينية «الخليفة»؛ وبناء على ذلك لن يحاول العرب الانفصال عنه أو عن حكومته من أجل الخضوع لأي حكومة أوروبية بأي شكل من أشكال الفتنة والفساد. ومنذ أن سيطرت الدولة العثمانية

(1) المسكين الإفريقي، عندما يعترض على الإمبريالية الأوروبية، يصفه الأوروبي المتحضر بالشعوذة.

(2) كان السبب الرئيسي في هروب عشرات الآلاف من التونسيين صوب ليبيا بسبب الظلم والجرائم الفرنسية في حقهم.

(3) تُستخدم كلمة «سي» في بلدان شمال أفريقيا للدلالة على كلمة «السيد».

على ليبيا، تمكن الباب العالي من الحفاظ على هذه الأفكار حيّة بين القبائل في تلك المناطق، واستفاد الباب العالي من الشخصيات المحلية النافذة لتحقيق هذا الهدف، حيث منحتهم الألقاب والمزايا، وعن طريق هؤلاء الأشخاص تمكَّن الباب العالي من إقامة علاقات مع سلاطين وداي[1]، والشيخ السنوسي[2]، وغيرهم من الزعماء المحليين في مناطق أخرى من إفريقيا. ومن الملاحظ أن الباب العالي يلجأ إلى هؤلاء الأشخاص لإرسال الرسائل السرية تارة، وكذلك للإبقاء على حبلٍ متين من الولاء المستمر، ويمكن القول دون مبالغة إن هؤلاء الأشخاص لديهم القوة للحصول على دعم جميع العرب والسودانيين في إفريقيا لاستمرار مشروعهم.

إن العثمانيين يمتلكون القدرة على الحصول على دعم جميع العرب والسود في إفريقيا. وإذا أردنا أن نعبّر عن ذلك بكلمة واحدة فيمكننا القول: إن الحكومة العثمانية تستخدم التعصب الإسلامي ضد أوروبا، وتحاول جعله سلاحًا لا يمكن هزيمته. ولكن تحت الرعاية الكبيرة للسلطان وفي ظل جهود شيخ الإسلام مع شريف مكة، لم تُحقق هذه الجماعة السياسية والدينية الواسعة حتى الآن نتائج مهمة في جهودها لمكافحة أفكار الأوروبيين في التسلل والتقدم في إفريقيا. إن المنافسات والغيرة والشهوات الدنيئة تحطّم من فعالية هذا السلاح؛ بحيث لم ينجح ذلك الجمْع في وضع خطة عامة، ولم تُجهّز الإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الخطة بشكل مستمر وفعّال. ونلاحظ أن الطُّرق/ الطوائف المختلفة تنتعشُ أكثر بشكل منفصل عن بعضها البعض، ومن ثم فلا نجد هذا التعاضدَ بينهم، بل سنجدُ أن التنازع هو سمة المريدين.

---

(1) سلطنة نشأت في مناطق دارفور وتشاد وجنوب ليبيا في الصحراء الكبرى منذ القرن السابع عشر الميلادي. (المترجم).

(2) السنوسية هي حركة إصلاحية ذات طابع إسلامي توجد في ليبيا والسودان تأسست في مستغانم غرب الجزائر عام 1837 عن طريق الشيخ محمد بن علي السنوسي ثم بعدها استقر في ليبيا عام 1843 في مدينة البيضاء، وقد دانوا بالولاء للدولة العثمانية وللسلطان عبد الحميد الثاني. (المترجم)

وفي مثل هذه الظروف الحرجة التي يبدو فيها أن الإسلام في إفريقيا يواجه أخطر وأشد لحظاته، يرى السلطان - الخليفة عبد الحميد أن أحلامه في مشروع «الجامعة الإسلامية» تتساقط واحدة تلو الأخرى[1]، هل سيكون للعالم الإسلامي في إفريقيا القوة الكافية للتغلب على هذه الظروف في مواجهة لا مبالاة وتناقض العثمانيين والأفارقة؟!

هذا احتمال ضعيف جدًا، ولكن ما لم نُعلن عن أنفسنا بقوة في هذه المناطق، ونُظهر لهم بوضوح أننا السيد الوحيد الذي يجب احترامه والاعتراف به؛ فإن هؤلاء البدائيين البسطاء سيستمرون في هجماتهم المفاجئة، وتمرداتهم ومؤامراتهم التي تهدد الاستقرار والنظام (الفرنسي) كما حصل في الماضي.

لا شك أن الفرنسيين قد حققوا الكثير لترسيخ هيبتهم ونفوذهم في وسط إفريقيا، وذلك من خلال تدمير القوة العسكرية لرابح[2]، وعبور منطقة الصحراء بنجاح، واحتلال زيندر[3]. لكن ربما لن يكون هذا كافيًا؛ لأن هيبة الشيخ السنوسي، وإيمان الأفارقة بعصمة وداي ما زالا قائمين. وفي ضوء هدفنا في التسلل إلى إفريقيا، يجب أن يكون من الأولويات الأساسية عدم السماح للطوائف والطُّرق الإسلامية التي في حالة صعبة ماديًا ومعنويًا بتجنيد المجتمعات الزنجية[4] التي يسهلُ خداعها وتنظيمها ضدّ أهدافنا. ربما ستقاوم واداي تحت تأثير الشيخ السنوسي؛ لكن هذه البلاد غنية وخصبة وذات خيرات وفيرة؛ إذ يُمكن العثور على الماء في كل مكان. لذا، يمكن لجيش قوي أن يتمركز هنا بسهولة؛ وبمجرد أن يُدرك القادة في هذه المناطق أننا الأقوى، سيعاملوننا بسرعة كأصدقاء وسيطلبون حمايتنا.

---

(1) يبدو أن هذه الرسالة كُتبت في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد. في تلك الفترة، كان السلطان يناضلُ ضد اليهود والأرمن وشباب تركيا الفتاة.

(2) هو الزعيم والمجاهد السوداني رابح بن الزبير بن فضل الله، أقام إمارة إسلامية في تشاد، وحارب الاستعمار الفرنسي في جنوب الصحراء الأفريقية في نيجيريا ومالي وغيرها حتى استُشهد في إحدى المعارك أمامهم في عام 1900م. (المترجم)

(3) مدينة في النيجر.

(4) كذا في الأصل.

يجب علينا أن نُظهر لهم أن هدفنا إقامة علاقات تجارية معهم، وأننا سنحترم دينهم وعاداتهم[1]؛ لأن منطقة وداي تُعتبر من أهم الدول في نظر سكان وسط إفريقيا المحليين، فهي في نظرهم مقدسة في حفظ العناية الإلهية وتحظى بحماية الشيخ السنوسي؛ ولذلك، يجب أن تكون تدخلاتنا العسكرية الأولى موجهة إلى هذه المنطقة، ومن ثم ستأتي الحركات السياسية والخيرية لاحقًا. وإذا أعلنت هذه المنطقة استسلامها بوضوح، فإن شعب كانم (نيجيريا) وكوار-بيلما (في النيجر) والطوارق (في مالي والصحراء) سيخضعون أيضًا لسلطتنا وهيبتنا باحترام، وعندها لن تصبحَ خُطب ووعود الطرق الصوفية وكرامات أشياخها قادرة على تخطي هذه الحقائق المادية الجديدة على الأرض.

لقد سبق أن أوضحنا على سبيل المثال أنه في عام 1882 - 1883، قرر 200,000 تونسي اللجوء إلى ليبيا تحت إلحاح الوالي العثماني سي حمزة، بيد أنهم آثروا العودة إلى تونس تحت حمايتنا، والبقاء في أراضيهم الإسلامية القديمة.

إن جميع المناطق التي أصبحت خاضعة لسيطرتنا بموجب الاتفاق الفرنسي-البريطاني بتاريخ 21 مارس/ آذار 1899، يمكن استغلاله وفقًا لتقارير المستكشفين، ولكن لتحقيق هذا الهدف يجب أن نوفّر الأمان للسكان المحليين ونضمن لهم نظامًا يُمكّنهم من تطوير مصالحهم المادية والمعنوية، ويعطيهم فرصة للتنمية والتطور[2]، ولا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة إلا من خلال احتلال المراكز (المدن) الإستراتيجية، ويمكن تحديد النقاط الاستراتيجية على طريق القوافل مثل زِندر وكوار - بيلما (في

(1) اتخذت جميع البلدان الإمبريالية هذه الوسيلة للتعامل مع الشعوب، وقد نجح العديد منها. ومن اللافت أن الإمبريالية في إفريقيا بدأت مع المبشرين القساوسة-الأطباء الذين تم إعدادهم خصيصًا من قبل أوروبا لهذه المهمة. هؤلاء القساوسة - الأطباء، الذين ذهبوا لعلاج الأفارقة المرضى، أخذوا حتى طعام هؤلاء المرضى. لو كانت الكلمات السابقة صادقة، أي لو أن أوروبا احترمت حقوق الشعوب التي احتلتها، فلماذا لا يعرف أغلب سكان تونس والجزائر وإفريقيا السمراء لغاتهم اليوم؟ لأن الأوروبيين منعوهم من ذلك... وهذا يشبه معاملة اللص للإنسان الذي سرقه بشكل جيد.

(2) لم يعرف السكان المحليون هذه الفرصة للتنمية أبدًا.

النيجر) ونقطة معروفة أمام غات (عند الحدود الليبية الجزائرية) (ذكرَ أحد أصحاب القوافل ويُدعى رجب الخوجه منطقة مليئة بالمياه بين غات وأغير) وكذلك رماسين حيث نحن مستقرون حاليًا. في حالة المتابعة والسيطرة الدقيقة من قِبل ضباطنا وإداريينا اليَقظين في هذه المنطقة ستجدُ الطرق الصوفية المعادية لنا نفسها في مواجهة معارضة الطرق الصوفية المؤيدة لنا، تمامًا كما حدث في الماضي. هذه التدابير تهدف إلى تقليل التأثير السلبي للطرق الصوفية المعادية على هذه الشعوب البدائية.

ومن ثم، لن يكونوا قادرين عندئذ على إظهار العداء أو استمرار بقاء أسبابه. وهكذا، ستُدرك الحكومة العثمانية أنه من الآن فصاعدًا، أصبحا (نحن الفرنسيين) في وضع يمكّننا مِن عرقلة تشكيل فعاليات وأنشطة التعصب والحرب التي بدأتها في وسط إفريقيا على مدار الثلاثين سنة الماضية (في عصر السلطان عبد الحميد الثاني)، وستُدرك أيضًا أن الاستمرار في هذه المؤامرات أمسى غَير مُجدٍ، وبفضل هذه السلسلة المتصلة التي تم قطعها من ناحيتنا عن مراكز الدعم العثمانية، سنُصبح حينها السادة الحقيقيين للبلاد (إفريقيا).

وإذا أبدى مستشارونا بعض المبادرات، يمكننا ليس فقط تحويل تجارة القوافل في منطقة تشاد لصالحنا، بل يمكننا أيضًا تطويرها، وستأتي عقب ذلك الأفكار الكبيرة مثل بناء السكك الحديدية بعد هذه التجربة، عندما تكون الحاجة إلى ذلك ملحة.

التوقيع: لالو
القنصل الفرنسي العام
طرابلس الأفريقية – 12 فبراير/ شباط 1902.

الوثيقة الثالثة

الإدارة السياسية

التصنيف

السلسلة: B، الكرتون: 80، الملف: 3.

معلومات استخباراتية سياسية حول حركة «الجامعة الإسلامية» التي قام بها سلطان إسطنبول (عبد الحميد الثاني) من خلال الطريقة الشاذلية المدنية الإسلامية.

الأسئلة:

يُرجى إعداد مذكرة مفصّلة قدر الإمكان حول الدور الديني والسياسي وأهمية الطريقة الشاذلية-المدنية في تونس، وخاصّة؛ هل يتأثر شيخ زاوية صفاقس بشيخه الأكبر وزعيم الطريقة الذي يُقيم في إسطنبول؟ هل لديهم عدد كبير من الأتباع في الحكومة؟ هل يتواصلون مع مريديهم المنتمين لهم في الجزائر وليبيا وغدامس؟ حدِّد الأماكن الأخرى التي يجتمعُ فيها أتباع الطريقة الشاذلية-المدنية، واذكر أهمية وقيمة وأسماء القادة السياسيين الذين يديرون هذه الطريقة.

اذكر بإيجاز جميع المعلومات الأخرى اللازمة لتوجيهنا نحو زيادة النفوذ الفرنسي في العالم الإسلامي وتحديد الفائدة التي ستجنيها الحكومة (الفرنسية) من خلال تعريفها بأهمية التي يمكن أن يؤيدها شيوخ الطريقة المدنية في تونس .

الردود

الشخصية الأكثر تقديرًا وشُهرة في هذه الطريقة هو السيد محمد الطاهر بن أحمد بن عبد الوارث، وقد شرح لنا بنفسه كيف نشأت هذه الطريقة الدينية ودخلت إلى تونس فيما يلي:

«تأسست هذه الطريقة في منطقة فاس تحت اسم الغوث الأكبر مِن قِبل جدي سيدي عبد الوارث، وعندما سافر والدي أحمد من المغرب لأداء فريضة الحج، التقى في مكة بالشيخ سيدي محمد بن حمزة جعفر المدني الذي كان يرأس الدرقاوية[1] بمكة، وكان جدي من جهة والدتي، وبعد أن أقام والدي في مكة لعدة سنوات، توجَّه إلى طرابلس الغرب.

وفيما بعد، تزوج هنالك من امرأة شابة وانتقل معها إلى تونس واستقر بها، ثم ما لبث أن جمع العديد من التلاميذ الذين التحقوا بالطريقة وذلك في عام 1259هـ (1843م)، وفيما بعد وبفضل جهوده المتواصلة، أُنشئت إحدى عشرة زاوية بتوجيهه لنشر تعاليم الطريقة المدنية (في تونس)، وهذه هي أسماؤها فيما يلي:

- زاوية في تونس.
- زاوية في سوسة.
- زاوية في صفاقس.
- زاوية في جبل ميانة، على بعد 2 كم من طبربة.
- زاوية في عين قصر الحديد في ولاية باجة.
- زاويتان في قبيلة بني مزون: واحدة لسيدي أبو حارث، والأخرى لعود بن ملاحم.
- زاوية في القصرة (تحت الإشراف المدني لمنطقة ماكتار).
- زاوية في قبيلة مقعد في قيادة «مدينة» ماطر.
- زاوية في ولاية بنزرت.

---

(1) تُنسبُ الطريقة الدرقاوية إلى الشيخ مولاي العربي الدرقاوي الشريف الحسني (ت 1823/ 1239)، الذي أسس الطريقة الدرقاوية ببوبريح من بني زروال في المغرب الأقصى، وهي طريقة شاذلية، كان لها زاوية في مكة المكرمة زمن العثمانيين فيما يبدو. (المترجم).

- زاوية في سيدي سعد في زغوان.

- يجب إضافة أربعة أماكن للاجتماعات:

1 - زاوية في ولاية باجة.

2 - في منزل خُمير.

3 - في ولاية ماجر (في القصرين)، بالقرب من حدود قبيلة زغالمة.

4 - في توزر.

كان لسيدي أحمد بن عبد الوارث نفوذ لافت عند مصطفى الخازندار رئيس وزراء الباي[1] محمد الصادق، وهو رجل كان لا يعبأُ بالشيوخ والدراويش، ولكن عندما أرسلَ الخازندار قواتٍ لقمع المتمردين في مناطق الساحل عام 1864م[2] وضد الأمير العبدلي 1867م، وكان سيدي أحمد قد اشترك مع هذه القوات، إلا أنهم قوبلوا بمقاومة عنيفة بالبنادق من كل مكان.

أما ابنه الأكبر سيدي محمد الطاهر فهو الشيخ الحالي لزاوية تونس، ورغم هذا الواقع؛ فلم يُصدر البايات (حكّام تونس) فرمانًا رسميًا للاعتراف به تحت هذا المسمّى، ولم يكن لديه سوى إِذن كان قد حصل عليه من والده في 5 ربيع الأول 1289هـ، (مايو/ أيار 1872م) وليس لديه شيء آخر غير هذه الإجازة الذي حصل عليه والده من سيدي محمد حمزة بن جعفر المدني، ومن ثم ورثه من والده بعد وفاته».

---

(1) كان يُطلق على حكام تونس والجزائر في الحقبة العثمانية لقب «باي».

(2) هي ثورة علي بن غذاهم، هو الاسم الذي أطلق على الثورة الشعبية العارمة التي اندلعت سنة 1864 ضد نظام محمد الصادق باي في تونس وقد سميت على اسم قائدها علي بن غذاهم، وكان سببها زيادة الضرائب على عاتق القبائل والأهلين، واستطاعت قوات الباي أن تقمع هذه الثورة في نهاية المطاف. (المترجم).

من الأمور اللافتة أن السيد محمد الطاهر يدّعي نفوذه على شيوخ ومُقدمي زوايا الطريقة المدنية الأخرى في تونس، ولكن هذا الأمر يتم قبوله بشكل محدود؛ لأن له منافسًا آخر في تونس يُدعى سي صادق الصحراوي، وهو في الوقت عينه على خلاف مع أخويه بلقاسم وعز الدين وكذلك الشيخ جعفر ممثل الطريقة في إسطنبول. لقد أسقطت أذرع العائلة البعيدة شأنه ومكانته من خلال دعاياتهم المناوئة، وهم يسعون في تقويض نفوذه في داخل العائلة والطريقة.

وبهذه الصورة؛ فإنه في نظر طُرق كبيرة مثل القادرية والشاذلية والرحمانية في تونس، فإن الطريقة المدنية تمثل أقلية لا يُعبأ بها؛ ففي مدينة تونس وما جاورها هناك حوالي سبعين من مريدي الطريقة المدنية، بما في ذلك ذوي الأصول القادمة من فاس وغدامس.

وبالنسبة للأشخاص الذين التفّوا حول الطرق الصوفية الأخرى، فإننا لا نعرف العدد الدقيق لهم. ومع ذلك، فإن رفع هذا العدد إلى أكثر من مائتين وخمسين شخصًا لا يعني في نظرنا سوى الابتعاد عن الحقيقة، يُعتقد أن عدد مريدي زاوية صفاقس حوالي عشرين، وهذا العدد يُعتبر بعيدًا عن الزوايا المزدهرة.

ووفقًا لإحصاءات مفتش مكثر (التابعة لسليانة في تونس)، والتي شملت زاوية كسرى[1]، فإن عدد الزوايا في أولاد عيار وأولاد عون وفي خلافة (مركز) كسرى قد ارتفع إلى 1302 زاوية، وهذا صحيح، ولكن يبدو أن هذا الحساب قد خلط بين زوايا الطريقة المدنية والطريقة الشاذلية، وأن 95٪ من هذه النسبة يعود إلى الطريقة الشاذلية.

في جنوب تونس، يُعرف أرباب الطريقة المدنية بأسماء مناطقهم فقط، مثل «نفزاوة»، و «الجريد»، و «قابس»، و «قفصة»، وهذا هو الحال أيضًا في القيروان، أما في مناطق قرمبالية والكاف وتالة فإنهم غير معروفين.

(1) معتمدية كسرى تقع على بُعد 17 كم شرقي مدينة مكثر في ولاية سليانة في إقليم الشمال الغربي وعلى بعد 170 كيلومترا شمال غرب العاصمة التّونسيّة. (المترجم)

تقع زاوية ولاية طَبربة تحت إدارة السيد بلقاسم بن أحمد بن عبد الوارث، وعلى الرغم من أن خاله قد حاول منحه تعيينًا وتفويضًا رسميًا، إلا أنه لم يتم منحه ذلك بصورة رسمية؛ لأن حكومة الباي كانت قد اتخذت سياسة لتحرير الطرق الصوفية المحلية من أي تأثير خارجي، أما زاوية باجة فتعود إدارتها لأخي السيد بلقاسم وهو السيد عز الدين، ولكن لكونه من أمّ أخرى، فهو يُعتبر غريبًا عن عائلة جعفر.

أما زاوية «أبو الحارث» فتعود إلى ابن أختهما السيد أحمد بن الحاج العربي، أما الزاوية التي في مدينة صفاقس فيديرها سي محمد بن عبد الله الرزقي وهو شيخ الطريقة الصوفية بها، ومن اللافت أنه رجل تاجر يخُصّص أغلب وقته للتجارة عوضًا عن أداء الواجبات الدينية، وقد تجاهل تماماً فكرة «الدعوة الدينية».

وفي المقابل يدير زاوية زغوان شخصية نَشطة وشديدة الاهتمام بما تقوم به، وهو سي الحاج طاهر بن الحاج سعد الطباني الذي استقر في مكة ولم يُعين في مكانه أحدًا بعده؛ ومن ثم فإن المريدين تُركوا لإدارة شئونهم يجتمعون في أوقات قليلة جدًا، وكذلك يحضرون لقاءاتهم بأعداد لا يُؤبه لها.

وفيما يتعلق بأماكن الاجتماع الأخرى التابعة للزوايا المذكورة أعلاه؛ فإنه لا يوجد أحد يستحق أن يُذكرَ غير المشايخ المقدَّمين الذين ذكرناهم آنفًا، أما غيرهم فنظرًا لأنهم غير معروفين فلا يبدو لنا أنه من المفيد ذكر أسمائهم.

وبالنظر إلى المعلومات المذكورة أعلاه يمكننا الاستنتاج بأن الطريقة الصوفية المدنية الجديدة لم تتطور كثيرًا في تونس، بل نراها في طور الانحدار والانقراض، ونلاحظ كذلك أن المجموعات المختلفة التي تنتمي إلى هذه الطريقة لا تملكُ أي تنظيم جامع؛ وذلك لانعدام وجود إدارة مشتركة فيما بينهم، ومن ثم فليس لزعماء ومشايخ هذه الطريقة قدرة فعّالة على التعامل مع الأوضاع الراهنة، وليس لديهم أي تأثير على نفوذنا المتزايد في الأقطار الإسلامية التي نسيطر عليها.

من الجدير ذكره أن بلقاسم بن عبد الوارث – ليس بصفته ممثلا عن الطريقة المدنية ولكن بسبب علاقاته الواسعة في المجتمع التونسي – يمكنه أن يكون وسيطًا لمرشد السلطان (عبد الحميد)، ولكن لا شيء يضمن أنه سيكون قادرًا على لعب دور سياسي مستقبلاً إذا ما انجرف يومًا إلى الساحة السياسية، حينها لن يتقاعس أخواه السيد محمد والسيد طاهر، وهما اللذان سبق وحذّرا منه، في إبلاغنا بما يقوم به[1].

* * *

(1) هذه الجملة الأخيرة في الوثيقة السرية تكشف كيف استخدم الفرنسيون إخوة شيخ لإحدى الطرق الصوفية ضد أخيهم الذي ربما كان من المحتمل أن يعمل لصالح السلطان عبد الحميد الثاني.

الوثيقة الرابعة

الإدارة السياسية **1902م**

التصنيف

السلسلة B، الكرتون: 80، الملف: 3.

I

على الرغم من الولاء المطلق للشيخ محمد ظافر زعيم حركة الجامعة الإسلامية للسلطان عبد الحميد إلا أن الطريقة المدنية في بني غازي لم تُظهر نفسها قطّ كجزءٍ مِن مشروع الجامعة الإسلامية؛ بل إن هذه الطريقة لم تَبذل أي مجهود في حثِّ سكان منطقة بَرقة لتنفيذ الفرمان الذي أصدره السلطان عبد الحميد لإنشاء جيش نظامي يكون قادرًا على مقاومة أي غزو أجنبي عند الحاجة.

للطريقة المدنية زوايا عديدة في بنغازي، وعدة مراكز أخرى على بُعد سبع ساعات سيرًا على الأقدام من بنغازي، كما أن لديهم زوايا في درنة، وإجدابيا، ولديهم أيضًا زوايا أخرى في الجغبوب، وغات، وفزان، وصورنو، ووداي. ومع ذلك، لا يوجد لهذه الطريقة أي تأثير على طريق القوافل بين بنغازي ووداي؛ لأنه يخضع لسيطرة مُحكمة من السنوسيين.

والحق أنه تمت بعض المحاولات لإدماج كل من الطريقة السنوسية والمدنية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وبقيت إلى اليوم الطريقتان منفصلتين عن بعضهما البعض، وكان أحد المبادرين لهذا الدمج سيدي البشير الذي انسحب إلى مصراتة منذ أربعة أو خمسة أشهر ولا يزال ...[1] يمكثُ فيها.

(1) هناك كلمة ساقطة من الأصل لم يستطع المؤلف إحسان ثريا صيرما أن يقرأها.

إذا تمكنت القنصلية العامة لفرنسا في طرابلس الغرب من الحصول على وسيط حاذق (مثل سيدي البشير)، فيمكننا ربما استخدامه وشراؤه عن طريق المال كعميل استخباراتي.

III

يمكن اعتبار مشروع «الجامعة الإسلامية» في بعض الحالات وضمن بعض المجتمعات الإسلامية وسيلة للتحريض والكراهية ضد الكافرين؛ لكن من اللافت أن هذا المشروع ليس نظامًا سياسيًا له غاية محددة وإدارة مستمرة. إن فكرة تشكيل مثل هذه الرؤية التنظيمية لا شك أنها شغلت بال السلطان (عبد الحميد) الذي عرف كيف يكسبُ ولاء الشيوخ المؤثّرين، لكن يبدو أن تحقيق مثل هذا المشروع أمسى مشكوك فيه.

في الحقيقة، لا توجد وَحدة أو انسجام بين الطرق الصوفية المختلفة، بل على العكس هناك تنافس فيما بينها، ومع تطور وانكشاف حقيقة هذه الطرق فإنها تتفرق ويخرجُ من رحمها طرقًا جديدة دون أن تحافظ على شيء من أصولها القديمة. بالإضافة إلى ذلك فإن العُلماء وعِلية القوم الذين يغارون من تأثير هذه الطُّرق كانوا دائمًا في صراع معها؛ وفي ظل هذه الوقائع لا ينبغي للحضارة الأوروبية[1] أن تخشى من اتحاد هذه الطُّرق؛ ذلك أنها حتى يومنا هذا تُعتبر حركات مُنعزلة لا يجمعها جامع أو رابطة[2].

(1) 36 كما يمكن فهمه من الجملة أعلاه، فإن الذي يريد استعمار إفريقيا ليس فرنسا وحدها، بل هو الحضارة الأوروبية بأكملها.

(2) رغم هذا التقييم، فإنه لم يكن هناك مثل هذا الخوف من السلطان عبد الحميد في القرن التاسع عشر، ولو كان هناك خوف، لكان الخليفة يتحكّمُ تلك المناطق بالجنود وليس بشيوخ الطرق الصوفية. علاوة على ذلك، كانت معظم مناطق شمال إفريقيا تحت الاحتلال الفرنسي منذ عام 1881، فلماذا يخاف الناس في منطقة تحت الاحتلال الفرنسي من الخليفة العثماني؟!

أما فيما يتعلق بالخليفة (العثماني) الذي يدعمه السلاطين[1] (زعماء السلطنات العربية والأفريقية)، فإن الشعوب ذات الدم العربي في شبه الجزيرة العربية وسوريا وشمال إفريقيا قد قبلوا التبعية للخليفة بسبب خوفهم فقط. أما في اليمن والحجاز فإن التمرد فيها يبدو بات يأخذ طابعًا محليًا متزايدًا، ولم يَعد للأتراك سيطرة خارج المدن. ومع ذلك، فمن المؤكد أن شريف مكة صاحب الشهرة الذي له نفوذ كبير على القبائل في شبه الجزيرة العربية، وهو نفسه تحت إمرة السلطان الذي عيّنه، ولكن قوته وسلطته في نظر المجتمع البدوي تنبع من عدائه للأوضاع القائمة وليس بسبب تبعيته للسلطان.

إن مشروع «الجامعة الإسلامية» الذي يتضمن بناء سكة حديد من سوريا إلى مكة هو يوتوبيا[2] (المدينة الفاضلة) لا يمكن تحقيقها؛ إذ الظروف التي تم فيها تناول هذا المشروع وحقيقة أن العثمانيين بنقصهم في القدرة على تنفيذ مثل هذا العمل الكبير باستخدام مواردهم الخاصة تكشف مآل هذه الحقيقة بشكل قاطع. لا شكّ أن انتصارات الأتراك على اليونانيين[3] أثارت ردود فعل كبيرة في العالم الإسلامي من المغرب إلى إيران والهند، بيد أن تعاطف الشعوب الإسلامية كان غالبًا مع المؤمنين الذين هزموا المسيحيين عدوهم الأبدي، وليس مع الأتراك أنفسهم.

---

(1) كان مصطلح «سلطان» يُستخدم لرؤساء الدول الصغيرة في إفريقيا. أما «الخليفة» فكان يُقصد به الخليفة العثماني.

(2) هذا الاستخفاف الفرنسي المتشكك في إنشاء سكة حديد الحجاز والذي وُصف بـ «اليوتوبيا» تم تجاوزه وتفنيده حين أُعلن عن افتتاح هذا المشروع الكبير في عام 1908م بعد ثماني سنوات من العمل المضني. (المؤلف بتصرف).

(3) الحرب العثمانية اليونانية وقعت عام 1897، وعرفت أيضا بحرب الثلاثين يوما، انتصرت فيها الدولة العثمانية، وكان السبب المباشر لها يتعلق بوضع مقاطعة كريت العثمانية، التي كان سكانها ذوو الأغلبية اليونانية يرغبون منذ فترة طويلة في الاتحاد مع اليونان، كادت القوات العثمانية أن تستولي على أثينا لولا تدخل القوى الأوروبية التي توسّطت لعقد اتفاقية بين الجانبين. (المترجم)

ملامح من سياسة التعليم في عصر السلطان عبد الحميد الثاني مدرسة العشائر والطلاب الألبان في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

مسعود ياواش[1]

ترجمة: محمد شعبان أيوب

مدرسة العشائر صرحٌ تعليمي افتتحه السلطان عبد الحميد الثاني في إسطنبول عام 1892 لتكون منارة علم تهدف إلى تعليم أبناء العشائر التابعة للدولة العثمانية وتهذيبهم[2]؛ وليس ثمة شك في أن السياسات التي انتهجتها الدول الأوروبية في إطار محاولاتها تفتيت الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر كانت ذات تأثير كبير في تأسيس هذه المدرسة؛ ذلك أنه بعدما تورّطت القوى الأوروبية الكبرى في تحريض غير المسلمين في البلقان على العثمانيين، كانت قد شرعت في إثارة العناصر المسلمة غير التركية داخل الدولة؛ سعيًا لانفصالهم أيضًا عن إسطنبول. ومع تكثيف هذه الأنشطة الأوروبية المعادية لا سيما بين العرب تحرَّك السلطان عبد الحميد الثاني بصورة لافتة؛ إذ كان يؤمنُ بضرورة إقامة رابط وثيق لا ينفكُّ بين زُعماء العشائر العربية والحكومة

---

(1) مسعود ياواش أستاذ مساعد في قسم اللغة التركية والعلوم الاجتماعية (التاريخ)، بجامعة جناق قلعة 18 مارس، تركيا. قُدّم هذا البحث في عام 2018 في المؤتمر الدولي الذي انعقد في مدينة إسطنبول احتفالا بمرور 100 عام على وفاة السلطان عبد الحميد الثاني، ثم نُشر في مجلة جامعة دوملوبينار للعلوم الاجتماعية بكوتاهية – تركيا في شهر يناير 2022، العدد رقم (71).

(2) الرأي العام السائد هو أن مدرسة العشائر قد صُممت من قبل السلطان عبد الحميد الثاني. وعند دراسة الوثائق المتعلقة بالموضوع، يتضح أن السلطان كان مهتمًا بالمدرسة شخصيًا.

Bkz. Alişan Akpınar ve Eugene L Rogan, Aşiret Mektep Devlet, Osmanlı Devletinde Aşiret Mektebi,

العثمانية في المناطق التي تقطُنها هذه العشائر؛ كوسيلة ناجعة لمواجهة التحركات الأوروبية المعادية.

وقد رأى عبد الحميد الثاني أن إنشاء مدرسة تهتمُّ بتعليم أبناء العشائر هو السبيلُ الأمثلُ لتحقيق هذه اللُّحمة بينهم وبين الدولة، فنراه يأمر بتأسيس المدرسة. وكما سنرى ففي البداية كان الهدف الأساسي من إنشاء المدرسة تعليم أبناء رؤساء وزعماء العشائر العربية فقط، إلا أنه في السنوات التالية تم قبول طلاب من العشائر الكردية التي كانت تسكنُ في مناطق شرق الأناضول، وكذلك من المناطق ذات الكثافة السكانية الألبانية في البلقان. وهكذا جُمِع تحت سقف مدرسة العشائر في إسطنبول أبناء زعماء العشائر العربية والكردية والألبانية وغيرهم.

وتتناولُ هذه الدراسة مدرسة العشائر كأحد مشاريع السلطان عبد الحميد الثاني منطلقة في ذلك من وثائق الأرشيف العثماني لإجلائها والنظر فيها مِن منظور الطلبة الألبان. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى إبراز الأحداث التي صَاحبت إدخال الطلاب الألبان من ولايات بلقانية مختلفة مثل كوسوفا، وإشقودرة، ومانستر، ويانيا وغيرها إلى تلك المدرسة، بالإضافة إلى تتبع تطور تعليم هؤلاء الطلاب فضلا عن توظيف خريجي المدرسة من الألبان، وذلك استنادًا إلى الوثائق الأرشيفية.

المدخل

جاءت فكرةُ إنشاء مدرسة خاصة لتعليم أبناء العشائر العربية في الدولة العثمانية أولاً مِن السلطان عبد الحميد الثاني الذي أصدر تعليماته لعثمان نوري باشا بإجراء الدراسات اللازمة وتقديم مشروع (لائحة) بهذا الشأن (Ergin, 1977: 1182). ولم يكن تكليف عثمان نوري باشا بهذه المهمة محض صدفة، حيث سبق له أن عمل والياً في منطقتي اليمن والحجاز، وإبان فترة خدمته هناك، ناقش المهام الواجب تنفيذها والتدابير التي يجب اتخاذها، مع التركيز بشكل خاص على مسألة التعليم. وفي المشروع الذي أعده ورفعه إلى السلطان، أكد أن بإمكان الدولة كسب ولاء العشائر

العربية من خلال التعليم، وأشار إلى أن تعيين أبناء العشائر في مناصب مثل قائم مقام، وموظف، ومدير قضاء (منطقة) بعد تعليمهم، بدلاً من أن يصبحوا شيوخاً لعشائرهم خلفاً لآبائهم؛ سيُسهِمُ في تعزيز السيطرة على القبائل في تلك المناطق، وبناء على ذلك أُسندت إليه مهمة إعداد مثل هذا المشروع.

وبالفعل، قُدمت اللائحة التي أعدها عثمان نوري باشا إلى مجلس الوزراء «مجلس الوكلاء»[1] في 22 يونيو 1892، وتمت مناقشتها في 27 يونيو من نفس العام، حيث أُبلغت الصدارة بالأمر، وأُصدِر القرار السلطاني «الإرادة السنية» في 28 يونيو 1892 بناء على توصية عثمان باشا (Akpınar, 1997: 21-22). ، وفي 6 يوليو 1892 طلبت الصدارة العُظمى (رئيس الوزراء) من نظارة المعارف (وزارة التربية والتعليم) البدء بالتحضيرات اللازمة لافتتاح مدرسة العشائر (Akpınar Rogan, 2001: 25). وبالفعل بدأت نظارة المعارف بالتحضير للافتتاح بسرعة لافتة، وكشفت أن المدرسة يمكن افتتاحها في 4 أكتوبر 1892 (Akpınar, 1997: 25).

قدّمَ عثمان نُوري باشا المشروعَ الذي أعدَّه إلى مجلس الوكلاء في 22 يونيو 1892، وقد تمَّ مُناقشة المشروع في 27 يونيو 1892، وفي نفسِ اليوم أُبلغت الصدارة بنتائج المناقشة؛ حيث أرسلَ مكتبُ الصدارة العظمى تقريرًا بتاريخ 27 يونيو 1892 إلى القصر السلطاني، وتم إصدار الإرادة السنية المتعلقة بالموضوع في 28 يونيو 1892 (Akpınar, 1997: 21-22). وعلى إثر ذلك، أرسلت الصدارة في 6 يوليو 1892 كتابًا إلى نظارة المعارف تطلب فيه القيام بالاستعدادات اللازمة لافتتاح مدرسة العشائر (و Rogan Akpınar ، 2001: 25). وباشرت نظارةُ المعارفِ بسرعة في الترتيبات اللازمة، وأعلَنت أن المدرسة يمكنُ افتتاحها في 4 أكتوبر 1892 (Akpınar, 1997: 25).

(1) مجلس الوكلاء، هو مجلس الوزراء. (المترجم)

في المشروع الذي أعده عثمان نوري باشا قدم في حيثياته دوافع افتتاح مدرسة العشائر، وحسب المشروع، فقد كان يتم نشر دعايات خطيرة تهدف إلى إبعاد العشائر العربية داخل الدولة العثمانية عن الولاء للسلطنة والخلافة، وبسبب الأمية السائدة بين تلك العشائر فإن هذه الدعايات السوداء كانت تحققُ نجاحًا كبيرًا، وأضرارا مؤثرة للعلاقات بين العرب والعثمانيين، ومن أجل التصدي لهذا الخطر، كان من الضروري القضاء على الأمية، ولم تكن توجد إلا طريقة واحدة تتثمل في التعليم، ومن ثم ينبغي إنشاء مدارس لتعليم وتربية أبناء العشائر، وكمقدمة واستهلال لهذه المدارس كان من الضروري إنشاء مدرسة في إسطنبول تحت مسمّى «مدرسة العشائر» (Ergül, 1997: 38).

يرى عثمان نوري باشا أن المدرسةَ يجبُ أن تقبلَ الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة من أبناء العشائر العربية، ممن يتمتعون بقدرات عقلية وجسدية مميزة، وينتمون إلى الأفخاذ والعوائل ذات الشأن في تلك العشائر، وينبغي كذلك أن يتمَّ اختيار المعلمين بعناية فائقة بما يتناسب مع أهداف المدرسة وبرنامجها، ويجب إبلاغ جميع الولايات بهذا الأمر، وتسجيل أبناء العشائر في المدرسة مع مراعاة أن يكونوا من عائلات محترمة، ومن ثم إرسالهم إلى إسطنبول. وقد تقرر أن تكون مدة التعليم في المدرسة من أربع إلى خمس سنوات لتحقيق الهدف المرجوّ من المدرسة، وفي المرحلة الأولى يكفي أن يكون عدد الطلاب في حدود مئة إلى مئة وعشرين طالبًا، مع إمكانية زيادة عدد الخرّيجين في السنوات التالية ليصل إلى أربعين أو خمسة وأربعين خريجًا سنويًا. ولكن يجب تحديدُ عدد الطلاب بشكل دقيق بعد دراسة عدد العشائر وحجم المشاركة المتوقعة منهم في المدرسة، وإلى أن يتم العثور على مكان مناسب فإنه سيتم افتتاح المدرسة مبدئيًا في منطقة بشكتاش بأكارتلار في العاصمة إسطنبول.

ومن الشروط التي كشفتها اللائحة أيضًا أنه يجب أن تكون المدرسةُ داخلية، ويتم تنظيم زيّهم وانضباطهم العام وفقًا لنظام مَدرسة الحربية ومدرسة الإدارة الـمُلْكِية،

كما ينبغي لنشر القيم والتربية التي سيتلقاها الطلابُ في المدرسة ولا سيما في مناطقهم التي أتوا منها أن يُسمحَ لمن يرغبون منهم، بالعودة إلى بلدانهم خلال فترة العطلة من كُل عام (Akpınar, 1997: 23).

لكن وفي حقيقة الأمر فإن مقترح الباشا قد تم قبوله ليُطَبّقَ في كل عامين وليس بصورة سنوية (Ergin, 1977: 1186). ومن ناحية أخرى تم إعداد النظام الداخلي الأول للمدرسة وبرنامجٌ دراسي يمتدّ لعامين، وبما أن مستوى الطلاب القادمين من العشائر لم يكن معروفًا، فقد تم تأجيل تحديد مواد السنوات الثلاث المتبقية إلى وقت لاحق، ووفقًا للنظام الداخلي الأولي للمدرسة، فقد تم تأسيسها بغرض «تعليم وتربية» أبناء العشائر العربية، وتبلغ مدة التعليم الإجمالية في المدرسة خمس سنوات، وسيتم قبول أربعين طالبًا سنويًا، باستثناء السنة الأولى التي سيُسجَّلُ فيها خمسون طالبًا (Akpınar, 1997: 25-27).

ستقبل المدرسة أبناء العشائر العربية من العائلات ذات المكانةِ الرفيعة مِمَّن تتراوحُ أعمارهم بين 12 و16 عامًا، ويجب أن يتمتع هؤلاء الطلاب بقدرات عقلية وجسدية جيدة، وفي مقابل ذلك ستتكفّلُ الدولة بجميع نفقات الطلابِ، بالإضافة إلى مَنحهم راتبًا شهريًا قدره 30 قرشًا[1] لكل طالب (Yelkenci, 2010: 151) . وعندما يعودُ خِرّيجو مدرسة العشائر إلى قبائلهم وأسرهم، سيتم توظيفهم في المدارس أو في وظائف أخرى سيتم إيجادها هناك (Kodaman, 1987: 71; 1983: 106). ووفقًا للنظام الداخلي الأول سيتم قبول الطلاب في مدرسة العشائر من ولايات سوريا، وحلب، وبغداد، والبصرة، والموصل، وطرابلس الغرب، واليمن، والحجاز وديار بكر، بالإضافة إلى ألوية: بنغازي، والزور، والقدس. وستضم المدرسة مديرًا وكاتبًا، وسيتم

(1) يذكر حسن صديق حيدراني في مذكراته أن مخصصاتهم اليومية في المدرسة كانت قرشين يوميا، مما كان يُعادل ستين قرشًا في الشهر، وأن ذلك كان كافيًا وزيادة لتلبية جميع احتياجاتهم.

Bkz. Hasan Sıddık Hayderani,"Aşiret Mektebi ve Aşiret Alayları", Yakın Tarihimiz, c. 2, Sayı 18 (1963), s. 147.

أيضًا تعيين العدد المطلوب من المعلمين والموظفين والخدَم، وستكون المدرسة داخلية وسيتم تنظيم إدارتها وفقًا لنظام «المدارس الإعدادية» حينئذ (Akpınar, 1997: 27)

وبالإضافة إلى النظام الداخلي فقد تم ترتيبُ الجدولُ الدراسي للسنتين الأوليين على النحو التالي:

- **السنة الأولى تتضمنُ**: الحروف الأبجدية، وأجزاء شريفة (القرآن الكريم)، والقراءة التركية، والحساب، وخط الرقعة.
- **السنة الثانية تتضمنُ**: القرآن الكريم، ومبادئ الفقه، والقراءة والإملاء التركية، والحساب، وخط الرقعة (Kodaman, 2011: 327).

ومما سبق سنجدُ أن أبرز ما انتُبِه إليه في مشروع عثمان نوري باشا يتمثل في فكرة أن العشائر العربية قد تم إهمالها حتى ذلك الحين؛ لذا يجبُ تعليم أبناء العشائر ليتمكنوا من معرفة الحقائق، وبذلك يُمنعُ استغلالهم مِن قبل الدول الأجنبية المعادية، وكان الدافع الأساسي للسلطان عبد الحميد الثاني وراء تكليف إعداد مثل هذا المشروع؛ إدراكه أن العشائر ذات الأُمية العالية يمكن تحويلها بسهولة لتكونَ عدوًّا للدولة (Sivrikaya, 1972: 19). وبناءً على هذه الحقائق تم تحديد الهدف من تأسيس مدرسة العشائر في تمدين القبائل العربية، وتعزيز ولائهم للسلطنة والخلافة، وتأكيد «واجبات الولاء القلبية والدينية التي هم ملزمون بها شَرعًا وقانونًا» (Kodaman, 1983: 106; 1987: 71). وخلاصة القول؛ كان الهدفُ يتجلى في ترسيخ ولاء العشائر العربية للدولة وتعزيزه بصورة أعظم (Akpınar, 1997: 27).

1 – افتتاح مدرسة العشائر والأحداث التالية

تم تحديدُ تاريخ افتتاح مدرسة العشائر، والحق أنها ثمرة فريدة من سياسة التعليم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وفي المُذكّرة التي أعدها الصدر الأعظم جواد باشا وقُدِّمت إلى السلطان تقرر أن يكون الافتتاح في 12 ربيع الأول 1310 [4 أكتوبر 1892] (Sivrikaya، 1972: 21). ، وبعد إتمام جميع الاستعدادات، افتُتِحت

مدرسةُ العشائر في التاريخ المحدد، أي في 4 أكتوبر 1892 وذلك في حفل أُقيم في موقعها بأكارتلار، بحضور ناظر المعارف آنذاك زُهدي باشا.

وخلالَ خطابه الذي ألقاه وزير المعارف باللغة العربية موجّهًا حديثه إلى الحضور الذي كان قليل المعرفة باللغة التركية (Rogan، 1996: 91)، أكد زُهدي باشا على الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة العثمانية للتعليم، وأن الهدف من ذلك هو تمكين «التبعية الصادقة والولاء المطلق للسلطان»، من خلال غرس قيمة التفريق بين «الرفيع والوضيع، العالم والجاهل، والحق والباطل» (Akpınar، 1997: 32-30). وأوضح قائلا إن بعضَ العشائر والقبائل العربية كانت محرومة من نعمة التعليم، ولما كان جميع الرعايا متساوون أمام السلطان؛ فإن حقوق المساواة فرضت على الدولة افتتاح «مدرسة العشائر».

ثم تطرق زهدي باشا إلى مميزات المدرسة؛ موضحًا أنها تأسست لأجل أبناء القبائل والعشائر العربية، وأن إدارتها ستكونُ بيد نظارة المعارف، وأن التعليم فيها سيكون باللغتين التركية والعربية. وأكد زُهدي باشا أن الطلاب سيكتسبون تقدّما في «المعارف الدينية والدنيوية» وستزداد معرفتهم بـ «الصناعات والفنون»، ثم أعلَن عن افتتاح مدرسة العشائر بعد خطابه ذلك.

وفي اليوم التالي لحفل الافتتاح؛ نُشر إعلان رسمي عن تلك الفعاليات في جريدة «ترجمان الحقيقة» بتاريخ 5 أكتوبر 1892، ووفقًا لهذا الإعلان سنجدُ مشاركة الطلاب الذين تم إحضارهم مسبقًا من أجل افتتاح مدرسة العشائر في حفل المولد النبوي الشريف، وأثناء وصول السلطان إلى الجامع، أرسل على لسان نائبه أحمد أفندي تحياته إلى الطلاب، ثم أصدر تعليماته شخصيًا بتوفير الراحة لهم (Akpınar 30-32 1997).

وفي سنواتها الأولى قدَّمت مدرسةُ العشائر خدماتها في مقرها بمنطقة أكارتلار، قبل أن تُنقل عام 1894 إلى قصر أسماء سلطان في حي كَبَطاش حيث استمرت في تقديم رسالتها التعليمية هناك حتى إغلاقها في عام 1907 (Seçgin، 2013: 139).

تُظهر هذه الخطوة أهمية العناية التي أولاها السلطان عبد الحميد الثاني لمدرسة العشائر وذلك على الرغم من قلة الإمكانات المالية المتاحة (Ergül، 1997: 39). وكانت المدرسة تحت إشراف نظارة المعارف، والتي كانت تقترح اسم المدير، وكان السلطان بصفته الرئيس الفخري للمدرسة يوافق على هذا الاقتراح (Somel، 2010: 294). ومع ذلك، تم نقل إدارة المدرسة التي كانت تحت إشراف نظارة المعارف إلى نظارة المدارس العسكرية العامة اعتبارًا من 8 فبراير 1895، رغم أن المسؤولية الأولى عن المناهج التعليمية بقيت تحت إشراف نظارة المعارف، ولكن تم تحويل الإدارة الداخلية والأمن في المدرسة بعد ذلك إلى نظارة المدارس العسكرية (Akpınar، 1997: 34).

وفي عام افتتاحها 4 أكتوبر 1892، تم قبول خمسين طالباً من ولايات حلب، وسوريا، وبغداد، والبصرة، والموصل، وديار بكر، وطرابلس الغرب، إضافة إلى ألوية بنغازي، والقدس، ودير الزور؛ بواقع أربعة طلاب من كل ولاية، وخمسة من ولايتي اليمن والحجاز. وقد تطور برنامج المدرسة الذي كان في البداية لمدة عامين ليصبح خمسة أعوام لاحقًا، مع بعض التعديلات في المواد الدراسية بمرور الوقت[1] (Kodaman, 1991: 10; 2011: 329). ومع نهاية السنة الخامسة ارتفع عدد طلاب المدرسة إلى 250 طالباً، إذ تم قبول 324 طالباً بين عامي 1892 و 1900 تخرج منهم 98 فقط. وفي عام 1901 بلغ عدد الطلاب 139، بينما انخفض إلى 120 طالبًا بحلول عام 1902. ورغم القرار بقبول أربعين طالباً سنويًا لم يصل هذا العدد إلى الهدف المطلوب؛ إذ تراوحَ مُعدّل القبول بين 30 إلى 35 طالباً سنويًا، وكانت بعض السنوات تشهدُ قبولاً أقلّ من المتوقع مثل عام 1899 الذي قُبِلَ فيه سبعة عشر طالباً فقط، وأحيانًا أُخرى يتم قبول أكثر من العدد المحدّد كما حدث في عام 1898 حيث قُبل 66

(1) ومع ذلك، في المراحل اللاحقة سيصبح البرنامج الدراسي للمدرسة ثقيلًا على الطلاب، وسيتم تقليص مدة الدراسة من خمس سنوات إلى أربع سنوات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التراجع عن افتتاح مدارس مشابهة في أماكن أخرى، وتحويل مدرسة العشائر إلى مدرسة تحضيرية لمدرستي الحربية والملكية.
Bkz. Kudret Emiroğlu, Kısa Osmanlı-Türkiye Tarihi, Padişahlık Kültürü ve Demokrasi Ülküsü, İletişim

طالباً، ولم يتم الحفاظ على استقرار عددي في قبول الطلاب (Akpınar, 1997: 70-71). وكان من أسباب عدم الوصول إلى العدد المطلوب سنويًا صعوبة إقناع زعماء العشائر الكبيرة بإرسال أبنائهم إلى إسطنبول (Akpınar و Rogan, 2001: 39).

أما ما يتعلّق بتوظيف خريجي مدرسة العشائر، فقد كان التوظيف هدفًا مخططاً له منذ بداية إنشاء المدرسة؛ إذ كان الهدف من تعليم أبناء العشائر إكسابهم تعلّم اللغة التركية وتربيتهم على النمط العثماني؛ ليعودوا بعد ذلك إلى بلدانهم كمعلّمين في المدارس التي ستُفتح أو كموظفين مثل قائمين مقام (حاكم مقاطعة) أو ضُباط في الفرق العسكرية (Ergin, 1977: 1183-1184). ولكن مع كون الخريجين حصلوا على تعليم عام مدته خمس سنوات فقط، وكانوا في سن تتراوح بين سبعة عشر إلى واحد وعشرين عاماً عند تخرجهم، فإننا سنلاحظُ أنه لم تكن لديهم الخبرة الكافية لبدء عملهم في المناصب المدنية والعسكرية بصورة مباشرة.

في السنوات اللاحقة، تبيّنت الحاجة إلى إنشاء وحدات تعليمية متقدمة تُعنى بتأهيل خريجي مدرسة العشائر لمتابعة تعليمهم في مؤسسات أكثر تخصصا، ومن ثمَّ تقرر تقسيم خريجي مدرسة العشائر إلى مجموعتين للدراسة لمدة عام إضافي في كُلٍّ مِن «الحربية» و «المُلْكية»[1] (Rogan, 1996: 95). وقد تخرجت أول دفعة من مدرسة العشائر في عام 1896، حيث التحقَ نصف الطلاب البالغ عددهم واحداً وخمسين

(1) المُلْكية في الدولة العثمانية كانت فئة من كبار موظفي الدولة من المدنيين. وكانت واحدة ضمن أربع فئات رئيسية للخدمة العامة، وهي: المُلْكيّة والعِلْميّة والسيفيّة (العسكرية) والقَلَمية. وقد سَعى السلطان محمود الثاني (حكم بين 1808 – 1839) لتنظيم كبار المسؤولين في المركز والأقاليم ضمن فئة المُلْكيّة لفرض سيطرة المركز على الولايات والسناجق (المقاطعات) والأقضية. وبذلك، تم إدراج حكام الأقاليم وكبار الموظفين والبيروقراطيين في الباب العالي، والمسؤولين البارزين في الوزارات ضمن فئة المُلْكيّة. وفي عام 1843، تم وضع رتب المُلْكيّة من الأدنى إلى الأعلى، وتم تحديد معادلات البروتوكول بين رتب المُلْكيّة والعِلْميّة والعسكرية. في البداية، كان هناك تطابق بين الرتب والمسميات الوظيفية؛ على سبيل المثال، كان يتم تعيين الميرميران والبيلرباي في مناصب ولاة الولايات. ومع نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت رتب المُلْكيّة تُمنح أيضًا للتكريم الفخري بغض النظر عن المنصب الوظيفي. وكان مدرسة المُلْكيّة هي المؤسسة التعليمية الرئيسية التي تُعد الكوادر للعمل في فئة المُلْكيّة. (المترجم)

طالباً بمدرسة الحربية، بينما التحقَ النصفُ الآخرُ بمدرسة المُلْكية (Sivrikaya, 1972: 23).

وفي عام 1897 تخرج خمسة وأربعون طالباً من مدرسة العشائر بعد دراستهم في صفوف خاصة بمدرستي الحربية والمُلْكية، وحصلوا على شهاداتهم، كما عُين ثلاثة وثلاثون من هؤلاء في وحدات المُشاة والفرسان كضباط، بينما تم توظيف الاثني عشر الآخرين في وظائف الخدمة المدنية (Akpınar و Rogan, 2001: 31).

وبصورة عامة فقد خُصِّصت لخريجي مدرسة العشائر العربية مناصب في وظائف عسكريةٍ ومدنيةٍ محددة؛ إذ كان بإمكانهم العمل كضباط برتبة يوزباشي (رائد)، أو كمساعدين شَرفيين، أو كموظفين مدنيين في مهام مثل مدير ناحية، وقائم مقام، وموظف تعداد، ومفوض شرطة، أو ملازم في قوات الدَرَك (Akpınar, 1997: 75).

2 – قبول طلاب من الأفواج الحميدية (الكردية) في مدرسة العشائر

كانت مدرسة العشائر التي رعاها شخصيًا السلطان عبد الحميد الثاني قد أخذت لفترة في قبول أبناء العشائر العربية، بيد أنها توسَّعَت لاحقاً لتشملَ أبناء العشائر الكردية والألبانية (Yelkenci, 2010: 150; Ergin, 1977: 1186; Somel, 2010: 294). ومن الجدير بالذكر أن الإصلاحات العسكرية كانت قد بدأت قبل فترة طويلة من تأسيس المدرسة، حيث كان هناك حاجة للبحث عن مصادر بشرية جديدة للتجنيد، وبناءً على اقتراح المشير زكي باشا، قائد الجيش الرابع[1]، تمت الموافقة على تشكيل «أفواج الحميدية» من عشائر شرق الأناضول، وتحديداً من العشائر الكردية، حيث تأسست «أفواج الحميدية للفرسان الخفيفة» بموجب القانون الصادر في 20 أكتوبر 1890، وتم إصدار أول نظام داخلي لها في 1891م.

(1) الجيش الرابع جيش عثماني، تأسس عام 1877 في شرق الأناضول، وتواجدت قيادته في مدينة أرزينجان، وكانت منطقة عملياته هي منطقة شرق الأناضول لاسيما الحدود العثمانية الروسية. (المترجم)

(Kodaman 1987: 74-75; Dabağyan, 2006: 489).

وقد أراد السلطان عبد الحميد الثاني من خلال تأسيس أفواج الحميدية توطيد الولاء بين الكُرد كجزء من الكيان الإسلامي والعثماني، وللوقوف في وجه حركات الاستقلال الأرمنية، فضلاً عن السعي لضبط الأمن في شرق الأناضول ومنع التأثيرات الأجنبية المعادية (Kodaman, 1987: 75; Deringil, 2007: 101). وكان السلطان عبد الحميد يرى في هذه الأفواج رمزاً للفخر كونها تحمِلُ اسمه، مما يعزّز ولاء العشائر له (Dabağyan, 2006: 491).

وقد أثارت مدرسة العشائر التي افتُتِحت في إسطنبول عام 1892 اهتمامَ زعماءِ عشائر شرق الأناضول، ولا سيما عشائر أفواج الحميدية الأكراد، ومن ثم، وعقب الافتتاح الرسمي للمدرسة توجَّهت بعض العشائر الكُردية بطلبات لإلحاق أبنائهم بالمدرسة، وتمت الموافقة على قبول طلاب من هذه الأفواج بعد رفع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) الطلبَ إلى السلطان، إذ تَم قبول تسعة طلاب من أفواج الحميدية في العام الأول. ومع أن المدرسة كانت مخصصة في البداية لأبناء العشائر العربية، إلا أن أبناء العشائر الكُردية أصبحوا جزءًا من النظام التعليمي للمدرسة مع تواتر هذه الطلبات في السنوات اللاحقة (Akpınar, 1997: 40-41, 43).

وقد أشار الطالب حسن صدّيق حيدراني في مذكراته إلى أن أكثر من نصف طلاب المدرسة كانوا من الأكراد، بينما كان الباقون من العرب والألبان وعدد قليل من الشركس (Hayderani, 1963: 142).

3 – قبول الطلاب الألبان (الأرناؤوط) في مدرسة العشائر

أ- الألبان في الفترة التي سبقت تأسيس مدرسة العشائر

ينقسم الألبان إلى مجموعتين رئيسيتين بحسب اللهجة التي يتحدثون بها، وهما قسم الـ «غيق» (Geglar) و «طوسك» (Tosklar) ، حيث عاش «الطوسك» حياةً مستقرة في جنوب ألبانيا وشمال اليونان تحت الحكم المدني العثماني لفترة طويلة،

مما جعل الحياة الحضَرية بينهم أكثر انتشارًا مقارنة بمجموعات الغيق الألبان. أما مجموعات الغيق الذين كانوا يقطنون شمال إشقودرة وغرب ولاية قوصوه (كوسوفو)، فقد ظلوا خارج نطاق الإدارة والحياة الحضَرية المنظّمة حتى نهاية الحكم العثماني، بحيث لم تتمكن الدولة العثمانية في بعض مناطق ولايتي كوسوفو وإشقودرة من إجراء تعداد سكاني أو تسجيل الضرائب بسبب غياب الإدارة المدنية الثابتة بها (Somel, 2010: 260, 288).

ومن جهة أخرى، أثّرت إصلاحات التنظيمات[1] [التي أُجريت في زمن السلطانين عبد المجيد الأول وعبد العزيز الأول والتي بدأت في عام 1839 واستمرت حتى عام 1876م] تأثيراً سلبياً على جنوب ألبانيا ذي التركيبة الإقطاعية، وكذلك على شمال ألبانيا حيث يعيش الناس في إطار عشائري؛ إذ لم تُستقبل إجراءات التنظيمات تلك بترحاب يُذكر، بل أضعفت ثقة السكان في السلطة المركزية. ذلك أن زعماء العشائر كانوا يتمتعون بنفوذ يتجاوز نفوذ السلطان نفسه، ولذلك لم يكن من السهل إقناع سكان المنطقة بتقديم الخدمة العسكرية الإلزامية أو دفع الضرائب، وهو ما لم يلتزم به هؤلاء السكان مِن قبل. وبالنسبة للزعماء الإقطاعيين ورؤساء العشائر المتمسكين بتقاليدهم ومصالحهم، فكان من الصعب قبول فرض نظام قانوني وإجراءات جديدة، ومع إلغاء نظام التيمار (الإقطاع التقليدي) انقطعت موارد التجنيد، كما جفّت موارد تحصيل الضرائب مع إلغاء نظام الالتزام[2]، مما أدى إلى انقطاع الرابط

(1) التنظيمات العثمانية تعرف وفقا لدائرة المعارف الإسلامية: «إنها اصطلاح مأخوذ من قانون» تنظيم إتمك، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت أداة للحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة، هذه الإصلاحات والتطويرات الثورية كانت تسير وفق النمط الأوروبي بصورة شبه كاملة، مما جعلها وسيلة للتحديث على النمط الغربي.

(2) يعد نظام الالتزام شكلاً من أشكال الإدارة المالية في عصر الدولة العثمانية، حيث طبقت الدولة هذا النظام على الأراضي الزراعية لجمع ضرائبها، فيلتزم أحد المتعهدين بدفع الضرائب المستحقة للدولة على أن يأخذ ما يوازيها أو ما قد يزيد عليها من الفلاحين.

المشترك بين الدولة والمنطقة الألبانية. وبدأت البورجوازية والقوى المسيطرة الأخرى في تجاهل أوامر الباب العالي، واستولت على الإدارة المحلية لتعمل بشكل مستقل (Kodaman, 1987: 82; 1983: 125).

وفي ألبانيا حيث برزت مقاومة حيوية ضد خطة التنظيمات، أصبحت العائلات الإقطاعية الكبرى مثل «طوبطاني» و «فريوني» و «فيرلاتشي» مالكة لأراضٍ شاسعة، وأقامت علاقات إقطاعية مع الفلاحين، كما عارضت جميع السياسات المركزية للدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى، عبَّرَ الحرفيون والتُّجارُ في المدن عن استيائهم من الضرائب الباهظة، بينما كانت العشائرُ الجبلية تسعى للحفاظ على استقلالها التقليدي. وفي عام 1843 تم إنشاءُ اتحادٍ لمواجهة التجنيد الإجباري وبدأت الانتفاضات التي تعكِسُ رفضَ المجتمعات المحافظة للحداثة، مما شكّل بداية الوعي القومي (Castellan, 1995: 373).

لكن القومية الألبانية تطورت بصورة خاصّة مقارنة بالشعوب الأخرى في البلقان، ورغم أن انفتاح الألبان المسيحيين على الثقافة الغربية أثار أجواءً معادية للدولة العثمانية، فقد كانت القبائل الألبانية أيضًا فيما بينها في حالة عداء متبادل، الأمر الذي جعل العديد من الزعماء الإقطاعيين الألبان في تحالفٍ مع الباب العالي، وفي الوقت عينه كان لدى المثقفين الألبان ميول نحو العثمانية بقدر ما كانت لديهم ميول قومية، كما أن تبني بعض المثقفين الألبان للثقافة العثمانية كان سمة تُميّز القومية الألبانية عن غيرها من الحركات القومية الأخرى في البلقان (Ortaylı, 1985: 1031).

وبحلول عام 1878 الذي صادف السنوات الأولى لحكم السلطان عبد الحميد الثاني، تقلصت الأراضي العثمانية في البلقان إلى مناطق معينة مثل أجزاء من كوسوفو وألبانيا الحالية وإيبيروس الشمالية[1] ومقدونيا وتراقيا الغربية والشرقية. وبسبب خسارة الأراضي، أصبح الألبان أهم مجموعة مسلمة في البلقان، مما أضفى على

(1) تقع اليوم ضمن حدود الجمهورية الألبانية.

وضعهم السياسي أهمية خاصة، وتجلّى هذا الوعي في تصريح الصدر الأعظم صفوت باشا عام 1880، حيث قال للسلطان إن وجود العثمانيين في المنطقة يعتمد بشكل أساسي على الألبان (Somel, 2010: 260, 263).

وبعد عام 1881، أدرك السلطان عبد الحميد أهمية الحفاظ على ولاء الألبان، فسعى إلى تعزيز علاقاته معهم من خلال احترام خصوصياتهم الدينية والمحلية، كما أوقف مؤقتًا بعض السياسات المركزية المتعلقة بالضرائب والتجنيد والتي أثارت من قبل ردود فعل سلبية في بعض المناطق (Bozbora, 2008: 120).

سعى السلطان عبد الحميد من خلال سياساته وعلاقاته الشخصية إلى تحقيق الاستقرار في ألبانيا وربط الألبان بالولاء لشخصه، وذلك عبر التقرب من المثقفين الألبان الذين تبنَّوا الفكر العثماني بعد أن اعتنقوا فكرة الجامعة الإسلامية، وقد حاول إقامة توازن أمام دعاة الحُكم الذاتي أو الاستقلال من الألبان، كما قدّم تنازلات وامتيازات لرؤساء العشائر والأسر الألبانية الكبيرة، مما جعله يحظى بدعم قوي لمواجهة دعاة الحكم الذاتي والأعيان المحليين الذين رفضوا سلطة الدولة، مُحققاً بذلك مكاسب سياسية لصالح الدولة.

أتت هذه السياسة بثمارها، حيث أظهر ألبان الشمال استعدادهم لخدمة السلطان والدولة العثمانية عبر التطوع في الخدمة العسكرية، وعرفاناً بولائهم، عيّن السلطانُ الشبابَ من العائلات الألبانية المرموقة في كتيبة حُراس القصر «التوفكجية»، حيث كان يُعرف على نطاق واسع أن الألبان أوفياء للوعود التي يقطعونها وفق تقليد محلي لهم يُسمى «البيسا»[1] الألباني. وقد وصل عدد أفراد هذه الكتيبة المختارة من الجنود

(1) كان السلطان عبد الحميد الثاني يؤكدُ أن الألبان الشماليين (غيغا) لا ينقضون عهدهم عندما يقدمون «البيسا» (وهو العهد الألباني المقدس)، وقد أشار أيضًا إلى أن الغيغا كانوا شديدي التمسك بتقاليدهم وعاداتهم، وذكر أنه كان قادرًا على التحدث بلغتهم.

Bkz. Atıf Hüseyin Bey, Sultan II. Abdülhamid'in Sürgün Günleri, Yay. Haz. M. Metin Hülagü, Timaş Yayınları, İstanbul 2010, s. 165.

ما بين 100–200 فرد في البداية ثم إلى 500، كما تم تعيين القائد الألباني طاهر باشا على رأس القيادة.

(Kodaman, 1987: 85; 1983: 128-129; Türker, 1996: XIII, XVII; Dabağyan, 2006: 487).

ولا شك أن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر الألبانية أثبتت تأثيرها العميق؛ فقد أبدى الألبان امتنانهم للسلطان والدولة نتيجة لما حظوا به من اهتمام وتقدير من السلطان (Kodaman, 1987: 85; 1983: 129). ولّدت سياسات السلطان تجاه القادة الألبان المحافظين ولاءً خَاصًا بين هؤلاء القادة والسلطان (Emiroğlu, 2015: 216). واستمرت هذه السياسة الناعمة تجاه الألبان حتى أوائل القرن العشرين، وخلال هذه الفترة لم تَقع في ألبانيا أي أحداث كبيرة تُشغِلُ الباب العالي (Kodaman, 1987: 85; 1983: 130).

ومن الملاحظ أن السلطان عبد الحميد الثاني أبدى تقديره لولاء الألبان منذ شبابه، ولهذا السبب حرص على تعيينهم في أعلى المناصب الإدارية والعسكرية المرموقة (Story, 2007: 261). وفي عام 1903 عقب استقالة الصدر الأعظم سعيد باشا، عيّنَ السلطانُ شخصًا ألبانياً مكانه حيث اختار محمد فريد باشا من عائلة أفلاوني، وهي إحدى العائلات الأكثر ثراءً ونفوذاً في جنوب ألبانيا، ومع اشتداد أزمة مقدونيا في البلقان كان السلطان يأملُ أن يتمكن من خلال محمد فريد باشا من حشد دعم الألبان للدفاع عن الروملي ومقدونيا.

اعتمد السلطان عبد الحميد الثاني أيضًا كثيراً على المسلمين الألبان ليكونوا بمثابة «الحاجز الحديدي» في الروملي (القسم الأوروبي من الدولة العثمانية)، أو كما وصفهم تحسين باشا[1]: إحدى «قلاع سياسة عبد الحميد في البلقان»، وكان السلطان يقول

(1) تحسين باشا أحد أهم رجال الدولة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني احتفظ بأسرار السلطان والدولة وكان رجلاً ذا أخلاق رفيعة يتصف بحسن الكلام، شغل منصب رئيس المابين الهمايوني (1894 – 1908). (المترجم)

عن الألبان: «إنهم أكثر جنودنا إخلاصًا»، ثم يضيف: «الألبان المتواجدون في أوروبا هم إخواننا الذين يُمكِنُنا الاعتماد عليهم في كل الأحوال» (Georgeon, 2006: 441 - 442). وتعدُّ هذه الأمثلة من أروع نماذج سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الألبان وتفكيره الاستراتيجي الذي انتهجه تجاههم.

ب- تسجيل وقبول الطلاب الألبان في مدرسة العشائر

على الرغم أن مدرسة العشائر أُنشئت في الأصل لتعليم أبناء العشائر العربية، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى بدأ قبول الطلاب الأكراد في المدرسة، وسرعان ما طُرحت مسألة قبول الطلاب الألبان فيها أيضًا، وفي تلك الفترة، وتحديداً في 12 يوليو 1898، قُدمت لائحة إلى السلطان عبد الحميد الثاني تشدد على الحاجة إلى إصلاح منطقة شمال ألبانيا، وقد تضمّنَت عدة مقترحات حول الإصلاحات الممكنة في تلك المنطقة، ويُعتقد أن هذه المقترحات أثَّرت بصورة كبيرة على قرار قبول الطلاب الألبان في مدرسة العشائر فيما بعد، إذ تضمنت جَلْبَ بعض الألبان من مناطقهم إلى إسطنبول وتسجيلهم في مدارس مُحددة هناك، وقد جاء فيها توصية بأن «يُعلنَ لهم أنهم سيحصُلون على مكافآت كبرى وسيصلون إلى الرّتب العُليا مستقبلاً بعد إتمام تعليمهم، كما يُقترح أن يُجلبوا إلى مدارس مختلفة في إسطنبول، وأن يُوضَع على ملابسهم شارات لامعة، ويُعادوا إلى مناطقهم مرة واحدة سنوياً»، وهو الوصف الذي يقترب بصورة كبيرة من مدرسة العشائر (Akpınar, 1997: 45).

وبالفعل، يبدو أن هذه المقترحات أُخذت بعين الاعتبار؛ إذ تَقرّر قَبول الطلاب الألبان في مدرسة العشائر، وبين أيدينا أقدم وثيقة معروفة حول هذا القرار وهي تعود إلى 28 يونيو 1902، إذ أرسل كبير كتّاب قصر يلدز تحسين باشا وثيقة تفيد بأن السلطان قد أصدر فرمانًا يقضي بقبول أبناء العشائر الألبانية في مدرسة العشائر مع تحديد عدد المقبولين لهذا العام بعشرين طالباً (BOA, İ. HUS. 98/16). وكانت رسالة تحسين باشا تلك إيذانًا بفتح أبواب مدرسة العشائر أمام الطلاب الألبان.

عقب ذلك، بدأت المُراسلات بين الصدارة العظمى ونظارَتي الداخلية والمعارف، فصدرت في 29 يونيو 1902 رسالة من الصدارة إلى نظارتي الداخلية والمعارف تُفيد بأن السلطان قد وَافق على تسجيل عشرين طالباً ألبانياً في مدرسة العشائر لهذا العام، وطُلب من الوزارتين اتخاذ الإجراءات اللازمة (BOA, BEO. 1875/140597). وأكدت إرادة أخرى صادرة عن الصدر الأعظم سعيد باشا بتاريخ 9 يوليو 1902 لنظارة الداخلية على توجيه السلطان بقبول أبناء القبائل الألبانية في مدرسة العشائر لهذا العام، مع تذكير بأن نظارة المعارف قد أُبلغت بالأمر وأنه ينبغي تنفيذه (BOA, DH. MKT. 543/51).

بعد تلقّي التبليغ من الصدارة، سَارَعت نظارة المعارف وهي المسؤولة عن إدارة مدرسة العشائر، إلى التحرك مباشرة، وأرسلت في 8 يوليو 1902 خطاباً إلى نظارة عموم المدارس العسكرية الشاهانية، وذكَرت في خطابها أن المُذكِّرةَ الصادرةَ عن الصدارة بتاريخ 16 يونيو 1318 [28 يونيو 1902] وبرقم 114 تضمّنت موافقة السلطان على تسجيل أبناء القبائل الألبانية في مدرسة العشائر، وأنه سيتم قبول حوالي عشرين طالباً بناءً على أوامر السلطان. وأبلغت الوزارة أن هذه المعلومات قد أُرسلت إلى نظارة الداخلية أيضاً. وطالبت النظارة في خطابها بتحديد المبالغ اللازمة لملابس الطلاب وطعامهم ونفقاتهم الأخرى، مع بيان طريقة توزيعهم واستقدامهم من الولايات التي ينتمون إليها، على أن يُرسلَ الرد إلى مقام الصدارة العظمى (BOA, MF. MKT. 642/37).

وسرعان ما أثمرت الإجراءات التي قام بها الصدر الأعظم سعيد باشا بشأن هذا الأمر في وقت قصير، فقد أكملت نظارة المعارف أعمالها المتعلقة بآلية اختيار وتسجيل عشرين طالباً ألبانيًا في مدرسة العشائر، بما في ذلك طُرق استدعائهم وتحديد المخصَّصات المالية لهم، وذلك بتاريخ 14 يوليو 1902، وأرسلتها إلى الصدارة في اليوم التالي. وبناءً على ذلك أرسلت الصدارة في 19 يوليو 1902 رسالة إلى نظارة الداخلية تطلبُ فيها إبلاغ الولايات المعنية بهذه التعليمات التي أرسلتها نظارة المعارف

(BOA, BEO. 1886/141450). وقد تضمَّنت رسالة نظارة المعارف المؤرَّخة في 14 يوليو 1902 توزيعَ الطلاب الألبان المقبولين في مدرسة العشائر بحسب الولايات، وقد قُسّم الطلاب وفقاً لأهمية وحجم كل ولاية، بحيث يكون عشرة طلاب من كوسوفو، وأربعة من إشقودرة، وأربعة من مناستر[1]، واثنان من يانيا[2]. وأشارت الرسالة إلى ضرورة وجود الطلاب في إسطنبول بداية شهر أغسطس من كل عام.

كما تم تحديد المخصصات المالية لتغطية تكاليف سفر الطلاب من الولايات إلى إسطنبول، حيث حُدد لكل طالب من كوسوفو مبلغ 685 قرشاً، ومن إشقودرة 890 قرشاً، ومن مناستر 570 قرشاً، ومن يانيا 650 قرشاً، على أن تُدفع هذه المبالغ بناءً على معايير متساوية (BOA, MF. MKT. 642/37).

تطرَّقَت رسالةُ وزارة المعارف أيضاً إلى الصفات المطلوبة في الطلاب الألبان المرشحين، واشترطت أن تتراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة، وأن يتمتعوا بالقدرة البدنية لتحمل تغيير المناخ، وألا يكونوا مُصابين بأمراض مثل السُّل أو غيرها من الأمراض المُزمنة الأخرى، مع إلزامية فحصهم مِن قبل أطباء محليين وتقديم التقارير الطبية اللازمة. وأكَّدت الرِّسَالة على ضرورة أن يكون الطلابُ مِن ذوي الأخلاق الحميدة، وينتمون لعائلات نَبيلة ورفيعة المكانة، وأن تتم مُراعاة هذه الشروط بدقة، وفي الجزء الأخير من الرسالة شُدد على ضرورة أن تُدفع مخصصات السفر والمصاريف الأخرى بدقة دون إسراف، وأن يتم إرسال الطلاب تحت حراسة أمنية من رجال الدرَك المحليين (BOA, MF. MKT. 644/11).

---

(1) كانت ولاية مناستر تقسيم إداري من المستوى الأول في الدولة العثمانية وتم إنشائها في عام 1874، لكنها انحلت عام 1877 وأعيد إنشائها عام 1879. احتلت الولاية خلال حرب البلقان الأولى عام 1912 وقسمت بين مملكة اليونان ومملكة صربيا، ولاحقاً أصبحت بعض أجزائها تابعة لإمارة ألبانيا المنشأة حديثاً. (المترجم)

(2) يانيا إيالة أو ولاية وتقسيم إداري عثماني تضم الإيالة اليوم مناطق جنوب ألبانيا (ألبانيا) ووسط وشمال اليونان (اليونان). وقد شُكلت في 1670م وكان مركزها أوعاصمتها يوانينا. (المترجم)

يُلاحظ أن هذه الشروط تشبه الشروط التي كانت مطلوبة لقبول أبناء العشائر العربية في مدرسة العشائر، ومن ثم وبناءً على تعليمات الصدارة، أرسلت نظارة الداخلية في 17 يوليو 1902 رسالة إلى ولايات يانيا، وإشقودرة، ومناستر وكوسوفو، تقول فيها إن السلطان قد أمر بقبول 20 طالباً ألبانياً في مدرسة العشائر هذا العام، وأنه ينبغي تنفيذ هذا الأمر وَفق التعليمات المرسلة من نظارة المعارف (BOA, DH. MKT. 543/51).

كما أعدَّت نظارة المعارف أيضاً دراسة أخرى بشأن المصاريف اللازمة لقبول الطلاب الألبان في مدرسة العشائر، وبعد التقييم أرسلت نظارة المعارف رسالة إلى الباب العالي تذكر فيها أن إجمالي رواتب ونفقات عشرين طالباً ألبانياً سنوياً سيبلغ 64,650 قرشاً، موضحةً أن هذا المبلغ غير متوفر في ميزانية مدرسة العشائر، ولذلك طلبت الوزارة تحويل هذا المبلغ الإضافي من مخصصات مشاريع البناء والترميم المركزية إلى ميزانية مدرسة العشائر (BOA, MF. MKT. 628/57).

جـ- الحصة (الكوتة) المخصصة للألبان غير كافية والمطالبة بزيادة العدد

تكشفُ وثائق الأرشيف العثماني عن اهتمام الألبان بمدرسة العشائر، وتُعد الطلبات الواردة من الولايات التي يقطنها الألبان بكثافة، مثل إشقودرة وكوسوفو ومناستر ويانيا، دليلاً واضحاً على ذلك؛ ففي 28 يوليو 1902 أُرسلت وثيقة من ولاية كوسوفو موقَّعة من الوالي رشاد إلى نظارة المعارف يُبلّغ فيها بطلب محمود جلال الدين أفندي من أسكوبية[1] وسيف الدين آغا الجيلاني تسجيلَ أبنائهم الحاصلين على شهادات من المدرسة الرّشدية المدنية والعسكرية في مدرسة العشائر، وقد تم سؤال مديرية معارف الولاية حول الموضوع (BOA, MF. MKT. 644/11). وفي الرد المرسل من نظارة المعارف إلى ولاية كوسوفو بتاريخ 14 أغسطس 1902، أشير إلى تخصيص عشرة مقاعد من أصل عشرين للألبان المقرر قبولهم في مدرسة العشائر لهذه السنة لولاية كوسوفو (BOA, MF. MKT. 653/38).

(1) إسكوبية: عاصمة دولة مقدونيا الشمالية وأكبر مدنها. (المترجم)

تبين أن الحصة المخصصة للألبان في مدرسة العشائر، والبالغة عشرين طالباً، لم تكن كافية وفقاً لوجهة نظر الولايات، وقد طُلب زيادتها، وفي هذا الخصوص أرسل والي كوسوفو رشاد بتاريخ 31 يوليو 1902 خطاباً إلى نظارة الداخلية مذكّراً بإبلاغهم أن حصة الولاية في مدرسة العشائر تبلغ عشرة طلاب فقط، ومشيراً إلى وجود ستة ألوية وثلاثين قضاءً تابعين للولاية، مما يعني أنه إذا تم إبلاغ المناطق التابعة بهذه الحصة، فإن الإقبال والطلبات سيكونان كبيرين، وسيكون هناك طلب لتسجيل جميع الأطفال، وأشار الخطاب إلى أن العدد المحدَّد غير مناسب، مُحذِّراً من أن رفض الطلبات الزائدة قد يُثير استياءً، ومُقْتَرِحاً أن يتم تخصيص طَالِبَينِ لكل لواء[1] (BOA, DH. ŞFR. 289/25).

كما ورد طلب آخر لزيادة عدد الطلاب من كوسوفو في 9 أغسطس 1902، حيث جاء في خطاب مُوقَّع من رئيس الأركان أن قبول عشرة طلاب من الألبان في مدرسة العشائر تركَ أثراً إيجابياً في ألبانيا، مُشيراً إلى أن عدد الطلاب المقبولين قليل بينما الطلبات كثيرة، وأنه إذا تمت الموافقة على قبول عشرة طلاب إضافيين، فإن ذلك سَيُسعِد الجميع (BOA, Y. MTV. 233/22).

وتقدمت نظارة الداخلية بطلب آخر في هذا الصدد، ففي رسالة أُرسلت إلى الصدارة بتاريخ 24 أغسطس 1902، أشير إلى أن أربعة أطفال من ولاية مناستر قد تقرر إرسالهم، اثنان من لواء ديبار واثنان من لواء إلباسان، وتلقى الحاكم من ديبار طلباً من أعيان المنطقة بإرسال خمسة عشر طفلاً إضافياً من أبناء الأعيان إلى مدرسة العشائر. وأشارت الرسالة إلى أن هذا الطلب يعكسُ حرص الناس على التعليم ورغبتهم في العلم، وكل ذلك مستمدّ مِن حب السلطان للعلم، وطُلب الإذن بتلبية

(1) يرجى مراجعة الكتاب المرسل بتاريخ 30 يوليو 1318 من والي كوسوفو رشاد إلى وزارة المعارف عبر وزارة الداخلية في نفس الموضوع، انظر (BOA, DH. ŞFR. 0289/101). ويرجى مراجعة البرقية المؤرخة في 30 يوليو 1318 المرسلة من ولاية كوسوفو بتوقيع الوالي رشاد إلى وزارة المعارف في هذا الشأن، انظر: (BOA, MF. MKT. 653/38.)

هذه الطلبات المحلية (BOA, DH. MKT. 565/28). وقد أحالَ الصدرُ الأعظمُ سعيدُ باشا هذا الطلب الوارد من وزارة الداخلية إلى وزارة المعارف المسؤولة عن إدارة مدرسة العشائر[1] (BOA, MF. MKT. 644/11).

وفيما يتعلق بطلبات زيادة عدد الطلاب الألبان في مدرسة العشائر فقد وضعَ الصدرُ الأعظم حداً لهذه المطالب في ذلك العام؛ ففي خطاب خرج عن الصدارة (رئاسة الوزراء) بتاريخ 3 سبتمبر 1902 ذُكر أن عدد الطلاب المقرر قبولهم حسب أوامر السلطان هو 20 طالباً، وتم توزيعهم على النحو التالي: عشرة لكوسوفو، وأربعة لإشقودرة، وأربعة لمناستر، واثنان ليانيا، وأكدَ الخطابُ على أن الزيادة في عدد الطلاب مرتبطة بتوافر الموارد المالية اللازمة، وذكر أن العدد المحدد للطلاب لا يمكن تجاوزه لأنه منضبطٌ بأوامر سلطانية (BOA, MF. MKT. 644/11). وقد أُبلغت نظارةُ الداخلية بقرار الصّدارة هذا في خطاب بتاريخ 5 أكتوبر 1902 (BOA, BEO. 1930/144700). ورغم هذا السقف المحدَّد استمرَّ الطلبُ المرتفعُ مِن الألبانِ على التسجيلِ في مدرسة العشائر في السنوات اللاحقة، ولكن هذه الطلبات لم تتم تلبيتُها بسبب التحديد السلطاني لعدد المقبولين بعشرين طالباً سنوياً فقط.

د- نفقات الطلاب الألبان المقبولين في مدرسة العشائر

في خطاب مؤرخ بتاريخ 6 سبتمبر 1902 وموقَّع من ناظر (وزير) المعارف، أُشير إلى أن تكاليف رواتب ومصاريف عشرين طالباً ألبانيًا سيُقبلون في مدرسة العشائر وفقاً للأمر السلطاني، تصلُ إلى 64,650 قرشاً، وطُلب السماحُ بنقل هذا المبلغ من ميزانية الإنشاءات والترميمات المركزية إلى ميزانية مدرسة العشائر (BOA, İ. MF. 32/ 8).

(1) فيما يتعلق بهذا الموضوع، يُرجى أيضًا مراجعة الكتاب المرسل من الصدارة إلى وزارة المعارف، أنظر: (BOA, BEO. 1910/143214).

الجدول 1

يوضح المبلغ المطلوب تخصيصه لعشرين طالبًا ألبانيًا سيتم قبولهم في مدرسة العشائر وفقاً لاستعدادات نظارة المعارف:

نوع النفقات	المبلغ المطلوب تخصيصه
الرواتب	قرش
راتب الطلاب	7200
إجمالي النفقات	7200
نفقات الطعام	23800
نفقات الملابس	13000
نفقات المغسلة	1400
نفقات الحطب والفحم	500
نفقات الإضاءة	250
نفقات الأثاث والترميم	500
احتياطي	16000
تغطية نفقات نقل الطلاب من مناطقهم وعودتهم	
متفرقات (مبلغ مخصص للنفقات الصغيرة)	2000
الإجمالي	**57450**
الإجمالي العام	**64650**

ذ - إرسال الطلاب الألبان المختارين إلى مدرسة العشائر وتغطية مخصصات سفرهم

بعد نحو ثلاثة أشهر من صدور الأمر السلطاني بقبول عشرين طالباً ألبانيًا في مدرسة العشائر، بدأ الطلابُ المُختَارون في التوجّه إلى إسطنبول، ففي خطاب أرسله والي وقائد إشقودرة الفريق محمد شاكر باشا بتاريخ 4 أكتوبر 1902 إلى نظارة المعارف، ذُكر أن تكاليف أربعة طلاب مُرسَلين من ولاية إشقودرة إلى مدرسة العشائر والمقدَّرة بـ 890 قرشاً لكل منهم قد دُفعت من صندوق نظارة المعارف، وأفادَ الخطابُ أيضًا بأنه تم دفعُ مصاريف مُلازِم الدرَك إحسان أفندي الذي كُلِّف بمرافقة الطلاب إلى [إسطنبول]، وأنه تمَّ إرسالهم مع طلب السماح بتسجيلهم وقبولهم في مدرسة العشائر فور وصولهم (BOA, MF. MKT. 674/51).

رغم أن عدد الطلاب الألبان الذين سيتم إرسالهم من ألبانيا إلى مدرسة العشائر قد حُدد بعشرين طالباً، إلا أن الوثائق تشير إلى تجاوز هذا العدد بشخص واحد. في هذا السياق وفي خطاب أرسلته نظارة المعارف إلى مدرسة العشائر بتاريخ 24 نوفمبر 1902، تم التأكيد أولاً على أن قبول عشرين طالباً من الألبان في «مدرسة العشائر الهُمايونية» كان بموجب الإرادة السلطانية، وأشار الخطابُ إلى تعليماتٍ صدَرت بشأن تسجيل وقبول سبعة عشر طالباً، منهم أحد عشرَ مِن ولاية كُوسوفو، وأربعة مِن مَناستر، واثنان من يانيا. وفي تضاعيف الرسالة ذُكر أنه تم إضافة أربعة طلاب آخرين من إشقودرة، ليصل العدد إلى واحد وعشرين طالبًا قد تم تسجيلهم في دفتر حسابات المدرسة، وفي نهاية الرسالة طُلب مِن وزارة المعارف تخصيصُ الميزانية اللازمة لطالب إضافيّ من كوسوفو كان قد قُبِلَ بناءً على الإرادة السلطانية (BOA, MF. MKT. 678/18). وتدل هذه المراسلات على أن مُحاسب مدرسة العشائر قد قام بتسجيل 21 طالباً ألبانياً في المدرسة.

وفي خطاب آخر من نظارة المعارف إلى نظارة عموم المدارس العسكرية الشاهانية بتاريخ 13 يناير 1903، طُلب توضيح حول الطالب الإضافي من كوسوفو والذي

قُبل لاحقاً بأمر سلطاني، وذلك لمعرفة أي صف تم تسجيله فيه وتاريخ تخرجه المتوقَّع، بُغية تخصيص ميزانية له، وفي ردٍّ من ناظر المدارس العسكرية الشاهانية زَكِي باشا بتاريخ 20 يناير 1903، أُفيدَ بأن الطالب الإضافيَّ هو كامل أفندي ابن سُليمان أفندي، موظف وثائق في سينيسا[1] ورقمه السجلي 325. وقد تم تسجيله في الصف الثالث ومن المتوقع نقله إلى «مدرسة الحربية» أو «المُلْكِية الشاهانية» للتخرج في السنة الدراسية لعام 1321هـ (1903م)، هذا في حالة إذا لم يُعِد السنة الدراسية (BOA, MF. MKT. 678/18). وفيما سبق تكشفُ هذه المراسلات عن قبول طُلاب أحياناً بصورة استثنائية في مدرسة العشائر بعدد محدود بناءً على الإرادة السلطانية.

كما تتضمن الوثائق الأرشيفية معلومات حول تغطية نفقات أبناء العشائر المقبولين في مدرسة العشائر، ففي خطاب من نظارة (وزارة) الداخلية إلى ولاية إشقودرة، تمت الإشارة إلى قرار «شورى الدولة» الذي أُبلغت به الصدارة، وينصّ على أن مصاريف الطلاب المقبولين في المدرسة ستغطيها ميزانية نظارة المعارف (BOA, DH. MKT. 567/1). وفي مثال آخر أُرسلت رسالة من نظارة الداخلية إلى ولاية يانيا بتاريخ 3 سبتمبر 1902، تذكّر بقرار «شورى الدولة» الذي ينصُّ على تغطية جميع نفقات الطلاب من ميزانية المعارف، وأشارت إلى ضرورة تغطية مبلغ 299,5 قرشاً من ميزانية نظارة المعارف (BOA, DH. MKT. 567/40).

وفي خطاب أُرسل إلى نظارة المعارف من والي وقائد إشقودرة الفريق شاكر بتاريخ 11 سبتمبر 1902 طُرحت مسألة تغطية نفقات سفر الطلاب الألبان ومَن يُرافقهم من رجال الدَّرَك، وتساءلَ الوالي عن الجهة المسؤولة عن هذه النفقات، وقد أشارت الرسالة إلى أن نظارة الداخلية أفادت بأن التكاليف ستُغطَّى من ميزانية نظارة المعارف، ولكن لم تَصْدُر تعليمات حول هذا الأمر ولم تُخصَّصْ الأموالُ اللازمةُ من ميزانية إشقودرة؛ ونظراً لعدم إمكانية تأجيل إرسال الطلاب طلبت الرسالة تغطية مبلغ 3830 قرشاً من ميزانية ولاية مناستر مسبقاً. ورداً على هذا الطلب، أرسلت

(1) تتبع سينيسيا اليوم إقليم السنجق في جنوب غرب دولة صربيا.

نظارة المعارف تعليماتٍ إلى ولاية مناستر لتغطية هذه التكاليف وإرسالها إلى إدارة معارف إشقودرة (BOA, MF. MKT. 660/50).

وبالإضافة إلى الطلاب، كانت تُصرف بدلات سفر للمرافقين، ففي خطاب من والي كوسوفو إلى وزارة المعارف بتاريخ 28 فبراير 1903 طُلب تغطية بَدل سفرٍ للشرطي فتَّاح آغا الذي رافقَ الطالب خالد أفندي إلى المدرسة، وذُكر أنه لم يتم دفع بَدَل السفر بعدُ (BOA, MF. MKT. 692/31) ، وفي ردٍّ من وزارة المعارف بتاريخ 1 أبريل 1903، أُشيرَ إلى أن بَدَل السفرِ سيتم تغطيته من ميزانية الحصّة المحلية في «دار السعادة»[1]. (BOA, MF. MKT. 693/44)

كما صُرفت نفقات السفر للطلاب الألبان الذين أصيبوا بمرض وأُعيدوا إلى ديارهم للتعافي، ففي خطاب موقّع من ناظر المدارس العسكرية زكي باشا إلى نظارة المعارف ذُكر أن الطالب محمد أفندي من إشقودرة، المسجل برقم 345 في الصف الرابع من مدرسة العشائر، تم إرساله إلى بلده لمدة ستة أشهر بناءً على تقرير طبي، وقد طُلِبَت ميزانيةٌ لتغطية تكاليف إرساله إلى إشقودرة، وأَذِنَت نظارة المعارف بذلك في 17 مارس 1906 (BOA, MF. MKT. 917/58).، وتكشف هذه المراسلات عن وجود طلاب ألبانٍ في مدرسة العشائر في عام 1906.

ر- الطلاب الألبان الذين لم يتم قبولهم في مدرسة العشائر

يبدو أن أحد الطلاب الذين أُرسلوا من كوسوفو للتسجيل في مدرسة العشائر لم يُقبل لأسباب صحية، ففي وثيقة أُعدت لهذا الأمر ذُكر أن مهدي أفندي ابن ضابط الدَّرَك حسين، وهو أحد الطلاب الأحد عشر الذين أُرسلوا من كوسوفو لم يُقبَل في مدرسة العشائر بعد إجراء فحص طبي من قبل طبيب المدرسة، حيث تبيَّنَ أن لديه بِنية جَسَدية هزيلة، وأشارت الوثيقة إلى أن الأشخاص ذوي البنية الجسدية

(1) أُطلق لقب «دار السعادة» غالبا على قسم الحريم في قصر طوب قابي سراي في إسطنبول، وكان له مشرف برتبة وزير اسمه «أغا دار السعادة» وله موظفون ومخصصات. (المترجم).

الضعيفة غالباً ما يتأثرون بسهولة بتغيرات طفيفة في المناخ، مما قد يؤدِّي إلى تعرضهم للمرض وربما للإصابة بالسُّل لاحقا، وبناءً على ذلك قررت إدارةُ المدرسةِ أنَّ مَهْدي أفندي غير لائق حالياً للدراسة. وفي رسالة أخرى إلى ولاية كوسوفو، أُشير إلى تقرير الفحص الصحي المتعلق بمهدي، وذُكر أنه رغم وجوب إرسال عشرة طلاب فقط من كوسوفو، تم إرسال أحد عشر طالباً، وبسبب حالته الصحية، تقرر عدم تسجيله وإعادته إلى ولايته (BOA, MF. MKT. 668/33).

لم تقتصر مسألة الطلاب غير المقبولين في مدرسة العشائر على هذا الطالب فقط، بل استمرت الطلبات المتزايدة للقبول في المدرسة بعد بدء قبول الطلاب الألبان في عام 1902. فعلى سبيل المثال أرسلت ولاية كوسوفو رسالة إلى نظارة المعارف بتاريخ 18 يونيو 1903 تستفسرُ فيها عمَّا إذا كانت ستقبلُ طلابًا جُددًا في مدرسة العشائر للعام المقبل، وأشارت الرسالة إلى أن عبد الله ابن سليم خضر زاده من ياكوفا[1]، أكمل دراسته في مدرسة ياكوفا، ولكنه لم يتمكن من التسجيل العام الماضي بسبب تأخرّه، وتقدَّمَ هذا العام بطلب للقبول، وقد استفسرت الرسالةُ عما إذا كان من الممكن قبول طلاب جدد من كوسوفو في العام الدراسي القادم، وكم عددهم وما هي شروط القبول، وفي رد من نظارة المعارف بتاريخ 9 أغسطس 1903 أُشير إلى الأمر السلطاني يقضي بقبول عشرين طالبًا فقط، وقد تم قبول هذا العدد العام الماضي؛ لذا لن يتم قبول طلابٍ جُدُدٍ هذا العام (BOA, MF. MKT. 725/4).

وفي رسالة أخرى من ولاية كوسوفو إلى نظارة المعارف بتاريخ 22 يونيو 1903، أبلغت الوزارةُ أنَّ عددًا مِن أعيانِ جِيلان[2]، بما في ذلك شوقي أفندي ورشيد وطاهر ومحمود آغا، يرغبون في إرسال أبنائهم إسماعيل وفائق ووحيد الدين وفريد أفندي للدراسة في المدارس العليا بإسطنبول. ورداً على ذلك أرسلَت نظارةُ المعارف في 18

(1) ياكوفا أو جاكوفا إحدى مدن دولة كوسوفو (المترجم).

(2) جيلان إحدى مدن دولة كوسوفو الهامة تبعد مسافة 70 كيلو متر عن برشتينا قرب الحدود مع مقدونيا واليونان، تسكنها أغلبية ألبانية مسلمة. (المترجم)

أغسطس 1903 رسالةً إلى ولاية كوسوفو تؤكّدُ فيها أن عشرين طالبًا من الألبان قد تمَّ قَبولهم في مدرسة العشائر وفقاً للإرادة السلطانية، وأنه لا يمكنُ قَبولُ طُلاب جددٍ ما لم يَصدُر أمر سلطاني آخر (BOA, MF. MKT. 728/15).

لم تقتصر طلبات القبول في مدرسة العشائر على ولاية كوسوفو فقط؛ ففي 16 يوليو 1904، أرسلت ولاية مناستر رسالة إلى نظارة المعارف تسألُ فيها عن إمكانية قبول طالب من مدرسة الرشدية في إلباسان[1] يُدعى صالح أفندي. وأشارت الرسالة إلى إرسال أربعة طلاب من منطقتي إلباسان وديبار[2]، واستفسرت عن إمكانية قبول صالح أفندي. وقد ردَّت نظارةُ المعارف بتاريخ 18 أغسطس 1904 بأن القبول قد تم سابقاً للأطفال الألبان ولا يمكن قبول طلاب إضافيين خارج العدد المُحدَّد (BOA, MF. MKT. 797/46). وفي رسالة أخرى من ولاية كوسوفو إلى نظارة المعارف بتاريخ 10 سبتمبر 1904، أُبلغت الوزارة بأن هناك طلبات للقبول في مدرسة العشائر، واستفسرت الولاية عن عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم لهذا العام، وموعد إرسالهم إلى المدرسة (BOA, MF. MKT. 809/43) ، ووردَّت الوزارة في 13 أكتوبر 1904 مؤكدة أنه تمّ بالفعل قبول عشرين طالبًا من الألبان وفقاً للإرادة السلطانية، وأنه لا يمكن قبول طلاب جدد (BOA, MF. MKT. 809/43).

تشير الوثائق إلى تتابع الطلبات من الألبان للالتحاق بمدرسة العشائر كل عام، ففي رسالة من ولاية كوسوفو إلى وزارة الداخلية بتاريخ 15 مارس 1905، طَلَبَت شخصيةٌ بَارزة في ميتروفيتشا من الحاج علي آغا، الذي قَدَّم خدماتٍ جليلةً للحكومة تسجيلَ ابنه أحمد وحفيده حمزة في مدرسة العشائر في إسطنبول، وقد أحَالت نظارة الداخلية هذا الطلب إلى نظارة المعارف، والتي ردت بدورها بتذكير الداخلية بأن الإرادة السلطانية كانت تقضي بقبول عشرين طالباً ألبانياً فقط، كما أشارت إلى أن مدرسة العشائر مخصَّصة لأبناء رؤساء العشائر المتنقلة في «الولايات المعروفة»،

(1) مدينة في وسط دولة ألبانيا. (المترجم).

(2) ديبار، مدينة تقع في جمهورية مقدونيا الشمالية. (المترجم).

وبالتالي لا يمكن قبول طلاب إضافيين خارج العدد المحدد، وأرسلت نظارة الداخلية هذا الردَّ إلى ولاية كوسوفو في 30 أغسطس 1905 (BOA, DH. MKT. 983/45; BOA, MF. MKT. 873/61).

وفي رسالة من إدارة التعليم في أسكوب ذُكر أن شخصًا أو شخصين يرغبان في الالتحاق بمدرسة العشائر، ورداً على ذلك، أرسلت نظارة المعارف بتاريخ 23 سبتمبر 1905 رسالة إلى إدارة التعليم في ولاية كوسوفو تؤكد فيها أن عدد المقبولين من الألبان هو عشرون طالبًا فقط، وأن هؤلاء الطلاب قد تم قبولهم بالفعل في المدرسة؛ لذا لا يمكن قبول طلاب إضافيين (BOA, MF. MKT. 884/19) ، ورغم ذلك لم تتوقف طلبات القبول من ولاية كوسوفو عند هذا الحد؛ ففي رسالة أخرى أشير إلى أن أبناء رؤساء العشائر في ولاية كوسوفو قد طلبوا إرسال أبنائهم إلى مدرسة العشائر، وأن عَدم قبولهم جميعًا قد يكونُ غيرَ ملائم، وطلبت الولاية السماح بإرسال طالب أو اثنين (BOA, TFR. I. MKM. 13/1242).

وفي مُذكّرة مؤرخة بتاريخ 7 سبتمبر 1905 وقَّعَها قائم مقام آق قووه[1] وأعضاء مجلس الإدارة المحلي، تم الإشارة إلى أن السلطان قد أسس ما لا يُحصى من المدارس لكي يتمكن رعاياه من الظفر بنعمة التعليم، كما أوضحت الرسالة رغبة قوشمير خوجا من أعيان ورؤساء آق قُووه في تسجيل ابن أخيه محمود أفندي زاده صالح أفندي في مدرسة العشائر المخصصة لأبناء رؤساء العشائر، وذُكر أن أفراد قبيلة قوشمير قد خدموا الدولة العثمانية بإخلاص عبر القرون، وأن قوشمير خُوجا نفسه قد أثبتَ جَدَارته في العديد من المعارك والمناسبات المهمة ونَالَ أوسمة السلطان.

وفي رَدٍّ بتاريخ 27 أكتوبر 1905 أرسلَ ناظرُ المدارسِ العَسْكرية الشاهانية خطابًا إلى مُفتّش عموم ولايات الروملي، مشيراً إلى أن الطلابَ المقبولين في مدرسة العشائر يجبُ أن يكونوا من أبناء رؤساء العشائر، وأن يكونوا مؤهَّلين ذهنياً وبدنياً للدراسة،

(1) آق قووه أو آق قوفه تُسمى اليوم بييلو بوليي، وهي مدينة في جمهورية الجبل الأسود، تقع في شمال البلاد. (المترجم).

وألا تقلَّ أعمارُهم عَن ثمانية أعوام ولا تتجاوزُ الثانية عشرة، وأُشيرَ إلى أن هؤلاء فقط هم المؤهّلون للحصول على الإرادة السلطانية، وطُلب إرسالُ أسماء وتفاصيل الطلاب المؤهلين، وتجدرُ الإشارة إلى أن العُمر الأدنى للقبول كان يُذكر عادةً باثني عشر عاماً، ولكن ذُكر هنا ثمانية أعوام، وعقب ذلك أرسلت ولاية كوسوفو قائمة بأسماء وتفاصيل الراغبين في الالتحاق بمدرسة العشائر إلى إدارة المدرسة (BOA, TFR. I. MKM. 13/1242).

الجدول ٢

قائمة توضح أسماء وتفاصيل المتقدمين للالتحاق بمدرسة العشائر

الاسم	مكان الميلاد	تاريخ الميلاد	المستوى التعليمي
شوقي أفندي	متروفيتشا (شمال كوسوفو)	1306 هـ	ابتدائي
حاجي أغا زاده شوكت أفندي	محلّة حاجي بَلَبان بإسكوب (عاصمة مقدونيا الشمالية)	1302 هـ	ابتدائي
محمود أفندي زاده صالح أفندي من قبيلة غوشمير	آق أووه (مدينة بيلو بوليي، بالجبل الأسود)	1300 هـ	إعدادية سَلانيك

وفيما يتعلّقُ بمَسألةِ تَسجيل الطلاب في مدرسة العشائر أرسلَ والي كوسوفو الفريق أول محمود شوقي خطابًا إلى نظارة المعارف بتاريخ 8 يناير 1907 يُفيد بتلقّي طلبات من مجالس إدارة محلية بخصوص قبول ستة طلاب من سكان جوسينه وبلافا، وتساءلَ الخطابُ عما إذا كان سيتم قبول طلاب ألبان في مدرسة العشائر هذا العام. وردًا على ذلك أرسَلَت نظارةُ المعارف خطابًا إلى ولاية كوسوفو بتاريخ 27 يونيو 1907، أشارت فيه إلى الأمر السلطاني السابق بقبول عشرين طالبًا من الألبان والذي

تم تنفيذه بالفعل آنذاك، مؤكدة أن هذا الأمر لا يتوافق على الطلاب الذين يطالبون بالالتحاق حاليًا، لذا لا يمكنُ قَبول هؤلاء الستة في المدرسة (BOA, MF. MKT. 978/50).

لم تقتصر الطلبات المتعلقة بقبول الطلاب الألبان في مدرسة العشائر على ولايتي كوسوفو ومناستر، إذ أرسلت ولاية إشقودرة خطابًا إلى نظارة المعارف بتاريخ 13 ديسمبر 1905، أفادت فيه بأن غُلْ بَايزاد سُليمان بك طلب قبول أبنائه عبد الحميد وجودت، الذين أَنهوا للتوّ دِرَاستهم في مدرسة ابتدائية في إشقودرة، وتسجيلهم في مدرسة العشائر. وفي ردّ من نظارة المعارف بتاريخ 6 يناير 1906، تم تذكير الولاية بأن الأمر السلطاني يقضي بقبول عشرين طالبًا من الألبان فقط، وأن هؤلاء الطلاب قد تم قبولهم بالفعل، لذا لا يمكن قبول طلاب إضافيين (BOA, MF. MKT. 906/5).

ومن بين الولايات التي شهدت طلبات قبول للطلاب الألبان في مدرسة العشائر كانت ولاية يانيا، إذ لم تُبلَّغ الولاية أن مدرسة العشائر قد أغلقت (في فبراير عام 1907م)[1]، فبعث والي يانيا الفريق الأول سيف الله خطابًا إلى نظارة المعارف بتاريخ 17 يونيو 1907، طالبًا فيه قبول الطالب نشأت ابن يحيى بك من سكان حي محمد آغا في يانيا، والذي أتمَّ دراسته في مدرسة الإعدادية المركزية، وأفاد الخطاب بأن التحقيقات كشفت أن نشأت يتمتّع بصفات حسنة وهو شخص ثقة، وأنه قد تم إرسال طالبين فقط من ولاية يانيا إلى مدرسة العشائر في عام 1902، ولم يُرسل المزيد، وتسَاءلَ الوالي في ختام الخطاب عن تعليمات نظارة المعارف بشأن هذا الطلب (BOA, MF. MKT. 1009/98). وفي رد من نظارة المعارف بتاريخ 29 يوليو 1907، ذُكر أن قبول عشرين طالبًا من الألبان في مدرسة العشائر قد تم بأمر سلطاني سابق لمرة واحدة فقط، لذا لا يمكن قبول طلاب إضافيين (BOA, MF. MKT. 1020/35).

(1) هناك عدة أسباب واحتمالات خلف قرار إغلاق مدرسة العشائر (1892 – 1907م) في إسطنبول في فبراير/ شباط 1907م وأشهر هذه الأسباب بسبب تمرُّد طلابها ورفضهم الأطعمة المقدّمة لهم، وقد سَبقت ذلك قلاقل واضطرابات بين طلابها الأكراد والعرب ووقوع انفجار قُرب المدرسة. (المترجم).

ويبدو أن خبرَ إغلاق مدرسة العشائر لم يصل إلى ولايتي يانيا وكوسوفو حتى ذلك الحين، فقد استمرت الطلبات حتى شهر أكتوبر 1907، حين أرسل والي كوسوفو الفريق أول محمود شوقي خطابًا إلى المفتّش العام لولايات الروملي، يعرض فيه طلبًا من قائم مقام ديبر[1] بشأن قبول عادل أفندي ابن الملازم الثاني شكري بك من فرقة جندارمة ديبر في مدرسة العشائر (BOA, TFR. I. KV. 183/18223) ، ورغم عدم وجود سِجل يوضح الردَّ على هذا الطلب، يُرجّح أن الرد جاء سلبيًا كما كان في السنوات السابقة، مما يُظهرُ الحماس الكبير لدى الألبان لإرسال أبنائهم إلى مدرسة العشائر.

وتكشفُ وثائق الأرشيف العثماني أن القبولَ في مدرسة العشائر تم لعدد محدود من الألبان بأوامر سلطانية، حيث ورد في وثيقة مؤرخة 11 مايو 1904، أرسلها الكاتب الأول للسلطان تحسين باشا، بأن السلطان وافقَ على قبول يوسف أفندي من بيرات[2] في مدرسة العشائر. وأرسلت وزارة المعارف خطابًا إلى نظارة عموم المدارس العسكرية الشاهانية بتاريخ 12 مايو 1904، تؤكد فيه الموافقة على قبول شهاب يوسف أفندي من بيرات (BOA, MF. MKT. 779/28).

ومثال آخر يتضمنُ وثيقةً صَادرة بتاريخ 17 ديسمبر 1906 بتوقيع الصّدر الأعظم تحسين باشا[3]، تشير إلى أن أحفاد باشو بك من يانيا، أبناء سليمان بك بودا، نقي ونعيم بك (Nâki ve Nâim)، طلبوا التسجيل في إحدى المدارس الداخلية. وأشارت الوثيقة إلى أن هذه الطلبات تعكس ضرورة خاصة، مع التركيز على حسن خدمات آبائهم وأجدادهم، مما يجعلهم جديرين بالرعاية السلطانية. وطلب تحسين باشا التوجيه فيما إذا كان سيتم قبول أحدهم في مدرسة العشائر والآخر في كلية

(1) تقع ديبر Debre–i zîr اليوم في شمال شرق جمهورية ألبانيا. (المترجم).

(2) تقع بيرات في المنطقة الجنوبية الوسطى من جمهورية ألبانيا. (المترجم).

(3) هكذا في الأصل، وهي سهو من المؤلف، فقد كان الألباني محمد فريد باشا هو مَن يتولى الصدارة العُظمى في ذلك الحين. (المترجم).

الطب البيطري، وبعد يومين، أرسل الكاتب الأول للسلطان تحسين باشا إشعاراً بأن السلطان وافق على هذا الطلب (BOA, İ. MF. 13/9).

وفي 11 أبريل 1907، أرسلت الصدارة خطابين إلى نظارة المعارف ونظارة الغابات والمعادن والزراعة يفيدان بصدور أمر سلطاني بقبول نقي ونعيم بك، حيث سيتمُّ قبول أحدهما في كلية الطب البيطري والآخر في مدرسة العشائر، وطُلب من نظارة الغابات والمعادن والزراعة اتخاذ ما يلزم (BOA, BEO. 3031/227292). جاء هذا التبليغ لنظارتينِ دون نظارة الحربية مما يعكس إغلاق مدرسة العشائر في تلك الفترة. ويعزو المؤرخونَ إغلاق المدرسة إلى تمرد طلابها على نوعية الطعام المقدّم، مما أدى إلى إغلاقها في فبراير 1907. وبعد إغلاق المدرسة، تم إرسال الطلاب إلى بلادهم، وتم تحويل مبنى المدرسة إلى إعدادية قباطاش (Ergin, 1977: 1188).

ز- الطلاب الألبان الذين تم إلغاء تسجيلهم من مدرسة العشائر

يروي حسن صديق حيداراني - وهو أحد طلاب مدرسة العشائر - في مذكراته أن عدد طلاب المدرسة كان حوالي مائتي طالب، وكان بينهم عدد قليل من الشركس والألبان، إلا أن الألبان قد تم طردهم لاحقًا من المدرسة (Hayderani, 1963: 147). ومع ذلك تُظهر وثائق الأرشيف أن طَالبينِ ألبانيينِ فقط قد شُطب سجّلّهُما من المدرسة؛ الأول بسبب سوء الانضباط، والآخر لعدم عودته إلى المدرسة بعد انتهاء إجازته في موطنه، ويَبرزُ في هذا السياق بعضُ المُراسلات الهامّة بين نظارة المدارس العسكرية ونظارة المعارف؛ ففي خطاب من نظارة المدارس العسكرية إلى نظارة المعارف ورد أن إبراهيم أفندي من فوشيتري[1]، الطالب في الصف الخامس بمدرسة العشائر قد تم ضبطه مرارًا وهو يَتعاطى الكحول، ولم يُظهر أيَّ جهد لتصحيح سلوكه، وبالتالي طُلب شطب اسمه من سجلات المدرسة، وقد ردَّت نظارة المعارف

(1) سنجق فوشيتري، ويُعرف أيضا باسم باشالوك بريشتينا ، كان سنجقا في إيالة الروملي داخل الإمبراطورية العثمانية، سُمي السنجق آنذاك نسبة إلى مركزه الإداري فوشيتري، وتقع فوشيتري المدينة اليوم في دولة كوسوفو. (المترجم)

بخطاب مُختصر مؤرخ في 23 يناير 1906، تؤكد فيه شطب المدعو إبراهيم أفندي من مدرسةً العشائر بناءً على الأسباب المذكورة (BOA, MF. MKT. 907/62).

ومن خلال وثائق ومراسلات الأرشيف العثماني يتضحُ أن الطلاب الذين حصلوا على إجازة للذهاب إلى أوطانهم ولم يعودوا إلى المدرسة خلال فترة العامين قد تم شطبهم أيضًا. ففي خطاب مُوَجَّه من ناظر المدارس العسكرية زكي، بتاريخ 26 أغسطس 1907 إلى وزارة المعارف ذُكِر أن إدارة مدرسة العشائر طلبت شطب أسماء الطلاب الذين أُرسلوا إلى موطنهم لمدة محددة سواءً بإجازة أو لتغيير الجو ولم يعودوا خلال العامين، وبناءً على هذا الطلب أرسلت نظارةُ المعارف خطابًا بتاريخ 5 أكتوبر 1907 إلى كل من مديريات المعارف في كوسوفو وسوريا ووان (فان) وديار بكر تُوضّح فيه أنه بناءً على طلب نظارة المدارس العسكرية، قد تم شطب أسماء ستة طلاب لم يعودوا إلى المدرسة بعد مرور عامين ومن بينهم سيف الدين أفندي ابن نعمان من قضاء إيبيك[1] والذي يحمل الرقم 332، والذي غادر إلى موطنه ولم يعد للمدرسة خلال تلك الفترة (BOA, MF. MKT. 1020/35).

س- توظيف خريجي مدرسة العشائر من الطلاب الألبان

تُظهر وثائق الأرشيف العثماني تفاصيل مهمة حول متابعة خريجي مدرسة العشائر من الطلاب الألبان لدراساتهم العليا ومواقع توظيفهم بعد التخرج، وتُعتبر رسالة نظارة المعارف المؤرَّخة في 25 فبراير 1905 إلى نظارة المدارس العسكرية مثالًا مهمًا على ذلك؛ إذ تُوضِّح الرسالة أن درويش صبري أفندي، حفيد مالك باشا من بريشتينا[2]، قد أكملَ دراسته في مدرسة العشائر ونُقل إلى الصفّ الخاص في مدرسة الإدارة المُلْكِية بهدف إدماجه في المجال العسكري ونقله إلى الصف الخاص في مدرسة الفنون الحربية الملكية، كما أُشير إلى شطب اسمه من سجلات مدرسة الإدارة (BOA, MF.

(1) تقع مقاطعة إيبيك اليوم في شمال جمهورية ألبانيا. (المترجم).

(2) بريشتينا هي عاصمة دولة كوسوفو اليوم. (المترجم).

MKT. 834/18)، وفي هذه الوثيقة نرى إمكانية انتقال خريجي مدرسة العشائر بين مدرسة الإدارة ومدرسة الحربية.

كما تُظهر وثيقة أخرى توظيف الخريجين الألبان من مدرسة العشائر في مواقع مختلفة ضمن أجهزة الدولة؛ ففي مُذكِّرة صادرة من دائرة رئاسة كُتّاب (باشكاتب) سراي يلدز بتاريخ 19 نوفمبر 1907، ورد أن كنان أفندي من ديبر (دِبره)، وناقي أفندي من يانيا، وعباس أفندي من إلباسان، وهم الذين تَلقوا تعليمهم في مدرسة العشائر تم تعيينهم برُتبة مُلازم دَرَك في وحدات الدَرَك المحلية، وتم إبلاغ وزارة الحربية ونظارة المدارس العسكرية بهذا القرار بأمر صادر من السلطان (BOA, İ. HUS. 160/50). وفي 20 نوفمبر 1907 أرسل مكتب الصدارة العظمى خطابًا إلى نظارة الداخلية يستندُ إلى مُذكرة من رئيس كُتّاب (باشكاتب) المابين[1] في قصر يلدز، مطالبًا بتنفيذ الأمر السلطاني. وعلى إثر ذلك، استفسرت نظارة الداخلية من نظارة الحربية في 26 نوفمبر 1907 حول الأماكن المحدَّدة التي سيتم فيها توظيف كنان أفندي، وناقي أفندي، وعباس أفندي، ولهذا السبب وفي ردٍّ من قسم الدرك في نظارة الحربية بتاريخ 16 ديسمبر 1907، وقَّع عليه ناظر الحربية (السرعسكر) رضا باشا، وقد تم ذكر تفاصيل توظيفهم؛ حيث تم تسجيل كنان أفندي في كتيبة الدرَك المركزية في قونية، وناقي أفندي في كتيبة الدرك في نِغده (نيدة)، وعبّاس أفندي في كتيبة الدرَك المركزية في أنقرة [وكلها من ولايات الأناضول]، على أن يتم توظيفهم بصفة ضيوف، وفي نهاية هذه المراسلات أرسلت نظارة الداخلية تعليمات إلى ولايتي قونية وأنقرة بتاريخ 5 يناير 1908 بضرورة تنفيذ أوامر ناظر الحربية بتوظيف هؤلاء الأشخاص في المواقع المحددة لهم (BOA, DH. MKT. 1213/7).

---

(1) مابين (وتعرف أيضا بـ المابين الهمايوني) تشير إلى القسم الواقع في القصر السلطاني ما بين الحرم [جناح الحريم] وما بين الدوائر الخارجية، وهو المكان الذي كان يقضي السلطان فيه وقته أثناء العمل إن لم يخرُج من القصر، ويُسمَّى العامل والموظف في دائرة المابين «ما بين جي»، ويشير إلى الإدارة السلطانية وموظفيها. (المترجم)

تُظهر جميع هذه الوثائق اهتمام الألبان بمدرسة العشائر التي أسسها السلطان عبد الحميد الثاني لأهداف سياسية ودينية وإدارية لتعليم أبناء العشائر العربية في المقام الأول، وتُسلط مذكرات حسن صديق حيداراني - أحد طلاب مدرسة العشائر- الضوءَ على هذا الاهتمام؛ حيث يصفُ في مذكراته كيف كان السلطان يُولي الطلاب اهتمامًا خاصًا، ويقول: «كنا نُدعى للإفطار في قصر يلدز مرتين خلال شهر رمضان، وبعد انتهاء الإفطار كان السلطانُ يظهرُ في الشُّرفة ويسألنا، «كيف حالكم يا أبنائي؟» وكنا نقف جميعًا وفقًا للتعليمات ونُردد ثلاث مرات بصوت واحد، «يحيا جلالة السلطان»، وعند مغادرتنا كانوا يمنحوننا ليرة ذهبية كهدية» (Hayderani, 1963: 147)

❋ ❋ ❋

الخاتمة

تُعد مدرسة العشائر التي أنشأها السلطان عبد الحميد الثاني بهدف تعزيز الولاء للدولة العثمانية على مستوى العشائر تجسيداً لتجربة من تجارب «الهندسة الاجتماعية»، دليلاً صادقاً على جهود هذا السلطان لإنقاذ الدولة وتأخير انهيارها، ورغم أنه لا يمكنُ القول إن الأهداف المنشودة من تأسيس هذه المدرسة قد تحقَّقت بالكامل، فإن هذه المبادرة أسهمت من دون شك في ظهور نُخبة من أبناء العشائر قد تشبعت بالثقافة العثمانية إبَّان نهاية حكم عبد الحميد، وتكونت لديهم مشاعر دائمة من الولاء والخدمة للدولة العثمانية. هذه المدرسة التي كانت نتاجاً لذكاء السلطان عبد الحميد وسعيه الدؤوب للحفاظ على كيان الدولة، لم تكن غريبة عن اهتمام الألبان الذين وصفهم السلطان بأنهم «إخوتنا الذين يُمكننا الاعتماد عليهم في جميع الأحوال». لقد أظهر الألبان اهتماماً ملحوظاً بهذه المدرسة، واعتبروا الحِصّة (الكوتة) المخصَّصة لهم والمُقَدَّرة بعشرين مقعداً غير كافية، وطالبوا بزيادتها.

ومنذ أن افُتُتِحت أبواب مدرسة العشائر لهم عام 1902 وحتى إغلاقها عام 1907، أعربَ الألبان في كل عام عن رغبتهم القوية في الالتحاق بها، مُعتقدين أن الدراسة في هذه المدرسة مصدرَ فخرٍ واعتزاز لهم. وبعد تخرجهم منها حملوا معها مشاعر الولاء التي غُرسَت في نفوسهمٍ، وعملوا في مختلف مناصب الدولة، وكما أشار تحسين باشا فإن الألبان الذين اعتُبروا إحدى «قلاع السياسة الحميدية في البلقان»، أصبحوا فاعلين أساسيينَ في مشاريع السلطان عبد الحميد المخلصة؛ وذلك بفضل تعلّقهم الكبير بمدرسة العشائر.

* * *

السلطان عبد الحميد الثاني كيف وقف حجر عثرة أمام الهجرة اليهودية لفلسطين؟

يُعدّ السلطان عبد الحميد الثاني الذي تولى الحكم بين عامي 1867م و 1909 واحدًا من آخر السلاطين الكبار الذين تحكّموا بقدر كبير في مجريات السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وقد تولى عبد الحميد السلطة والدولة العثمانية تعاني من مصاعب وكوارث مالية وسياسية إبّان الحرب العثمانية الروسية، والثورات التي كانت تغذيها كل فرنسا وبريطانيا وروسيا بين الأكراد والعرب والأرمن، فضلا عن نفوذ هذه الدول القوي وتدخلهم في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الأقليات والطوائف الدينية وفقا لقانون الامتيازات العثمانية القديم الذي سنّه السلطان سليمان القانوني مع ملك فرنسا فرنسوا الأول عام 1535م وما تلاه.

كان الوجود اليهودي في فلسطين يقدر بأعداد قليلة لا سيما عقب الحروب الصليبية وحتى وزمن الدولة العثمانية المتأخر في القرن التاسع عشر لم يكن يتعدى بضعة آلاف متفرقين بين صفد وطبريا والقدس ويافا وغيرها من مناطق فلسطين، ولكن منذ سبعينيات القرن التاسع عشر بدأت الدعوات في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا لهجرة اليهود إلى فلسطين لأسباب دينية واقتصادية.

التواطؤ الغربي والدعم البريطاني

ويُرجع بعض المؤرخين المرحلة الأولى للاستيطان في فلسطين إلى نابليون بونابرت حين احتلّ مصر عام 1798م وأصدر حينها بيانا دعا فيه اليهود من كل من آسيا وأفريقيا إلى مساعدته في حملته مقابل دعمهم في الوصول إلى «أرض الميعاد» حسب زعمه، وقد جاءت دعوة نابليون هذه على أرضية حرصه لتحقيق إنجاز متميز جرّاء مساعدة اليهود له.

ووفقا لرفيق النتشة في كتابه «الاستعمار وفلسطين» فإنه مع فشل حملة نابليون على مصر وفلسطين وعودته خائبًا بعد ثلاث سنوات، انطلقت بدايات الاستيطان اليهودي الفعلي في فلسطين في عام 1840م حين عرض اللورد شافتسبري في مؤتمر لندن مشروعا إلى اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطاني يطلب فيه أن تتبنى الحكومة البريطانية عملية تنظيم هجرة اليهود ونقلهم إلى فلسطين حيث تبنى بالمرستون هذه الدعوة وتحمّس لها لإقامة كومنولث يهودي لإقامة الدولة العبرية القديمة في فلسطين لأسباب سياسية ودينية اشترك فيها البروتستانت مع اليهود، وهي تتمثل في تسريع عودة المسيح إلى فلسطين، وإقامة دولة عازلة لإضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها.

كان قانون الامتيازات العثماني منذ زمن السلطان سليمان القانوني قد منح الفرنسيين الحق في دعم ورعاية والدفاع عن حقوق الكاثوليك في الدولة العثمانية، بينما مُنح الروس فيما بعد حق الدفاع عن الأرثوذكس ومصالحهم، وأخيرا أدركت بريطانيا حقيقة هذا التنافس الاستعماري وأيقنَت أن التأسيس لنفوذها في داخل الدولة العثمانية لن يكون إلا من خلال طائفة دينية تعتمدُ عليها في وجودها على الأرض المقدسة، واستفادت من طرح نابليون من قبل بدعوة اليهود وأخذت طرف الخيط منه حين أسست قنصليتها في القدس سنة 1838م ثم عَملت على إنشاء فروع لها في حيفا ويافا وعكّا، وأخيرا عقدت مؤتمر لندن الذي دعا اليهود إلى الهجرة لفلسطين لإنشاء الدولة العبرية لتكون خادمة للمصالح البريطانية في المنطقة.

ترصدُ نائلة الوعري في كتابها «دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين» هذه الخطة التي بدأت بريطانيا بتنفيذها على الفور عقب افتتاح قنصليتها في القدس، فقد أخذت تُشرف مباشرة على حماية اليهود، والحيلولة دون التصدّي لهم أو التدخل في شؤونهم وقد استفاد اليهود كثيرا من هذه الميزة، حيث كتب القنصل البريطاني الأول في القدس وليام يونج إلى قاضي المدينة رسالة يؤكد فيها أن «القنصلية البريطانية هي المسئولة عسكريًا وسياسيًا عن حماية رعاياها من

اليهود في فلسطين وأن على القاضي الشرعي أن يأخذ ذلك بالحسبان رسميًا في معاملاته وتصرفاته».

ومن خلال حماية القنصلية البريطانية في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى لليهود؛ كان من الطبيعي أن تلعب الدور الكبير في التدخل والإشراف على معاملات وشراء وبيع الأراضي حيث تدخّل فيما بعد القنصل تمبل مور (1863 - 1890م) بتثبيت ملكية جمعية مرسلي الكنيسة الإنجليزية في فلسطين والتي كان من أهدافها مساعدة اليهود على شراء الأراضي الفلسطينية، كما كانت البيوعات بين اليهود بعضهم البعض لا تتم إلا عن طريق القنصلية البريطانية في يافا مباشرة.

وهكذا سنرى أن الهجرة اليهودية واستيطانهم في فلسطين كان بنسبة تزيد على 90% تحت ستار القنصليات الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا، وعن طريق زيارة الأراضي المقدسة وخرق «كسر» التأشيرة العثمانية الممنوحة لهم والهرب والبقاء، ثُم مِن خلال شراء ذمم بعض المسئولين المحليين بالرشاوي، وأيضا عن طريق تغيير أَسمائهم وهوياتهم حتى بلغوا قرابة الأربعين ألفًا بحلول عام 1882م.

موقف السلطان عبد الحميد الثاني

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف كانت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية التي كانت تحكم فلسطين والمنطقة وقتئذ أمام هذه الخطط البريطانية واليهودية لهجرة واستيطان اليهود؟

كانت الهجرات اليهودية إلى فلسطين قد بدأت منذ عام 1840 واستمرت حتى 1881م، وطوال هذه الفترة لم تعتبرهم الدولة العثمانية خَطرًا يُهدّد من التركيبة السّكانية في فلسطين، واعتبرت كثيرًا من هؤلاء القادمين فائدة للأحوال الاقتصادية بسبب استثماراتهم في الأراضي الزراعية والتجارية، ولكن مع مجيء السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1876م بدأت السلطات العثمانية تلاحظ مدى التلاعب الذي يقوم به هؤلاء في شراء الأراضي من أصحابها.

حينها أدركت السلطات المحلية في فلسطين والباب العالي في إسطنبول خطورة التحايل الذي يقوم به اليهود القادمين من أوروبا، وكان العام 1882م هو العام المفصلي في شكل الهجرة اليهودية فقد انضاف إلى القادمين من أوروبا يهود روسيا؛ والسبب في ذلك أنه في العام السابق 1881م تورط اليهود في مقتل القيصر الروسي إسكندر الثاني، وكان الشعب الروسي بكافة طبقاته أصبح يكره الوجود اليهودي، ونتيجة تحذير الاقتصاديين الروس وضرورة اتخاذ إجراءات رسمية لمنع انهيار الاقتصاد القومي بسبب الوسائل غير المشروعة التي كان يستخدمها التجار والمرابون اليهود اضطر هؤلاء إلى الهرب والبحث عن بلد آخر.

لهذا السبب أصدر السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1881م أول فرمان يمنع الهجرة الجماعية لليهود القادمين من روسيا صوب فلسطين، وفي العام التالي بدأت الفكرة الصهيونية في البروز قبل الإعلان عنها رسميا على يد هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول فيما بعد سنة 1897م، فقد أنشأ زعماء هذه المنظمة مستعمرة باسم «ريشون لوزيون»، وكان من بين أهدافهم العمل على تأسيس مستوطنات زراعية في فلسطين تكون فيما بعد أداة لامتلاك البلاد كلها، كما يوضح يوسف الحاج في كتابه «هيكل سليمان أو الوطن القومي لليهود».

وبسبب موقف السلطان عبد الحميد الثاني القوي من الهجرة اليهودية لفلسطين؛ إذ أصدر قانونا جديدا في العام 1882م يمنع هجرتهم ويحدّ من إجراءات دخولهم، فقد لجأ اليهود إلى أحد أغنيائهم وهو «لورنس أوليفانت» لحلحلة الموقف العثماني، ولهذا السبب سافر بدوره إلى إسطنبول، وهنالك التقى بالسفير الأميركي وطلب منه عقد وساطة مع السلطان عبد الحميد لتغيير قوانين الهجرة، ولكن هذه الجهود لم تُثنِ السلطان والحكومة العثمانية عن التمسك بقانون منع اليهود من الإقامة بفلسطين.

كانت تحركات اليهود وإشراك السفير الأميركي مثار شكوك السلطان عبد الحميد، الذي قال لمبعوثهم «أوليفانت» إن اليهود يستطيعون العيش بسلام في أية جهة من الدولة إلا في فلسطين، وإن الدولة العثمانية ترحّب بالمضطهدين ولكنها لا ترحب

بإقامة مملكة لليهود في فلسطين يكون أساسها الدين، وقد صُدم أوليفانت من موقف السلطان وراح ينشر الدعايات ضده، الأمر الذي جعل عبد الحميد يأمر بطرده من إسطنبول ومنعه من دخولها مرة أخرى.

لم ييأس أوليفانت ولجأ هذه المرة إلى «استراوس» وزير أميركا المفوض في إسطنبول، وهو يهودي أيضًا، الذي سارع من ناحيته بالاجتماع مع السلطان لإقناعه بالهجرة اليهودية وفوائدها إلى فلسطين، ولكن السلطان أفهمه صراحة أن لا أمل لبقاء اليهود، ويعتبر حسّان حلاق في دراسته «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية» أن موقف السلطان عبد الحميد الثاني والحكومة في إسطنبول كان قويا ورادعًا لليهود مقارنة بموقف الموظفين الحكوميين في الإدارة المحلية في فلسطين في نفس الفترة.

يقول حلاق: «الجدير بالذكر أنه خلافًا للموقف العثماني الرسمي الممثل في السلطان وحكومته فإن الإدارة العثمانية المحلية في فلسطين كانت تتحايلُ على القانون وتتعاونُ مع القناصل الأجانب والمهاجرين اليهود لتسهيل دخولهم إلى فلسطين دون تسجيل أسمائهم على اللائحة الخاصّة بالزوّار». وقد تولى تدبير هذه المؤامرة قناصل بريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا وأميركا.

إجراءات صارمة حتى النهاية

في المقابل حرص السلطان عبد الحميد الثاني وحكومته على وضع شروط جديدة للتأشيرة العثمانية إلى فلسطين، ففي حال تسجيل القادمين من اليهود أسماءهم لزيارة فلسطين كان كل واحد منهم يقرّ ويوقّع في «سِجل غير المرغوب فيهم» وكان يعلم بموجب هذا الإقرار أنه يجوز إخراجه من البلاد في أي وقت تشاء السلطات العثمانية، كما أن الحكومة في اسطنبول أصدرت فرمانا رسميًا بمنع بيع الأراضي لليهود وبناء مستعمرات لهم، وأكثر من ذلك حرص السلطان عبد الحميد على تعيين رجل عُرف بنزاهته لمواجهة الرشوة والفساد في الإدارة المحلية العثمانية في فلسطين، لمواجهة تسرب هؤلاء اليهود في البلاد.

ذلك هو رؤوف باشا (1876- 1888م) متصرف «والي» القدس الذي أخذ يُرسل بين الحين والآخر القوات العثمانية للبحث عن اليهود المقيمين بطريقة غير قانونية، وكان رؤوف باشا في صراع مع اليهود وإغراءاتهم المالية الضخمة التي كانوا يرشون بها بعض العساكر والموظفين المحليين للتغاضي عنهم، ولهذا السبب كان القناصلة الأجانب - بحكم القوة القانونية التي مُنحت لهم وفقا لقانون الامتيازات - يعترضون على الإجراءات التي كان يتخذها رؤوف باشا بسبب ملاحقته لليهود، ومنذ عام 1882م أصبحت القوانين العثمانية لا تسمح لليهودي بالدخول إلى فلسطين إلا في حالة واحدة وهي الحج والزيارة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

ومع ذلك استطاع الكثير من اليهود بمعاونة أغنيائهم في أوروبا مثل البريطاني إدموند روتشيلد والروسي واينبرغ أن يلتفّوا على الإجراءات العثمانية بشراء الأراضي وإعطاء الرشاوي للموظفين الفاسدين لتأسيس العديد من المستعمرات حتى وصلت إلى خمس مستوطنات في عام 1883م، وفي المقابل أصدر السلطان عبد الحميد فرمان سنة 1884م لمتصرف القدس جاء فيه: إن الزوّار اليهود يمكنهم دخول أراضي متصرفية (مقاطعة) القدس فقط إذا كان بحوزتهم جوازاتهم التي تحمل التأشيرة العثمانية، وعند دخولهم يدفعون تأمينا لضمان رحيلهم بعد 30 يوما بعدما كانت ثلاثة أشهر.

ولما أيقن السلطان عبد الحميد الثاني بالتدخل السافر للقناصل الأجانب في تسهيل هجرة اليهود وإخفائهم ودعمهم أمام السلطات العثمانية في إسطنبول وفلسطين، وأنهم متواطئون في الإضرار بالمصالح العثمانية والسكان العرب أرسل في أغسطس/ آب سنة 1887م بلاغا رسميًا باستياء السلطان والسلطات العثمانية لعدم قيام هذه القنصليات بخطوات حقيقية لتسهيل مهمة إخراج اليهود الأجانب الذين انتهت مدة إقامتهم امتثالا للأوامر التي جاءت من الباب العالي، وبناء على إرادة السلطان بمنع اليهود من الإقامة في فلسطين.

وكما يكشف حسّان حلاق في دراسته السابقة، كان رد القناصل على السلطان ومتصرف «والي» القدس العثماني أنهم لم يقبلوا تنفيذ الأمر حتى يتلقوا تعليمات

من سفاراتهم في إسطنبول، وأمام هذا التحدي أصدر الباب العالي قوانين جديدة نصّت على ضرورة حمل اليهود الأجانب جوازات سفر توضّح عقيدتهم اليهودية كي تمنحهم سلطات الميناء في يافا تصريحًا لزيارة القدس، كما لم تسمح السلطات العثمانية بدخول اليهود القادمين دون تأشيرة من القنصليات العثمانية في الدول القادمين منها.

وفي عامي 1890م و1891م صدرت ثلاثة فرمانات سلطانية أخرى، يقضي أولها بطرد المهاجرين اليهود إلى أميركا لأن من شأن وجودهم إنشاء حكومة يهودية في القدس مستقبلا، وثانيها يقضي بعدم إسكان اليهود في فلسطين لضررهم، أما الثالث فحذَّر من أن هجرة اليهود وعملهم في الزراعة يهدف إلى إقامة دولة يهودية والإضرار بمصالح السكان الفلسطينيين. ولهذا السبب جاءت الأوامر لمتصرف القدس عام 1892م بمنع بيع الأراضي الميرية (أراضي الدولة العثمانية) في فلسطين لليهود حتى ولو كانوا رعايا عثمانيين.

والحق أن وثائق الأرشيف البريطاني تكشف أن قنصل بريطانيا في القدس حينئذ جون ديكسون (1890- 1906م) كان يرسل إلى لندن باستمرار كاشفًا الإجراءات المضادة المتوالية التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية من خلال سن القوانين والفرامانات أمام القناصل ومواجهة التحايل اليهودي للهجرة الجماعية والفردية إلى فلسطين، وأصدرت قوانين وإجراءات جديدة في عام 1893م، ولكن بريطانيا كانت تُعرقل هذه القوانين حتى بلغ عدد العائلات اليهودية التي مُنحت الحماية البريطانية أكثر من مائتي عائلة، وتدخلت أميركا للعرقلة واتخاذ الأسلوب ذاته الذي اتخذه البريطانيون.

ظل السلطان عبد الحميد الثاني على تشدّده في مسألة الهجرة اليهودية والصهيونية إلى فلسطين، وكثيرا ما قدّم السفير البريطاني في إسطنبول أوكونر احتجاجات على ترحيل السلطات العثمانية لليهود أو منع آخرين من المقام إلا أن الجواب القادم من السلطان عبد الحميد كان حاسمًا وصريحًا بأن القوانين العثمانية تمنع من الاستيطان وإقامة المستعمرات، في المقابل استمر قدوم اليهود واستقرارهم بطرق غير شرعية، شملت التهريب من خلال جنوب لبنان، والدخول بصفة زوّار وحجاج وأسماء

وصفات مزورة ثم كسر التأشيرة والبقاء في حماية القناصل وأخيرا شراء الأراضي من الفلسطينيين تحت أسماء وهمية تارة، وتحت ضغط الحاجة والفاقة أحيانا أخرى.

يمكننا القول إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني ظل متشددا وصارمًا تجاه الهجرة اليهودية لآخر عهده، وقد رفض العديد من العروض المغرية بتصفير ديون الدولة العثمانية أو دعم خزانتها بالأموال، فضلا عن إعادة بعض أملاكها التي احتلتها بريطانيا مثل قبرص، وقد ظل رافضًا لكل هذه المغريات، ومتشددا أمام الهجرة اليهودية حتى تم الانقلاب عليه في عام 1909م ونفيه، ولم تمر سوى ثمان سنوات بعد رحيله سقطت فيها فلسطين تحت الاحتلال البريطاني الذي فتح الباب على مصراعيه للهجرة اليهودية المليونية صوب فلسطين.

* * *

السلطان عبد الحميد
في مواجهة تيودور هرتزل

«إن اليهود يستعطفونكم للهجرة إلى فلسطين المقدسة، ولقاء أوامركم العالية الجليلة نرجو التفضل بقبول هديّتهم وهي خمسة ملايين ليرة ذهبية».

مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل في محاولته رشوة السلطان عبد الحميد الثاني

رأينا فيما سبق كيف وقف السلطان عبد الحميد حجر عثرة أمام الهجرة اليهودية التي كان يدعمها القناصلة الأجانب في فلسطين وإسطنبول، مستغلين في ذلك قانون الامتيازات العثمانية، ولا سيما البريطانيين الذين آووا وهندسوا الهجرة اليهودية لفلسطين متحدين السلطات العثمانية، ومستغلين الثغرات الأمنية والإدارية لجلب مزيد من اليهود إلى فلسطين.

بالتوازي مع ذلك وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ظهرت «الحركة الصهيونية» كفكرة هدفت إلى إنشاء وطن قومي لليهود يجمعهم من أشتات العالم لا سيما من أوروبا وروسيا، وقد راجت هذه الفكرة بين اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى؛ إذ أرادوا الخلاص من العنصرية والعداوة التي كانت قد تملّكت شعوب وحكومات هذه المنطقة منهم، وقاد هذه الحركة الصحفي النمساوي اليهودي الشهير تيودور هرتزل (1860 – 1904م) الذي استطاع إقامة المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام 1897م، وفي هذا المؤتمر كان هرتزل حريصًا على إقناع أغنياء اليهود وذوي المكانة النافذة فيهم ضرورة أن يكون هذا الوطن القومي في فلسطين تحديدًا لا في الأرجنتين أو أوغندا التي اقترحها البعض، ومن ثم تشجيع الهجرة اليهودية إليها، وتشكيل الجهاز الإداري للمنظّمة وهي التي ستُعرف فيما بعد بـ «الوكالة اليهودية» لتنفيذ هذه الأهداف، وجمع الأموال والتبرعات.

هرتزل والسعي للقاء السلطان عبد الحميد الثاني

ولهذا الهدف كثّفت الحركة الصهيونية من اتصالاتها بالدول الكبرى، واستغلت بصورة جيدة علاقاتها الواسعة من اليهود وغيرهم من كبار الساسة الأوروبيين، وعلى رأسهم القيصر الألماني وليام الثاني الذي كان على علاقة ممتازة بالسلطان عبد الحميد الثاني الذي تقرب من الألمان لتحديث الصناعات العسكرية، وإقامة المشروعات العملاقة مثل سكة حديد برلين – بغداد؛ في محاولة منه لصد التمدد الاستعماري البريطاني والفرنسي في المنطقة.

وقد استطاع هرتزل من خلال أصدقائه المتنفذين إقناع الإمبراطور الألماني بأهداف الحركة الصهيونية والتقى به بالفعل بعد عام من انعقاد مؤتمر الحركة الصهيونية الأول، حين التقيَا وجَّه القيصرُ الألماني كلامه لهرتزل قائلا: «قُل بكلمة موجزة ماذا يجب أن أطلب من السلطان عبد الحميد؟ فأجابه هرتزل أن يسمح لنا السلطان إنشاء شركة ذات امتياز تحت الحماية الألمانية»[1].

لاحقا وفي الاجتماع الذي ضم السلطان عبد الحميد الثاني والقيصر الألماني عَرض الأخيرُ أفكار ومطالب هرتزل وأصدقائه، وكان رد السلطان سلبيا وقاطعًا، وحين رجع الإمبراطور الألماني والتقى ثانية بهرتزل فيما بعد في القدس، قال له: «إن الإمبراطور يؤيد الجهود التي يبذلها اليهود للنهوض بالزراعة في فلسطين من أجل رفاهية الدولة العثمانية وتقدّمها، طالما كان اليهود يحترمون السيادة العثمانية ويدينون بالولاء للسلطان العثماني»[2].

كانت الرؤية الإستراتيجية لألمانيا في ذلك التوقيت وفي ظل الصراع والتنافس العالمي بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والإمبراطورية النمساوية تتمثل في ضمان وحدة الدولة العثمانية وسلامة أراضيها واستمرارها في وجه هذه القوى الاستعمارية

(1) رجاء جارودي: فلسطين أرض الرسالات السماوية ص115.

(2) The Jewish Encyclopedia, Vol 12 P677.

الطامعة في أراضي العثمانيين خصوصا البريطانيين والفرنسين، ولهذا السبب اقتنع الإمبراطور ولهلم الثاني برفض السلطان عبد الحميد الثاني، ولهذا السبب دعا زعماء الحركة الصهيونية إلى الانصياع التام لهذه الرؤية.

في المقابل أدرك هرتزل الثوابت الإستراتيجية لألمانيا في ذلك التوقيت وأنها تمثل عائقًا أمام أحلامهم؛ ولم يجد بُدّا من إعلان أن مطالب الحركة الصهيونية لن تتوقف عند ما يرُيده الألمان ويسعون إليه وإنما ستتجاوزه، وكانت أولى خطواته الجديدة بعيدا عن الألمان سعيه إلى ترتيب لقاء مباشر مع السلطان عبد الحميد الثاني لتقديم عرض مغرٍ له في ظل الأزمات المالية التي كانت تواجهها الدولة العثمانية وقتذئذ، وفيما بين عامي 1896 و 1902م زار هرتزل إسطنبول خمس مرات، نجح في إحداها بمقابلة السلطان بعد أكثر من خمس سنوات على هذه المحاولات من خلال وساطة صديقه اليهودي النمساوي نيولنسكي الرجل الذي كان أيضًا صديقا للسلطان عبد الحميد[1].

في ذلك اللقاء الذي سجله هرتزل في مذكراته قال السلطان عبد الحميد الثاني بوضوح تام: «إنني لن أسير أبدًا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدة من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي، ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذّوها فيما بعد بدمائهم، وسوف ندافع عنها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا»[2]. ورغم أن رد السلطان عبد الحميد كان قاطعًا لإيقاف هرتزل عند حدّه إلا أنه لم يتوقف عند محاولاته المتكررة بتقديم عروض أكثر إغراءً لعل السلطان يلين ويسمح ببيع فلسطين.

على سبيل المثال عرض هرتزل من خلال وسطاء فيما بعد أن تَردَّ بريطانيا جزيرة قبرص التي كانت قد احتلتها سنة 1878م إلى الدولة العثمانية، بل وأن تسعى الحركة الصهيونية بكل قوة لإيقاف الدعم الأوروبي للقضية الأرمنية التي كانت تهدد وحدة

(1) سمير أبو الرب: وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني 128/ 1، 158.

(2) سمير أبو الرب: السابق نفسه.

الدولة العثمانية في شرقي الأناضول، ولم يقبل السلطان بهذه العروض أيضًا، ورغم ذلك نجح هرتزل بعد وساطات أخرى إلى لقاء السلطان عبد الحميد، وذلك في 18 مايو/ أيار 1901م وفي هذا اللقاء الذي دام ساعتين قدم عرضًا ماليا مغريًا وهو مبلغ 1,5 مليون جنيه إسترليني (5 مليون ليرة ذهبية) وهو مبلغ كبير يقدر بالمليارات اليوم، في مقابل أن اليهود «يستعطفونكم للهجرة إلى فلسطين المقدسة، ولقاء أوامركم العالية الجليلة نرجو التفضل بقبول هديّتهم خمسة ملايين ليرة ذهبية»[1].

كان السلطان عبد الحميد الثاني منذ انطلق المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في بازل بسويسرا يتابع نشاط هذه الحركة من خلال مخابراته ورجاله في أوروبا، وعلى الأخص كبار رجال هذه الحركة مثل هرتزل وبعض الكتاب الصحفيين والحاخامات ورجال الأعمال وغيرهم، وقد أدرك خططهم وأهدافهم بعيدة المدى، ومن ثم ففي هذا اللقاء الثاني قام السلطان بطرد هرتزل ومن معه، وذكر عبد الحميد تفاصيل هذا اللقاء في مذكراته التي جاء فيها: «لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوّتهم في الشرق، ولهذا السبب فإن أكثر الدول الأوروبية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيرًا، لكن لدينا عدد كاف من اليهود فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقًا فعلينا أن نقف في وجه فكرة توطين المهاجرين في فلسطين ... لن يستطيع رئيس الصهاينة هرتزل أن يقنعني بأفكاره .. إنه يسعى لتأمين أرض لإخوانه اليهود بممارسة الزراعة في فلسطين»[2].

يبدو أن فكرة الحركة الصهيونية وهجرة اليهود لفلسطين كانت قد سبقت مؤتمر الحركة بعقدين على الأقل، فقد كانت هناك هجرة شبه نظامية لليهود منذ عام 1882م، وقد رأينا مواقف الحكومة العثمانية وعلى رأسها السلطان عبد الحميد وفرماناته المتتالية للإدارة العثمانية بقيادة رؤوف بك متصرف القدس، ورغم تدخل القناصل الأجانب وعلى رأسهم القنصل البريطاني بتهريب اليهود المهاجرين، والعمل على

(1) أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية ص139.

(2) عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية ص34، 35.

إخفائهم وحمايتهم كانت نسبة المهاجرين منهم إلى فلسطين لا تتعدى ٪2 من النسبة الكلية لمجموع تلك الهجرات، ومع ضآلة هذه النسبة انتبه متصرف القدس العثماني لهذه الهجرات فأرسل إلى إسطنبول حيث ردت عليه الحكومة العثمانية في 28 إبريل/ نيسان بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين[1].

في الجهة المقابلة حرص السلطان عبد الحميد على دعم القدس والمقدسيين بكل الطرق الممكنة في عهده، كما فتح الباب أمام الطلبة المقدسيين للالتحاق بالمدارس والجامعات العثمانية، لا سيما جامعة إسطنبول، وهناك أمثلة على ذلك ، منهم الطبيب حسام أبو السعود الذي أتمَّ هذه الدراسة في أواخر القرن التاسع عشر، واشتُهر بعلاجه للمقدسيين الفقراء بل وتزويدهم بالأدوية مجانا، ومثله علي النشاشيبي الذي دَرس الطب البيطري في ذات الجامعة، وكذلك درس نظيف الخالدي الهندسة في عصر السلطان عبد الحميد وقد أسهم في إنشاء سكة حديد الحجاز، واهتم عبد الحميد بإنشاء شبكة الهاتف بمساعدة من المهندسين المقدسيين في عام 1905م[2].

ويذكر مؤرخ القدس وفلسطين «عارف العارف» العديد من المنشآت التي أقامها السلطان عبد الحميد الثاني في القدس، وعلى رأسها خط سكة حديد القدس – يافا بطول 87 كيلو متر والذي استمر العمل فيه ثلاث سنوات فيما بين عامي 1889م و 1892م، حيث سهّل انتقال المقدسيين وازدهار الاقتصاد المحلي في المدينة التي أصبح الانتقال إليها أكثر سهولة من موانى يافا على البحر المتوسط، كما حرص عبد الحميد على الاهتمام بالبنية التحتية في المدينة المقدسة، ففي عام 1885م رفع البلاط القديم من شوارعها وأزقتها ووضع بدلا منه بلاطًا استمر وجوده حتى سبعينيات القرن العشرين كما يذكر العارف[3].

---

(1) عبد العزيز محمد عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص48، 49.

(2) بشير بركات: القدس الشريف في العهد العثماني ص136، 137.

(3) عارف العارف: المفصّل في تاريخ القدس ص303.

ومن أهم المنشآت الأخرى التي أقامها عبد الحميد الثاني في القدس المستشفى البلَدي في عام 1891م والتي أقيمت في حي الشيخ بدر غربي المدينة، كما أنشأ برج الساعة فوق باب الخليل سنة 1909م، ولئن أسهم السلطان سليمان القانوني في حل مشكلة توفير المياه في القدس من خلال حفر قناة من «بركة السلطان» التي أمدت المدينة بالمياه طوال العام، كما أنشأ العديد من الأسبلة المائية في الحرم القدسي وفي العديد من ساحات المدينة، مثل سبيل باب السلسلة، وسبيل الحرم، وسبيل شرف الأنبياء وباب الناظر وباب الأسباط؛ فإن حفيده السلطان عبد الحميد حرص على الترميم والتعمير أيضًا، ففي عام 1907م، قرر إنشاء وترميم أسبلة جديدة مثل سبيل باب الخليل الملاصق لسور المدينة وقد هدمه الإنجليز بعد احتلالهم القدس سنة 1917م، كما جدد عبد الحميد عمارة السبيل الكبير في الحرم القدسي، وكذلك سبيل باب القطانين ودَرَج الصخرة من الغرب، وتجديد سبيل السلطان المملوكي قايتباي[1].

وهناك مشاريع أخرى تنموية حرص عبد الحميد الثاني على إنشائها في القدس مثل نقل مياه قرية أرطاس الواقعة على مسافة 12 كم جنوب المدينة لمواجهة سنوات الجفاف في المدينة لا سيما بعد ازدياد عدد السكان فيها، والشيء اللافت أن الإنجليز حوّلوا هذه المياه عن القدس سنة 1925م؛ ولئن اهتم عبد الحميد بمنشآت القدس المائية والبنية التحتية فقد اهتم كذلك بالمنشآت الدينية في المدينة وعلى رأسها المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وتجديد بُنيانه وفُرشه، وكذلك المنشآت التعليمية حيث أمر واليه «متصرفه» على القدس أحمد رشيد بك سنة 1906م بإنشاء المدرسة الرشيدية[2].

وهكذا رأينا أن محورين أساسيين شغلا السلطان عبد الحميد الثاني فيما يتعلق بالقدس طوال فترة حكمه التي امتدت بين عامي 1876 و 1909م، على رأسها وقوفه حائط صدّ قوي أمام الأطماع الصهيونية في فلسطين، ومقاومة مغرياتهم المالية بشدّة

(1) عارف العارف: السابق ص306.

(2) عارف العارف: السابق ص307، 308.

في وقت كانت الدولة العثمانية تتعرض فيه لأزمات اقتصادية وسياسية عاصفة، وكذلك منع ألاعيبهم ومؤامراتهم التي استغلت العديد من الثغرات القانونية والإدارية بالتفتيش والفرمانات، وكان المحور الثاني حرصه على الإنشاء والتعمير والترميم في منشآت المدينة المقدسة، وكذلك احتضان العديد من شباب القدس وفلسطين النابهين في الجامعات العثمانية وعلى رأسها جامعة إسطنبول.

* * *

سياسة العثمانيين والسلطان عبد الحميد الثاني تجاه الاستيطان اليهودي في سيناء

في يناير من عام 1517م/ محرم 923هـ كان السلطان سليم الأول قد تمكن من هزيمة المماليك في معارك عديدة في مصر أهمها معركة الريدانية (العباسية) ثم معارك الأهرام ووردان والصليبة وغيرها، وحتى يؤمّن الحضور العثماني في مصر ظل لمدة ستة أشهر متوالية لا يبرحها عائدا إلى إسطنبول، حتى إذا اطمأنّ إلى نجاح مهمته قرر العودة إلى عاصمته؛ وبذلك أصبحت مصر إيالة عثمانية منذ ذلك التاريخ ولمدة ثلاثة قرون ونيف قادمة.

ولما كانت الدولة العثمانية تخضع للشريعة الإسلامية في أحكامها وقوانينها مثلها مثل كل الدول التي سبقتها، فقد خضعت مسائل «أهل الذمة» و «النصارى» و «الملل» غير الإسلامية إلى ما تعارف عليه المسلمون في تعاملهم مع أهل الكتاب لا سيما في مسائل الجزية والعشور وغيرها، بيد أن الدولة العثمانية تعاملت منذ عصر السلطان سليمان القانوني بن السلطان سليم الأول وفقا لحاجتها إلى الأموال، فقد اهتمت بالضرائب والعوائد المالية التي تُحقق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتدعم العمليات العسكرية في قارات العالم الثلاث آنذاك، فضلا عن عملياتها العسكرية البحرية في البحار الأبيض المتوسط والأحمر والخليج العربي وعند خليجي عدن وباب المندب.

ونحن نعلم أن السلطان سليم الأول حين أتم ضم فلسطين في الشهور الأخيرة من عام 1516م توجّه إلى مصر ليقضي على آخر وأهم معاقل دولة المماليك، وقد مرّ بسيناء في أثناء هذه المعركة، ولا شك أنه رأى آثارها وأهميتها الإستراتيجية، كما عاين الطوائف غير الإسلامية وعلى رأسها القساوسة والرهبان الذين آثروا الاعتكاف

والانعزال للعبادة في دير سانت كاترين في جبل طور سيناء منذ مئات السنين، هؤلاء الذين أرسلوا وفدا منهم حين قر القرار للعثمانيين في القاهرة، ليستأمنوهم على أنفسهم وكنائسهم وأموالهم وحقوقهم التي كفلتها الدول الإسلامية التي تعاقبت على مصر منذ دخلها الإسلامُ في زمن عمرو بن العاص رضي الله عنه قبل دخول سليم بتسعة قرون متوالية.

تاريخ ووثائق دير سانت كاترين

وقد دخلت المسيحية مصر منذ أوائل القرن الثالث الميلادي، ولكن بسبب تعرض المسيحيين في مصر للاضطهاد من وثنية الرومان ابتداءً ثم بسبب من الاختلاف المذهبي وما جرّه من قتل وتعذيب فقد هرب الكثيرون منهم إلى الصحراء في فترة الاضطهاد التي شنّها داكيوس سنة 251 للميلاد، ولم يعودوا جميعا بعد زوال الخطر، فقد وجد بعضهم أن الصحراء تُقدّم لهم البيئة المناسبة لنوعية العبادة التي يفضلونها، وقد تطورت الرهبنة فيما بعد[1]، وانتشرت الأديرة في غرب وجنوب وشرق مصر عبر فترات زمنية طويلة، وكان من أشهر هذه الأديرة منذئذ وحتى يومنا هذا دير سانت كاترين أو القديسة كاترينا في قلب سيناء، حيث جبل الطور، وهو مكان مقدّس للأديان السماوية الثلاثة؛ ففيه كلّم الله موسى تكليما.

ونظرا للأهمية الدينية والإستراتيجية لمكانة دير سانت كاترين الذي يتبع لطائفة «الروم الأرثوذكس» وليس الأقباط الأرثوذكس؛ فقد حرص أساقفة الدير على الحفاظ على مصالح الدير وأوقافه وأراضيه سواء المتواجدة في الطور أو تلك المتعلقة بها في القاهرة والإسكندرية وغيرها، فضلا عن تحقيق الأمان من القبائل العربية المحيطة بالرهبان، وكذا علاقتهم باليهود الذين طالما طمعوا في الدير وفي منطقة جبل الطور باعتبارها مكانا مقدّسا وقف فيه موسى عليه السلام يُناجي ربّه،

(1) ك . ك والترز: الأديرة الأثرية في مصر ص19.

ولهذه الأسباب مجتمعة حرص رهبان الدين على الاتصال بالسّلطة السياسة للدول الإسلامية المتعاقبة في عواصم مصر المتعاقبة منذ الفسطاط وحتى القاهرة.

ومن حسن حظّ الباحثين أن العديد من البعثات الاستكشافية قد توالت على دير سانت كاترين منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لتستكشف الكنوز الأثرية والوثائقية التي يحويها هذا الدير، من أهمها بعثة عام 1950م الأمريكية وما تلاها، حيث تمكنت بصورة علمية من فرز وفهرسة المخطوطات والوثائق التي حوتها أضابير الدير، وقُدّرت بحوالي خمسة آلاف مخطوطة ووثيقة وحجج شرعية وفتاوى متعلقة بالدير ورهبانه وتواقيع لسلاطين وخلفاء[1].

وأمام هذا العدد الكبير من المخطوطات والوثائق، فإن الدَّير يمتلك ما يقارب 550 وثيقة كُتبت باللغة العثمانية، وهي غالبًا إما فرمانات أو عُهود نامه جاءت لتحل المشكلات المستجدة التي كانت تواجه الدير وساكنيه من الرهبان في مسائل الأمن والأوقاف والحقوق القانونية المثبتة منذ صدر الإسلام، والضرائب والمسائل المالية، والعلاقة مع البدو، ومسألة المسجد الذي يوجد في داخل الدير والذي تم بناؤه منذ العصر الفاطمي ومسألة الصلاة فيه للقادمين إليه من المسلمين والبدو وغيرها من الأمور الأخرى.

لقد سارع وفد من رهبان الدير وقساوسته إلى لقاء السلطان سليم شاه الأول في عام 1517م/ 923هـ حين استقر به المقام في مصر أثناء سيطرته عليها، وقضائه على دولة المماليك، وقدّموا إليه وثيقة «عهد أمان» زعموا أنها كُتبت بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم في العام الثاني من الهجرة، وهي وثيقة تعطيهم الأمان على أنفسهم وديرهم وأموالهم، وألا تُؤخذ منهم جزية أو خراج أو ضرائب، وهي وثيقة استقبلها السلطان العثماني بالتعظيم والإجلال، بل أصرّ على أخذ أصلها معه إلى إسطنبول للاحتفاظ بها ضمن «الأمانات المقدّسة» التي تخصُّ النبي ﷺ وآل بيته، وكتب لهم نُسَخًا عنها

(1) ماجد كامل: مكتبة دير سانت كاترين، موقع الأقباط متحدون.

واحدة بالعربية والأخرى بالتركية العثمانية، وكل هذه النسخ لا تزالُ محفوظة حتى يومنا هذا سواء الأصل المحفوظ في أرشيفات إسطنبول أم النسخ القابعة في مكتبة دير سانت كاترين في سيناء[1].

ولقد تشكّك العديد من المؤرخين والباحثين في صحة هذه العُهدة أو عهد الأمان النبوي الذي مَنح رهبان الدير امتيازات وحقوق حصرية لهم لأسباب كثيرة متعلقة بوضع المسلمين في العام الثاني من الهجرة وانخراطهم في مواجهة المشركين من قريش، وأن شهود التوقيع على هذه الوثيقة وهما أبو الدرداء وأبو هريرة رضي الله عنهما لم يكونا قد أسلما بعدُ في ذلك التاريخ، وأن ألفاظ العهدة تختلف عن أسلوب وألفاظ عصر صدر الإسلام.

ورغم كل هذا ظلت الدول الإسلامية التي تعاقبت على حُكم مصر تحترمها، وتعمل بمقتضاها، ففي العصر المملوكي الذي سبق العثمانيين لا يزال يحتفظ الدير حتى يومنا هذا بعدد 72 وثيقة/ مرسومًا من سلاطين المماليك منذ السلطان قُطز وبيبرس وقلاوون وغيرهم وحتى عصري قنصوه الغوري وطومان باي، وكلها تؤكد على نوّابهم وموظّفيهم المدنيين والعسكريين ضرورة احترام حقوق القساوسة والرهبان، والامتيازات التي تحصّلوا عليها، منها على سبيل المثال وثيقة صادرة من السلطان سيف الدين قُطز بتاريخ المحرم عام 658هـ موجّهة إلى الولاة بمنطقة الدير يوصيهم فيها بإكرام رهبان دير طور سيناء، وبأن يُقابلوا باحترام، وألا يُظلموا في شيء إكرامًا لتلك المنطقة التي يسكنون فيها، ثم يأمر بالحفاظ على أوقافهم، وعدم التعرض لهم بأية مضايقات، ولا يتطاول عليهم أحد عند سفرهم ووصولهم إلى البلاد، كما يُمنع الاعتداء عليهم وعلى كنائسهم وأديرتهم، وعلى بساتينهم ونخيلهم وكرومهم وثمارهم وزرعهم وأراضيهم، وكل ما هو باسمهم وموقف عليهم، وألا يُلزموا بأي شيء على جميع ما سبق ذكره مما لم تجريه عاداتهم من رسوم وعشور

(1) Hadi Belge, Sina Dağı Arşivinde Osmanlı İzleri: Fermanlar ve İmtiyazlar, s858.

ومقاسمات مما تُنتجه أراضيهم، كما تشهد بذلك كل العهود والمراسيم السلطانية، وألا يُضايقوا في مساكنهم، ولا يُمنع فلاحوهم من الذهاب إلى نخيل الدير متى أرادوا، على الولاة أن يعملوا على إعادة كل ما يُسرق منهم[1].

لكن علينا أن ندرك أن أهمية الدير نفسه كانت تنبع من كونه تابعًا للروم الأرثوذكس البيزنطيين في القسطنطينية، وأن نفوذ البيزنطيين السياسي، وعلاقاتهم بالفاطميين والأيوبيين والمماليك كانت جيدة في كثير من مراحلها، ولهذا السبب حرص حكّام مصر على احترام حقوق وامتيازات سكان الدير.

ولكن حين سيطر العثمانيون على القسطنطينية ثم مصر وبلاد الشام فيما بعد، لم ينظروا إلى النواحي السياسية بقدر ما احترموا وثيقة العُهدة النبوية التي أخذها السلطان سليم إلى إسطنبول، ومما يلفت النظر أن أهل الدير حرصوا على منع اليهود من السُّكنى بجوارهم، وكانوا كلما لاحظوا عددا من اليهود أفرادًا أو جماعات يريدون السُّكنى في طور سيناء أو في سيناء عمومًا كانوا يرسلون مباشرة شكاوى إلى الباب العالي في إسطنبول الذي كان يسرع في إصدار مراسيمه وفرماناته إلى ولاته في مصر لمنع اليهود من سُكنى سيناء بالكلية، ولدينا العديد من الفرمانات السُّلطانية العثمانية التي تُدلل على هذا الأمر.

لكن وللحق فلم يكن منع العثمانيين سُكنى اليهود في سيناء بسبب شكاوى رهبان وقساوسة دير سانت كاترين فقط، ولكن لأنها كانت إستراتيجية عثمانية أيضًا؛ وإبعادًا لهم عن فلسطين وسيناء، هذا في الوقت الذي سمح فيه العثمانيون بهجرة يهود الأندلس المضطهدين وإسكانهم في سالانيك باليونان العثمانية، وقد تناول هذه المسألة العديد من الباحثين الأتراك والعرب، منهم الدكتور عبد العزيز الشناوي في كتابه «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها»، والدكتور إسماعيل ياغي في كتابه «الدولة العثمانية في التاريخ الحديث»، والباحثين الأتراك مثل الدكتور هادي

(1) نقولا أنطونيو: سلاطين الدولة المملوكية ودير القديسة كاترينا السينائية ص62.

بلجه و فاطمة أجون وغيرهم، ومن خلالها نرى تتابُع فرمانات السلاطين العثمانيين إلى ولاتهم وقُضاتهم في مصر وفي مناطق سيناء لمنع اليهود من سكنى سيناء وجبل الطور منعا باتًا، منذ عصر السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر وحتى زمن السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي[1].

ورغم هذا كان اليهود يستغلون أي فراغ أو غفوة سياسية للهجرة والاستيطان في سيناء، فقد تزعم حركة التهجير في زمن السلطان سليم الثاني بن سليمان القانوني رجل يهودي يُدعى أبراهام استوطن الطور مع أفراد أسرته وأولاده، وكان من المحتمل أن تمر سنوات دون أن تدري بهم السلطات العثمانية لولا أنهم تعرضوا للرهبان بالأذى في دير سانت كاترين مما حمل الأخيرين إلى إرسال شكوى مكتوبة إلى الباب العالي تؤكد على عدم أحقية اليهود للسكن في هذه المنطقة، وإيذاء رهبان الدير، وقد صدرت أوامر الدولة العثمانية بطرد اليهود من دير سانت كاترين ومنعهم من العودة إليه مستقبلا، وهذا يدل على حرص الدولة العثمانية على منع اليهود من استيطان سيناء وإشعارهم بقوة الدولة ويقظتها، كما يقول إسماعيل ياغي[2].

ففي عصر السلطان سليم الثاني وتحديدا في عام 975هـ/ 1567م، أرسل الباب العالي فرمانا إلى قاضي قُضاة مصر ووواليها يأمرهم فيها بعدم السماح لطائفة اليهود بالإقامة والمكوث في جبل طور سيناء، وألا يتخذوا وباء الطاعون والقحط حُجّة للبقاء والسُّكنى، وألا يُسمح لهم ولو لفرد واحد منهم أن «يطأوا بأقدامهم الدنسة الوادي المبارك»، كما نرى في الفرمان الذي اقتبست منه الدكتورة فاطمة أجون في مقالة لها عن الدولة العثمانية والامتيازات الممنوحة لدير جبل طور سيناء[3].

---

(1) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الحديث ص246.

(2) ياغي: السابق ص247.

(3) Fatma ACUN, Osmanlı imprayorluğu'nda gayrimislim din adamlarına verilen imtiyazlar: 16. Yüzyılda TUR-I SİNA manastırı, s1406.

وفي عهد السلطان العثماني مراد الثالث ابن السلطان سليم الثاني، والمولود سنة 953هـ، وحكم الدولة العثمانية من (982 – 1003هـ/ 1595-1574م) ؛ ففي عهد هذا السلطان حاول اليهود استيطان بندر وجبل الطور في سيناء، ولم يجد قساوسة دير سانت كاترين أمامهم سوى الاستنجاد بالسلطان مراد المذكور بعدم السماح لهم بالسكنى والاستيطان، فاستجاب لطلبهم ثم أرسل ثلاث رسائل إلى والي مصر يومها لمنع اليهود من السكن في سيناء وفي منطقة الدير، والرسائل الثلاث تمتلكهم اليوم مكتبة دير سانت كاترين، مع مجموعة نادرة من الوثائق العثمانية الخاصة بحماية أهل الذمة من نصارى الدير، وقد بلغ عددها 75 وثيقة.

فالوثيقة الأولى، وتحمل الرقم 149، ويعود تاريخها إلى أوائل جمادى الأولى 989هـ/ يونيو 1582م، وقد ختمت بالطغراء (التوقيع) السلطانية، وجاء في بدايتها: «بسم الله الرحمن الرحيم ... فخر النواب ومجرى الحق بالصواب نايب الشرع بالطور، ومفخر الأماثل، الدزدار (محافظ القلعة) والحكام وولاة الأمور، يتضمن إعلامهم أن جماعة الرهبان بجبل طور سيناء، تمثلوا بالديوان، وأنهوا أن جبلهم جبل مبارك وليس له عمادة بسكنا اليهود فيه بالبندر، وأبرزوا من أيديهم أحكاماً شريفة بمعنى ذلك، وأن شخصاً الآن يسمى إبراهام اليهودي توجه الطور بنسايه وأولاده بقصد إيقاع الفتن، وبغير العوايد القديمة، فرسمنا بأن يتقدموا بعود اليهودي وزوجته وأولاده للديار المصرية ولا يتأخروا يومًا واحدًا فليُعتَمد، تحريراً في أوائل شهر جمادى الأول سنة تسعة وثمانين وتسعماية. امتثلوا بالسمع والطاعة، بمدينة مصر».

أما الوثيقة الثانية وقد حملت الرقم 151 وخُتمت بالطغراء السلطانية أيضًا، فقد جاء فيها: «مفخر النواب مُجري الحق بالصواب نايب الشرع بالطور، ومفخر الأماثل والأقران الشاد بالطور، ومفخرة الثقاة والمستحفظين الدِّزدار والحُكّام وأصحاب الإدراك وولاة أمور الإسلام، يتضمن إعلامهم أن رهبان دير طور سيناء أنهوا إلينا أن بندر الطور ليس لليهود عادة أن يسكنوا فيه مطلقًا، وأنهم صاروا الآن يحتجوا، تارة بالفصل وتارة بغيره، ويقيموا في البندر بعيالهم وأولادهم، ويحصل منهم غاية

الضرر لمحل مناجات السيد موسى (وعادتهم) إذا كانوا في مصلحة يتوجه يهودي واحد يتعاطى المصلحة ويعود، والآن خالفوا ذلك، وصاروا يتوجهوا جماعة، ومنهم جماعة سكنوا واستوطنوا بالطور بغير عادة سابقة، وبرز الأمر المطاع السلطاني بأنه حيث لم تجر عادة اليهود بالإقامة في الطور من قديم الزمان والآن صاروا يتوجهوا للطور ويخالفوا الشرع والعادة والقانون، فيمنعوا اليهود من ذلك كل المنع، فيتقدموا بالوقوف على الأمر الشريف السلطاني، والعمل به وعدم العدول عنه، ومنع اليهود من التعدي بما يخالف الشرع والقانون، ولا يقيموا في الطور، ولا يخالفوا العادة في ذلك، تحريراً في تاسع عشرين شهر صفر سنة إحدى وتسعين وتسعماية بمدينة مصر.. امتثلوا بأوامر العالية وقابلوها بالسمع والطاعة».

أما الوثيقة الثالثة التي حملت الرقم 160، فقد جاء فيها: «مفخر النواب مجري الحق بالصواب، نايب الشرع الشريف بالطور (قاضي الطور)، ومفخري الأماثل والأقران الشادية، والحُكام وولاة الأمور، نعلمهم أن الرهبان والنصارى بالطور أنهوا إلينا أن العادة جرت من تقادم الزمان، وإلى هذا الأوان، أن اليهود لا يسكنون البندر مطلقاً، وإذا طرأت لهم حاجة ضرورية فيتوجه نفراً ونفرين يقضوا ضرورتهم، ويعودوا، والآن فقد صار جماعة منهم بكثرة، يسكنون البندر، ويستوطنون فيه بعيالهم وأولادهم، وأن بأيديهم أمر شريف سلطاني، وأحكام سابقة، بمنعهم، فقد رسمنا بأن يتقدموا بالوقوف على الأمر الشريف السلطاني واعتماد مضمونه، وعدم العدول عنه، وعامل البندر الملتزم به، لا كلام فيه، وأما غيره من اليهود، فيمنعوا من السكنى في البندر، ولا يمكنوا من الإقامة به جملة، كافية إجراء في ذلك على العادة، فليعتمد ذلك قولاً واحداً.. عشرين شهر ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين وتسعماية بمدينة مصر.. امتثلوا الأوامر الكريمة وقابلوها بالسمع والطاعة»[1].

(1) الفرمانات الثلاثة نقلا عن عبد الكريم السمك النعيمي: سيناء والدولة العثمانية ومنع استيطان اليهود فيها، مجلة البيان العدد 327.

وبقيت الدولة العثمانية تمنع طوال قرون سُكنى اليهود في سيناء، لكن حين احتلت بريطانيا مصر في عام 1882م تجددت الأطماع اليهودية في استيطان سيناء، وقد قاد المشروع تيودور هرتزل الذي منعه السلطان عبد الحميد الثاني من استيطان فلسطين، وقد أطلق هرتزل على سيناء لقب «فلسطين المصرية»، وقد وافقت السلطات البريطانية على مقترح هرتزل في بادئ الأمر في عام 1889م، بيد أن معارضة السلطان عبد الحميد الثاني الذي كانت لا تزال مصر من الناحية القانونية والسيادية ولاية عثمانية، ومن حقه أن يُبدي معارضته، فضلا عن معارضة اللورد كرومر لهذا المشروع كانت السبب في توقف هذا المشروع عن أن يرى النور[1]، وهكذا ظلت الدولة العثمانية حتى رمقها الأخير تقف حائلا أمام الأطماع اليهودية في استيطان سيناء المصرية!

* * *

(1) إسماعيل ياغي: السابق ص248.

موقف الشيخ رشيد رضا من السلطان عبد الحميد الثاني

أمام التحديات الكبرى التي كانت تواجه الدولة العثمانية في عصر السلطان عبد الحميد الثاني، كانت مصر قد انفصلت بصورة عملية – وإن لم تكن بصورة قانونية– عن الدولة العثمانية حين احتلها البريطانيون سنة 1882م، وأصبحت سياستها الداخلية والخارجية مستقلة بصورة كبيرة عن الإدارة العثمانية في إسطنبول، وفيها ظهرت الاتجاهات الحديثة في الصحافة والثقافة، بينما بقيت بلاد الشام والعراق وأجزاء واسعة من الجزيرة العربية تتبع السلطنة.

ربما أدت هذه التحديات في الملفات الخارجية والداخلية الشائكة إلى الحذر الشديد الذي اتسم به السلطان عبد الحميد، والشك المطلق في كل من حوله، وكان لهذا الحذر دور مباشر في سياسة الدولة العثمانية تجاه الإيالات والسناجق والمتصرفات العربية، وقد أحببنا أن نعرف آراء ثلاثة من روّاد النهضة والثقافة العرب الذين عاصروا عبد الحميد الثاني وشهدوا سياسته الداخلية والخارجية، ويأتي على رأس هؤلاء الشيخ محمد رشيد رضا.

يُعد الشيخ محمد رشيد رضا (1865 – 1935م) مِن أشهر روّاد الإصلاح الإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين، فهو تلميذ الشيخ المصري والإمام الشهير مفتي الديار المصرية مُحمد عبده، وأحد الذين تأثروا برؤيته لإصلاح الأمة الإسلامية لا سيما من خلال نشر الثقافة الإسلامية والتربية وتطوير مناهج التعليم الديني والانفتاح على المفيد من الحضارة الغربية في مجال العلوم والمعارف.

ولد الشيخ رشيد رضا في قرية القلمون القريبة من طرابلس الشام في لبنان عام 1865م وفيها حفظ القرآن الكريم وتعلم العلوم الشرعية والعربية وبعضا من العلوم

التجريبية حتى أصبح مؤهلا للتدريس، فبقي يعمل في قرى شمال لبنان، حتى بدأ في الاتصال بالشيخ محمد عبده حين كان منفيا في لبنان بسبب اشتراكه في الثورة العُرابية، ثم قرر الهجرة إلى مصر التي رآها ميدانا أرحب للإصلاح الديني والثقافي والتربوي مقارنة بلبنان وبلاد الشام.

وحين نزل إلى مصر في عام 1898م التزم شيخه الإمام محمد عبده، وتأثّر بطريقته في الإصلاح والدعوة، وابتعاده عن السياسة التي أضرته من بعد الاشتراك في ثورة عرابي، فرأى الشيخ رشيد رضا أن يفتح مجلة تُكمل رسالة مجلة «العروة الوثقى» التي أنشأها شيخه محمد عبده مع الشيخ جمال الدين الأفغاني يوم كان في المنفى، ومنذ ذلك الحين بدأت «المنار» في الصدور.

كان أول ما نصح به الشيخ محمد عبده تلميذه محمد رشيد رضا أن يبتعد عن السياسة لأن الخسارة فيها فادحة للمفكر المصلح، والأفضل أن يركن إلى مجال التربية والتعليم والاجتماع ونشر الدعوة والتجديد في العلوم الإسلامية كالتفسير والفقه؛ ولا سيما وأن التقليد كان قد أضر بالمسلمين في ذلك الحين كما رأى الشيخ محمد عبده.

تأييد السلطان عبد الحميد

وبالتزامن مع تلك التطورات الشخصية التي مرّ بها الشيخ رشيد رضا وانتقاله من الشام إلى مصر، كانت الدولة العثمانية لا تزال تسيطر على بلاد الشام كلها حتى حدود مصر والجزيرة العربية؛ ولكن الإنجليز كانوا قد سيطروا على مصر سيطرة شبه مطلقة.

وفي مصر كان تأثير الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يحكم وقتئذ لا يزالُ مؤثّرًا على الرغم من السيطرة السياسية للبريطانيين، ويمكننا أن نرى تأثير العثمانيين وموالاة المصريين لهذه الدولة من خلال الحزب الوطني الذي أنشأه الزعيم مصطفى كامل، وفي مواقف الشيخ محمد عبده وغيرهم من علماء الأزهر، كما أن هناك اتجاها آخر اتخذ موالاة البريطانيين على حساب الدولة العثمانية مثّله حزب الأحرار وغيرهم.

وانطلاقا من قضية الإصلاح الديني رأى الشيخ رشيد رضا أن التحديات التي تواجه الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني مثل التآمر الغربي الذي كان يسلب الأقطار العربية والعثمانية واحدة تلو أخرى، ولَعب هذه القوى على ورقة القوميات والأقليات الدينية ودعمها بالمال والجواسيس والسلاح لكي تنتفضَ على العثمانيين، ثم سَعي قوى الاستعمار لتدمير الوحدة الإسلامية وإبقاء المسلمين في جُزر منعزلة كل هذه التحديات جعلت الشيخ رشيد رضا متعاطفًا مع السلطان عبد الحميد الثاني وجهوده في مقاومة ودفع هذه الأخطار، على الأقل حتى عام 1905م.

ولا شك أن تخصّصه الشرعي والديني جعله يرى السلطان عبد الحميد حاميًا لوحدة المسلمين، والمدافع عن بيضة الإسلام، وكان يرى أن الدولة العثمانية هي خط الدفاع الأول عن المسلمين أمام المؤامرات الغربية متفقًا في ذلك مع شيخه محمد عبده الذي كان يقول: «إن مَن له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله؛ فهي وحدها الحافظة لسلطان الدين، الكافلة لبقاء حوزته وليس للدين سلطان سواها»[1].

ولهذا السبب يمكننا من خلال التأمل في مقالات مجلة المنار التي انطلقت في بداية عام 1898م أن نرى فيها هذا النفَس الداعم للدولة العثمانية وللسلطان عبد الحميد لا سيما في السنوات السبعة الأولى، ففي افتتاحية المجلة يؤكد رشيد رضا أن توجهه ومجلته «عثمانية المشرب، حميدية اللهجة، تُحامي عن الدولة العلية بحق، وتَخدم مولانا السلطان الأعظم بصِدق»[2].

وفي يوم جلوس السلطان عبد الحميد الثالث والعشرين سنة 1899م كَتب يقول: «في مثل هذا اليوم بُويع سيدنا ومولانا أمير المؤمنين والسلطان الأعظم على جميع العثمانيين السلطان ابن السلطان، السلطان الغازي عبد الحميد خان (نصره الله تعالى

(1) محمد عبده: الأعمال الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، 1972، 72/ 3.

(2) مجلة المنار، العدد الأول.

وأيده) وهو يومٌ يحتفل فيه العثمانيون على اختلاف مِلَلهم ونِحَلهم، والمسلمون على اختلاف أقطارهم وحكوماتهم، ويُظهرون فيه الابتهاج والسرور، ويُزينون المعاهد والقصور»[1].

وسنرى الشيخ رشيد رضا يمدح المشاريع التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية؛ ولا سيما التي تربط المسلمين ببعضهم، وعلى رأسها مشروع سكة حديد الحجاز الذي بُدئ العمل فيه منذ عام 1901م لربط الحجاز بالعاصمة إسطنبول؛ تيسيرا على الحُجّاج والمعتمرين، وقد كتب في سبيل ذلك مقالة بعنوان «المشروع الحميدي الأعظم» تناول فيها أهمية هذا المشروع، وضرورة التبرع له من عموم العثمانيين بل ومن جميع المسلمين من غير رعايا الدولة العثمانية؛ حتى لا تكون الدولة العلية العثمانية تحت رحمة الحكومات الأجنبية ومخططاتها الخبيثة.

كما التفت رشيد رضا إلى الدور الكبير الذي كان يقوم به السلطان عبد الحميد في إنشاء المدارس والجامعات في العديد من الأقطار العثمانية والعربية تحديدًا؛ مثل معهد تدريب الوعاظ والمرشدين الذي أقيم لإعداد الدعاة للجامعة الإسلامية، وإنشاء مدرسة العشائر العربية في الأستانة، والمدارس الحميدية في الأناضول وبلاد العرب وغيرها.

بل كان الشيخ رشيد رضا من أشد المتحمسين لفكرة «الجامعة الإسلامية» التي كان يسعى لتحقيقها السلطان عبد الحميد لكي يربط الشعوب الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال الغربي في الهند وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا بالسلطنة العثمانية، واعتباره «خليفة» المسلمين الساعي لتحقيق مصالحهم في الدنيا والآخرة، وكان رشيد رضا يرى إمكانية تحقيق هذه الفكرة ومآلاتها الكبيرة والضخمة للعالم الإسلامي.

يمكننا أن نلمس ذلك في كثير من المقالات التي كانت تتناول أحوال هذه الشعوب، ففي عدد مارس/ آذار 1901م من المنار نراه يكتب عن «عريضة استرحام

(1) مجلة المنار، عدد ربيع الثاني سنة 1316م (أغسطس 1898م).

مسلمي بنغالة» في الهند، والتي أرسلوها للسلطان عبد الحميد الثاني طالبين منه أمرين؛ الأول تعيين قنصل للدولة العثمانية في كُلكتا لربطهم مباشرة بالدولة العثمانية، والثاني مطالبتهم إدخال لغتهم الأوردية في مناهج التعليم العثمانية لا سيما في مدرسة دار الفنون التي كان قد أنشأها السلطان عبد الحميد في إسطنبول حديثًا، ويُبدي رشيد رضا تأييده لهذين المطلبين قائلا: «ونحن نستحسن هذا الطلب ونقول إن منافعه جليلة جدًّا في كلا الأمرين».

رشيد رضا وانتقاد السلطان عبد الحميد

ولكن من اللافت أن موقف الشيخ رشيد رضا من السلطان عبد الحميد الثاني بدأ في التغيير تدريجيا من المدح والدعم المطلق إلى النقد والمعارضة، فحين كتب الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (ت 1902م) كتابيه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» و «أم القرى» وفيهما نقد واضح للدولة العثمانية ولعبد الحميد على المستويات الدينية والسياسية والثقافية والإدارية، تأثر رشيد رضا بهذه الآراء، بل ونشرها في صفحات المنار.

وكان الكواكبي يرى أن البديل للإصلاح بمفاهيميه الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية هم العرب، لأسباب ثقافية ودينية وسياسية، وبسبب تغلغل الفساد والتخلف والاستبداد في الدولة العثمانية، ومنذ شرع رشيد رضا ينشر آراء الكواكبي في مجلته التبسَ على رجال السلطات العثمانية أن كلا الكتابينِ لم يكونا من تأليف الكواكبي فقط، بل عاونه في ذلك ابن الشام وصديقه الشيخ رشيد رضا.

والحق أن الشيخ رشيد رضا اعترف بتبنّيه آراء الكواكبي قائلا: «وقد كنّا معه (أي الكواكبي) على وفاق في أكثر مسائل الإصلاح حتى إن صاحب الدولة مختار باشا الغازي (من رجال الدولة العثمانية) اتهمنا بتأليف الكتاب (أم القرى) عندما اطلع عليه»[1].

(1) رشيد رضا: مجلة المنار 276/ 5.

هذا الأمر جرّ عليه نقمة الرجال المؤثرين في السلطان عبد الحميد وعلى رأسهم شيخه الصوفي السوري أبو الهدى الصيادي وعزت باشا العابد وغيرهم، حتى أصدروا قرارا بمنع توزيع مجلة المنار في بلاد الشام كلها، والقبض على أسرة الشيخ رشيد رضا في القلمون والتنكيل بها، بل وإصدار قرار باعتقاله حيًا أو ميتًا[1]!

وقبل وفاة شيخه محمد عبده سنة 1905م بعدة أشهر، كتب رشيد رضا رسالة ينتقد فيها أوضاع الدولة العثمانية أسماها «مالية الدولة العثمانية»، ولكن شيخه نصحه بعدم نشر هذه الرسالة لما فيها من نقد واعتراض؛ ولأن انتقاد الحكّام يؤثّر بصورة مباشرة في خدمات المصلحين في ميداني العلم والدين، وقد التزم رضا بهذه النصيحة قائلا: «ضقتُ ذرعًا بسوء حالنا السياسية، فصرتُ أكثر في تفسير القرآن الحكيم من السياسة»[2].

والأمر العجيب أن العلاقة الودية بين الإمام محمد عبده والدولة العثمانية ساءت حين بلغ بعض رجالاتها كذبًا وادعاءً أنه يسعى لإقامة خلافة عربية وقلب نظام الدولة العثمانية، وقد تولى تدبير هذه المؤامرة عزت باشا العابد وهو رجل شامي كان من الحاشية المقربة والتي ضمت أيضًا الشيخ أبو الهدى الصيادي شيخ السلطان عبد الحميد، وأحد الذين لا يَردُّ لهم عبد الحميد رأيًا، وهذه الجبهة كانت تعارض جمال الدين الأفغاني والكواكبي ورشيد رضا ومحمد عبده ودعاة الإصلاح والنهضة في العالم العربي، معتبرين إياهم خطرا يهدد وحدة وسلامة الدولة العثمانية.

ولما توفي الشيخ محمد عبده سنة 1905م دخل رشيد رضا ميدان السياسة جهارًا، وأصبح أكثر جرأة في نقد مواطن الخلل في الدولة العثمانية، وشرح سياسته الجديدة هذه قائلا: «كان يصل إلينا قليل من أخبار الاستبداد ووقائع العتو والإفساد، وبعد وفاة الأستاذ الإمام صرفنا وقت الفراغ والراحة الذي كنّا نجالسه فيه إلى مجالسة إخواننا العثمانيين المقيمين في القاهرة، فازددنا علمًا بسوء الحال، وخطر المآل»[3].

(1) رشيد رضا: مجلة المنار، فاتحة السنة الثانية عشر 1/ 12.

(2) رشيد رضا: السابق نفسه.

(3) فاتحة السنة الثانية عشر، مجلة المنار، 1/ 12.

كان رشيد رضا يَسعى بكل قوة إلى إصلاح الخلل السياسي في الدولة العثمانية في العقد الأول من القرن العشرين، ورأى ضرورة تفعيل الشورى بين أجناس الدولة العثمانية، وتقريب العرب، والأخذ على أيدي ولاة الدولة الفاسدين، وبعض شيوخها النافذين ممن أسهم تدخلهم في إفساد الأوضاع السياسية في الدولة عامة، وفي بلاد الشام خاصّة.

ولهذا السبب اتفقت آراء العثمانيين في مصر ورشيد رضا منهم على تشكيل لجنة أطلقوا عليها اسم «جمعية الشورى العثمانية»، وتولى رشيد رضا رئاستها، وبدأت هذه الجمعية تُرسل منشوراتها السرية إلى سائر أرجاء البلاد العثمانية، وعرف السلطان عبد الحميد بأمر هذه الجمعية، وشعر بالقلق منها لأنه قاسها بجمعية «الاتحاد والترقي» من شباب تركيا الساخط على حكم عبد الحميد، والمطالب بالنموذج السياسي الأوروبي، بل إن مندوبا من «الاتحاد والترقي» جاء وقابل رشيد رضا في القاهرة لدمج جمعيته معهم، وتوحيد العمل ضد السلطان عبد الحميد[1].

ولكن رشيد رضا رفض هذه الدعوة، ورأى كما يوضح أن «تعدد الجمعيات مع وحدة الغاية والمقصد لا يعد تفرقا، ولا يُحدث ضعفًا، وإننا نرى أنه لا نجاح للعثمانيين إلا باتفاق عناصرهم على المطالبة بالدستور»، ولكن يبدو لنا أن رفض رشيد رضا الانضمام إلى هذه الجمعية كان نابعًا من أمرين أساسيين؛ الأول اقتصار هذه الجمعية على شباب الأتراك فقط، والسبب الثاني أنه كان يسعى لإصلاح الدولة العثمانية من الداخل منطلقا من رؤيته الإصلاحية الإسلامية، والمطالبة بالدستور وضرورة الشورى ومشاركة العرب في إدارة الدولة، وإقصاء أصحاب الأهواء والمصالح من حاشية السلطان المفسدين.

(1) إبراهيم العدوي: رشيد رضا: الإمام المجاهد ص224.

ويبدو أن التوجه القومي الطوراني والتغريبي الذي كان يسمُ أفكار جمعية «الاتحاد والترقي» كان السبب الذي جعل رشيد رضا ينفرُ أكثر وأكثر عن أفكار هذه الجمعية التي سيراها أحد الأسباب الرئيسية في تدمير العلاقات بين العرب والأتراك بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني.

لكل هذه المسوّغات كتبَ الشيخ رضا في افتتاحية المجلة في عددها الثاني عشر (فبراير 1909م) عن أخطر الأسباب التي أدت لفساد الأحوال في الدولة العثمانية قائلا: «وفي هاتين السنتين كان الاستبداد قد شُد الخناق على محبي العلم، والاضطهاد لمقتني الكتب ومُنيت بيروت بخليل باشا واليًا، وطرابلس بحسني بك متصرفًا، وكانا من شرّ أعوان الاستبداد والمخلصين له فيما يحاول من الظلم والإفساد، فأسرفا في تفتيش البيوت، وأخذ الكتب والأوراق منها، والمؤاخذة على اقتنائها، حتى صار الناس يحرقون كتبهم وأوراقهم بالنار»[1].

اضطر السلطان عبد الحميد إلى إعادة مجلس المبعوثان (البرلمان) في عام 1908 ثم أصدر قرارا بإلغائه، فوقع الانقلاب عليه في إبريل/ نيسان 1909، وانقضت فترة حكم السلطان عبد الحميد بعد أكثر من ثلاثين عامًا قضاها في حكم الدولة العثمانية، والحقائق التاريخية تثبت أنه استطاع تأخير سقوط الدولة العثمانية لفترة ليست بالقليلة، وأن يده الحديدية التي أدت لتقوية نفوذ جهاز المخابرات، واستطالة بعض حواشيه وولاته، واعتماده على الطرق الصوفية مثل أبي الهدى الصيادي وطريقته الرفاعية وغيرها كالنقشبندية والشاذلية؛ كان لصد الهجمة الغربية المضادة والآخذة في تفتيت العالم الإسلامي، والدولة العثمانية، وكان ما رآه كثير من الأتراك والعرب استبدادًا له ما يسوّغه من الواقع السياسي الداخلي، وتآمر القوى الاستعمارية في الخارج التي كان تستهدف وحدة وسلامة الدولة العثمانية، وتفتيتها، وضرب أعراقها ومللها من داخلها.

(1) افتتاحية السنة الثانية عشر، عدد فبراير 1909م، مجلة المنار 1/ 12.

ولا شك أن الظلم الذي تعرضت له أسرة الشيخ رشيد رضا في لبنان على يد بعض الولاة العثمانيين كان السبب الرئيسي الذي جعله حانقًا على السياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني في أعوامه الأخيرة، حتى إن بعض رجالات حاشيته كانت السبب في تشويه صورة شيخه الإمام محمد عبده الذي كان بريئًا من تهمة معاداة الدولة العثمانية والانقلاب عليها.

* * *

عبد الرحمن الكواكبي وموقفه من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني

يشبه رشيد رضا في مواقفه تجاه السلطان عبد الحميد ابن بلدته بلاد الشام الشيخ عبد الرحمن الكواكبي الحلبي الذي وُصف بـ «صريع الحرية»، وكان من أوائل الكتاب العرب الذين كتبوا الاستبداد السياسي في العالم الإسلامي والعثماني في عصوره الحديثة، ولم يكن وقوف الرجل أمام هذه الحقيقة بقلمه فقط، وإنما كان بمواقفه وآرائه التي رشحت عن شجاعة نادرة في وجه ما رآه استبدادًا في موطنه حلب، وقد كلّفه ذلك مناصبه وأمواله وهجرته من وطنه.

في عام 1854م ولد عبد الرحمن بن أحمد الكواكبي في مدينة حلب لأسرة عريقة تعود أصولها إلى النسب الهاشمي من جهة الأب والأم، تربى الكواكبي في بيت علم وأدب، فوالده كان مدرسا وشيخا للمدرسة الكواكبية في حلب، وحين بلغ الكواكبي العام السادس من عمره تُوفيت والدته، فتولت خالته السيدة صفية في مدينة أنطاكية لمدة ثلاث سنوات رعايته وتأديبه، وهنالك تعلم الكواكبي بعضا من اللغة التركية العثمانية ثم استكمل تعلمها في حلب فيما بعد، ثم أضاف إليها تعلم الفارسية فضلا عن اللغة العربية التي بلغ فيها المستوى الذي يصبو إليه رواد الفكر العربي ونابغوه.

حين أتم الكواكبي دراسته في الحادية والعشرين من عمره انغمس في الحياة العملية، وتنوعّت أعماله، وتباينت اتجاهاته، فمِن محرر لجريدة رسمية، إلى رئيس كُتّاب المحكمة الشرعية، إلى قاضٍ شرعي في بلدة من البلاد السورية، إلى رئيس البلدية، ثم هو بين الحين والآخرً كان يعتزل الوظائف الحكومية فينشيء جريدة جديدة يصدح فيها بما يراه حقا وهي جريدة «الشهباء» صوت حلب، ثم حين تُغلق رغما عنه، يشتغل بالأعمال التجارية، أو يساهم في عدد من المشروعات العمرانية، ومن كل ذلك «يستفيد خبرة وتجربة بالحياة، وفي كل الأعمال الحكومية والحرة

يصطدم بنظام الدولة، وباستبداد الحكام، وفساد رجال الإدارة، فينازلهم ويُنازلونه، ويحاربهم ويحاربونه، وينتصر عليهم حينا وينتصرون عليه حينا»[1].

كان الكواكبي يمقت الفساد البيروقراطي والإدراي في الدولة العثمانية التي كان يحكمها حينذاك السلطان عبد الحميد الثاني، ولأجل ذلك عكف على مقاومة هذه الحالة من انعدام التنوع في الآراء، ولجرأته هذه وثق فيه علية القوم من الحلبيين، فكانوا يستشيرونه ويستفيدون من آرائه، وسرعان ما واجه الكواكبي الدسائس والمؤامرات من رجال الحكم وعلى رأسهم الوالي العثماني لمدينة حلب آنذاك عارف باشا، فأرسل إلى رؤسائه في عاصمة الدولة إسطنبول يحذّرهم من نقد الكواكبي، ولم يكتف عارف باشا بهذا، بل زوّر عليه أوراقًا يتهمه فيها بأنه يكاتبُ دولة أجنبية لتسليم حلب، ثم حَبسه وطالب بمحاكمته، فبذل الكواكبي ومؤيديه جهدًا كبيرًا ليُحاكم في ولاية غير حلب، بعيدا عن تأثير «عارف باشا»، وبالفعل حُوكم في ولاية بيروت، وأُعلنت براءته، ولأجل هذه الفضيحة وخيانة الوالي صدر القرار بعزله عن ولايته.

اقترب الكواكبي من آلام الناس في حلب، وأعلن رفضه المظالم التي وقعت عليه وعليهم، فرفض قرار المراقبة والتضييق الذين فُرضا عليه سنة 1886م، فاستقال من مأمورية الإجراء، ومحكمة التجارة ليتفرّغ لمهنة قلّما امتهنها قبله أحد من المناضلين في تاريخ الشعوب، فيحرر ظلامات الناس وشكاواهم ضد الموظفين والولاة العثمانيين، ويصبح «عرضحالجي» يؤمه الجميع، ويصل الكواكبي من خلال هذه الطريق إلى معرفة أسرار حياة الناس، وما تحفل به من شقاء ومهانة وقصص دونها كل خيال، كما يصل عن هذا الطريق كذلك إلى قلوب الناس. وللحق أوفد السلطان عبد الحميد أحد كبار الموظفين وهو رئيس دائرة المحاكمات في شورى الدولة للتحقيق في هذه المظالم والشكاوى التي حرّرها الكواكبي للناس ضد الولاة والموظفين العثمانيين[2].

---

(1) أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص250.

(2) أحمد أمين: السابق، ص250.

ولم يكن عارف باشا أول المناوئين للكواكبي ولا آخرهم، فقد كان أشد هؤلاء الخصوم في مواجهة الكواكبي، وأقواهم تأثيرا على السلطان عبد الحميد الثاني الشيخ أبو الهدى الصيادي الحلبي، كان أبو الهدى متغلبا على عقل السلطان عبد الحميد، فقد ربط نسبه بالنسب الهاشمي العلوي، وكان ينتسب إلى الطريقة الرفاعية، لم يكن يعبأ بالمال يأتيه على كثرته فينفقه ويستدين؛ «لأن عز الجاه والسلطان عنده أقوى من عز المال»[1].

كان الصيادي حلبيا كما الكواكبي، يمقته الكواكبي لكونه ينسب نفسه إلى الهاشمين ولم يكن الكواكبي يراه من أهل البيت، وأيضا وهذا هو الأهم والأخطر لأن الصيادي كان السبب الأبرز في انتشار الفساد الإدراي والسياسي في جسد الدولة العثمانية لا سيما في ولايات الشام كما رأى الكواكبي ورشيد رضا، فقد كان له أعين تأتي له بكل الأخبار، فيستغلها أمهر استغلال، لم يقف عند الدين والولاية والصوفية، بل مد نفوذه إلى الشئون السياسية والإدراية والعسكرية، يحلم فلا حد لحلمه، ويبطش فلا حدّ لبطشه، سُمي «مستشار الملك» و «حامي العثمانيين» و «سيد العرب»، تمكن من استمالة كثير من الأمراء والوجهاء والأعيان والعلماء فكانوا عونا له على ما أراد، يبطش بهم حين يريد البطش، ويؤلف بهم الكتب حين يريد شهرة العلم، وينظّم بهم القصائد حين يريد الأدب والشعر.

وأخطر من ذلك، كان الصيادي يتحكم في مناصب القُضاة والمفتين، بل وفي مناصب الولاة والرؤساء فيسندها إلى أصهاره وأقربائه، ويذهب هؤلاء إلى مراكزهم وهم يعلمون ما تفرضه الوظيفة عليهم، وأولها تعظيم شأن المحسن إليهم، والتشهير بمن ينافسهم وينافسونه من العلماء الآخرين، وكما كان الصيادي مناوئنا لجمال الدين الأفغاني الذي رآه شيعيًا متخفيّا يريد تدمير الدولة العثمانية من الداخل، كان أيضًا يؤلّب على الكواكبي السلطان عبد الحميد الثاني.

(1) حسن السعيد: عبد الرحمن الكواكبي: جدلية الاستبداد والدين ص30.

لذا، كان الكواكبي ينعى على عصره أن يرتفع بالجهلاء إلى مساندة الأئمة العلماء، فهم كما يصفهم: «لا بضاعة لهم من العلم والورع إلا بضاعة الحيلة والدسية، وصناعو الزلفى، والتقرب إلى السلاطين والأمراء، وقد ينقلون مناصبهم بالوراثة إلى ذريتهم فيصفون في المهد بصفات الجهابذة والأولياء»[1].

كان أبو الهدى الصيادى قد اغتصب من أسرة الكواكبي «نقابة الأشراف» في حلب، وخاض الكواكبي أمامه معركة ضارية وقف بجواره فيها الرأي العام الحلبي، صابا جام غضبه على الصيادي الذي أصبح في نظر الجميع رمزًا للرجعية والاتجار بالدين، بل لقد رفض الناس تصديق صحة نسب الصيادي لأهل البيت، بعد أن رفض الكواكبي التصديق عليه[2].

وكان من جراء مناوئة الكواكبي لأبي الهدى الصيّادي خسارته معظم تجارته وكانت بألوف الجنيهات، فاحتمل ذلك بنفس قوية، بل تأكد لديه شعوره بفساد حال المسلمين، وتخصيص جزء كبير من حياته في تعرف أحوالهم في جميع أقطار الأرض، وتشخيص أمراضهم، وتلمُّس العلاج لهم، فعكف على مطالعة تاريخهم في ماضيهم وحاضرهم، وما كتبه الكتاب المحدثون في ذلك في الكتب والمجلات والجرائد، وأحوالهم في الدولة العثمانية، ثم رحلته إلى كثير من البلدان الإسلامية الأخرى حتى وصل إلى أفريقيا الشرقية، وآسيا الغربية، ودخل بلاد الغرب وجال فيها، واجتمع برؤساء قبائلها، ونزل الهند وعرف حالها، وفي كل بلد ينزلها يدرس حالتها الاجتماعية والاقتصادية والزراعية، ونوع تربتها، وما فيها من معادن ونحو ذلك، دراسة دقيقة عميقة، ونزل مصر وأقام بها، وكان في نيته رحلة أخرى إلى بلاد المغرب يتم فيها دراسته، لكن عاجلته المنية[3].

---

(1) حسن السعيد: عبد الرحمن الكواكبي جدلية الاستبداد ص31

(2) محمد عمارة: السابق ص28.

(3) أحمد أمين: السابق ص251.

لقي الكواكبي في مصر متنفسًا لأفكاره وآرائه، فلقد وجد بها كذلك مجتمعا خصبا من المفكرين والمثقفين والثوار مثل: رشيد رضا، ومحمد كرد علي، وإبراهيم سليم النجار، وطاهر الجزائري، وعبد القادر المغربي، ورفيق العظيم وغيرهم الكثير من الصحفيين والكتاب والمفكرين الذين تتلمذوا على يد جمال الدين الأفغاني، والذين كان يلتقي بهم الكواكبي أو بكوكبة منهم كل مساء في مقهى «سبلندد بار» في القاهرة، وآثر الكواكبي أن يكون سُكناه قرب الأزهر الشريف في شارع الإمام الحسين في قلب القاهرة القديمة.

نتيجة التناقضات السياسية بين الدولة العثمانية ومصر آنذاك، كان خديو مصر عباس حلمي الثاني (حكم مصر بين 1892- 1914م) قد قرب إليه الكواكبي، وتكفل بمعاشه الشهري في القاهرة، وللحق فقد عُرف عن عباس حلمي ميله للحركة الوطنية والثقافية وبغضه للاحتلال الانجليزي، لكن فيما يبدو فإن الحرية التي تنعّم بها الكواكبي في القاهرة، والمساحة التي أعطيت له ليبث أفكاره التي كانت موجّهة في المقام الأول لإدارة السلطان عبد الحميد، والإشاعات التي حامت حول الدعوة العربية لإقامة خلافة تكون في بلاد العرب، ويكون الخليفة عربيا، ولربما كان الخديو عباس حلمي وراء تلك الدعاوى، كل هذا كان سببا قويا في عداء العثمانيين له، واعتبارهم الكواكبي عدوا مهددا لكيان الدولة العثمانية.

تروي بعض المصادر التاريخية أن العثمانيين أرسلوا إلى القاهرة أحد عملائهم حيث دسّ السم للكواكبي فأدركته الوفاة الفجائية في مساء الخميس 6 ربيع الأول 1320هـ/ 14 يونيه 1902م، فأصيب المجتمع الفكري في مصر بصدمة بالغة، وأمر الخديو عباس حلمي بدفن الكواكبي على حسابه في قرافة القاهرة بجبل المقطم، وأقام له صديقه الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد مأتما استمر ثلاثة أيام، وقد نعاه كبار علماء وأدباء وشعراء مصر[1].

(1) محمد عمارة: السابق ص40 - 41.

لقد تأثر عدد كبير من معاصري عبد الرحمن الكواكبي بالرجل ومكانته وعلومه وجهاده وسعيه، ويتعجب الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، وأشهر تلاميذ الإمام محمد عبده بالكواكبي وجهوده الفكرية الجبارة، وسيرته الذاتية الفذة، فيقول في نعيه:

«إن من ينظر في هذه الترجمة الرسمية ولم يكن عارفًا بالمترجم ولا بسيره في هذه الوظائف العلمية الأدبية، الإدارية القلمية، الحقوقية التجارية، الزراعية المالية يقول: إن صاحبها من أوساط الناس لا من أفراد الرجال الذين يعدون من علماء الاجتماع وأركان العمران، ومهذبي الأمم، ولكن من يعلم أنه في كل عمل منها آية بينة في إتقان العمل، وحكمة التصرف، يحار كيف يحسن رجل هذه الأعمال المتباينة. وإذا وقف بعد ذلك على بعض سيرته في العزيمة وقوة الإرادة وعِلم ما كانت تسمو إليه نفسه، ويرمي إليه فكره، وقرأ بعض ما جادت به قريحته الوقادة، وفكرته النقادة، علم أنه من أفراد الزمان، وأدرك ماذا كان يرجى منه لو ساعد الزمان والمكان، وإننا نلم بشيء مما وقفنا عليه من سيرته في مدة صحبتنا له في هاتين السنتين اللتين أقامهما في مصر»[1].

يرى بعض النقاد والباحثين في تراث الكواكبي أن هجره المناصبَ، وسعيه للانتقال بين الأقطار العربية والإسلامية، لا سيما مصر التي جاء إليها أكثر من زيارة، واستقراره فيها في أخريات عمره إنما عبّر عن رهافة إحساسه بالحرية، وعشقه الذي لم يكن يوصف لها، وأن الرجل كان نموذجًا طيبًا للإنسان الذي يرفض الظلم، ويأبى أن يعايشه، فضلاً عن أن يعيش تحت نيره؛ لأن في معايشته ظلما للنفس، فضلا عن ظلم الآخرين[2].

وكان العام 1899م بداية دخول الكواكبي القاهرة مهاجرا من حلب إثر التضييق العثماني عليه، والذي وقف خلفه عدوه الأكبر أبو الهدى الصيادي الذي كان مقربا

(1) رشيد رضا: مجلة المنار، عدد ربيع الأول 1320هـ/ يونيه 1902م، 237/ 5.

(2) محمد عمارة: السابق ص27.

من السلطان عبد الحميد الثاني، وفي القاهرة بدأ الكواكبي في كتابة مقالاته في جريدة المؤيد عن الاستبداد وعن جمعية أم القرى، ومجموع مقالات الجانبين جمعهما في كتابين عرفا فيما بعد باسم «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» و «أم القرى»، وفي الكتاب الأول يناقش مسألة الاستبداد السياسي عند السلطة، وفي الكتاب الثاني يتناول الفساد السياسي والفكري عند الشعوب المسلمة[1]، وهما الكتابان اللذان سنقف معهما بعد قليل، لا سيما رؤية الكواكبي للاستبداد وأثره السلبي في الأمة، ولا يزال هذا الكتاب أساسًا قويا ومهما لفهم طبيعة علم الاجتماع السياسي، وأصل الداء العُضال في منطقتنا العربية.

حين ضاقت الشام وحلب بعبد الرحمن الكواكبي، وواجه هجوما وسجنا من المتآمرين عليه، وخسارة لأمواله وتجارته، ورأى في مصر متنفسا للحرية، وأنها الأقدر على استيعاب أفكاره، قرر الهجرة إليها، وكان أول دخوله مصر في سنة 1899م وهو في السابعة والأربعين من عمره، وحين دخل مصر لم يضيع الكواكبي أي وقت فقد شرع الرجل من فوره في نشر أفكاره في مجلة المؤيد المصرية، بالحديث عن «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد».

في القاهرة استفاد الكواكبي من نشاطها الفكري والثقافي، ذلك النشاط الذي تمتع بقدر من الحرية سمح به المحتل البريطاني، وعمل على نشره الخديو عباس حلمي الثاني الذي كان يميل إلى الحركة الوطنية، والاستقلال الفكري بطبعه، ثم استفاد الكواكبي من نقاشاته مع الشباب المصريين الذين طرحوا عليه عددا من الأسئلة أفادته حين أخرج الطبعة الثانية من كتابه «طبائع الاستبداد» إلى النور، يقول:

«في زيارتي هذه لمصر نشرت في أشهر جرائدها (المؤيد لصاحبها الشيخ علي يوسف) بعض مقالات سياسية تحت عنوانات: الاستبداد، ما هو الاستبداد؟ وما تأثيره على الدين؟ على العلم؟ على التربية؟ على الأخلاق؟ على المجد ؟ على المال؟

(1) عباس العقاد: عبد الرحمن الكواكبي ص79.

إلى غير ذلك .. ثم في زيارتي مصر ثانية أجبت تكليف بعض الشبيبة، فوسّعت تلك المباحث خصوصا في الاجتماعيات، كالتربية والأخلاق، وأضفت إليها طرائق التخلص من الاستبداد، ونشرت ذلك في كتاب سميته (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وجعلته هدية مني للناشئة العربية المباركة الأبية المعقودة آمال الأمة بيمن نواصيهم»[1].

كانت «المسألة الاجتماعية في الشرق» حديث الساعة آنذاك في الأقطار العربية وفي القلب منها مصر، لماذا تقدم الغرب ولماذا تتأخر الدولة العثمانية وأقطارها؟ ما سبب هذا الداء والشقاء؟ وكيف العلاج ؟ ما الذي أوصلنا للانحطاط؟ وكيف الخروج منه؟

عايش الكواكبي هذه الإشكاليات في الساحة الثقافية المصرية، وهي الإشكاليات التي كان يتردد صداها في أقطار العالم الإسلامي، يقول: «وجدتُ أفكار سُراة القوم في مصر كما هي في سائر الشرق خائضة في عباب البحث في المسألة الكبرى، أعني المسألة الاجتماعية في الشرق عموما وفي المسلمين خصوصا، إنما هم كسائر الباحثين كلٌّ يذهب مذهبًا في سبب الانحطاط وفي ما هو الدواء، وحيث إني قد تمخّض عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية، فقد استقر فكري على ذلك بعد بحث ثلاثين عامًا»[2].

الاستبداد .. أصل الداء والبلاء

ثلاثون عامًا قضاها الكواكبي متأملاً في أصل الداء العضال الذي أصاب العالم الإسلامي بالخمول والتراجع أمام عدو غربي لم يحتل الأراضي الإسلامية من الصين إلى المغرب، ومن القوقاز إلى أفريقيا فقط، بل سبق بعلومه ومعارفه وأفكاره في ميداني العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية على السواء، كان هما ثقيلا على كاهل الكواكبي

---

(1)

(2) الكواكبي: السابق ص14.

حين رأى هذا التراجع، وفوق ذلك عانى الرجل من انتشار المحسوبية والفساد الإداري وبعض المتاجرين بالدين في كيان الدولة وولاياتها لاسيما في موطنه حلب.

كان هذا في الشرق على حين أن الغربيين بدأوا بعد ابن خلدون يبحثون في المجتمعات بحثًا واسعا يتعرفون علل الجماعات وأمراضها وأنواع الحكومات ومزايا كل شكل وعيوبه، ويتحررون من القيود، ولا يعبئون بالتضحيات في سبيل الحريات، وقد اقتبس الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد» كثيرا من أقوال عالم الاجتماع الإيطالي ألفيري، وهو كاتب عاش في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وقد درس كتب فولتير وروسّو ومنتسكيو من كبار أدباء وفلاسفة عصر النهضة في فرنسا، وتشبَّع بآرائهم التي كانت تدعو إلى الحرية، وتكره الاستبداد أشد الكره، ومنه تشرب الكواكبي فلسفة الحرية، على أنه هضمها وعدّلها بما يناسب المجتمع الشرقي الإسلامي، وزاد عليها من تجاربه وآرائه[1].

يدور كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» حول تعريف الاستبداد وهو يراه «صفة للحكومة المطلقة العنان، التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب». فالمستبد يتحكم في شئون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق ومطالبتها به.

والمستبد يود أن تكون رعيته بقرا تُحلب، وكلابا تتذلل وتتملّق، وعلى الرعية أن تدرك ذلك فتعرف مقامها منه، هل خُلقت خادمة له، أو هي جاءت به ليخدمها فاستخدمها؟

بحث الكواكبي بحثا مستفيضًا في علاقة الاستبداد بالدين، ونقل على بعض علماء الاجتماع الغربيين آراءهم في أن الاستبداد في السياسة منبثق عن الاستبداد في الدين أو مساير له، كما كان في العصور الأوروبية الوسطى، فهو يرى أن المستبد يتبع سياسة

(1) الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص16.

القساوسة ورجال الدين القديمة، فالسياسيون «يسترهبون الناس بالتعالي الشخصي والتشامخ الحسي، ويذلونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال حتى يجعلوهم خاضعين لهم، عاملين لأجلهم، يتمتعون بهم كأنهم نوع من الأنعام التي يشربون ألبانها، ويأكلون لحومها، ويركبون ظهورها، وبها يتفاخرون»[1].

لاحظ الكواكبي أن المجتمعات الغربية ليست مثالية مطلقة وأن بها لوثة من الاستبداد، بيد أنه رآه استبدادا خفيفا لا يُقارن بالاستبداد في الشرق، فيلاحظ أن المستبدين الغربيين لا يمنعون العلم إجمالاً، وإنما يحرصون على عدم إدراك الناس أن الحرية أفضل من الحياة، فهم يحاربون تعليم الناس حقوقهم حتى لا ينقلبوا على ملوكهم مُطالبين بها، لكن المستبدين الشرقيين يحاربون العلم جملة وتفصيلا، فالمستبدون في الشرق – كما يرى الكواكبي – عثمانيّهم وعربيهم ترتجف أفئدتهم هواء وخوفًا «من صولة العلم، كأن العلم نار وأجسامهم بارود»[2].

رأى الكواكبي كذلك أن العامل الأهم في الوقوف ضد الاستبداد يتمثل في نشر الوعي القائم على حرية الكلمة وحرية البحث، يقول: «قد أجمع الحكماء على أن أهم ما يجب عمله على الآخذين بيد الأمم الذين منهم ثمة مروءة وشرارة حمية، الذين يعرفون ما هي وظيفتهم بإزاء الإنسانية أن يسعوا في رفع الضغط عن العقول؛ لينطلق سبيلها في النمو فتمزق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف»[3].

بث الكواكبي في كتابه جل أفكاره التي ظلت حبيسة في أدراج نفسه خوفا من انتقام الولاة العثمانيين في الشام، وهي الأفكار التي لم تقف عند المشكلة، بل حرص على إبداء أسبابها ومنطلقاتها وآثارها الوخيمة على مجالات الدين والأخلاق والسياسة والاجتماع والمال والمجد وكل ما يمس كيان الناس في حياتهم الشخصية والاجتماعية من سلبيات من جراء الاستبداد، وقد رأينا في كتابه رجلاً باحثا عن الحرية والمساواة

(1) الكواكبي: السابق ص30.

(2)

(3)

والعدالة الاجتماعية بين عموم الناس، داعيا إليها، فهو يتأمل في تاريخنا بحسب رأيه فلا يجد إلا بضعة حكّام في طوال هذا التاريخ الإسلامي هم الذين أنصفوا الرعية، وحققوا المساواة والعدالة.

يقول: «وأظهر (الإسلام) للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر، حتى ولم يخلف فيها بين المسلمين أنفسهم خلف؛ إلا بعض شواذ كعمر بن عبد العزيز والمهتدي العباسي ونور الدين الشهيد، فإن هؤلاء الخلفاء الراشدين فهموا معنى ومغزى القرآن النازل بلغتهم وعملوا به واتخذوه إماما فأنشأوا حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة»[1].

ولعل دعوة الكواكبي إلى العدالة الاجتماعية والاشتراكية هي التي جعلت بعض الباحثين يصفونه بأنه من أوائل من دعوا إلى الاشتراكية في الفكر العربي المعاصر في فاتحة القرن العشرين، على أن ما يهمنا في كتاب الكواكبي تلك النظرات الثاقبة التي أبداها مع كل أثر سيء من آثار الاستبداد، وهو في هذه الآثار لا يبدي مجرد رأي أو شكوى، وإنما يبدو رجلا على دراية بعلوم الاجتماع والأخلاق، ينفذ إلى الأسباب الكامنة من وراء ستار الظلم وغياب العدل، رأى على سبيل المثال أن المجتمعات والأفراد الذين ينشأون في ظل من الاستبداد يكونون كالأسرى، ويفقدون الثقة في أنفسهم وفي الآخرين، فينشأ المجتمع ضعيفا مفككا مهملا شئونه «شاعرًا بفتور همته، ونقص مروءته، ويبقى طول عمره جاهلاً مورد هذا الخلل»[2].

وعلى هذا المنوال يناقش الكواكبي في كتابه إحدى أهم وأعظم العلل التي ابتليت بها المجتمعات العربية في قرونها الأخيرة، ولقيمة كتابه وأهميته الفكرية لم يعده مفكرا

(1) محمد جمال طحّان: أشكال الاستبداد عند الكواكبي، مجلة دراسات تاريخية ص86

(2)

كبيرا كعباس العقاد مجرد رؤية أو مذهب فلسفي للإصلاح، وإنما «جاوزت المذهب إلى القرار الذي يوضع موضع التنفيذ ولا يعوقه عنه إلا أن يتولاه العاملون»[1].

«أم القرى» .. مؤتمر الأمة في مواجهة الاستبداد

في كتابه الثاني والمهم «أم القرى» والذي صاغه الكواكبي في قالب أدبي حيث جعل أبطاله القادمون من أقطار العالم الإسلامي المختلفة يلتقون في مكة المكرمة قُبيل موسم للحج، يناقشون ويبحثون فيه الأمراض الاجتماعية والسياسية في عصرهم، وهي أفكار أراد الكواكبي من خلال ولوج هذا الأسلوب الأدبي الجاذب أن تصل للقارئ بسهولة ويُسر، تحدث في «أم القرى» عن جمعية من المسلمين عُقدت في مكة حضرها ممثل أو أكثر لكل قطر إسلامي، ففاضل شامي، والمولى الرومي التركي والمجتهد التبريزي والرياضي الكردي والعالم النجدي والمحدث اليمني والعلامة المصري والخطيب القازاني وتتري وتركي وأفغاني وهندي وصيني، وأُسندت رئاسة الجمعية للمكي، والسكرتارية للفُراتي ويعني الكواكبي نفسه، تخيلَ الكواكبي اجتماعهم في موضع ناء من مكة قرب موسم الحج.

يرى العقاد في تناوله لهذا الكتاب بالتحليل أن تلك الألقاب لم يضعها الكواكبي جزافًا، ولم يتميز بعضها من بعض لأسباب تتعلق بأفراد المندوبين، وأن تجاوز الألقاب إلى السجلات وما وعته من الآراء والأوصاف والوقائع ومناحي التفكير يوضح أن الكواكبي كان على قدر عال من المعرفة بأحوال الشعوب الإسلامية، ومميزاتها في مجال العلوم والمعارف[2].

كانت نقطة الفصل التي أراد الكواكبي على لسان أبطال «جمعية أم القرى» أن يصل إليها؛ مسألة جمود الأمة وآلامها وأسباب تراجعها وتخلّفها، والتي يجعلها الكواكبي كلها بسبب الحكومة السيئة والاستبداد في زمن السلطان عبد الحميد الثاني.

---

(1) الكواكبي: أم القرى ص58، والكواكبي: طبائع الاستبداد ص34، و83.

(2) عباس العقاد: عبد الرحمن الكواكبي ص112.

يقول: لماذا يضعف المسلمون؟

يضعفون لأنهم أهملوا آداب الدين التي نهضوا بها في صدر الإسلام.

ولماذا أهملوا آداب الدين؟

لأنهم جهلوا لبابه وأخذوا منه بالقشور.

ولماذا جهلوها؟

لأنهم فقدوا الهمة وقنعوا بالضعة، واستكانوا إلى الخور والتسليم[1].

تبدي كل شخصية من شخصيات «أم القرى» على تنوعهم الجغرافي والعلمي رأيها في حل مشاكل الأمة وعلى رأسها التخلف والاستبداد، فالمجتهد التبريزي يرى أن تلك الأسباب تعود إلى الأمة نفسها، فقد كُنا خير أمة أخرجت للناس لأننا لا نخضع لغير الله، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر قولا وعملا، أما اليوم فإننا غارقون في عبادة أمرائنا وأهوائنا وأوهامنا والمستبدين بنا. بينما أعاد المرشد الفاسي الأسباب إلى انحلال الرابطة الدينية والخلقية وانحصار همة الأمراء الدخلاء بالجباية والجندية الجبرية. بينما يرجع ممثل أهل المدينة المنورة أسباب الانحطاط والضعف إلى العلماء المدلِّسين وغلاة الصوفية، حتى التبس على العامة علماء الدين الحقيقيون الفقراء من هؤلاء السحرة المدلسين الأغنياء الأعزاء بالسلطان حتى تشوشت عقائد العامة وضعف يقينهم[2].

ولعل كلام ممثل أهل المدينة المنورة قصدَ الكواكبي من ورائه غريمه الأول الشيخ أبا الهدى الصيادي الذي كان يتخذ الطريقة الرفاعية مذهبا له في التصوف، وهو أحد المقربين من السلطان عبد الحميد الثاني ممن كان يجلهم ويسمع لهم، وكان لآرائه آثار سلبية عند الكواكبي ومن قبله رشيد رضا، وقد ألف أبو الهدى الصيّادي للسلطان

---

(1)

(2) عباس العقاد: عبد الرحمن الكواكبي ص76.

عبد الحميد الثاني كتاب «قلادة الجواهر في ذكر الغوث الرفاعي وأتباعه الأكابر»، وأمر الصيادي أتباعه بنشره وقراءة أدعيته في الأقطار، كما أمرهم بنشر عدد آخر من المؤلفات الصوفية التي رآها الكواكبي تنُم عن غلو وجهل مثل «فرحة الأحباب في أخبار الأربعة الأقطاب»، و «الجوهر الشفاف في طبقات السادة الأشراف»، و «ذخيرة المعاد في ذكر السادة بني الصياد».

كان الكواكبي يُفرّق بين الدين الخالص الذي ينبغي أن يكون الأساس المكين للنهضة والتقدم، وبين الدين الحاضر أو السائد، فالإسلام مثلما كان يُمارس في أواخر القرن التاسع عشر ليس بالدين المطلوب منه أن يحقّق نهضة ومدنية، فقد داخلَ الدين كما رأى الكواكبي طوارئ غيرت من نظام الدين، وفوق تلك الجهالات التي رآها الكواكبي صُدم ببعض المقربين من السلطان عبد الحميد يدعونه خليفة؛ الأمر الذي كان يرفضه، ويعتبره جهلا فوق جهل.

ولعل ذلك كله جعله يحمل على العثمانيين حملة شعواء لا هوادة فيها، اضطر فيها صديقه محمد رشيد رضا إلى تهذيب وحذف بعض العبارات التي فهم من ورائها مهاجمة الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني، وكانت تلك ملاحظة الشيخ محمد عبده أيضا أثناء مراجعتها للكتاب، ونصحاه بتخفيف حدّة النقد هذه، لكنه كان يرى أن الدولة العثمانية لم تنعقد بها بيعة من حكومات المسلمين ولا من رعاياها، فلم يقبلها ملوك إيران والمغرب والجزيرة العربية، ولا يذكرها المسلمون في صلاة الجمعة إلا حيث يدينون لتلك السيادة في أوضاعهم السياسية، ولم يحدث قبل السلطان محمود في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن تلقب أحد من سلاطين العثمانيين بلقب الخلافة والإمامة الكبرى أو إمارة المؤمنين[1].

يقول بامتعاض ونقد بيّن متتبعا تطور انتقال لقب السلطنة إلى الخلافة في القرن التاسع عشر عند العثمانيين: «صار بعض وزراء السلطان محمود يخاطبون بذلك

(1) الكواكبي: أم القرى ص233.

أحيانا تفننا في الإجلال، وغلوا في التعظيم، ثم توسّع استعمال هذه الألقاب في عهد ابنيه وحفيديه، إلى أن بلغ ما بلغه اليوم بسعي أولئك الغشاشين الذين يدفعون ويقودون حضرة السلطان الحالي (عبد الحميد) للتنازل عن حقوق راسخة سلطانية لأجل عنوان خلافة وهمية مقيّدة في وضعها بشرائط ثقيلة لا تلائم أحوال الملك، ومعرّضة بطبعها للقلقلة والانتزاع والخطر العظيم»[1].

ويرى من خلال التتبع التاريخي أن ساسة وسلاطين الدولة العثمانية «لا يقصدون بالاستناد للدين غير التلاعب السياسي وقيادة الناس إلى سياستهم بسهولة، وإرهاب أوروبا باسم الخلافة واسم الرأي العام»[2].

بل إن الكواكبي عدّد فيما وصفه «جرائم العثمانيين» في حق الشعوب المسلمة الأخرى، بل قال بوضوح وباندفاع إن العثمانيين سعوا في تدمير و «انقراض خمس عشر دولة وحكومة إسلامية»، ومنها أنهم أغروا وأعانوا الروس على التتار المسلمين، وهولاندة على الجاوة والهنديين، وتعاقبوا على تدويخ اليمن، فأهلكوا إلى الآن عشرات ملايين من المسلمين يقتلون بعضهم بعضًا، لا يحترمون فيما بينهم دينا ولا أخوّة ولا مروءة ولا إنسانية، وقد أطال الكواكبي حديثه عن تلك «الجرائم» بحسب رأيه، ثم يختمه بقوله: «وفي هذا المقدار كفاية إيضاح لقاعدة أن مؤيدات الملك عند السلاطين مقدّمة على الدين، أما صفة خدمة الحرمين، وألفة مسامع العثمانيين للقب الخلافة، فهذا كذلك لا يفيد الدين وأهله شيئا، وليس له ما يتوهم البعض من الإجلال عند الأجانب»[3].

وفي هذا السياق يتواصل النقاش بين عدد من الأعضاء الأساسيين بعد انفضاض المؤتمر المتخيّل حول مدى صلاحية بني عثمان لأمر ولاية المسلمين في كتابه «أم القرى»، وهل من المصلحة فضح عيوبهم خاصة وأنهم أعظم دولة إسلامية موجودة

(1) الكواكبي: السابق نفسه.

(2) الكواكبي: السابق نفسه.

(3) الكواكبي: أم القرى ص230.

آنذاك، فيأتي الرد على لسان المجتمعين «المتخيَّلين» في كتابه ذلك؛ برفض ترك المسلمين «متكلين على دولة ما توفقت لنفع الإسلام بشيء في عز شأنها بل أضرتها»، ومن ثم يتساءل أحدهم قائلاً: «أليس التركُ قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع، وتركوا المسلمين صُمّا بكما عميا ولا مرشد، أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة، وتركوا الهند مُسالمة، وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروسيين، وتركوا قارة أفريقيا الإسلامية للطامعين، وتركوا المداخلة في الصين كأنهم الأبعدون؟!»[1].

مثل هذه الآراء الشديدة والمتجنية على الدولة العثمانية كانت السبب في تأليب هذه الدولة عليه، فالتاريخ لا يؤكد هذه الحوادث، ولا توجد ثمة وثائق بين أيدينا تدلل على هذا «التآمر العثماني» الذي يتخيله الكواكبي على الشعوب الإسلامية بمثل هذه البساطة والتلفيق الذي ساقه في معرض حديثه «الاندفاعي» بعض الشيء، وليس المجال مجال دفاع عن العثمانيين، بل على النقيض يؤكد لنا التاريخ الدور العثماني في حماية الأندلسيين وانقاذهم من الغرق في لحظات الطرد والإبادة على سبيل المثال، واتحادهم مع غرامائهم المماليك في مصر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في المأساة الأندلسية[2].

يرى الأستاذ العقاد في تناوله لشخصية الكواكبي – وهو معجب به وبثوريته ونضاله وأفكاره، كما أنه في الوقت عينه هادئ في نقده وبسطه للحقائق – أن السلطان عبد الحميد الثاني حين دعا إلى الجامعة الإسلامية تحت ظل الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، وإطلاق لقب الخلافة على نفسه، لم يكن مجرد استعراض، وإنما كان – ويؤيده للحق وقائع الأحداث حينذاك – كان يحتمي بعطف العالم الإسلامي في وجه التعصب الأوروبي المطبق عليه من كل جانب وأن يستمع العالم الإسلامي

(1) الكواكبي: أم القرى ص238، 239.

(2) لمعرفة الدور الكبير الذي قام به العثمانيون في المأساة الأندلسية انظر كتابنا: بيري ريس أمير البحر والحرب، القسم الأول، وعبد اللطيف بن محمد: موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس.

إليه حين يناديه بتلك الصفة؛ لأنه أكبر ولاة الأمر فيه، وأعظمهم مركزًا في مراسم السياسة الدولية»[1].

كان مما تطرق إليه الكواكبي في «أم القرى» قضية الغِنى والفقر وأسباب هذا التفاوت الطبقي الكبير، ولآراء الكواكبي حول هذه المسألة في كتابيه ومقالاته، وقد رأى عدد من الكُتّاب والباحثين أن الكواكبي كان من أوائل الداعين إلى المنهج التكافلي، بل صرح البعض مثل عبد الفتاح قلعجي أن الكواكبي كان «من طلائع الداعين إلى الاشتراكية الإسلامية لحل مشكلة الغنى والفقر في المجتمع، ويسميها الاشتراك العمومي المنتظم، وهذه المسألة تناولها على لسان عضو المؤتمر السعيد الانجليزي كأنه لا يريد بذلك أن ينقل لنا خبرة وتجارب الغرب فحسب وإنما يؤكد لنا أن ما نبحث عنه من حلول لمشكلاتنا موجود في جوهر التشريع الإلهي لدينا»[2].

عاش الكواكبي مدافعا عن وجهة نظره الداعية مواجهة المتاجرين بالدين، والمحسوبية، والمنتفعين من وراء الاستبداد السياسي، والانغلاق الفكري، وكان دفاعه عن الناس والحرية والشورى بالموقف والقلم، مما حمله إلى السجن أول الأمر، ثم الهجرة ثانية بعيدا عن وطنه وأهله، وأخيرا موته مسمومًا في غربته، وتبقى علاقة الكواكبي بالدولة العثمانية شائكة معقدة، فقد كان السلطان عبد الحميد يواجه حربا لا هوادة فيها، وتآمرا بلغ مداه من الداخل والخارج، ولم تفت ست سنوات على مقتل عبد الرحمن الكواكبي سنة 1902م إلا وكان الانقلاب سنة 1908م على السلطان عبد الحميد ناجحا، تلك الإزاحة كانت بمثابة العقَبة الأهم والأكبر التي تم تجاوزها في إسقاط الدولة العثمانية وهزيمتها فيما بعد.

يبدو لنا أن التجربة القاسية التي عاشها الكواكبي في حلب، والظلم الذي تعرض له من بعض الولاة العثمانيين، والغبن الذي أصيب به بسبب ظلم الصيادي له، فضلا

---

(1) العقاد: المصدر السابق ص71.

(2) عبد الفتاح قلعجي: إيقاظ الذاكرة من القباني إلى الكواكبي، مجلة المعرفة 2007م، ص263.

عن تجربته الناقصة في قراءة التاريخ الإسلامي والعثماني خاصّة قراءة مستوعبة قد جعلته قاسيًا في الحكم عليها بالفشل والفساد والاستبداد بصورة مطلقة؛ ولا سيما وأن هذه الدولة كانت تواجه حربًا عاتية من الداخل والخارج لتقزيمها وتقسيمها، وهو ما تجلى في اتفاقيات البريطانيين والفرنسيين في عامي 1904م واتفاقية سايكس – بيكو في 1916م.

* * *

سياسة الزعيم المصري مصطفى كامل تجاه السلطان عبد الحميد والبريطانيين

«لو لم أكن مصريا لوددتُ أن أكون مصريا»، جملة طالما حفظها المصريون عن زعيمهم الكبير مصطفى كامل (1874 – 1908م)، ذلك الشاب الذي تفتحت عيناه على مقاومة الاحتلال البريطاني بكل ما أوتي من قوة حتى أضناه التعب والمرض فختم حياته وهو لا يزال في ريعان شبابه وحيويته، لكنّ كثيرا من المصريين لا يكادون يعرفون خبايا هذه السيرة التي لم تكن منكفئة على المفهوم الوطني بمعناه الذي رسّخه الاحتلال البريطاني؛ ولا دوره الصحفي الفذ الذي كان فاتحة الصحافة الثورية والوطنية في العالم العربي وضد الصحافة العميلة والصفراء، ولا علاقاته ودفاعه عن العثمانيين وسلطانهم وقضية الجامعة الإسلامية، ولا دوره في دعم التعليم والاهتمام به، وكذلك دوره السياسي الكبير في مقاومة الاحتلال والتأكيد على روابط العلاقة الوثيقة مع الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني.

سنوات الصبا واليُتم والتعلم

ولد مصطفى كامل في حي الصليبة بالقاهرة في 14 أغسطس/ آب سنة 1874م كان والده رجلا عسكريًا صارمًا، عمل ضابطا في سلاح المهندسين في جيش محمد علي باشا وأبنائه، فجمع بين الصرامة العسكرية، والصبغة المدنية؛ حيث عمل في أواخر عهده مهندسا بالحكومة، وكان معروفا بالاستقامة والشهامة وطيب العنصر والأخلاق الكريمة، وكان له من غير شك فضل كبير في تكوين شخصية ابنه مصطفى كامل.

وحين بلغ الفتى مصطفى الخامسة من عُمره استدعى له والده أحد الفقهاء لتعليمه مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، حتى دخل المدرسة الابتدائية في منطقة السيدة زينب، لكن والده وافاه الأجل ومصطفى في بدايات سن الفتوة

في العام 1886م، ورغم ذلك تأهل إلى دخول المدرسة الثانوية في العام التالي لوفاة والده، وفي هذه المدرسة بدأت علامات النجابة والذكاء والفصاحة تلفت أنظار أساتذته، حتى إن علي باشا مبارك وزير المعارف «التعليم» وقتها، تعرف على مصطفى كامل، وأُعجب بفصاحته وشجاعته، وقال له مرة: «إنك امرؤ القيس»، وبشّره بأنه سيكون عظيما، حتى إنه أقنع الوزير بمثالب نظام الامتحانات، وكان له الفضل في تغييره حينذاك[1].

التحق مصطفى كامل بمدرسة الحقوق الخديوية في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1891م، وكانت حلم الطلبة والأعيان وقتها، فقد كانت تُخرّج طبقة من المحامين والمثقفين، ونجح في امتحان السنة الأولى، ثم التحق بكلية الحقوق في فرنسا في العام التالي، واستطاع الجمع بين الكليتين، وحصل على شهادة الحقوق من كلية تولوز في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1894م.

في تلك السنوات كان الاحتلال الإنجليزي قد رسّخ وجوده في مصر، وقضى على أية محاولة للمطالبة برحيله، ونفى زعماء الثورة العرابية الذين كانت أسماؤهم وسيرتهم حاضرة رغم ذلك بين المصريين، فقد حاول ذلك الضابط الفلاح أحمد عرابي أن يحدَّ من السلطة المطلقة للخديو إسماعيل (1863- 1879) وابنه توفيق (1879- 1892م)، وكان يرفض التدخل السافر للإنجليز والفرنسيين في الشؤون الداخلية لمصر بحجة التحكم في ميزانيتها خدمة لأصحاب الديون.

ولهذا السبب دعم مصطفى كامل إقامة الحياة البرلمانية والديمقراطية في مصر، كما دعم بكل قوة وصول رجال وطنيين إلى مناصب الوزارات والحكومة، وكل ذلك لم يعجب الخديو والبريطانيين من خلفه الذين جاءوا بحجة دعم الخديو أمام «العاصي» عرابي، وانتهى المطاف بهزيمته ونفيه طوال أكثر من عشرين عاما في جزيرة سريلانكا في المحيط الهندي.

---

(1) عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص35.

شبَّ مصطفى كامل على هذا الوعي الوطني، وذلك الغضب الكامن في الصدور من الخديو والإنجليز، كما فهم جيدا أهدافَ الاحتلالِ الإنجليزي الحقيقية التي كانت تستولي على ثروات البلاد وجيشها، وتمتد للسيطرة على عقول أبنائها من خلال التعليم والثقافة والصحافة الموالية المؤيدة لبقاء الاستعمار.

ولهذا السبب عزم على دخول مدرسة/ كلية الحقوق حينها، وهو ما نراه في رسالته التي أرسلها بعد إتمامِه الشهادة الثانوية إلى أخيه الضابط في السودان، والتي يقول فيها بعدما أضناه التعب: «أؤمل أن تعود إليّ القوى لأدخل مدرسة الحقوق الخديوية، فقد عزمتُ على الانضمام إلى صفوف طلابها؛ لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم، وأنت تعلم أني أميلُ إليها كثيرا، وعزمتُ كذلك على تأسيس جمعية أسميها جمعية «إحياء الوطن»[1].

كان من بين زملاء مصطفى كامل في مدرسة الحقوق صديقه «فؤاد سليم» وكان والده لطيف باشا سليم أحد الذين شاركوا في الثورة العرابية، ولقد عمل على تكوين هيئة تضم صفوف المعارضة للاحتلال في سنة 1893م، فانضم مصطفى كامل إلى هيئة المعارضة هذه، وكان يومئذ في التاسعة عشرة من عمره، وفي ذلك العام نفسه أخرج في مدرسة الحقوق رواية «فتح الأندلس» التي حملت دروسا في الوطنية وتذكيرا بمجد العرب وبطولاتهم وعشقهم للحرية والفداء، واستطاع أن يتخذ من التراث التاريخي سبيلا لبث الأفكار الوطنية ونشر الوعي وارتباط الأجيال المصرية بتراثها وتاريخها وحضارتها.

مصطفى كامل والعلاقة الوثيقة بالدولة العثمانية

منذ اللحظة الأولى التي عاد فيها مصطفى كامل إلى مصر بعد حصوله على الليسانس، تفرّغ للمحاماة؛ لأنه كان قد قرر منذ وقت مبكر ألا ينخرط في سلك الوظائف الحكومية، وفي المحاماة كانت لديه قضية واحدة هي قضية مصر وحريتها وجلاء الإنجليز عنها،

(1) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ص38.

وتوثيق علاقتها بالدولة العثمانية، فلم يحدث أن ترافع عن قضية فردية واحدة طوال حياته، وفي 4 فبراير/ شباط سنة 1895م كتب عن آماله في المستقبل إلى أحد أصدقائه يقول: «إن لي آمالا تُخالجُ فؤادي ليلاً ونهارا، أعتقدُ أنها إن تحقَّقت أنقذت الوطن مِن الخطر، وأعادته إلى منشئه الأول وأحسن، وسوف تعلمون كُنه هذه الآمال».

ما لا يعرفه الكثيرون أن مصطفى كامل كان ينطلقُ من الإسلام وتشريعه وحضّه على مقاومة الظلم والعدوان، ويدعو صراحة دون مواربة إلى الجمع بين الإسلام والسياسة، بل السياسة لا تنفك عن الإسلام في تصوره، وأن أولى درجات الوعي في مقاومة المحتل هو الاستمساك بالإسلام أثناء ممارسة السياسة[1]، يقول: «ولماذا لا نتمسك بديننا في السر والجهر، وهو دين الفضائل والمكارم والهدى، وإذا كان الغربيون يعتقدون أن الدين أساس السياسة، فكيف يقوم بيننا من يدّعي أن الدين شيء والسياسة شيء آخر»، ويقول في موضع آخر: «بأي كتاب نقتدي وبأي دستور نهتدي؟ نقتدي بكتاب مجيد، ودستور فريد، شرَّعه لنا فاطر السموات والأرض، وما فرّط فيه من شيء، كتاب شريف، وقرآن منيف»[2].

كانت الإستراتيجية التي تبنّتها جماعة المثقفين المصريين قد تعرضت لضربة شديدة عقب حادث فاشودة عام 1898م، حيث خرجت فرنسا منهزمة من منطقة فاشودة في جنوب السودان، وكان المثقفون المصريون ومن بينهم مصطفى كامل يأملون في أن تفتح هذه الواقعة الباب لمفاوضات جديدة يتم من خلالها تحقيق الجلاء عن مصر، لكن ذلك لم يحدث، وتعرّض التحالف إلى الانقسام والتشرذم، فخرجت مجموعة أحمد لطفي السيد، والتي شكّلت فيما بعد مجموعة حزب الأمة وفضّلت التعاون مع الاحتلال البريطاني، بينما اتجهت مجموعة الشيخ علي يوسف وأنصار الخديو عباس حلمي الثاني إلى المهادنة الكاملة للاحتلال وإن كانت قد ظلت تحلم بتحقيق الجلاء عن طريق المفاوضات بين إنجلترا والدولة العثمانية.

---

(1) محمد عمارة: الجامعة الإسلامية والفكرة القومية نموذج مصطفى كامل ص21.

(2) مصطفى كامل باشا في 34 ربيعا 252/ 1.

أما مصطفى كامل والمؤيدون له فقد تنبّهوا في الحقيقة إلى السعي لحثّ الذات المصرية وجذورها الحضارية والإسلامية على المواجهة[1]، ونشر الوعي من خلال توسيع رقعة التعليم وإنشاء الجرائد الوطنية الموالية للإسلام والوطن والدولة العثمانية والتي تؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية التي كان قد أعلن عنها السلطان عبد الحميد الثاني.

وكان نشاطه في مجال نشر التعليم واسعا ومضنيا، وبدأ كبار الأعيان المؤيدون لمصطفى كامل في تحقيق مسعاه، فأسس حسين بك القرشوللي مدرسة على نفقته الخاصّة بالحلمية سنة 1899م، وفي العام نفسه لبّى شابان من حي باب الشعرية دعوة مصطفى كامل فأقاما مدرسة «مصطفى كامل» الأهلية، ثم أعلنا عن تنازلهما عن إدارة المدرسة إلى مصطفى كامل نفسه، الذي تولى إدارتها وتوجيهها خلافا لتوجهات سياسة المحتل البريطاني في مصر، والتي كان التعليم فيها يسير على سياسة المُنصّر والقِس الشهير دنلوب، وكانت اللغة الرسمية في التعليم هي الإنجليزية حصرًا.

ونشر مصطفى كامل في جريدة «اللواء» سياسته التعليمية بوضوح، وعلى أي أسس تقوم، قائلا: «إني أتشرف اليوم بإعلان الجمهور أن التعليم في هذه المدرسة مقرون بالتربية؛ لأني أعتقد أن التعليم بلا تربية عديم الفائدة، بل ربما كان كثير الأضرار، وأقصد بالتربية؛ الإسلامية المحضة؛ لأن أساس التربية الدين، وكل أمة يتربى أبناؤها على غير قواعد الدين تكون عرضة للدمار والانحطاط»[2].

كان مصطفى كامل مع تمسكه بالإسلام مُنطلَقا لكامل مشروعه الوطني، وفلسفته الشخصية، يرى أن العلاقة بالدولة العثمانية علاقة متينة لا يجب أن تنفصل بأي حال من الأحوال، ولذلك ففي شهر يونيو/ حزيران 1899م أنعم عليه السلطان عبد الحميد الثاني برتبة المتمايز فصار لقبه مصطفى بك كامل، وكان لهذا الإنعام المعنوي

(1) سليمان صالح، مقدمة كتاب الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد ص12، 13.

(2) مصطفى كامل، جريدة المؤيد، عدد 28 مارس 1899م.

القادم من عاصمة الدولة العثمانية دفعة ذات شأن لتقوية موقف الحركة الوطنية في مصر بزعامته.

فمصطفى كامل لم يرَ في الأتراك أعداء يوما، وكان يدرك جيدا البوصلة وخرائط الأعداء والأصدقاء، وأن الأتراك أقرب للأمة المصرية من الإنجليز المحتلين الغاصبين، ويظهر هذا أشد الوضوح في خطبه وأحاديثه وكتاباته، ففي لقاء له مع مراسل جريدة «نيويورك هرالد» في خريف سنة 1896م، سأله المراسل عن علاقة مصر بتركيا ووجهة نظر المصريين تجاه الأتراك، فأجابه مصطفى كامل قائلا:

«إن سياسة مصر نحو الدولة العثمانية، وهي السياسة التي يجري عليها الوطنيون الصادقون؛ هي سياسة حُسن التقرب منها، وتوطيد العلاقات الحسنة معها، والتاريخ يُعلّمنا ألا نتّبعَ سياسة حيالها غير هذه السياسة». بل إن مصطفى كامل كان يذهبُ إلى أن السبب الرئيسي في احتلال الإنجليز مصر يكمنُ في التنافر الذي وقع بين الخديو توفيق من جانب وبين السلطان عبد الحميد الثاني، واستغلال الإنجليز هذا الخصام وتوسيعه والإيقاع بين الجانبين، يقول: «وقد نجح الإنجليز في التفريق بينهما باتباع سياسة ذات وجهين»[1].

بل إن مصطفى كامل كان يدين بالولاء والتبعية للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي يصفه بأنه «أمير المؤمنين» و «خليفة رب العالمين» و «فخر آل عثمان، وفريدة عقد السلاطين العظام مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان» و «خليفتُنا المحبوب السلطان الجليل القدر عبد الحميد خان الثاني»، ويُطلق على إسطنبول «عاصمة الإسلام والخلافة»[2].

ويقول في بعض مقالاته الأخرى: «إن الراية العثمانية هي الراية الوحيدة التي يجب أن نجتمع حولها، ولا تتحقق وحدتنا بغير الاتحاد والائتلاف، فلنتّحد قلبًا ولسانًا، ولنكن يدًا واحدًا في خدمة الأوطان وإسعادها».

---

(1) حوار مصطفى كامل مع الجريدة نقلا عن عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق ص362.

(2) مصطفى كامل في 34 ربيعًا، 11/ 2، و127/ 2، 92/ 5.

وقد سأله الميرالاي بارنج شقيق المندوب السامي البريطاني في مصر اللورد كرومر:

هل أنت مصري أم عثماني؟

فأجابه مصطفى كامل: مصري عثماني.

فقال متعجبًا: وهل تجتمعُ الجنسيتان في أحد؟!

فقال مصطفى كامل: ليس الأمر جنيستين، بل في الحقيقة جنسية واحدة؛ لأن مصر بلد تابع للدولة العلية»[1].

ولا يفتُر مصطفى كامل في التعبير عن عميق العلاقة التي تجمعه والمصريون بالسلطان عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية، فهو يقول: «إن المصريين في أغلبيتهم مسلمون، بحيث إن العناصر الأخرى التي لم تدِنْ بدين الإسلام لم تكن جزءًا من عشرين من تعداد المسلمين القاطنين أرض مصر، وبما أن دولة الخلافة الإسلامية هي الدولة العلية وسلطانها هو رئيسنا الديني ... فنحن كلما زدنا عددًا كثر تعلق النفوس بهذه الدولة (العثمانية) المحبوبة»[2].

وفي احتفال بعيد جلوس السلطان العثماني يقول مصطفى كامل: «إننا إذا كنا نحتفلُ اليوم بعيد جلوس جلال السلطان فإنما نحتفلُ بالراية العثمانية الإسلامية ... إنهم يقولون إن المصريين وفي مقدمتهم مصطفى كامل عُمي لا يفقهون حالة الدولة العثمانية، ومبلغ ما هي عليه من الظُّلم، وإن قومًا هذا شأنهم يمجّدون الظالمين لا يستحقون رحمة ولا عطفًا، ولا هم جديرون بتحرير بلادهم وسيادتهم فيها! عجبًا أيها السادة لأولئك الأفّاكين الذين يريدون بهذه الافتراءات والأكاذيب أن ينسفوا بلاد الإسلام من الوجود بإثارتهم الفتن التي تودي بجسم الدولة، وتسيل دم الأبرياء، بلا حكم عادل ولا رحمة بشرية»[3].

---

(1) مصطفى كامل باشا في 34 ربيعًا 20/ 3.

(2) مصطفى كامل باشا في 34 ربيعًا 186/ 6.

(3) مصطفى كامل في 34 ربيعًا -86/ 5 88.

وموقف الزعيم المصري مصطفى كامل من السلطان عبد الحميد والدولة العثمانية يختلف كل الاختلاف عن موقف معاصريْه الشيخين محمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي وهما من بلاد الشام، وهكذا نجد اختلافا كبيرا بين كبار المثقفين والشيوخ المصريين مثل مصطفى كامل والإمام محمد عبده واحترامهم العميق وتقديرهم للدولة العثمانية، وبين الشوام مثل الشيخ رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي.

والشيء الذي يجمع عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا أن كلا منهما قد ابتُلي بظلم مباشر من بعض الولاة العثمانيين في حلب وطرابلس الشام، وأدت هذه التجربة الأليمة إلى كراهية عميقة لكل أشكال الاستبداد والظلم، وعلى الرغم أن السلطان عبد الحميد الثاني قد أنصف الكواكبي بإحالة الباشا الذي ظلمه للقضاء وإعفائه من وظيفته في ولاية حلب فيما بعد؛ إلا أن الكواكبي رأى أن المشكلة في جسد الدولة العثمانية أعمق من مجرد طرد والٍ من ولايته، وأن الدولة بحاجة إلى الإصلاح الدستوري والديني والثقافي والاجتماعي والأمني.

بينما المصريون على الجهة الأخرى كانوا تحت حكم الاحتلال البريطاني ولم يكن يحكمهم العثمانيون منذ فترة طويلة بصورة مباشرة، ورأوا مقدار ظلم البريطانيين، وسياستهم التي كانت تستهدف احتلال مصر واستغلال خيراتها، بل وأبدوا عدم احترام للإسلام وهذا الذي أظهره كل من اللورد كرومر المندوب السامي وحاكم مصر الحقيقي وقتئذ، وكذلك القسيس دنلوب المسئول الأول عن التعليم وتغيير شكل الثقافة في مصر لصالح الإنجليز حينئذ.

لكل هذه التحديات رأى كثير من المصريين أن ارتباطهم بالدولة العثمانية، واحترامهم للسلطان عبد الحميد الثاني هو الضمانة الأولى والأخيرة للوحدة الإسلامية، والحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وبلادهم من همجية الاحتلال البريطاني ومخططاته الخبيثة.

مصطفى كامل في مواجهة المحتل

اشتبك مصطفى كامل منذ تخرجه في كلية الحقوق بكل جوارحه وطاقته ووقته للدفاع عن مصر ودينها وثقافتها وارتباطها بالدولة العثمانية، ولم يترك محفلا إلا وألهب حماسة الناس، أو صحيفة إلا وكتب فيها ينقض كل ادعاءات وتخرصات الاحتلال البريطاني وأعوانه التي كانت تقول إن المصريين غير قادرين على حكم أنفسهم.

كانت وعود الإنجليز بالجلاء السريع تتبخّر كلما تقدّم الزمن، واستقر لهم المقام في البلاد، بل إن هذه النغمة تبدلت في تقارير اللورد كرومر المندوب السامي البغيض الذي كان يُعامل المصريين بتصور عنصري واستعلائي فضلا عن معاونيه الذين كانوا يُصرّحون بأن الجلاء عن مصر «قد يحتاج إلى جيلين من الزمان في تثبيت دعائم الإصلاح الذي تم، وإعطائه صفة الدوام؛ لأنه لو تُركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا، وانبعثت الشكاوى القديمة، وعادت تصرفات الماضي السيئة، ونُسيت الدروس الجديدة، وكانت النهاية شرًّا من البداية» على حد وصف كرومر[1].

وبسبب هذا الكذب الإنجليزي ازدادت وتيرة الهجوم وأعمال المقاومة المصرية ضد القوات البريطانية، الأمر الذي جعل اللورد كرومر يُنشئ ما يُسمى بالمحاكم المخصوصة التي أخذت تكيل الاتهامات دون رقيب ولا حسيب على كل من يُشتبه فيه من المصريين، وكانت تتكون من مستشار إنجليزي وضابط من جيش الاحتلال وقاضٍ إنجليزي ورئيس محكمة مصر أو الإسكندرية، فهاجمها مصطفى كامل أشد المهاجمة، وكتب في شأنها مقالا في جريدة «الأهرام» بتاريخ 4 مارس/ آذار سنة 1895م، عنوانه «صواعق الاحتلال»، جاء فيه:

«هذا شأنهم معنا، شأنُ القوي مع الضعيف، ينتهكون كل حُرمة، ويطالون كل عزيز نفيس، فلقد احتلوا البلاد بحجة الإصلاح، وليس في تاريخ الاحتلال إلا آثار الضغط واستبداد تنطق حوادثه حادثا بعد حادث. إن مراد الإنجليز امتلاك البلاد

(1) تيودور روزستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ص503، 504.

وجعلها هندا يسبح أهلها من البحر المتوسط إلى منابع النيل بذكر أبناء (نهر) التايمز، ويسجد الشيخ والوليد لهم إجلالا وتعظيما»[1].

ومنذ هزيمة الفرنسيين في جنوب السودان، وسيطرة الإنجليز الكاملة بمعاونة الجيش المصري الذي جعلوه مواليا لهم بصورة كلية، على السودان، فإن اتفاقية سنة 1899م القاضية باستقلال السودان وانفصاله عن مصر وتعيين الحدود بين الجانبين والقوانين المنظمة لهذه الاتفاقية التي أبرمها عن الجانب المصري آنذاك رئيس الوزراء الموالي لهم بطرس غالي، جعلت مصطفى كامل يشتاط غضبا، وسعى بكل جهده إلى فضح هذه الاتفاقية وخضوع الجانب المصري فيها، وتبيين مثالبها القانونية الباطلة، فأرسل إلى صحيفة «الجولوا» الفرنسية مقالا بتاريخ 6 فبراير/ شباط 1899م جاء فيه:

«إن اتفاقية السودان المزعومة بين مصر وإنجلترا قد جاءت برهانا جديدا على عدم مراعاة إنجلترا للعهود والمؤتمرات، الشيء الذي يعتبره المصريون جميعا باطلا لأنه مخالف للأنظمة الأوروبية والقوانين الدولية، فإنه أولا ليس لحكومة مصر أي حق في عقد اتفاقية كهذه الاتفاقية؛ لأنها تخالف نصوص الفرمانات السلطانية (العثمانية) الصادرة إلى خديو مصر... إننا وكل رجال القانون نعتبر هذا السلخ «الانفصال» غير قانوني؛ لأن الفرمانات صريحة في أن ليس لمصر الحق في التنازل أو استبعاد أي جزء من أجزائها عنها بإرادتها؛ إذًا فالسلخ غير جائز، وعقد الشركة عمل باطل، وفيه اعتداء صريح من إنجلترا المحتلة للبلاد»[2].

أدرك مصطفى كامل ما للصحافة من أهمية كبرى في نضاله ومشروعه الوطني، فقد كان الناس يُقبلون عليها بكليتهم، وأصبحت الصحافة مرآة الواقع، ومصدرا أساسيا ومهما للغاية في نشر الوعي بين الناس في كل مستوياتهم الاجتماعية، وهي الأداة التي استغلها الإنجليز لصالحهم حين أنشأوا صحيفة «المقطم» الموالية لهم، والمدافعة عن وجودهم، والمسفّهة للمناوئين للإنجليز وعلى رأسهم مصطفى كامل.

---

(1) جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 4 مارس 1895م.

(2) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ص145.

ومن هنا قرر مصطفى كامل إنشاء جريدة «اللواء»، وشرع في هذا الأمر في شهور سنة 1899م، وأصدر العدد الأول منها في يوم الثلاثاء 2 يناير/ كانون الثاني 1900م في فاتحة القرن العشرين لتكون صوت الحركة الوطنية المصرية الموالي للعثمانيين في مواجهة المشروع الإنجليزي وأعوانه، وكتب في «اللواء» محمد فريد الذي تولى زعامة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل، وأمير الشعراء أحمد شوقي، ومحمد فريد وجدي المؤلف الموسوعي، والأديب والكاتب محمد لبيب البتانوني، والكاتب محمد لطفي جمعة، وغيرهم كثيرون، وصارت جريدة «اللواء» «مدرسة» تُعلّم المصريين حقوقهم وواجباتهم، وتبثّ فيهم روح الوطنية والأخلاق، وتبصّرهم بحقائق بلادهم ومساوئ الاحتلال وأفعاله، وتستحثّهم على الجهاد في سبيل الاستقلال، وعلاقتهم الوثيقة بالسلطان عبد الحميد الثاني.

وعلى صفحات هذه الجريدة كتب مصطفى كامل عن قُدرة المصريين وتاريخهم المجيد، وأنهم هم الذين نصَّبوا محمـد علي باشا واليا عليهم بإرادتهم، وأنهم الذين هزموا الإنجليز في حملة فريزر سنة 1807م، كما ذكّرهم بما فعله الإنجليز من جرائم حرب عند احتلالهم الإسكندرية سنة 1882م، والعلاقات الوثيقة، والمصير المشترك الذي يجب أن يظل قويا مع العثمانيين.

وقد أوجعت مقالات مصطفى كامل وزعماء الحركة الوطنية في «اللواء» الإنجليزَ بشدة، فأوعزوا إلى جريدتهم «المقطم» بالهجوم السافر الذي كان يصل إلى حد السباب والاستهزاء والتحقير من مصطفى كامل، فتقول في أحد أعدادها إنه يُحرّض على الثورة، «فمن يُفهم هذا الغلام المفتون أن مثل هذا الهذيان لا يسعُ صاحبه إلا المارستانُ»[1].

ظل نضال مصطفى كامل يشتد، وساعده يقوى، والجماهير وعموم المثقفين يلتفون حوله، وهو الشاب الذي كان في بداية الثلاثينيات من عمره، حتى وقع الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة 1904م بشأن اعتراف فرنسا بالاحتلال

(1) مجلة المقطم المصرية، عدد 27 أغسطس 1902م.

البريطاني على مصر، وكان له أسوأ الأثر على نفس مصطفى كامل، فقد كان يأمل في دعم فرنسا في هذا الملف، لكنه لم ييأس، وظل يكتب ويخطب ويحرّض ضد الإنجليز، ويسعى بكل طاقته لنشر التعليم بين عموم المصريين باللغة العربية، ووفق أهداف الإسلام ومراميه.

حادثة دنشواي.. والنهاية

على أن حادثة دنشواي في يونيو/ حزيران 1906م كانت علامة فارقة في تاريخ مصر، وفي علاقة الحركة الوطنية بالإنجليز، فهذه الحادثة التي اعتدى فيها بعض الضباط الإنجليز على فلاحين مصريين في قرية دنشواي بالمنوفية، والذين دافعوا بدورهم عن أنفسهم وبيوتهم بعد سقوط عدد من الجرحى، فاشتبكوا مع الضباط الإنجليز، والذين فرّ أحدهم وسقط ميتا جراء ضربة شمس، فعزم الإنجليز على الانتقام بإنشاء مُحاكمة صورية عاجلة اشترك فيها وزير العدل «الحقانية» بطرس باشا غالي، وأحمد فتحي زغلول باشا رئيس محكمة مصر الابتدائية وأخو سعد زغلول، والتي أفضت في النهاية إلى إعدام خمسة من الفلاحين الأبرياء وسجن وجلد الآخرين[1].

أدهشت الحادثة والإعدام الوحشي جموع الناس، وكان مصطفى كامل في فرنسا حينذاك للعلاج، فقد كان المرض يزداد به، وكان الناس في القاهرة ينتابهم شيء من الخوف والوجل، لكن ما إن وصلت أخبار هذه المجزرة إلى مسامعه، نهض فكتب في جريدة «الفيجارو» الفرنسية الشهيرة عن هذا الإجرام الإنجليزي في حق الأبرياء، قائلا: «إن يوم 28 يونيو من عام 1906م سيبقى ذكره في التاريخ شؤما ونحسا، وهو خليق بأن يُذكر في عداد أيام التناهي في الهمجية والوحشية»[2].

---

(1) عبد الرحمن الرافعي: السابق ص207 – 210.

(2) الفيجارو الفرنسية، عدد يوليو 1906م.

انتقل مصطفى كامل من فرنسا إلى لندن عاصمة المحتلين، وفيها رفع صوته عاليا، وفضح جرائم الإنجليز في مصر، واستبداد اللورد كرومر، والسلطة المطلقة التي يتمتع بها، ومدى ما تعانيه البلاد من عدم وجود حرية أو دستور، وترتب على جولات مصطفى كامل في بريطانيا، ولقاءاته بكبار رجالات السياسة فيها، والجاليات المسلمة وممثليها، أن ارتفع شأن حركة المقاومة المصرية ضد الاحتلال، واهتمام الصحف العالمية بالقضية المصرية، وفي نهاية المطاف رأى الإنجليز أنفسهم أمام هذا الضغط العارم، وصورتهم التي فُضحت، أن يعيّنوا المصريين في بعض الوزارات الكبرى، حيث عيّنوا سعد زغلول وزيرا للمعارف، وقد هاجم مصطفى كامل هذا التعيين بكل ضراوة، واعتبره إهانة لسعد زغلول، وتبعية لكرومر.

كانت كتابات وحملات ولقاءات مصطفى كامل – رغم مرضه الذي كان يزداد عليه – لا تتوقف، وقد أتت بثمارها حين رضخ الإنجليز وقرروا إقالة اللورد كرومر في أبريل/ نيسان سنة 1907م، وكان هذا الاستعفاء انتصارا كبيرا لمصطفى كامل ورفاقه، فقد تولى هذا اللورد البغيض إدارة شؤون مصر؛ حاكما متفردا متدخلا في كافة شؤونها لمدة 24 عاما متصلة، يقول عنه مصطفى كامل: «ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته في مصر؟ نذكر أنه الضارب لعرش الخديوية بيد من حديد، نذكر أنه الذي فتح السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه، نذكر أنه الذي سلب الحكومة المصرية والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة، نذكر أنه الذي حرم الفقراء من التعليم في مدارس الحكومة، وحارب اللغة العربية، نذكر أنه الذي رمى المصريين بكل جهل وتقصير، وأعلن للملأ وجوب سيادة الإنجليزي على المصري، نذكر أنه الطاعن على الدين الإسلامي»[1].

في العام التالي لرحيل كرومر بخزيه من مصر، سقط مصطفى كامل ذلك الشاب الذي بلغ الرابعة والثلاثين من عمره في براثن المرض بسبب مجهوده الكبير، وكان سقوطه هذه المرة قويا، لقد أفنى ذلك الشاب حياته في خدمة دينه ووطنه، وفي الدفاع

(1) جريدة اللواء أبريل 1907م.

عن شرف أمته، وأحيا في قلوب وعقول المصريين هممهم، وأعاد الثقة إلى نفوسهم، ولم يخش قط من هجوم المهاجمين، وغطرسة الإنجليز وقوتهم، ورحل في العاشر من شهر فبراير/ شباط 1908م، وهو زعيم بمواقفه ومبادئه وثباته وقلمه ولسانه الذي هزم أعتى المجرمين!

* * *

الأمير عبد الكريم أفندي حفيد السلطان عبد الحميد الذي قُتل في سبيل إحياء الدولة العثمانية

منذ خُلع السلطان عبد الحميد الثاني في إبريل/ نيسان في 1909م كانت الدولة العثمانية قد دخلت مع حركة «تركيا الفتاة» وفي القلب منها مجموعة «الاتحاد والترقي» في دوّامة من الحروب والمعارك على مختلف الجبهات العسكرية؛ بدأت بحروب البلقان الأولى والثانية واحتلال ليبيا وانتهت بهزيمة الحرب العالمية الأولى، تلك الحرب التي كان من نتائجها الوخيمة احتلال إسطنبول من قبل الإنجليز وغرب الأناضول من قبل اليونان وجنوب الأناضول من قبل الطليان والفرنسيين واضطرابات شرق الأناضول من قِبل الأرمن المدعومين من الروس.

وهو واقع بدا فيه السلاطين العثمانيين الضعفاء الذين كانوا تابعين كلية لحكومات الاتحاد والترقي مثل السلطان رشاد والسلطان محمد وحيد الدين الخامس ثم السلطان الأخير عبد المجيد الثاني، فضلا عن حكومات ما بعد الحرب العالمية الأولى التي وقّعت اتفاقيات المنهزمين مثل «مُوندرس» و «سيفر» في عامي 1918، و1920م، وهي الاتفاقيات التي رآها العسكريون الوطنيون والقوميون وأهل الأناضول في المناطق المحررة عارًا يجب غسله بالمقاومة، وقد جمع شتات هذه المقاومة مصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو وفوزي جقمق وغيرهم ممن تمكنوا طوال أربع سنوات من خوض حروب الاستقلال التي قضت على الوجود الأجنبي في الأناضول، ومن ثم في إسطنبول وتراقيا فيما بعد، ورأوا أن استمرار وجود الخلافة العثمانية أمرًا لم يعد له قيمة بعدما تغيّر الواقع الدولي حينئذٍ.

العائلة العثمانية في الشتات

ولهذا السبب وبعد إعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م، قرر المجلس الوطني «البرلمان» بزعامة أتاتورك وإينونو إصدار القرار 431 في 3 مارس/ آذار 1924م والذي قضى بإلغاء الخلافة رسميا في مارس/ آذار 1924م ونفي كل أفراد الأسرة العثمانية وأقربائهم وأصهارهم وأحفادهم وعلى رأسهم السلطان الأخير عبد المجيد الثاني، وأيضًا سحب الجنسية التركية منهم.

ولما كان القرار ينصُّ على ضرورة الخروج من الأراضي التركية في غضون ساعات وسحب جميع أموالهم وبيوتهم منهم إلا ما استطاعوا بيعه من أثاث ومنقولات مع مبلغ لا يتعدى ألف ليرة، فإن عائشة ابنة السلطان عبد الحميد الثاني تروي ما وقع عليهم من حيف في تلك الأثناء قائلة في مذكراتها: «لم نكن نُعطي المال قيمة، كان عطاؤنا للإنسانية ذاتها، فهكذا خبرنا الحياة وهكذا عشنا، والآن ماذا يمكننا أن نفعل في ديار الغربة دون مسكن أو مأوى؟ وما هو مصيرنا؟ إن ذنبا الوحيد هو أننا أفرادُ الأسرة العثمانية. وشرعنا نفتح أبوابنا، ونبيع بالمزاد أثاث بيوتنا استعدادًا للرحيل، وبالطبع لم نستطع أن نبيع الأثاث بقيمته الحقيقية»[1]. وقد خرج الجميع هائمين على وجوههم نحو أقطار مختلفة، فالسلطان الأخير عبد المجيد وبعض أبنائه وأبناء إخوته انطلقوا نحو فرنسا، والبعض الآخر سافر إلى بلاد الشام وبيروت ومصر والهند وأمريكا وغيرها.

ومن بين هؤلاء المرحّلين كان ابن السلطان عبد الحميد الثاني الأمير محمد سليم أفندي الابن الأكبر لزوجته الثالثة وأولاده الصغار حيث اتجهوا إلى دمشق التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي وقتها، ولما لم يطب لهم العيش فيها قرروا التوجه إلى منطقة جونية القريبة من بيروت في لبنان وقد اتخذوها موطنا حتى وافتهم المنية ولم يبرحها سليم أفندي إلى غيرها، ولكن الحفيد الأمير محمد عبد الكريم بن محمد سليم بن

(1) مذكرات الأمير عائشة عثمان أوغلي «والدي السلطان عبد الحميد الثاني»، ص356.

السلطان عبد الحميد الثاني قرر أن يخوض غمار التجارب، ويتطلع إلى المغامرة في أنحاء الأرض لعله يعيد سيرة آبائه وأجداده العثمانيين في موطن الأجداد الأقدمين في تركستان.

مشروع اليابان الجيوسياسي والأمير محمد عبد الكريم

ولكن لهذا التجربة قصة لابد من سردها من أولها، فهذا الأمير أو «الشاهزاده العثماني» ولد في العاصمة إسطنبول في السنوات الأخيرة من سلطنة جدّه عبد الحميد الثاني وبالتحديد عام 1906م، وقد تلقى تعليمه الأولي بها حتى دخل المدرسة العسكرية الفنية منذ المرحلة الثانوية ولكن حين قرر أتاتورك وصحبه إلغاء الخلافة ونفي العائلة العثمانية كان والده محمد سليم قرر التوجه إلى منزلهم الصيفي في منطقة جونية التي تقع على بعد 20 كم شمال العاصمة اللبنانية بيروت، وهنالك دخل ابنه عبد الكريم أفندي المدرسة الثانوية ثم عشق فتاة مسيحية مارونية الأصل وأحب أن يتزوجها ولكن والده رفض هذا الأمر رفضا قاطعا، وفي نهاية المطاف قرر عبد الكريم وهذه الفتاة الهرب إلى دمشق، وهنالك اعتنقت الفتاة الإسلام وأصبح اسمها الجديد نعمت هانم، ومن ثم قررا الزواج والعيش معا فأنجبا هارون في عام 1930م ثم دُندار في عام 1932م، ونظرا لهذا التصرف قاطع محمد سليم أفندي ابنه عبد الكريم حتى وفاته، وفي المقابل واجه الزوجان شظف العيش والفقر في مدينة دمشق[1].

وقد اشتُهر محمد عبد الكريم أفندي بالأنفة وعزّة النفس ولم يكن يقبل أبدا من أصدقائه العرب أن يعرض عليه أحد منهم المساعدة في تحمّل تكاليف الحياة فقرر السفر إلى منطقة حيدر أباد في الهند وكانت إحدى الأسر الحاكمة القديمة المشتهرة بالغناء والثراء قد صاهروا منذ مدة العائلة العثمانية ومنها انطلق إلى سنغافورة ثم إلى الإمبراطورية اليابانية التي كان لها مشروع ضخم في آسيا يقوم على مواجهة الصين وروسيا والنفوذ الأوروبي والأمريكي، وكانت اليابان تعمل في الوقت نفسه على

(1) K. Mısıroğlu, Osmanlıoğullarının Dramı, s316.

التقارب مع أتراك وسط آسيا لتحقيق هذا المشروع، وقد التقى سفير اليابان في دمشق بمحمد عبد الكريم أفندي في تلك الأثناء وعرض عليه رئاسة الحكومة التي سيتم إنشاؤها في تركستان الشرقية ومنغوليا، وقد شعر عبد الكريم بإمكانية نجاح هذه الخطة بل وإعادة إحياء الخلافة العثمانية من بقعة جديدة في العالم فقبل العرض وتحرك لتنفيذه برعاية الإمبراطورية اليابانية[1].

ولكن علينا أن نسلط الضوء أكثر على حقيقة هذا المشروع الذي وصفته اليابان بـ «الآسيوية العظمى»، لقد كانت الإمبراطورية اليابانية منذ عام 1868م بدأت في عملية تحديث متسارعة مستلهمة في ذلك النموذج الغربي والأوروبي، وقد بلغت ذروة قوتها السياسية والعسكرية في أخريات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، وأمست واحدة من أهم وأقوى دول العالم، حيث زاد عدد سكانها لدرجة أنها شرعت في البحث عن الأراضي الزراعية الخصبة والمواد الخام والسيطرة على الطرق الرئيسية وإقامة منطقة عازلة تابعة لها بين الصين وروسيا في القارة الآسيوية، وقد وجدت ضالتها في الصين ومنشوريا وتركستان الشرقية ومنغوليا لتحقيق مشروعها الجيوسياسي الموسوم «بالأسيوية العظمى».

وعلى إثر الحرب اليابانية الصينية الأولى في عامي 1894 و 1895م تمكنت اليابان من الانتصار ومنع الصين من السيطرة على كوريا، بل واستطاعت احتلال تايوان وأرخبيل بنتشو، كما استطاعت هزيمة روسيا في حرب عامي 1904م و 1905م، وكانت اليابان تهدف من وراء ذلك إلى شرذمة الصين وتقسيمها وكذلك السيطرة على سيبيريا من الروس، وإقامة دولة عازلة كبيرة لأتراك وسط آسيا تفصل الصين عن روسيا، تبدأ هذه الدولة من تركستان الشرقية وتمتد إلى بقية دول ومقاطعات الأتراك في هذه المناطق بالإضافة إلى منغوليا[2]، ولما كانت اليابان على علاقة قوية مع

(1) A.g.k

(2) Miwa, Kimitada (2007). "Pan-Asianism in Modern Japanese History". Pan-Asianism in modern Japan: nationalism, regionalism and universalism. Ed. Sven Saaler, J. Victor Koschmann. NewYork: Routledge: 21-33.

الدولة العثمانية في زمن السلطان عبد الحميد الثاني من قبلُ، وكان الجانبان متفقين على خطورة الأطماع الغربية في آسيا وعلى الدولة العثمانية فقد توثقت العلاقات بينهما.

ومن أجل التقارب مع الأتراك ادَّعى اليابانيون في ذلك التوقيت أنهم من السلالات «الطورانية» التركية، كما زعموا أنهم يسعون إلى معاونة إخوانهم المضطهدين من الأويغور والأوزبك والقازاق والقيرغيز ومسلمي الدونغان الصينيين وغيرهم؛ لتحريرهم من الظلم والاحتلال الصيني والروسي، ومن أجل توحيد هذه العِرقيات التركية كلها ضمن مشروعهم؛ رأى اليابانيون في حفيد السلطان عبد الحميد الثاني الأمير محمد عبد الكريم أفندي الذي كان يعيش حالة من العوز والبؤس في دمشق اختيارا مناسبًا لهذه المهمة، فجدّه خليفة وعمّه آخر الخلفاء العثمانيين؛ وطالما أحب مسلمو الصين وأتراك وسط آسيا والهنود جده السلطان عبد الحميد وكان له سُمعة طيبة بينهم، فضلا عن علاقته القوية مع الحكومة اليابانية إبّان سلطنته ولهذا السبب عزموا على إنشاء دويلة تابعة لهم برئاسة هذا الأمير واعتروها أمرا مهما في إطار إستراتيجيتهم الآسيوية التي كانوا يسعون إليها حينذاك[1].

مغامرة الأمير والنهاية المأساوية

حين حطَّ الأمير عبد الكريم أفندي رحاله في طوكيو في بدايات عام 1933م لمقابلة كبار القادة والسياسيين اليابانيين، علمت المخابرات اليابانية وأجهزة الأمن فيها بتتبع أحد الأتراك واسمه س. عثمان لمسار الأمير من سنغافورة وحتى نزوله إلى اليابان، وبعد الفحص والتحري عن هذا الشخص الذي ادّعى أنه جاء لتحصيل مبلغ كبير من المال كان قد أقرضه للأمير عبد الكريم أثناء وجوده في سنغافورة، وبسبب رفض الأمير عدة مرات لقاءه، علموا بعد التحري عنه أن الشخص التركي كان يعمل مع المخابرات التركية قبل أن يتم فصله من عمله لاحقا كما كان على علاقة بالسوفيت

(1) Ali Merthan Dündar, Şehzade Abdülkerim Efendi'nin Japonya'nın Desteğiyle Türkistan İmparatoru Olma Meselesi Üzerine, s 80.

حيث عمل في موسكو طوال ست سنوات، وهو الخيط الذي استشفّ منه اليابانيون أن السوفيت والأتراك في جمهوريتهم الجديدة كانوا على علم بتحركات ونوايا الأمير عبد الكريم، ولهذا السبب توافقت إرادة الطرفين واتحدت مصالحهم حينذاك للقضاء على تحركات الأمير عبد الكريم؛ فقد هدف الروس إلى منعه من إقامة إمبراطورية تركية في وسط آسيا على حدودهم كانت ستؤدي فيما بعد إلى انتفاض أتراك وتتار الاتحاد السوفيتي وشرذمته، بينما سعى أتاتورك ورجاله إلى منع انبعاث الدولة العثمانية في أي بقعة جديدة من العالم[1].

ولهذا السبب يحلل الباحث علي دُندار وثائق التقارير الأمنية اليابانية التي وقف عليها في الأرشيف الياباني بخصوص الشخص الذي لاحقَ الأمير عبد الكريم في اليابان ويرى أنه كان طُعما من المخابرات السوفيتية آنذاك؛ فقد أعطاه مبلغا كبيرا من المال بالفعل حينذاك، ولكن لا ليعينه على طريقه وإنما ليمنعه من مواصلة السير إلى تركستان الشرقية بحجة ضرورة استعادة أمواله حين يرفع عليه القضايا أمام المحاكم اليابانية، بينما قدّمت تركيا هذا العميل وأعانته لأنهم رأوا في الأمير عبد الكريم أفندي حفيد السلطان عبد الحميد الثاني تهديدا مباشرا للقادة الجدد من أول أتاتورك فمن دونه، ولهذه الأسباب نظّما عملية استخبارتية مشتركة لإفشال مهمة هذا الأمير العثماني[2].

على أية حال، انطلق الأمير عبد الكريم إلى تركستان الشرقية، وهنالك وجد تحديان كبيران؛ الأول أن أتراك تركستان الشرقية كانوا منقسمين على أنفسهم بين الجمهوريين المؤيدين لأفكار مصطفى كمال أتاتورك في إقامة جمهورية حديثة على نمط تركيا ما بعد الخلافة، بينما وُجدت مجموعة أخرى مؤيّدة للدولة العثمانية وميراثها الطويل، تحلم أن يقودها أحد من أبناء السلالة العثمانية، وفي ظل هذه الأجواء تسلّمَ الأمير الشاب قيادة العمليات العسكرية ضد الصين من الأمام والروس من الخلف، وقد كان من

(1) A. Merthan Dündar, A.g, s83.

(2) A. Merthan Dündar, A.g, S86.

المستحيل في ظل ضعف إمكانيات شعب الأويغور، الذي كان عدد سكانه أقل من 10 ملايين نسمة أمام مئات الملايين من الصينيين المدعومين من الإنجليز والأمريكان لإفشال مخططات اليابانيين التوسعية، بل وقوة الروس السوفيت من الخلف، وبتقدم عسكري وتسليحي ضخم من الطرفين، كان من المستحيل أمام كل هذه القوى العظمى أن ينجح في تحرير هذه المناطق، ورغم ذلك تشير التقارير أنه تمكن بالفعل من النجاح في العديد من المعارك لمدة أشهر[1].

ولكن وكما كان متوقعا وعلى إثر الفشل في إدارة هذه المعارك أمام الصينيين وطلبا للنجاة بحياته استطاع عبد الكريم أفندي أن يهرب من تركستان الشرقية إلى الهند ثم يقرر الهرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية طالبا اللجوء فيها، ونجح في الوصول إلى مدينة نيويورك ونزل في أحد فنادقها، وفي 3 أغسطس/ آب من عام 1935م أقدم عبد الكريم أفندي على الانتحار بمسدسه الشخصي وهو لا يزال شابا في التاسعة والعشرين من عُمره لمروره بضائقة مالية، وضياع حلمه في تحقيق بعث الدولة العثمانية من جديد وتحرير تركستان الشرقية من الاحتلال الصيني الجاثم على صدرها منذ القرن التاسع عشر.

تلك هي الرواية الرسمية التي قدمها شهود العيان والصحف والسلطات الأمريكية، ولكن ابن عمه الأمير أورخان بن عبد القادر بن السلطان عبد الحميد الذي كان يرافقه في هذه الرحلة، وكان يسكن معه في الغرفة المجاورة يؤكد أنه لم يكن يترك ابن عمه عبد الكريم قط، وأن الأمور في ذلك اليوم كانت على ما يرام، ولكن في وقت الحادث خرج لمدة خمس دقائق فقط لشراء سجائر ولما عاد وجد عبد الكريم غارقا في دمائه، ولهذا السبب يشكك أبناء وأقارب الأمير المغدور في هذه الحادثة ولا يتقبلون فكرة الانتحار بسهولة، ويمكننا أيضا أن نقبل هذا التشكيك بعدما رأينا نشاط أجهزة المخابرات السوفيتية والتركية في تتبع خطوات الأمير عبد الكريم منذ وطئت قدماه سنغافورة ثم اليابان ومحاولة عرقلته عن الذهاب إلى تركستان الشرقية،

(1) K. Mısıroğlu, Osmanlıoğullarının Dramı, s323.

وليس من المستبعد أن هذه الأجهزة نفسها ظلت تراقب تحركاته حتى داخل أمريكا نفسها، بل كانت الولايات المتحدة أحد القوى المناوئة للتوسع الياباني في آسيا آنذاك، وكانت تقدّم يد العون للصين في مواجهة اليابانيين.

ومهما يكن فتلك هي قصة مغامرة الأمير محمد عبد الكريم أفندي حفيد السلطان عبد الحميد الثاني الذي حاول تحرير أرض الأويغور في تركستان الشرقية، وإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية، ولكن الوقائع على الأرض كانت أقوى من أحلامه، والإمكانيات كانت أضعف من التحديات وقوة الأعداء، وقد خُتمت حياته القصيرة بحادثة مقتله تاركا خلفه ولدين صغيرين هما هارون ودُندار، وقد آلت رئاسة السلالة العثمانية في العالم إلى دُندار الذي لقي ربّه في يناير عام 2021م في مدينة دمشق؛ هذه المدينة التي كان والده قد تركه فيها مع أخيه وأمّه نعمت هانم قبل ثمانية عقود ولم يرجع إليهما أبدا!

❊ ❊ ❊

السياسة البريطانية الماكرة:
المصريون في مواجهة
الأتراك في الحرب العالمية الأولى

«إن عدد الفلاّحين الذين جُمعوا من كافّة ربوع مصر وأُجبروا على الخدمة في «فيالق العمل» ناهز الربع مليون، بالإضافة إلى حوالي مائة ألف فلّاحٍ آخرين شكّلوا وحداتِ مساعدةٍ إضافيّة للجيش البريطاني».

المؤرخ البريطاني كايل أندرسون

من الآثار المباشرة التي أدت إلى غياب السلطان عبد الحميد الثاني عن الساحة السياسية في الدولة العثمانية، ووقوعه تحت الإقامة الجبرية آنذاك، دخول الدولة العثمانية إلى أتون الحرب العالمية الأولى بجوار الألمان (1914 – 1918م)، وكان لهذا الدخول آثارًا وخيمة وكارثية على وحدة الدولة وأقطارها، بل وتمكن القوى الإمبريالية الغربية من ضرب الأجناس العثمانية وخاصة العرب بالأتراك، وصنع العداوة فيما بينهما.

وكما يقول يلماز أوزتونا عن أثر غياب السلطان عبد الحميد الثاني: «تُعتبر من الأمور الأكيدة محافظته على تركيا من حروب البلقان والحرب العالمية، لو كان بقي في العرش حتى موته الطبيعي لكانت سياسته الخارجية سوف تظلّ سائرة في هذا الاتجاه ... لو بقي عبد الحميد الثاني في العرش لما انغمس الضابط العثماني حتى رقبته في السياسة، ولوُفِّقَ أكثر في مجاله العسكري»[1].

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 189/ 2.

كانت واحدة من المواقع التي اشتعلت فيها المواجهة بين العرب والأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى تقع في الجبهة المصرية حين حاول العثمانيون بقيادة جمال باشا السيطرة على قناة السويس وطرد البريطانيين من مصر، ولكن الأمور تطورت إلى نتائج عكسية وكارثية على الدولة العثمانية كلها، ثم على القضية الفلسطينية فيما بعد.

في صباح 15 سبتمبر/ أيلول 1882م كان الإنجليز في شوارع القاهرة يُعلنون نهاية الثورة العُرابية والاستقلال الذي تم مع مجيء محمد علي باشا (1805 - 1849م) وأولاده من بعده حتى حفيده توفيق، وقد أعلنوا في البداية أن مهمتهم تتمثل في تحقيق الأمن في البلاد، وضمان سيطرة الخديو الذي استعان بهم لهذه الغاية ضد قائد الجيش أحمد عرابي وأعوانه من الوطنيين، ومن ثم الجلاء السريع، لكن ذلك لم يحدث طوال الاثنتين وسبعين سنة التالية، وسرعان ما أعلنت بريطانيا تعيين اللورد كرومر كمعتمد سام عن ملكة بريطانيا، ثم شرعت في السيطرة على مفاصل مصر الاقتصادية والمالية وًالعسكرية، وأصبحت الحكومات المتعاقبة مجرد تابع لما يُمليه المعتمدون والمندوبون الساميون البريطانيون في مصر.

والحق أن مصر في أواخر القرن التاسع عشر بعد مرور خمسة عشر عامًا على الاحتلال البريطاني، قد بُعثت فيها روح ثورية مع ميلاد الحركة الوطنية الجديدة على يد مصطفى كامل ومحمد فريد ورفاقهم الذين ناضلوا بكل عزم وقوة ومجهود أُتيح لهم على فضح الممارسات البريطانية في مصر، وعلى رأسها تجذر الاحتلال، وقطع العلاقة بين مصر والدولة العثمانية، وكتب في ذلك مصطفى كامل كتابه الشهير «المسألة الشرقية»، وأُثر عنه في حوار صحفي أجراه مع صحيفة نيويورك هارولد في خريف سنة 1896م قوله: «إن سياسة مصر نحو الدولة العثمانية - وهي السياسة التي يجري عليها الوطنيون الصادقون- هي سياسة حُسن التقرب منها، وتوطيد العلاقات الحسنة معها، والتاريخ يُعلّمنا ألا نتّبعَ سياسة حيالها غير هذه السياسة»[1]. وقد رأينا كيف نظر مصطفى كامل للدولة العثمانية، والولاء التام الذي أعلنه للسلطان عبد الحميد الثاني فيما سبق.

(1) مطبعة جريدة اللواء 270/ 1.

وحين اعتلى الخديو عباس حلمي الثاني (1892 – 1914م) عرش مصر، عُرف عنه مناوئتُه – بقدر قوته وطاقته – للحكومات التي كان يفرضها الإنجليز وكرومر، وتقربه من الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل، واحترامه للسلطان عبد الحميد الثاني وتبعيته له، وكان دائم التردد في الإجازات السنوية إلى إسطنبول كلما دعت الضرورة ذلك، وقد ساءت سُمعة الإنجليز في أوساط الجماهير في مصر بعد احتلالهم للسودان واتفاقهم الودي مع فرنسا لتقسيم الأقطار العربية سنة 1904م، ثم بعد حادثة دنشواي سنة 1906م والتي أعدم فيها البريطانيون وعملاؤهم من المصريين مجموعة من الفلاحين الأبرياء في المنوفية ممن دافعوا عن أرضهم وممتلكاتهم ضد عبث الإنجليز واستهانتهم بمحرماتهم.

وحاول الإنجليز تهدئة الأوضاع المشتعلة آنذاك بإقالة كرومر في عام 1907م، لكن وفاة الزعيم مصطفى كامل في العام التالي 1908م، والانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني في العام التالي وخلعه من قِبل الاتحاد والترقي، وزيادة القمع البريطاني الداخلي كل ذلك عمل على استمرار سيطرتهم على مفاصل مصر الحقيقية أمنيا وعسكريا واستخباريًا واقتصاديا وسياسا بطبيعة الحال، ورغم كل هذه التطورات كانت مصر من الناحية الاسمية والقانونية لا تزالُ تابعة للدولة العثمانية، لكن على المستوى الإقليمي والعالمي كانت ثمة تطورات بدأت في حرب البلقان (1912 – 1913م) التي ساعدت فيها الدول الأوربية أقطار البلقان على الانسلاخ من العثمانيين.

ثم كان التقارب العثماني – الألماني منذ أواخر القرن التاسع عشر، واشتعال المواجهة بين الحلفاء والمحور قد أدى إلى دخول العثمانيين الأتراك إلى ساحة الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) بجوار الألمان في مواجهة الإنجليز والفرنسيين والروس، وتعددت جبهات المعارك آنذاك، فشملت البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وشمال أفريقيا والخليج العربي والعراق ووسط أوروبا وغربها، لكن ما يلفت النظر أن الإنجليز بدهاء وبطش في الوقت عينه تمكنوا من إجبار المصريين على مواجهة الأتراك في إحدى الجبهات الخطيرة في تلك المعارك.

تجذر الاحتلال البريطاني وخلع عباس حلمي

كان ارتقاءُ الخديو إسماعيل بن إبراهيم بن محمـد علي باشا (1863 – 1879م) بداية النهاية لمشروع الاستقلال الذي حصل عليه محمد علي لنفسه وأبنائه من بعده، بعد حروب وصراعات ضد الدولة العثمانية وذلك وفق معاهدة لندن سنة 1841م، بيد أن شق قناة السويس بتحريض ودعم وتخطيط وتنفيذ فرنسي مصري، وإتمام ذلك في عام 1869م، والديون الهائلة التي وقّع عليها الخديو إسماعيل وفوائدها الفاحشة التي لم يستطع أن يُسدد أقساطها في مواعيدها المحددة اضطرته إلى بيع أسهم قناة السويس، وحصلت بريطانيا على نصيب الأسد في هذه الحصة في عام 1875م، ثم كان احتلالها لمصر في عام 1882م داعماً لها للسيطرة العسكرية التامة على قناة السويس ومصر بالكلية[1].

حرصت بريطانيا منذ لحظة الاحتلال في سبتمبر/ أيلول 1882 وحتى أغسطس/ آب من عام 1914م على القبول بتبعية مصر للدولة العثمانية من الناحية الاسمية والقانونية، وبناء على هذا الأمر وقّعت كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا والمجر والنمسا معاهدة القسطنطينية سنة 1888م والتي تنصُّ على حرية الملاحة في قناة السويس وعدم سيطرة دولة بعينها عليها، وحيادها في حالة الحرب، وكانت فرنسا على رأس المنادين بحياد قناة السويس مع ألمانيا والدولة العثمانية بطبيعة الحال[2].

على أرض الواقع كانت بريطانيا المتحكم الحقيقي في مصر، فلا الدولة العثمانية ولا ألمانيا ولا النمسا ولا فرنسا كان لها نفوذ على الأوضاع القائمة في مصر، لكن من الناحية الاسمية والسياسية كان ثمة تيار قوي يندفع نحو العثمانيين على رأسه الخديو عباس حلمي والحركة الوطنية، لذا حاول الخديو أن يُعلن حياد مصر في الصراع

---

(1) محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس ص11.

(2) أنجلو ساماركو: قناة السويس تاريخها ومشكلاتها ص580 وما بعدها.

الذي كان يلوح في الأفق بين الحلفاء والمحور، وكان قد ذهب للأجازة الصيفية في اسطنبول في صيف عام 1914م وخلف حسين رشدي باشا رئيس الوزراء والقائم بأعماله يصرح بأن موقف مصر هو الحياد.

لكن الإنجليز أرغموا حسين رشدي باشا رئيس النُّظار «الوزراء» على إعلان مصر وقوفها بجوار بريطانيا في الحرب وذلك في 5 أغسطس/ آب 1914م، واللافت أن الدولة العثمانية ممثلة في السلطان كانت وحدها صاحبة الحق السيادي في إعلان مصر أو غيرها من الأقطار التابعة لها الحربَ من عدمها، ولم تكن قد أعلنت الحرب فعليا آنذاك ضد بريطانيا حتى ذلك التاريخ، وقد حاول رشدي باشا مساومة بريطانيا لكي تعلن الاستقلال والجلاء عن مصر في أقرب فرصة مقابل انضمام مصر بجانبها في الحرب العالمية الأولى، فوعده المعتمد البريطاني أن يعرض الأمر على حكومته التي رفضت هذا الأمر بصورة قاطعة[1].

سعت بريطانيا بعد مرور شهرين أو ثلاثة من بداية الحرب إلى إعلان الحماية على مصر وفصلها تماما عن الدولة العثمانية، وقد حاول حسين رشدي والأمير حسين كامل الذي سيختاره الإنجليز سُلطانا على مصر بعد قليل خلفا لابن أخيه الخديو عباس حلمي أن ينالا وعدا من البريطانيين بالاستقلال، «ففي مقابلة رونالد ستوزر السكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني لرشدي وعدلي باشا هددا بالاستقالة إذا لم تُقدّم إنجلترا لمصر عند إعلان الحماية شيئًا مقابل الحكم الذاتي، كما رفض الأمير حسين كامل الذي عُرض عليه العرش في ظل النظام الجديد العرضَ لأنه لا يستطيع في الوقت الذي ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة أن يقبل الخديوية بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتي نحن السيادة البريطانية»[2].

---

(1) مذكرات محمد بهي الدين بركات ص8، 9.

(2) دار المندوب السامي البريطاني في مصر 109/ 1.

لم تقبل بريطانيا هذه الشروط، وفي أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 1914م أعلنت من طرف واحد الأحكام العُرفية في مصر، فما «من امرئ يستطيع الإقدام على الكلام عنها أو مناقشتها أو إبداء رأي فيها، وإلا عرّض نفسه للاعتقال فالنفي بلا تحقيق أو محاكمة شأن الأحكام العُرفية في تلك الإدارة الاستثنائية»، كما يقول أحمد شفيق باشا في موسوعته «حوليات مصر السياسية»[1].

وهكذا لم تعبأ بريطانيا بمطالب الأمير حسين كامل ولا رئيس الوزراء حسين رشدي، وفي 19 ديسمبر/ كانون الأول من نفس العام قَبِل حسين كامل – بلا شرط مما سبق – أن يكون سُلطانا على مصر تحت الحماية «الاحتلال» البريطاني بعد خلعهم ابن أخيه الخديو عباس حلمي قبل ذلك بيومين، وبذلك أصبحت إنجلترا سيدة مصر بلا منازع حتى من الناحية الاسمية والقانونية، وانسلخت مصر من الباب العالي بصورة نهائية.

وبعد إعلان الأحكام العُرفية وتمهيدًا لإعلان الحماية «الاحتلال» وإيمانا من الإنجليز بالعلاقة الوثيقة الدينية التي جمعت المصريين بالدولة العثمانية وسلطانها الذي كان في نظر الجميع آنذاك «خليفة شرعيا تجب له الطاعة»، فقد أعلنت بريطانيا على لسان قائدها العسكري في مصر جون جرانفيل ماكسويل أنه «بما أن للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مُسلمي القُطر المصري فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلُب من الشعب المصري أية مساعدة»[2].

سفربرلك .. حملة السويس الأولى

من ناحية أخرى، كانت الإجراءات البريطانية في مصر منذ قُبيل الحرب العالمية الأولى في يوليو/ تموز 1914م قد استفزت العثمانيين الأتراك، فقد سلَّحت بريطانيا قواتها على طول قناة السويس، وأقامت الاستحكامات العسكرية والخنادق في كبرى

(1) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية 101/ 1.

(2) شفيق باشا: حوليات مصر السياسية 98/ 1.

المدن المصرية، الأمر الذي اعتبره العثمانيون بقيادة أنور باشا وزير الحرب، وجمال باشا وزير البحرية وطلعت باشا وزير الداخلية الثلاثي الشهير قادة انقلاب حركة تركيا الفتاة والسادة الحقيقيون للدولة العثمانية آنذاك، اعتبروه عدوانا يجب صدّه وردّه.

وكانت أقطار الشام كلها بما فيها فلسطين حتى الحدود مع مصر عند رفح تقع تحت النفوذ العثماني، وكانت خطة العثمانيين بقيادة جمال باشا قائد الجبهة الشامية وداعميه الألمان بعد الاستعدادات العسكرية واللوجستية المطلوبة هي الانطلاق من فلسطين باتجاه مصر من خلال سيناء والعبور إلى الضفة الغربية للقناة، يقول المؤرخ الفلسطيني عارف العارف في «تاريخ غزة»: «فإذا تحكمَ الأتراك على هذه القناة عرقلوا وسائط النقل بين انكلترا والهند، فيضطر الإنكليز إلى أن يجتازوا طريقا للهند غير قناة السويس وهو رأس الرجاء الصالح وفي هذا ما فيه من كُلفة وعناء ووقت طويل، هذا ما كان يرمي إليه الأتراك يُعضدهم في ذلك حلفاؤهم الألمان لاسيما الميرالاي (العميد) كِرس فون كرسنشتاين الذي عُيّن رئيسًا لأركان الحرب في الفيلق الثامن»[1].

وبالفعل بدأت استعدادات الأتراك في الشام وفلسطين فبلغ مجموع قوتهم 12642 جنديًا، كانت مجهزة بسرية من الهجّانة وعدد من المدافع الثقيلة والبنادق السريعة، وضُم إليها ما يقارب 1350 حصانا وثورًا لجر المدافع عبر صحراء سيناء، فضلا عن سبعة آلاف جمل للغرض نفسه، وفي 14 يناير/ كانون الثاني 1915م شرعت هذه الكتائب في الزحف باتجاه قناة السويس، وكانت تزحف ليلا وتستريح نهارًا، وعبرت كامل سيناء ولم تلقَ مواجهة من الإنجليز الذين فضّلوا البقاء في الضفة الغربية للقناة عند الإسماعيلية والسويس[2].

(1) عارف العارف: تاريخ غزة ص217.

(2) عارف العارف: السابق ص218.

وعلى الرغم أن الإنجليز قالوا في حيثيات إعلان الأحكام العُرفية وإحكام قبضتهم العسكرية على البلاد إنهم لن يعتمدوا على المقدرات المصرية البشرية أو اللوجستية في هذه الحرب، فقد حنثوا بوعدهم، وكذبوا كعادتهم، وأرغموا وحدات من الجيش المصري الذي كان يُقدر عدد قواته ما بين ستة إلى عشرين ألف مقاتل كانت الرتب العليا فيه من «مقدم» فما أعلاها لا يحوزها إلا الإنجليز وحدهم، وهم الذين جعلوا هذا الجيش مصريا بالاسم بريطانيا في أهدافه وغاياته، فقد كانت أعلى رُتبة عسكرية يمكن أن يصل إليها مصري حينذاك هي الصاغ أي الرائد.

وحين بلغت قوات العثمانيين الأتراك والهيئة العسكرية العليا المعاونة لهم من الألمان الضفة الشرقية للقناة بقيادة العميد كرس فون، وتمكنت سرية مكونة من 600 جندي تركي من العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس، فإنها فوجئت بنيران شرسة للغاية من رشاشات ومدافع القوات البريطانية، بل والقوات المصرية التي أُرغمت على الدخول في هذه المواجهة لا سيما فرقة بطارية الطوبجية «المدفعية» الخامسة بقيادة الضابط ملازم أول أحمد حلمي الذي وقع قتيلا في هذه المعركة.

يقول أحمد شفيق باشا في «حولياته» عن اشتراك هذه الفرقة المصرية وقائدها: «في ليلة 2 – 3 فبراير/ شباط 1915، حاول الأتراك اجتياز القنال بالقرب فحبطت محاولتهم وتقهقروا بفضل الخدعة الحربية التي دبّرها الملازم أول أحمد أفندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية من القنال البطارية الطوبجية المصرية الخامسة، إذ مدّ الأتراك جسرًا وقتيا منصوبا على زوارق الألومنيوم لعبور القنال عليه، فتركهم الملازم المذكور حتى أتموا الجسر وبدءوا فعلا بالسير عليه، وإذ توسّطوا الجسر فاجأهم بإعمال نيران مدافعه فيهم وهم يظنون أنهم في أمان من كل اعتداء، ولكن هذا الملازم لسوء حظه لقي حتفه في هذه الموقعة بعد انتصاره، فشكر عظمة السلطان (حسين كامل) الجيش المصري على اشتراكه في القتال، ومنح الضباط والعساكر ميداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم. على أن هذا الأمر أي اشتراك الجيوش المصرية في

الدفاع عن مصر جاء مخالفا لما تعهّد به الإنجليز من تحمل أعباء الحرب وحدهم دون الاحتياج لأي مساعدة من قِبل المصريين»[1].

وفي العموم لم تملك القوات التركية العثمانية معدّيات أو جسور كافية لعبور قناة السويس وكما واجهت قوةً نيرانية هائلة من المدفعية البريطانية والمصرية التي تركّزت على الضفة الغربية للقنال فضلا عن بعض قطع الأسطول البريطاني الذي كان راسيا في البحيرات المرة قُرب الإسماعيلية، وما كان الجنود الأتراك بقيادة جمال باشا والألماني كرس فون تتقدم إلا وكانت هذه النيران تحصدهم حصدا، وانفضت المعركة في ساعات قليلة خلَّفَ الأتراكُ وراءهم ما يقارب 1300 قتيل، فضلا عن هلاك عدد كبير من الإبل بسبب الحر والمشقة الزائدة، ولم يخسر الإنجليز سوى 175 قتيلا[2]، ولم نعرف على وجه الدقة عدد المصريين الذين سقطوا في هذه المعركة التي عُرفت في المصادر التركية بسفر برلك أي الحملة العسكرية.

اعترف جمال باشا الشهير بين العرب بالسفّاح (1873- 1922م)، قائد هذه الحملة الأولى الفاشلة على قناة السويس في مذكراته بأن أغلب اللوجستيات المتعلقة بنقل الجنود من خلال الطرق التي كان يجب تعبيدها وقطارات نقل المعدات والجنود لم تكن متوفرة، وكذا الإمدادات اللازمة لهذه المهمة تأخرت بسبب وعورة طرق وجبال الأناضول، ولهذه الأسباب اضطر للتحرّك بقواته على عجَل نحو قناة السويس، و «بدون هذه الضروريات كان من الواجب على أغلبية العساكر المتجهة صوب قناة السويس أن تبقى في مؤخرة الحملة»[3] على حد وصفه، وهو مالم يحدث، وفشلت مهمته بطبيعة الحال.

(1) أحمد شفيق باشا: السابق 126/ 1.

(2) عارف العارف: السابق ص219.

(3) Cemal Paşa, Hatıralar, s. 167-188.

حملة السويس الثانية والكارثة الكبرى

ولهذا السبب أعاد الأتراك والهيئة العليا الألمانية المعاونة الاستعدادات مرة أخرى في فلسطين لقيادة حملة جديدة ضد البريطانيين ولاسترداد قناة السويس، وذلك من خلال تعبيد وتمهيد الطرق وجمع القوات الكافية لهذه المهمة، وتوفير الإمدادات الطبية والعسكرية والغذائية اللازمة، لكن شراسة المعارك ضد أعداء العثمانيين من الروس والإنجليز والفرنسيين في جبهات القوقاز والعراق والجزيرة العربية والدردنيل والبلقان أجبرت الأتراك على التأخر في الهجوم الثاني، بينما راح الإنجليز يعززون وجودهم في مصر، ويجلبون قوات أسترالية وهندية ونيوزلاندية، و «بدأ المسؤولون في لندن يعيدون النظر في تعهّدهم بإعفاء المصريّين من الخدمة العسكريّة، وبدأت الأصوات تتعالى بين المسؤولين البريطانيّين بأنّ مصرَ لا تضطلع بمهامّها في تلك الحرب»[1].

وفي إبريل/ نيسان 1916م بدأت الحملة التركية بقياة الأميرلاي «العميد» الألماني كرس فون الذي كان شاهدًا على فشل الحملة الأولى، واستطاعت القوات العثمانية جمع قوة بلغت 20 ألف جندي هذه المرة، نصفهم فقط مقاتلون، كما تمكنوا من تمهيد الطرق وتحسين بعض الأوضاع التي فشلوا فيها سابقا، وضموا إليهم كتيبة من الخيّالة، لكن عدد القوات البريطانية في مصر بعد الإمدادات العسكرية التي جاءتهم من كل حدب وصوب بلغت 300 ألف مقاتل، وكانوا يملكون في هذه المعركة ثلاثة ألوية من الخيالة، فضلا عن قوات متقدمة للغاية من المدفعية والميكانيكا وغيرها، ولهذا التفاوت الكبير في القدرات العسكرية بين الفريقين فشل الأتراك في عبور قناة السويس في حملتهم الثانية التي بدأوها فجأة في 4 أغسطس/ آب 1916م، وكانت خسائرهم هذه المرة ألف شهيد وثلاثة آلاف أسير، بينما بلغت خسائر الإنجليز حوالي 1130 قتيلا[2].

---

(1) خالد فهمي: السطو على التاريخ، الجيش المصري في الحرب العالمية الأولى.

(2) عارف العارف: السابق ص221.

أدت هزيمة الحملة التركية العثمانية الثانية بقيادة جمال باشا على قناة السويس إلى نتائج كارثية في مسيرة الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط، فقد انتقل الإنجليز من موقع الدفاع والقنوع بمصر إلى الهجوم شرقًا، وقرروا الهجوم على الأتراك واحتلال فلسطين من خلال سيناء، ولتحقيق هذه المهمة الكبيرة؛ طالبَ الإنجليزُ «من الفلّاحين المصريّين أن يتطوّعوا للخدمة في الجيش البريطانيّ نظير إعفائهم من التجنيد في الجيش المصريّ. وبالتالي أصدر وزير الحربيّة البريطانيّ قراراً في 20 تشرين الأوّل / أكتوبر 1917 بتعديل بعض أحكام قانون القُرعة العسكريّة. ونصّ القرار أنّ كلّ شخص مطالب بأداء الخدمة العسكريّة سيعُفى من أداء هذه الخدمة إذا تطوّع للخدمة لمدّة عام واحد متّصل في الخدمات الملحَقة بالقوّات البريطانيّة، وهكذا وُلدتْ «فيالق العمل المِصريّة» كما يقول المؤرخ المصري خالد فهمي[1].

يمدنا المؤرخ البريطاني كايل أندرسون صاحب كتاب «فيالق العمل المصرية؛ العُمال والفلاحون والدولة في الحرب العالمية الأولى» واعتماداً على الوثائق التي اطّلع عليها في دار الوثائق البريطانيّة بـ «أن عدد الفلاّحين الذين جُمعوا من كافّة ربوع مصر وأُجبروا على الخدمة في «فيالق العمل» ناهز الربع مليون، بالإضافة إلى حوالي مائة ألف فلّاح آخرين شكّلوا وحداتِ مساعدةٍ إضافيّة (للجيش البريطاني). وبالتالي فالرقم الإجماليّ الذي يذكره كايل أندرسون هو 327 ألف رجل. كانت أوّل مهمّةٍ اشترك فيها هؤلاء الرجال هي العمل كعمّال نقْلٍ في الحامية العسكريّة المصريّة في حملتها في سيناء ثمّ في فلسطين، حيث مدّوا خطوط السكك الحديديّة وأفرغوا حمولاتِ السفن قبالة السواحل الفلسطينيّة. كما خدموا في العقبة والعراق وسالونيك ومودروس وفرنسا»[2].

ومن الأمور اللافتة أن عدد من ماتوا من «فرقة العُمال المصرية» ممن أجبرهم البريطانيون على الانخراط في حروب فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى في شق

(1) خالد فهمي: السابق.

(2) خالد فهمي: السابق.

الطرق وحفر القنوات وحمل المعدّات أو القتال المباشر ضد العثمانيين يُقدر بأكثر من عشرة آلاف مصري، ولكن وفقًا لسجلات المفوضية الإمبراطورية البريطانية لا يُوجد في المقابر هناك إلا مئتان وعشرون قبرًا فقط[1]، ويُقدّر عدد المصريين الذين تم تجنيدهم في «فرقة العمّال المصرية» لخدمة الإمبراطورية البريطانية ب.٪4 من سكّان مصر حينئذٍ[2]!

وبإجبار هؤلاء الفلاحين المصريين ودفعهم للحرب أولا ضد الأتراك ثم بتعبيدهم كافة الصعوبات اللوجستية والإمدادات ومد السكك الحديدية وغيرها في الطريق من قناة السويس مرورا بسيناء وحتى غزة ثم القدس في قلب فلسطين، وبقيادة الجنرال اللنبي استطاع الإنجليز في ديسمبر/ كانون الأول 1917م، وبعد سلسلة هزائم حاقت بالأتراك في غزة ونابلس وغيرها، رسميا احتلال القدس في ذلك التاريخ بعد أربعة قرون من سيطرة الدولة العثمانية حين دخلها السلطان سليم الأول لأول مرة سنة 1517م، لتدخل فلسطين منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا في دوامة من الصراع والعنف، كان المدبر لكل هذا عقل إستراتيجي بريطاني «إبليسي المنزع» استطاع ضرب الأتراك بالمصريين ليفور بمصر وفلسطين، وكان بلا شك من النتائج المباشرة لغياب السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطة وقتئذ، وتغيير الخارطة السياسية للشرق الأوسط منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

* * *

(1) كايل أندرسون: فرقة العمال المصرية ص26.

(2) كايل أندرسون: السابق ص30.

أثر غياب السلطان عبد الحميد الثاني على اشتعال الحرب الصليبية في البلقان (الحروب البلقانية)

في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي شرع العثمانيون في فتح أقاليم البلقان في مناطق شرقي أوروبا، واستمرت هذه المحاولات طويلا حتى استطاعوا إنشاء عاصمتهم الثانية بعد بورصة، وهي أدرنة قبل أن تُفتح إسطنبول بعدة عقود، وما لبثت أن انهارت الإمبراطورية البيزنطية وأصبحت إسطنبول عاصمة للعثمانيين في عام 1453م، حينها بات الطريقُ مفتوحًا أمام العثمانيين في السيطرة على كامل شبه الجزيرة البلقانية من اليونان وألبانيا «الأرناؤوط» وبلاد البلغار والصرب والبوشناق وغيرهم حتى استطاعت الدولة العثمانية الوصول إلى البحر الأدرياتيكي غربًا؛ لا يفصلهم عن إيطاليا إلا هذا الفاصل المائي.

وحين دخلت الدولة العثمانية في طور من الضعف والتقهقر أصبح مصطلح «تركيا الأوروبية» متداولا في الأدبيات الأوروبية، ثم تطور مع الوقت وأصبح في القرنين الأخيرين قبل سقوط العثمانيين يُسمّى «المسألة الشرقية»، وهي تعني كيفية التعامل مع الوجود العثماني في «الشرق» بما في ذلك شبه جزيرة البلقان، وبهذا المعنى بقيت مناطق البلقان داخلة في الخرائط الأوروبية ضمن المصلح الجديد «الشرق الأوسط» أو «الشرق الأدنى».

نقطة التحول في البلقان

وكما يذكر محمد الأرناؤوط في كتابه «البلقان من الشرق إلى الاستشراق» كان نصف سكان البلقان من المسلمين يعتبرون أنفسهم إبان الحقبة العثمانية في دولتهم

أو في «دار الإسلام»، بيد أنهم كانوا في عيون الآخرين لا يختلفون عن «الأتراك» أو «العثمانيين»، كان النصف الآخر المسيحي لا يشعرُ أن الدولة العثمانية دولته بل كان ينتظرُ الفرصة المناسبة للتخلص منها بالاستناد إلى وعود الدول الكبرى المجاورة مثل روسيا القيصرية والنمسا الهابسبرغية التي كانت تسعى إلى التغلغل والتوسّع في شبه جزيرة البلقان للوصول إلى بحر إيجه في الجنوب وإلى البحر الأدرياتيكي في الغرب.

ومن هنا بدأت تتشكل منذ مطلع القرن التاسع عشر أفكار ومشاريع تتمحور حول «بلقان متحررة من العثمانيين» وتقوم على تقارب أو تحالف الكيانات الجديدة البلقانية مثل صربيا والجبل الأسود وبلغاريا واليونان للتخلص من الحكم العثماني، وتقاسم التركة العثمانية فيما بينها، وبعبارة أخرى «أصبح الانتماء إلى البلقان الجديدة والتفكير بأي تقارب أو اتحاد بلقاني بين هذه الكيانات يحمل في جوهره دافعًا للتخلص من الحكم العثماني وحتى من الوجود العثماني بالمعنى البشري والحضاري على اعتبار أن المسلمين في البلقان هم جزء من التركة العثمانية، وهو ما جعل المسلمين المدنيين الضحية الأولى لكل حرب تحررية منذ الثورة اليونانية في 1821م وحتى الحرب البلقانية في 1912 – 1913م». كما يقول الأرناؤوط في كتابه السابق.

كانت نقطة التحوّل الكبرى تتمثل في ثورة تركيا الفتاة على السلطان عبد الحميد الثاني في يوليو/ تموز 1908م، فحين عاد العمل بالدستور وانتقلت البلاد إلى النظام البرلماني تعدّدت الانحرافات عن المسيرة الصحيحة بقيام ثورة مضادة، فاشتعلت ثورات الأرمن والبلقان، ففي 5 أكتوبر/ تشرين أول 1908م أعلنت ولاية بلغاريا العثمانية ذات الحكم الذاتي استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية ونصَّبت الأمير فرديناند قيصرًا، وفي 7 أكتوبر ألحقت اليونان جزيرة كريت بها، وفي نفس اليوم خرقت الحكومة النمساوية – المجرية معاهدة برلين لعام 1878م بضمّها البوسنة والهرسك اللتينِ كانتا تابعتين اسميًا للدولة العثمانية.

في عام 1910م جاء دور الألبان في الثورة على السلطات العثمانية باسم الحرية والاستقلال، وفي عام 1911م، دخلت هذه المعركة الحرّة المشتعلة باطّراد إيطاليا حين

أعلنت عن حملة دعائية تركّزت على سوء معاملة الطليان في طرابلس وسِرت الليبيتين قبل أن تُعلن الحرب في 29 سبتمبر/ أيلول من نفس العام، وما إن سَيطر الطليان على المعسكرات الثمانية على السواحل الليبية حتى بدأوا يتمدّدون في الداخل حيث قاومهم مقاتلو الطريقة السنوسيّة معلنين الجهاد، وإلى جانب القوات العثمانية فقد أُرسلت من إسطنبول قوة جديدة بقيادة أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك لاحقا).

الروح الصليبية واشتعال حروب البلقان

في تلك الأثناء كانت مونتينغرو (الجبل الأسود) وبلغاريا وصربيا واليونان تستعدّ لطرد الأتراك خارج أوروبا مرة واحدة، ولقد افتتحت الجبل الأسود الحملة بإعلانها الحرب في 8 أكتوبر 1912م، يرى المؤرخ الأسترالي جيرمي سولت في كتابه «تفتيت الشرق الأوسط» أنه «مهما تقاتل مسيحيّو البلقان فيما بينهم وتآمروا على بعضهم البعض فإنّ اقتلاع المسلمين كان العُنصر المركزي الموحّد لهم في التاريخ، وانحلال قدرة المسلمين عبر تقسيم وتجزئة الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي».

لا يتوقف وصف سولت عند هذا الحد، فقد اعتبر الهجوم المباغت والموحد لدول البلقان على الدولة العثمانية في عام 1912م «بصورة واضحة حربًا دينية – دينية، إذ وقف فيها كبار رجال الإكليروس المسيحي إلى جانب القوّاد العسكريين وملوك وملكات البلقان في الكاتدرائيات المملوءة بتماثيل صلب المسيح والجموع المزدحمة للمؤمنين، فيما كان الكُهّان يحضّونهم على الالتحاق بالمعركة ضد المسلمين الأتراك باسم المسيحية المضطهدة».

في 30 سبتمبر/ أيلول 1912م أعلن ملوك وحكومات بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود التعبئة العامة المشتركة، كانوا وقتها يملكون أحدث الأسلحة الأوروبية ومدعومين من الروس وغيرهم، وقُدّر عدد القوات بما يقارب المليون جندي بالإضافة إلى انضمام العصابات العسكرية المسلحة التي كانت ترتكب مذابح

في القرى التي كان يقطنها المسلمون، في المقابل كان عدد القوات العثمانية 580 ألف مقاتل، كثير منهم لم يكن يملك سلاحًا يحارب به، ومن ثم كانوا يعودون مضطرين لا حيلة لهم!

في كتابه «الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين» يقول المؤرخ الأمريكي جاستِن مكارثي إن الاتفاق المبدئي بين القوى البلقانية المسيحية الأربعة بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود كان يقف معها الروس بكل قوتهم، وأنهم على الرغم من اختلافهم حول مناطق النفوذ والسيطرة التي ستؤول إليهم في النهاية كانوا متفقين على «طرد العثمانيين من أوربا أولاً ثم تقسيم الأراضي العثماني».

كانت حرب البلقان الأولى هذه بمثابة المطرقة الكبيرة التي سقطت على جسد الدولة العثمانية الضعيف عسكريًا وماليًا وعدديًا في ميدان الحرب والمعارك، فمن الملاحظ أن هزيمة العثمانيين أمام الروس عام 1877 – 1878م كانت أبطأ مِن هزيمتهم في حرب البلقان الأولى بسبب عدو يفوقهم عددًا بمقدار اثنين إلى واحد، بالإضافة إلى حربهم المستمرة مع إيطاليا في الساحة الليبية، وأيضًا بسبب تصدّي الأسطول اليوناني لاستخدامه الخطوط البحرية العثمانية، لكل هذه الأسباب انهزم العثمانيون في أكتوبر/ تشرين الأول بعد أيام من بدء الحرب على يد البلغار، حيث انسحب العثمانيون حتى منطقة جتالجة آخر خطوطهم الدفاعية قبل إسطنبول.

في الجبهة الغربية البلقانية انهزم العثمانيون في قومانوه على يد الصرب وتقدّموا حتى البحر الأدرياتيكي، حيث سقطت منَستر في أيديهم، وفي الجهة الأخرى تقدم اليونانيون من دون مقاومة تُذكر من القوات العثمانية عبر جنوبي مقدونيا واستولوا على سالونيك وهي واحدة من أهم المدن الإستراتيجية في البلقان، ولم تتبق إلا اشقُدرة ويانية وأدرنة في يد العثمانيين، ولكنها في الوقت نفسه قد وقعت تحت الحصار المطبق.

خلال شهرين فقط من القتال ضاعت بصورة عملية أوروبا العثمانية كاملة، وبحلول أبريل/ نيسان 1913م كانت المدن الثلاثة المحاصَرة قد سقطت أيضًا، يانية

في يد اليونانيين، واشقودرة في يد الجبل الأسود، وأدرنة في يد البلغار، وهذه المدينة الأخيرة سقطت بعد مجاعة وقصف خلّفَ من خمسين إلى ستين ألفًا من سكّانها!

وبسبب هذه الهزيمة السريعة للعثمانيين رأت القوى المسيحية البلقانية نفسها الأحق بميراث العثمانيين، ووقع الخلاف فيما بينهم على الغنيمة، وكمنت المشكلة في منطقة مقدونيا، فحركة الثوريين المقدونيين الداخلية قامت بسلسلة انتفاضات على العثمانيين وأرادت دولة مستقلة وسط ضباع البلقان، ولكن ما رغب فيه المقدونيون كان يتطلع إليه أيضًا اليونان والبلغار والصرب، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فحين انتهت الحرب أعلنت ألبانيا عن نفسها دولة مستقلة وسرعان ما اعترفت بها القوى الأوروبية الكبرى فانسحبت على إثر ذلك صربيا والجبل الأسود، وطالبتا بتعويض نتيجة ذلك.

حرب البلقان الثانية ومآسي المسلمين

سرعان ما اشتعلت الخلافات بين حلفاء الأمس، وانهارت مفاوضات السلام بينهم في يونيو/ حزيران 1913م، حينها هاجمت بلغاريا مواقع اليونان والصرب في مقدونيا، أما الجبل الأسود ورومانيا اللتان دخلتا الحرب في يولية الماضي فقد تحالفتا مع الصرب، وافي غضون ذلك تعرّض البلغار للهزيمة، واستغل العثمانيون هذه الفرصة لمهاجمة البلغار فأعادوا كثيرا من الأراضي التي استولى عليها البلغار، وكان أهم ما استعاده العثمانيون في حرب البلقان الثانية هذه أدرنة وشرق تراقيا، ولكن حين انتهت هذه الحرب قُبيل اشتعال الحرب العالمية الأولى في عام 1914م، كان العثمانيون قد فقدوا أكثر من ثمانين في المائة من باقي مناطقهم في الجانب الأوروبي من البوسفور، بعد خمسة قرون كاملة من المجد والتوسّع.

كان لسرعة انهيار العثمانيين وسقوط البلقان في أيدي دولها المسيحية التي وقف خلفها الروس والنمساويون والطليان وغيرهم مأساة كبرى على السكان المسلمين المحليين الذين تعرضوا للقتل والطرد والإبادة عقب انسحاب العثمانيين، وقد ظهر

أثناء ذلك عصابات مسلحة كان في طليعتها مجموعات «الكوميتاجي» القومية في بلغاريا ومقدونيا واليونان وغيرها، ويرصد جاستن مكارثي في كتابه «الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين» المآسي التي تعرض إليها المسلمون الأتراك والبلقانيون في هذه الحرب الغاشمة!

لقد لاحظ أن القوات اليونانية والصربية والبلغارية وغيرها من دول البلقان مثل الجبل الأسود كانت أشد دموية، وأقل انضباطًا من الناحية العسكرية من الروس على سبيل المثال في تعاملهم مع المسلمين، كانت أعمال القتل في حروب البلقان من النوع الذي سمّاه المعاصرون حينذاك «حربًا بين الأجناس»، وقد جاء في تقرير القنصل البريطاني لعام 1912م ما يلي:

«يمكن القول دون مبالغة أنه نادرًا ما كانت هناك قرية تركية في منطقتي قوَلَة ودرَامة لم تُكابد على أيدي الكوميتاجي البلغارية والسكان المسيحيين المحليين، في العديد من القُرى قُتل أعداد من الذكور، وفي بعضها الآخر حدثت أعمال اغتصاب ونهب».

بل يؤكد جاستن مكارثي أن «الحلفاء المسحيين شاركوا جميعهم في أعمال قتل واسعة النطاق لمسلمي القرى، على سبيل المثال في منطقة أورت حصار وطويران نفّذ البلغار مذابح واسعة، وفي رجانوا لم يكد يُترك ذَكر مسلم على قيد الحياة، جُمع كل رجال قرية كركوت مع كثير من النساء والأطفال في المسجد والحظائر وقُتلوا حرقًا، في دمير حصار جُمع الأتراك في مقهىً وقُتلوا حرقًا. جلَد الكومتاجي الصرب قرويّ درنوة المسلمين حتى الموت».

قدّر بعض المراقبين الغربيين عدد القتلى المسلمين في هذه الأحداث المأساوية التي جرت بين عامي 1912 – 1913م بحوالي 200 ألف قتيل، حرقًا وقتلا بالرصاص ورميًا من الجبال والمرتفعات، فضلا عمّن ماتوا بسبب الجوع والمرض، ورصدت هذه التقارير أن قرى المسلمين التي كانت مزدهرة يومًا في البلقان أمست منهوبة أو محروقة، كما دُمرت آلاف المساجد بالمدافع والتفجيرات والحرق.

يرى محمد الأرناؤوط في كتابه «البلقان من الشرق إلى الاستشراق» أن هذه الحرب أثارت اهتمام العالم لأسباب متعددة وكان من نتائجها تشكُّل صورة نمطية عن البلقان استمرت حتى نهاية القرن العشرين، فقد جاء إلى ميدان المعارك الصحفي الروسي الشاب ليون تروتسكي الذي صار قائد الجيش الأحمر بعد الثورة البلشفية سنة 1917م، ضمن الحماس السلافي في أوروبا الشرقية لـ «الحرب التحررية» من الدولة العثمانية، ولكنه صُدم من الجانب المأساوي فيها بعدما شاهد المجازر التي ارتُكبت في حق المدنيين المسلمين في مقدونيا.

في نهاية المطاف أبيد مئات الآلاف من المسلمين، وصُفّي الوجود العثماني في البلقان بعد خمس قرون من الوجود، ورُحّل مئات الآلاف قسرًا صوب إسطنبول والأناضول تاركين أوطانهم وديارهم وتاريخهم الطويل، ولكن سرعان ما اشتعلت الحرب البلقانية البلقانية بسبب اختلاف «الحلفاء» على الغنائم كما رأينا، هذا الاختلاف أدّى إلى تقسيم المقسّم، ومن رحمها برز فيما بعد في السياسة والصحافة العالمية مصطلح «البلقَنة» وهو تقعّد الصراع الإثني الذي تفجّر من جديد مع انقسام دولة يوغسلافيا، وسقوط الاتحاد السوفيتي في حقبة التسعينيات من القرن الماضي في أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو وصربيا ومقدونيا وغيرها.

* * *

الخاتمة

وقفنا في هذه الدراسة المتنوعة مع أربعة نوافذ أطلّت بنا على السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909م) وتأثيره في عصره، بل وتأثير غيابه على مجريات الأحداث في داخل الدولة العثمانية ومحيطها الإقليمي والعربي، بحيث لم يمض على خلعه سوى 14 عامًا حتى تغيرت الخارطة السياسية للدولة العثمانية والشرق الأوسط كلّه، وبرزت دول ومفاهيم سياسية جديدة، لا تزال تشكّل منطقتنا حتى اليوم، ويبدو أن الأزمة السياسية التي انبثقت عقب خلع السلطان عبد الحميد، وظهور اتفاقية سايكس – بيكو، واتفاقيات باريس وما تلاها عقب الحرب العالمية الأولى لا تزال تشكّل عقبات ومشكلات كبرى يعيشها العرب والأتراك في محيطهم الجيوسياسي المشتعل.

لقد تناولنا إستراتيجية السلطان عبد الحميد الثاني لوضع مشروع مضاد/ مقاوم لمشروع تمزيق الدولة العثمانية الذي كان تتبنّاه القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا، وهو «الجامعة الإسلامية» Pan-İslamizm /Ümmetçilik، وأفكاره الخلاقة في هذا الجانب حين بلغ بهذه الإستراتيجية إلى أقصى العالم الغربي في قلب الإمبراطورية البريطانية والتي رصدناها من خلال ترجمتنا من اللغة التركية للدراسة المهمة التي كتبها أستاذ المذاهب الإسلامية في جامعة أرتفين آيدين بيرام (Aydın BAYRAM) عن سيرة المهتدي البريطاني وشيخ الإسلام وليم كويليام، وقد عيّنه عبد الحميد كأول «وآخر» شيخ للإسلام في بريطانيا، وكونه أحد أهم أدواته في مشروع الجامعة الإسلامية في الغرب الأوروبي بل وفي أفريقيا وقتئذٍ، وكذلك ترجمتنا للدراسة المهمة التي كتبها المؤرخ إحسان ثريا صيرما (İhsan Süreyya Sırma) عن مشروع السلطان عبد الحميد الثاني للتواصل مع مسلمي الشرق الأقصى والصين تحديدًا، وبعثاته التي أرسلها هنالك لهذا الغرض، والقلق الذي كان يساور القوى الدولية الإمبريالية من هذا المشروع ولا سيما الفرنسيين والبريطانيين من هذا الاتصال، وزيادة نفوذ السلطان عبد الحميد بين مسلمي الصين. وكذلك قمنا بترجمة

دراسته الأخرى عن الوثائق الفرنسية التي رصدت فعاليات وأنشطة السلطان عبد الحميد في مناطق شمال أفريقيا لا سيما في تونس وليبيا وحتى مناطق جنوب الصحراء الأفريقية، وكيف كان الفرنسيون في مراسلاتهم السرية يتابعون بكل دقة مشروع الجامعة الإسلامية في هذه المناطق، والآليات التي اتخذوها لمقاومة هذا المشروع الكبير، والتصدي له من خلال الرشوة والقوة العسكرية وتجنيد العملاء، وهو الأمر الذي يدلل على الجهود الكبيرة التي قام بها السلطان عبد الحميد في مقاومة الإمبريالية الغربية في ذلك الوقت.

وقد تناولنا إدراك السلطان عبد الحميد الثاني لخطورة المشروع الصهيوني في الأراضي المقدسة في فلسطين بل وفي سيناء المصرية أيضًا، وقد اشتمل هذا الجانب على ثلاثة دراسات تناولت موقفه من الهجرة اليهودية، وإستراتيجيته أمام مؤسّس الحركة الصهيونية في فلسطين تيودور هرتزل ومقاومته لضغوطه المتزايدة ومغرياته المالية الضخمة، وكذلك حفاظه على سياسة أسلافه من كبار السلاطين العثمانيين على منع اليهود من دخول واستيطان سيناء وتهديدهم لها من خلال بعض الإجراءات والفرمانات التي ترصدها الدراسة.

وقد آثرنا أن نرصدَ رؤية كبار أقطاب الإصلاح والنهضة في العالم العربي للسلطان عبد الحميد الثاني من خلال ثلاثة شخصيات جدلية هي الشيخ عبد الرحمن الكواكبي الحلبي والشيخ محمد رشيد رضا الطرابلسي اللبناني المصري، والزعيم والسياسي المصري مصطفى كامل، وتناولنا أسباب تأييد ومعارضة كل منهم.

أما الجانب الأخير من جوانب الكتاب فقد رصدَ أثَر غياب السلطان عبد الحميد الثاني عن الساحة السياسية في عصره بعد خلعه وموته، وكيف أدّى هذا الغياب في الساحة المصرية على سبيل المثال إلى إجبار المصريين على مواجهة العثمانيين في سيناء وعند قناة السويس، والنتائج الخطيرة التي أدت إلى إحلال البريطانيين فلسطين وبيت القدس عشية عيد الميلاد في عام 1917م.

وأخيرًا ختمنا الكتاب بالمغامرة غير محسوبة العواقب التي قام بها حفيد السلطان عبد الحميد، عبد الكريم أفندي وتصديقه بعض رجالات المخابرات الأجنبية لإعادة إحياء الدولة العثمانية بمساعدة الأويغور المسلمين في تركستان، والنهاية المأساوية التي واجهها في ريعان شبابه.

* * *

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع والمجلات والمواقع العربية

1 - أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.

2 - إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان – الرياض، 1995م.

3 - آق قوندوز وسعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية – إسطنبول، 2008م.

4 - جريدة اللواء، مطبعة جريدة اللواء – القاهرة.

5 - خالد فهمي: السطو على التاريخ، الجيش المصري في الحرب العالمية الأولى.

6 - عارف العارف: تاريخ غزة، مطبعة دار الأيتام الإسلامية – القُدس، 1943م.

7 - ماجدة محمد حمود: دار المندوب السامي البريطاني في مصر، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، 1999م.

8 - مجلة المنار، مطبعة مجلة المنار – القاهرة.

9 - محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة، 1956م.

10 - مذكرات محمد بهي الدين بركات، تقديم لطيفة محمد سالم، هيئة قصور الثقافة – القاهرة، 2017م.

11 - نقولا أنطونيو: سلاطين الدولة المملوكية ودير القديسة كاترينا السينائية، أطروحة في العلوم اللاهوتية من معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي الجامعي – البلمند – لبنان1987م

12 - مصطفى كامل، جريدة المؤيد، عدد 28 مارس 1899م.

13 - إبراهيم العدوي: رشيد رضا: الإمام المجاهد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، سلسلة أعلام العرب، رقم 33 – القاهرة.

14 - أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي – بيروت، لبنان.

15 - أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، دار البشير – بيروت، 1997م.

16 - أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، تركيا، 1877، الكتاب رقم: 408.

17 - إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الحديث، دار العبيكان – الرياض (السعودية)، 1995م.

18 - الفيجارو الفرنسية، عدد يوليو 1906م.

19 - بشير بركات: القدس الشريف في العهد العثماني، دار الفكر – القُدس، 2002م.

20 - تيودور روزستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، تعريب علي أحمد شُكري – القاهرة، 1927م.

21 - جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 4 مارس 1895م.

22 - جريدة اللواء أبريل 1907م.

23 - حسن السعيد: عبد الرحمن الكواكبي: جدلية الاستبداد والدين، الكتاب الخامس من سلسلة روّاد الإصلاح – إيران، 2000م.

24 - خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوروبية، الكتاب الأول، المركز العربي للدراسات والنشر، الدوحة، قطر 2017م.

25 - رجاء جارودي: فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، 1991م.

26 - سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد، تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، الهيئة العامة المصرية للكتاب – القاهرة، 1990م.

27 - سمير أيوب: وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، دار الحداثة – بيروت، 1981م.

28 - سيف الله آرباجي: عبد الحميد الثاني؛ مشاريعه الإصلاحية ومنجزاته الحضارية، ترجمة عبير سُليمان، كتاب رقمي.

29 - عارف العارف: المفصّل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف – القدس، 1990.

30 - عباس العقاد: عبد الرحمن الكواكبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة.

31 - عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة – بيروت.

32 - عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، دار المعارف – القاهرة، 1984م.

33 - عبد الرحمن الكواكبي: أم القرى، دار الرائد العربي – بيروت (لبنان)، 1982م.

34 - عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المكتبة العصرية – حلب (سوريا).

35 - عبد العزيز محمد عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، 1983م.

36 - عبد الفتاح قلعجي: إيقاظ الذاكرة من القباني إلى الكواكبي، مجلة المعرفة 2007م.

37 - قيس العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط، الدار العالمية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت 2002م.

38 - ك . ك والترز: الأديرة الأثرية في مصر، ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم، المجلس القومي للترجمة، منشورات مكتبة الأسرة – القاهرة، 2001م.

39 - كارل ماركس: المسألة الشرقية، حول القوميات في الدولة العثمانية، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر – بيروت.

40 - كايل جون أندرسون: فرقة العمال المصرية (العرق والفضاء والمكان في الحرب العالمية الأولى)، ترجمة ومراجعة شكري مجاهد ومحمد صلاح علي، المركز القومي للترجمة – القاهرة، 2023م.

41 - ماجد كامل: مكتبة دير سانت كاترين، موقع الأقباط متحدون.

42 - مجلة المقطم المصرية، عدد 27 أغسطس 1902م.

43 - مجلة المنار، عدد ربيع الثاني سنة 1316م (أغسطس 1898م).

44 - محمد جمال طحّان: أشكال الاستبداد عند الكواكبي، مجلة دراسات تاريخية، ديسمبر 1993م.

45 - محمد حرب: السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، سلسلة أعلام المسلمين، دار القلم – دمشق، 1990م.

46 - محمد حرب: المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، بحث في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر – البحرين عام 1985م.

47 - محمد روحي: أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، عني بتصحيحها: السيد حسين وصفي رضا، مكتبة المنار، القاهرة، 1326هـ/ 1908م.

48 - محمد عبده: الأعمال الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، 1972، 3/ 72.

49 - محمد عمارة: الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، نموذج مصطفى كامل، دار الشروق – القاهرة، 1994م.

50 - محمد عمارة: جمال الدين الأفغاني المفترى عليه، دار الشروق، الطبعة الأولى – القاهرة، 1984م.

51 - محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس – بيروت، 1981م.

52 - محمد سهيل طقّوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس – بيروت، 2013م.

53 - مذكرات الأمير عائشة عثمان أولي «والدي السلطان عبد الحميد الثاني»، ترجمة صالح سعداوي صالح، دار البشير – عمّان (الأردن)، 1991م.

54 - مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة محمد حرب، الطبعة الثالثة، دار القلم – دمشق 1991م.

55 - مصطفى كامل باشا في 34 ربيعًا، مطبعة اللواء – القاهرة، 1908م.

56 - يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل – إسطنبول، 1990م.

57 - الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، إعداد وتقديم سيد هادي خسرو شاهي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى – القاهرة 2002م.

58 - الأرشيف العثماني الذي سيتم الإشارة إليه فيما بعد بـ (BOA)، وثيقة .Y.PRK.EŞA.12/28

59 - عبد الكريم السمك النعيمي: سيناء والدولة العثمانية ومنع استيطان اليهود فيها، مجلة البيان السعودية، العدد 327.

60 - عبد اللطيف بن محمد: موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس، العبيكان للنشر – الرياض (السعودية)، 1997م.

61 - لطف الله الأسدبادي: حقيقة جمال الدين الأفغاني، ترجمة عبد النعيم حسنين، دار الوفاء للطباعة النشر، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى – 1986م.

62 - محمد شعبان أيوب ومحمد إلهامي بيري ريس أمير البحر والحرب، دار القمري للنشر والتوزيع القسم الأول – القاهرة.

63 - محمود رئيف أفندي، كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تحقيق وتقديم خالد زيادة، منشورات جرّوس – برس – طرابلس (لبنان)، 1985م.

ثانيًا: المراجع والوثائق والمواقع التركية والأجنبية

1 - Akıncı, Barbaros, William Henry Quilliam ve Liverpool Islam Cemiyeti, VAKANÜVIS- Uluslararası Tarih Araştırmaları Dergisi/ International Journal of Historical Researches, Yıl/Vol. 1, Sayı/No. 2 Güz/Fall 2016.

2 - Ali Merthan Dündar, Şehzade Abdülkerim Efendi'nin Japonya'nın Desteğiyle Türkistan İmparatoru Olma Meselesi Üzerine, Bilig :Türk Dünyası Sosyal Bilimler Dergisi, Yaz 2013.

3 - André Duboseq, l'Orient Méditerranéen, impressions e tessais sur

4 - Armağan, Mustafa, Abdülhamid'in Kurtlarla Dansı 2, Timaş Yay., İstanbul, 2009.

5 - Armağan, Mustafa, Abdülhamid'in Kurtlarla Dansı 2, Timaş Yay., İstanbul, 2009.

6 - Aydın Çakmak, Sürgünde Bir Hakan 2. Abdülhamid'in Selanik ve Beylerbeyi Günleri (Ötüken Neşriyat A.Ş, İstanbul 2014

7 - Ayşe Osmanoğlu, Babam Abdülhamid, Timaş Yayınları, İstanbul, 2013.

8 - Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA.)

9 - Bayram, Aydın, Sunni Muslim Religious Life in Britain: With Special focus on Religious Practices, Religious Authority, and Intra-faith relations, Lulu Publishing, London, 2014.

10 - BOA. Y.A.RES.1320/5/14); ve Abdullah Quilliam'ın 'şeyhülislâm' unvanını kullandığı antetli evraktan (bk: BOA. TFR.I.M.252452/) anlamaktayız.

11 - BOA. YA.HUS.395/104.

12 - BOA., Y.PRK.EŞA.12/28

13 - BOA., Y.PRK.EŞA.12/28.

14 - BOA.TFR.I.M.25/2452

15 - BOA.Y.PRK. MŞ, 6/41

16 - BOA.Y.PRK. MŞ, 6/41

17 - Cemal Paşa, Hatıralar, Hazırlayan · : Alpay Kabacalı, İş Bankası Kültür Yayınları, 2006.

18 - CEVDET KÜÇÜK, ‘’ ABDÜLHAMİD II , Osmanlı padişahı (1876-1909)’’ (TDV İslâm Ansiklopedisi, İstanbul ,1988).

19 - Çiftçi, Muhammed Recai, Mühtedî Abdullah Henry Quilliam’ın ‘Dîn-i Islâm’ Adlı Eserinin ve Makalelerinin Kelâmî Açıdan Değerlendirilmesi, (Yüksek Lisans Tezi) Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2009.

20 - Dabağyan, Levon Panos, Osmanlı’da Şer Hareketleri ve Abdülhamid Han, IQ Kültür Sanat Yayıncılık, İstanbul, 2005.

21 - Dajani, Amjad Muhsen S., The Islamic World, 1893-1908, Victorian Periodicals Review, Vol. 47: 3, Fall 2014.

22 - Deringil, Selim, Osmanlı İmparatorluğu’nda ‘Geleneğin İcadı’, ‘Muhayyel Cemaat’ (‘Tasarımlanmış Topluluk’) ve Panislamism, Toplum ve Bilim, 1991.

23 - Driault Edouard, La Question d’Orient, Paris, 1938.

24 - Durdu Mehmet BURAK, “OSMANLı DEVLETİ’NDE JÖN TÜRK HAREKETİNİN BAŞLAMASı VE ETKİLERİ”, OTAM dergesi, sayı: 14.

25 - Fatma ACUN, Osmanlı İmparatorluğu’nda Gayrimüslim Din Adamlarına Verilen İmtiyazlar: 16. Yüzyılda Tur-ı Sina Manastırı, XIV. Türk Tarih Kongresi: Ankara 9-13 Eylül 2002: Kongreye Sunulan Bildiriler, 2005, cilt: II - II Kısım.

26 - Geaves, Ron, Islam in Victorian age: The Life and Times of Abdullah Quilliam, Kube Publishing, Markfield, 2010.

27 - Georgeon, François, Sultan Abdülhamid (Abdülhamid II, le sultan calife), çev. Ali Berktay, İletişim Yay., İstanbul, 2012.

28 - Germain, Eric, Southern Hemisphere Diasporic Communities in the Building of International Muslim Public Opinion at the Turn of the Twentieth Century, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 27/1, 2007.

29 - Gilham, Jamie, Britain's First Muslim Peer of the Realm, Journal of Muslim Minority Affairs, v. 33, 2013.

30 - Gilliat-Ray, S., Muslims in Britain, An Introduction, Cambridge, Cambridge University Press., Cambridge, 2010.

31 - Gilliat-Ray, S., Muslims in Britain, An Introduction, Cambridge, Cambridge University Press., Cambridge, 2010.

32 - Hadi Belge, Sina Dağı Arşivinde Osmanlı İzleri: Fermanlar ve İmtiyazlar, Turkish Studies - Historical Analysis, Cilt: 15 Sayı: 3, Yıl: 2020.

33 - http://www.abdullahquilliam.com (10.05.2016).

34 - http://www.abdullahquilliam.org (20 Eylül 2016).

35 - http://www.abdullahquilliam.org/bbc -great-british-İslâm/ (20 Eylül 2016).

36 - http://www.abdullahquilliam.org/during-abdullah-quilliams-life/ (20 Eylül 2016).

37 - İhsan Süreyya Sırma, II. Abdulhamid'in İslâm Birliği Siyaseti, Beyan Yay., İstanbul, 1990.

38 - Jamie Gilham, Britain's First Muslim Peer of the Realm, Journal of Muslim Minority Affairs, 2013: v. 33.

39 - Kadir Mısıroğlu, OSMANOĞULLARI'NIN DRAMI ELLİ GURBET YILI 1924-1974, sebil yayın evi, İstanbul, 1976.

40 - Kılınç, Arzu, II. Abdülhamid ve Çin Müslümanları, Devri Hamid Sultan II. Abdülhamid: c. 1, Erciyes Üniversitesi Yayınları no 184/2011.

41 - Koloğlu, Orhan, Abdülhamit Gerçeği, Gür Yayınları, İstanbul, 1987.

42 - Mardin, Yusuf, Abdülhak Hamid'in Londrası, Türkiye İş Bankası Yay. İstanbul, 1976.

43 - Muhammed Recai Çiftçi, Muhtedî Abdullah Henry Quilliam'ın 'Dîn-i Islâm' Adlı Eserinin ve Makalelerinin Kelâmî Açıdan Değerlendirilmesi, (Yüksek Lisans Tezi) Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2009.

44 - O. Sykes et al./A city profile of Liverpool, Cities 35(2013).

45 - ÖMER FARUK AKÜN, ''Koçi Bey'', İslam Anisklopidesi, Cilt 26, s.143-145.

46 - Osmanoğlu, Ayşe, Babam Abdülhamid, Timaş Yayınları, İstanbul, 2013.

47 - Özcan, Azmi, Sultan II. Abdülhamid ve Hindistan Müslümanları, Devri Hamid Sultan II. Abdülhamid: c.1, Erciyes Üniversitesi Yayınları no 184/2011.

48 - quelques éléments du problème actuel, Paris, 1917.

49 - Quilliam, A. The Crescent, 708, 7 December 1898.

50 - Quilliam, Abdullah, Half a century of Islam in England, (Şeyhu'l-İslâm Abdullah Quilliam tarafından Mısır'da Genç Müslüman Birliği Merkezinde 2 Ağustos 1928'de vermiş olduğu konferans.)

51 - Quilliam, Abdullah, Half a century of Islam in England.

52 - Quilliam, W. Henry, Fanatics and Fanaticism:a lecture, At the Vernon Temperance Hall, Liverpool, T.Dobb & Co., Printers, 229, Brow nlow Hill, 1890.

53 - Quilliam, W.H., The Faith of Islam: An Explanatory Sketch of the Principal Fundamental Tenets of the Moslem Religion, Willmer Brothers & Company Ltd., Liverpool, 1892.

54 - Ron Geaves, Islam in Victorian Britain The Life and Times of Abdullah Quilliam, Kube Publishing Limited, Leicestershire, united kingdom 2010.

55 - Şeker, Mehmet ,Sultan Abdülhamid'in İngiltere'ye Atadığı

56 - Şeyhülislâm', Derin Tarih Dergisi, Sayı: 2, İstanbul, 2012.

57 - Süleyman Kocabaş, Jün Türkler Nerede Yanıldı?, Valan Yayınları, istanbuL1991,.

58 - Sultan Abdulhamid, Siyasi Hatıratım, Dergah Yay., İstanbul, 1984.

59 - Sultan Abdulhamid, Siyasi Hatıratım, Dergah Yay., İstanbul, 1984.

60 - T.G. Djuvara, Cent projets de partage de la Turquie, Paris, 1914.

61 - The Crescent, 708, 7 December 1898. The Crescent, v.1, n.1, 1893.

62 - The Crescent, v.17, n.421, 1901.

63 - The Jewish Encyclopedia, Vol 12 P677.

64 - www.abdullahquilliam.com (10.05.2016).

65 - www.abdullahquilliam.com (20 Temmuz 2016)

66 - Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri (BOA) Belgeleri

67 - Bâb-ı Âlî Evrak Odası (BEO): 1875/140597; 1886/141450; 1910/143214; 1930/144700; 3031/227292.

68 - Dahiliye Nezâreti Mektubî Kalemi (DH.MKT): 543/51; 565/28; 567/1; 567/40; 983/45; 1213/7.

69 - İrade Hususi (İ. HUS): 98/16; 160/50. İrade Maarif (İ. MF): 8/32; 13/9.

70 - Mektubi Kalemi (MF.MKT): 642/37; 644/11; 628/57; 653/38; 674/51; 678/18; 660/50; 692/31; 693/44; 917/58; 668/33; 725/4;

728/15; 797/46; 809/43; 873/61; 884/19; 978/50; 906/5;98/1009 ; 18/834 ;35/1020 ;62/907 ;28/779 ;35/1020

71 - Rumeli Müfettişliği Kosova Evrakı (TFR.I.KV): 183/18223. Rumeli Müfettişliği Makamât Evrakı (TFR.I.MKM): 13/1242. Şifre Kalemi Belgeleri (DH.ŞFR): 289/25; 0289/101.

72 - Yıldız Mütenevvi Maruzat Evrakı (Y. MTV): 233/22.

73 - Akpınar, A. (1997). Osmanlı Devleti'nde Aşiret Mektebi. İstanbul: Göçebe Yayınları.

74 - Akpınar, A. ve Rogan, E. L. (2001). Aşiret Mektep Devlet, Osmanlı Devletinde Aşiret Mektebi.İstanbul: Aram Yayıncılık.

75 - Atıf Hüseyin Bey. (2010). Sultan II. Abdülhamid'in Sürgün Günleri. (M. M. Hülagü, Yay. Haz.).İstanbul: Timaş Yayınları.

76 - Bozbora, N. (2008). Arnavut Milliyetçiliğinin doğuşu, gelişimi ve günümüze etkileri. Avrasya Dosyası (Balkanlar Özel Sayısı) 14(1), 111-158.

77 - Castellan, G. (1995). Balkanların Tarihi 14.-20. Yüzyıl, 2. bs. (A. Y. Başbuğu, Çev.). İstanbul: Milliyet Yayınlar

78 - Dabağyan, L. P. (2006). Osmanlı'da Şer Hareketleri ve Abdülhamid Han. 5. bs. İstanbul: IQ Kültür Sanat Yayıncılık.

79 - Deringil, S. (2007). Simgeden Millete, II. Abdülhamid'den Mustafa Kemal'e Devlet ve Millet, İstanbul: İletişim Yayınları.

80 - Emiroğlu, K. (2015). Kısa Osmanlı-Türkiye Tarihi, Padişahlık Kültürü ve Demokrasi Ülküsü, İstanbul: İletişim Yayınları.

81 - Ergin, O. (1977). Türkiye Maarif Tarihi, (C. 3-4). İstanbul: İstanbul Vilayeti Mektupçusu. Ergül, C. (1997). II. Abdülhamid'in Doğu Politikası. İzmir: Çağlayan Tayınları.

82 - Georgeon, F. (2006). Sultan Abdülhamid. (A. Berktay, Çev.). İstanbul: Homer Kitabevi. Hayderani, H. S. (1963). Aşiret mektebi ve aşiret alayları. Yakın Tarihimiz, (C. 2, ss. 147-148).

83 - İsmail Kemal Bey'in Hatıraları (2007). S. Story (Ed.), (A. İslamoğulları, R. Hoxha, Çev.).İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.

84 - Kodaman, B. (1987). Sultan II. Abdülhamid Devri Doğu Anadolu Politikası. Ankara: Türk Kültürünü Araştırma Enstitüsü Yayınları.

85 - Kodaman, B. (1983) Şark Meselesi Işığı Altında Sultan II. Abdülhamid'in Doğu Anadolu Politikası. İstanbul: Orkun Yayınevi.

86 - Kodaman, B. (2011). II. Abdülhamid ve Aşiret Mektebi. Devr-i Hamid Sultan II. Abdülhamid içinde, (C.1, ss. 323-337). Kayseri: Erciyes Üniversitesi Yayınları.

87 - Kodaman, B. (1991) Aşiret Mekteb-i Hümâyûnu. TDV İslam Ansiklopedisi içinde (C. 4, ss. 9- 11). İstanbul: Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları.

88 - Ortaylı, İ. (1985). Balkanlar'da Milliyetçilik. Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi içinde (C. 4, ss. 1026-1031). İstanbul: İletişim Yayınları.

89 - Rogan, E. L. (1996). Aşiret Mektebi: Abdulhamid II's School for Tribes.(1907-1892) International Journal of Middle Eastern Studies, 28, 83-107.

90 - Seçgin, N. (2013). II. Abdülhamid'in Aşiret Mektebi'ne ev sahipliği yapan Esma Sultan Konağı. Sosyal Bilimler: Mimar Sinan Güzel Sanatlar Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, 8, 136-144.

91 - Sivrikaya, İ. (1972). Osmanlı İmparatorluğu idaresindeki aşiretlerin eğitimi ve ilk aşiret mektebi, Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, (XI)63, 17-24.

92 - Somel, S. A. (2010). Osmanlı'da Eğitimin Modernleşmesi (1839-1908) İslamlaşma, Otokrasi ve Disiplin. İstanbul: İletişim Yayınları.

93 - Türker, A. S. (1996). 2. Abdülhamit Dönemi Osmanlı Devleti'nin Arnavutluk Siyaseti. [Yayımlanmamış yüksek lisans tezi]. Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sakarya.

94 - Yelkenci, Ö. F. (2010). Türk Modernleşmesi ve II. Abdülhamid'in Eğitim Hamlesi. İstanbul: Kaknüs Yayınları.

❊ ❊ ❊

فهرس المحتويات

الإهداء 5
مقدمة وتمهيد..... 7
السلطان عبد الحميد الثاني سيرة موجزة لآخر السلاطين العثمانيين الكبار..... 15
في مواجهة التآمر الغربي السلطان عبد الحميد ومشروع الجامعة الإسلامية..... 30
عبد الله كويليام «شيخ الإسلام» الأول والأخير للدولة العثمانية في بريطانيا
ومؤسّس معهد ليفربول الإسلامي 37
عبد الله كويليام «شيخ الإسلام» الأول والأخير للدولة العثمانية في بريطانيا
ومؤسّس معهد ليفربول الإسلامي 59
سياسة السلطان عبد الحميد تجاه مسلمي الصين 109
بعض الوثائق المتعلقة بأنشطة السُّلطان عبد الحميد الثاني في مشروع
الجامعة الإسلامية ضد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا..... 119
الوثيقة الأولى..... 123
الوثيقة الثانية 125
الوثيقة الثالثة 132
الوثيقة الرابعة..... 138
ملامح من سياسة التعليم في عصر السلطان عبد الحميد الثاني
مدرسة العشائر والطلاب الألبان في ضوء وثائق الأرشيف العثماني..... 141

السلطان عبد الحميد الثاني كيف وقف حجر
عثرة أمام الهجرة اليهودية لفلسطين؟ 179
السلطان عبد الحميد في مواجهة تيودور هرتزل..... 187
سياسة العثمانيين والسلطان عبد الحميد الثاني تجاه الاستيطان
اليهودي في سيناء..... 194
موقف الشيخ رشيد رضا من السلطان عبد الحميد الثاني 203
عبد الرحمن الكواكبي وموقفه من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني 212
سياسة الزعيم المصري مصطفى كامل
تجاه السلطان عبد الحميد والبريطانيين..... 230
الأمير عبد الكريم أفندي حفيد السلطان عبد الحميد الذي قُتل
في سبيل إحياء الدولة العثمانية..... 244
السياسة البريطانية الماكرة: المصريون في مواجهة
الأتراك في الحرب العالمية الأولى..... 252
أثر غياب السلطان عبد الحميد الثاني على اشتعال الحرب الصليبية
في البلقان (الحروب البلقانية) 264
الخاتمة..... 271
المصادر والمراجع 275

❋ ❋ ❋

دار البشير
للثقافة والعلوم